الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

بحوث في التاريخ الإقتصادي

- مشكلة الذهب في العصر الوسيط
- الذهب الإسلامي من ق ٨ — ١١ م .
- من ذهب السودان إلى فضة أمريكا .
- محمد وشرلمان — إعادة نظر .
- أثر الشرق في نهضة الغرب لاقتصادية .

ترجمة

توفيق اسكندر

مطابع دار النشر للجامعات المصرية

١٩٦١

obeikan.com

obeikan.com

فهرس

صفحة

تقديم ... ... ا — ك
البحث الأول — مشكلة الذهب فى العصر الوسيط : مارك بلوك ١
البحث الثانى — الذهب الإسلامى منذ القرن الثامن حتى القرن الحادى عشر الميلادى : لومبار ٥١
البحث الثالث — من ذهب السودان إلى فضة أمريكا : فرنان برودل ٧٩
البحث الرابع — محمد وشرلمان ؛ إعادة نظر : روبرت . س . لوبز ١٠١
البحث الخامس — التأثيرات الشرقية والنهضة الإقتصادية فى الغرب : روبرت لوبز ١٤٢

obeikan.com

obeikan.com

دراسات فى التاريخ الاقتصادى

الذهب والعملة والتأثيرات الشرقية فى الغرب فى العصر الوسيط

تقديم

اختارت الجمعية التاريخية لمنشوراتها هـذه البحوث الخمسة التى ظهرت فى بعض الدوريات العلمية الهامة فى مدى عشرين عاما (١٩٣٣ — ١٩٥٤) ثلاثة منها ظهرت فى مجلة Annales الفرنسية المتخصصة فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ووضعها بلوك ولبار وبرودل ، وظهر البحث الرابع فى مجلة Speculum الأمريكية المتخصصة فى تاريخ العصر الوسيط . أما البحث الخامس والأخير فقد ظهر فى مجلة Cahiers d'Histoire الدولية التى تصدر عن هيئة اليونسكو وكلاهما للوبز .

وتمثل هذه البحوث المنحى الذى ساد فى دراسة التاريخ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى من تغليب دراسة التاريخ الاقتصادى للعصر الوسيط وبداية العصر الحديث وسنوجز الكلام عن كل منها .

البحث الأول — هو مشكلة الذهب فى العصر الوسيط لمارك بلوك الذى أعدمه النازيون فى الحرب الماضية ، وهو أقدم هذه البحوث وأصبح منذ صدوره حجة فى موضوعه لا يخلو مؤلف يصدر حتى الآن من الإشارة إليه ، وإليه يرجع الفضل لا فى التنبيه إلى أهمية دراسة مشكلة الذهب فحسب ، وإنما فى إثبات إمكان دراستها أيضاً من المصادر الموجودة فعلا كالحوليات وإن لم تكن تتعلق بالموضوع مباشرة . والنتائج التى وصل إليها بلوك لا تزال قائمة أيدها غيره وتوسع فيها على عكس نتائج بيرن فى نظريته المعروفة التى سيرد الكلام عنها فضلا عن أن بحث بلوك هو فى الوقت ذاته ، وتلك ميزته الكبرى ، منهج للبحث سار عليه من بعده وأتى ثماره .

عرض بلوك لتاريخ العملة الذهبية فى الغرب منذ آخر عهد الامبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر ، فبين أن النظام النقدى الذى وضعه قسطنطين وخلفاؤه وقام على الصلدى الذهبى (النوميسما والهبربرة فيما بعد) استمرت فيه

حكومات البرابرة فى الغرب، فضربت الذهب والفضة فى بلاد القوط الغربيين واللمبارد والفرنجة والأنجلوسكسون حتى القرن التاسع حين حدث انفصال نقدى بين الشرق والغرب ، فاستمر الشرق فى نظامه النقدى القائم على الذهب وقل سك الذهب أو امتنع فى الغرب واستحدثت فيه العملة الفضية المعروفة بالدنير أو الدانق ، وأصبح الصلدى الذهبي مجرد عملة حسابية ،ولم يعد الغرب الذى سادت فيه العملة الفضية إلى سك الذهب إلا فى القرن الثالث عشر حين بدأت الجمهوريات الإيطالية كفلورنسة وجنوة والبندقية سك عملاتها الذهبية المعروفة بالفلورين والدوكات، وهذا الانفصال النقدى بين الشرق والغرب ، وكف الغرب عن السكة الذهبية فى القرن التاسع ، والعودة إليها منذ القرن الثالث عشر هى عناصر مشكلة الذهب فى أوروبا فى العصر الوسيط كما حددها بلوك .

وهو لم يبحث عن حلها فى خارج أوروبا كما فعل بيرن ولكنه بحث عن أصولها وأسبابها فى القارة نفسها ويقدم الحلول بافتراض الفروض أولا وتعديلها ثانياً ، وهكذا وجد أن العودة إلى السكة الذهبية فى القرن الثالث عشر ترجع إلى أن الميزان التجارى أصبح منذ القرن الثانى عشر فى صالح الغرب لتصديره الأسلحة والأخشاب والأصواف والقمح لشرق البحر المتوسط وجنوبه فحصل من هذه التجارة على الذهب اللازم للسكة .

والتعديل الذى يدخله بلوك هو أن الذهب فيما بين القرنين التاسع والثالث عشر لم يمتنع تماماً عن التداول فى صورة السبائك أو العملة وظل موجوداً فى كنوز الكنيسة والأشراف وكانت لهم مورداً فى أيام الشدة ، وظل الذهب أساس تقدير الدخل لدفع الضرائب ، وكان يتداول موزوناً فى بعض المدفوعات غير العادية ؛ أما العملة المتداولة فانها كانت أجنبية بصفة عامة عربية فى الغالب كالبيزنطيات والدنانير المنقوشة والمرابطية التى جاء ذكرها حتى فى شعر الملاحم الفرنسى إلا أنه يجب أن نذكر أن العادة جرت على ذكر الأثمان بالذهب فى حين كان الدفع يتم بالعملة المحلية الفضية أو بغيرها فوجب إذن الاحتياط عند تفسير الوثائق والاعتماد عليها .

وضرب بلوك أمثلة لتدفق الذهب على أوروبا فى القرن الثانى عشر نتيجة للتجارة والحروب الصليبية فكان من الممكن شراؤه فى الأسواق بالعملة الفضية فى أى وقت حتى وإن خلت منه خزائن الأغنياء .

ولا يمكن أن يفسر وجود العملات العربية الذهبية فى إيطاليا وانجلترة إلا بقيام التجارة فى الرقيق أو القصدير ، ولكن لابد من تفسير لانعدام السكة الأوروبية مع وجود العملات الأجنبية وإمكان السكة ، وقد وجد بلوك تفسيراً لذلك من الشواهد والأمثلة التى ذكرها وكلها تشير إلى أن العملة الذهبية بأوروبا كانت تقليداً لعملات البلاد التى تتعامل معها ، وهو تقليد قام به الحكام أنفسهم لا المزيفون وذلك سداً لحاجة التجارة الدولية والمدفوعات الكبيرة ، فحين زادت المبادلات الداخلية أو الخارجية لم تعد العملة الفضية كافية فبدأ سك عملة فضية ثقيلة لم تف بالغرض ، فانتقل الغرب إلى سك العملة الذهبية بعد أن ثبت عجز العملة الذهبية المستوردة لضعف المسلمين بأسبانيا والبيزنطيين بعد الحملة الصليبية الرابعة وجاء فى بعض الوثائق الجنوية ذكر دار لسك الذهب وذلك قبل أن تسك جنوة عملتها الذهبية الرسمية بزمن طويل .

ولقى الغرب مصاعب بعد سكه العملة الذهبية فهى لم تبدأ فى وقت واحد فى كافة بلاد الغرب إذ تأخر بعضها فى السكة الذهبية حتى القرن السادس عشر ، ثم إن ورود الذهب للغرب لم يكن منتظما ويضاف إلى ذلك المبالغة فى رفع قيمة الفضة التى كانت لا تزال العملة الأساسية لدفع المرتبات وغيرها فى الداخل ، بل ان العملة الذهبية فى بداية أمرها لم يكن قبولها ملزماً فى دفع الديون وغيرها واتخذت صورة عملة « طبقية » فى الداخل فهى خاصة بالتجار وحدهم ، وعملة دولية فى الخارج ، وتأثرت أسعار النقود الذهبية بتعديلها إلا أن ذلك كان أقل بكثير من تأثر العملة الفضية فاكتسبت صفة دولية لا تزال لها وزالت صفتها الطبقية بانتقال تداولها من التجار إلى غيرهم من الملاك .

البحث الثانى — وإذا كان مارك بلوك قد عرض لمشكلة الذهب فى أوروبا فى العصر الوسيط فى خطوطها الرئيسية فان لمبار ركز بحثه فى الذهب الإسلامى حتى القرن الحادى عشر الميلادى باعتباره مثلا لنظام نقدى متين تعتمد عليه

السيادة الاقتصادية ، فالسيادة الاقتصادية للبلاد الإسلامية فى العصر الوسيط الأول ترجع أولا وقبل كل شيء إلى امتلاك الذهب بل معظم الذهب الموجود فى العالم المعروف إذ ذاك ، وبين لمبار أسباب سيادة الذهب الإسلامى ودوره فى الحياة الاقتصادية فى الشرق والغرب على السواء ، وهذا استمرار لدور الشرق وسيادته فى العصر القديم حين ساد اقتصاديات الامبراطورية الرومانية . بل إن الشرق كان قد استرد بتجارته الذهب الذى سلبه الرومان منه ، واحتفظت الامبراطورية البيزنطية بمخزون هام من الذهب سهل عليها التغلب على الأزمات وذلك من فائض أرباح التجارة فضلا عن وجود المناجم فى بعض ولاياتها الآسيوية والأفريقية .

وإذا كانت فارس قد نافست بيزنطة فانها اعتمدت على الفضة دون الذهب ، وكان الدرهم الفارسى الفضى هو العملة السائدة قبل الفتح الإسلامى من الهند إلى بحر قزوين كما كانت النوميسما البيزنطية الذهبية سائدة فى شرق البحر المتوسط وقد ورث النظام النقدى الإسلامى هذين التقليدين الفارسى والبيزنطى فى حين أن الذهب فى الغرب أخذ إذ ذاك فى النضوب لاستنزاف تجارة الشرق له لصالح بيزنطة التى كانت تنفقه فى الشرق الفارسى حتى امتنع الغرب عن سك الذهب .

ونتج عن الفتح الاسلامى أمور ثلاثة هيأت سيادة المسلمين على موارد الذهب وهى :

أولا — الاستيلاء على الذهب المخزون فى البلاد التى فتحوها وهى إما بلاد تخزن الذهب وتمتصه من فائض ربح تجارة المرور وتكنزه كمصر وسوريا ، أو بلاد تبتلع الذهب بصهر العملات الذهبية لاعتمادها على النقود الفضية كفارس ، وقد عاد هذا الذهب المخزون بعد الفتح الاسلامى إلى التداول فى الشرق والغرب بصورة لم تحدث من قبل ويضاف إليه كنوز الكنائس والأديرة والمقابر الفرعونية القديمة ويوازى حاصلها العثور على مناجم جديدة .

ثانياً — استغلال المسلمين للمناجم القديمة بآسيا وأفريقية (القوقاز وأرمينيا وسواحل الهند وأفريقية الشرقية والنوبة) .

ثالثاً — ورود ذهب السودان أو غرب أفريقية عبر الصحراء الكبرى بعد

امتداد السيادة الاسلاميةعلى شمالها ، وقد تصارعت دول الغرب الاسلامية على سيادة الطرق الصحراوية للتحكم فى وصول ذهب السودان الغربى كالفاطميين والأمويين بالأندلس والمرابطين إلى أن قضت غزوات بنى هلال على تموين مصر الفاطمية من ذهب السودان ، واستطاع الأوروبيون الوصول إلى موانى شمال أفريقية للتموين منه مباشرة ، وقد هيأت هذه الأمور الثلاثة كذلك تفوق السكة الاسلامية بعد استقرارها فانتشرت الدنانير المنقوشة والمرابطية و« الربع » فى أوروبا المسيحية ، وبذلك ضرب الذهب فى الشرق والغرب الاسلاميين على حد سواء ودخل فى التداول ما بين الهند والأندلس منذ القرن التاسع بعد أن كان فى القرن السابع مقتصراً على المنطقة البيزنطية القديمة وبعبارة أخرى أنه شمل منطقة الفضة القديمة الفارسية والاسيوية أيضاً ، وتسرب الذهب الاسلامى من آسيا الوسطى والخليج العربى (الفارسى) والبحر الأحمر إلى الهند والشرق الأقصى لشراء منتجاته الثمينة ، فانتشر الدينار فى غرب المحيط الهندى (سيلان وملبار وسقطرى ومدغشقر) ونمت الملاحة العربية فى البحار الجنوبية نمواً كبيراً وعاد الشرق الأقصى إلى الذهب وارتبط باقتصاد البحر المتوسط .

أما بيزنطة فانها كانت مضطرة لتصدير الذهب إلى الشرق الاسلامى للحصول من أسواقه على المنتجات الثمينة اللازمة للصناعة والترف ولكنها تغلبت على استمرار خروجه منها باعتمادها على المخزون والمكتنز فى الكنائس (حركة تحطيم الأيقونات) وفائض ميزان التجارة مع الغرب الذى اشتركت معها فى أرباحه عن طريق الاشتغال بالنقل — الموانى الايطالية بحراً والسكندناويون براً والتجار اليهود بحراً وبراً — وكان الرقيق من السلع الهامة فى التجارة مع الشرق الاسلامى وتدولت النقود الاسلامية فى أوروبا الشمالية والشرقية عن طريق الأنهار الروسية وفى أوروبا الغربية عن طريق البحر المتوسط حتى أن ملوك الغرب قلدوا فى سكتهم الذهبية النادرة شكل العملة الاسلامية وانخفضت قيمة الذهب التجارية تبعاً لذلك ، وبدأ الغرب يكون له احتياطياً منه نتيجة لإعادة الغرب توزيع الذهب الاسلامى بينه وبين بيزنطة إذ كان لتجارة الغرب مع الشرق ناحيتان : ميزان تجارى رابح مع البلاد الاسلامية وآخر خاسر مع البلاد البيزنطية فكان الغرب يفقد لصالح بيزنطة جزءاً من الذهب الذى يكسبه من البلاد الاسلامية ، وهكذا سار تيار الذهب الاسلامى إلى أوروبا ومنها إلى بيزنطة ومن

بيزنطة إلى البلاد الاسلامية ، أى أنه سار لأول مرة فى حركة دائرية ، وهكذا نرى أن أهم مميزات الذهب الاسلامى هى : أولا — انه يمثل معظم ذهب العالم المعروف فى وقته ، ثانياً — أنه شمل منطقة أكبر من منطقة الذهب القديم امتدت من الهند إلى أسبانيا وتسرب إلى المحيط الهندى والشرق الأقصى كما تسرب إلى أوروبا حتى نسب إليه نهضة شرلمان وبذخ بلاط آل أوتو ، وثالثاً — أنه سار فى دائرة اتصل طرفاها ولم يقتصر كالذهب القديم على خط واتجاه واحد .

ولم تضعف سيادة المسلمين على الذهب إلا بعد القرن الحادى عشر ، ولم يكن ذلك راجعاً إلى خروج الذهب من البلاد الاسلامية بعد عودته إليها وإنما لفقدها إنتاج ذهب السودان .

وموضوع انقطاع ذهب السودان عن البلاد الاسلامية جدير بالبحث لتأثير انقطاعه فى اقتصاديات البلاد الاسلامية وخاصة الشرقية كمصر وسوريا . ويبدو لنا من دراسة الوثائق البندقية أن مصر الأيوبيين وبداية المماليك استطاعت فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر التغلب على قلة ورود الذهب الخام وذلك بأرباح التجارة الخارجية ، ولكن ظهرت فى القرن الخامس عشر بوادر أزمة فى المعدن والنقد استمرت إلى آخر عهد المماليك وبداية القرن السادس عشر .

البحث الثالث — وذهب السودان الذى انتهى بانقطاع وروده إلى البلاد الاسلامية ما كان لها من سيادة اقتصادية هو موضوع بحث فرنان برودل ولكن من حيث علاقته باقتصاد البحر المتوسط فى القرن السادس عشر الذى وضع فيه مؤلفه الكبير المعروف « البحر المتوسط فى عهد فيليب الثانى » .

اضطرت أوروبا لندرة الذهب بها لتصدير السلع إلى الشرق وكان من أهمها الرقيق كما عرفنا ، ثم صدرت المنسوجات بعد أن اكتملت لها السيادة البحرية وقامت بها الصناعات ، وبذلك انقلب الوضع فبعد أن كان التجار الشرقيون يجلبون السلع الشرقية إلى أوروبا مقابل الذهب أصبح التجار الأوروبيون يصرفون السلع المصنوعة ببلادهم ويحصلون بأنفسهم من الشرق على سلعه مقابل الذهب أو بالمقايضة أحياناً ، ولكن ذلك كله لم يكن ليهيء لأوروبا مورداً منتظماً من الذهب ولم يتهيأ لها هذا المورد المنتظم اللازم لدفع نفقاتها العادية فى الشرق إلا بحصولها على ذهب السودان . وقد بين برودل أن هناك صلة متينة لم تدرك بين تجارة الغرب مع الشرق من ناحية وبين شحن التبر

السودانى إلى موانى شمال أفريقية والأندلس منذ القرنين العاشر والحادى عشر من ناحية أخرى . وقد ظل ذهب السودان حتى القرنين الثانى عشر والثالث عشر يصل إلى البلاد الاسلامية الغربية فى عهد المرابطين والموحدين وأصبح أساس الرخاء فى بلاد البحر المتوسط ، ولكن حدث منذ القرن الثالث عشر أن تفككت المغرب إلى مدن تجارية مستقلة ودويلات تشبه الجمهوريات الإيطالية ، وأخذ التجار المسيحيون والمغامرون يفدون إليها ، وأصبح المغرب حتى القرن الخامس عشر المحرك الأول فى انعاش الغرب ، وكثرت مع بلاده المعاهدات التجارية التى وضع فيها ماس لا ترى مؤلفه المعروف ، وازدهرت مدن وهران وتلمسان وتونس وطرابلس دون أن تزدهر بذلك المناطق المحيطة بها وربطت طرق الصحراء بالبحر المتوسط .

إلا أن تبر السودان بدأ وصوله بكميات كبيرة ينقطع منذ العقود الأخيرة فى القرن الخامس عشر (وهى نفس الفترة التى لاحظنا فيها اضطراباً فى المعدن والعملة بمصر المملوكية) ، فأثر انقطاعه تأثيراً سيئاً فى عصر النهضة التى ارتبطت برخاء المدن البورجوازية كما سبق أن أثر ورود الذهب الاسلامى فى نهضة شرلمان وبذخ آل أوتو ، بل ان انقطاع ذهب السودان سبب انهيار الاقتصاد المحلى فى أفريقية الشمالية . ويرى برودل ، وهذا من أهم النقاط فى نظره ، أن سبب انقطاع ورود ذهب السودان يرجع إلى حادث بسيط لم يثر اهتمام المؤرخين وهو وصول البرتغاليين فى عام ١٤٦٠ إلى مشارف خليج غينيا مما مهد لهم كشف الخليج وجزره وإنشاء المحطات التجارية ومقايضتهم على ذهب السودان بالسلع الأوروبية والأفريقية المختلفة فاتجه معظم ذهب السودان إلى المحيط الأطلسى بدلا من البحر المتوسط فكان ذلك أشبه بظاهرة الاستيلاء النهرى ، وحصل البرتغاليون على الذهب الذى مكنهم فيما بعد من الحصول على التوابل من الشرق مباشرة بعد إتمام كشوفهم حول أفريقية ووصولهم إلى آسيا . وبين برودل كيف قاوم الجنويون والبنادقة وسلاطين مصر عبثاً هذه الأزمة المزدوجة أزمة الذهب وأزمة التوابل . على أن الأزمة فى بلاد البحر المتوسط لم تحل إلا بورود المعادن من العالم الجديد بعد الكشف عنه أى بورود الفضة خاصة من البلاد الأمريكية فحلت العملة الفضية كالريال الأسبانى محل العملة الذهبية القديمة بعد فترة اضطراب وحروب بحرية تتفق مع الفترة الاستعمارية الكبرى فى تاريخ أسبانيا الحديث .

هذا عن البحوث الثلاثة الأولى وهى وإن كانت تتعلق بمشكلة المعادن الثمينة إلا أنها تدل بطريق آخر على ما كان للشرق من فضل على الغرب طيلة العصر الوسيط ، فما أن كفت أوروبا فى العصر الوسيط الأول عن سكة الذهب حتى وجدت الدينار الإسلامى مهيئاً لاستعمالها ، ثم مونها ذهب السودان بعد شحنه إلى إفريقية الشمالية بحاجتها من الذهب إلى ما بعد القرن الرابع عشر ، وسهل لها سك عملاتها الذهبية فى القرن الثالث عشر ، وبذلك تتصل هذه البحوث كلها بموضوع التأثيرات الشرقية التى تعرض لها لوپز فى البحثين الرابع والخامس فى هذه المجموعة وخاصة فى البحث الأخير منهما .

والبحث الرابع — هو عن مدى صحة نظرية بيرن التى نسب فيها إلى الفتوح الإسلامية فى القرن السابع وما بعده ، وتحويل البحر المتوسط إلى بحيرة إسلامية مغلقة فى وجه التجارة ما أصاب الحضارة الأوروبية فى ذلك الحين من تأخر كأنه الكارثة الفجائية ويتمثل فى عصر الميروفنيجيين فى فرنسا ، وأهم مظهر لهذا التأخر أو لهذه الكارثة الفجائية عند بيرن هو زوال أشياء أربعة : العملة الذهبية ، والبردى ، والأقمشة الفاخرة ، والتوابل .

وقد ثبت أن زوال هذه الأشياء الأربعة لم يكن معاصراً للفتوح العربية ، ولم يكن زوالها معاصراً بعضها لبعض ، فلكل سلعة من هذه السلع تاريخها الخاص ، ولم يحدث العرب تغييراً فجائياً فى تداولها ، بل استمروا فيما كان متبعاً قبلهم ، وأهم من هذا أن ثلاثاً من هذه السلع وهى العملة الذهبية والبردى والأقمشة كانت احتكارات للدولة خضعت لقيود شديدة فى داخل البلاد المنتجة لها ، فتارة تحتكر الدولة الإنتاج دون حق الاستخدام كما هو الحال فى البردى ، وتارة تحتكر حق الاستخدام دون الإنتاج كما هو الحال فى بعض الأقمشة مما يدخل فى فكرة الحقوق الملكية(Regalia) كما عرفها العصر الوسيط .

فالعملة الذهبية نقصت بسبب ضعف حجم المبادلات بعد استنزاف الذهب فى الغرب ، ولكن ضربها استمر فى بعض الممالك الجرمانية بل ان بعضها سار على أحدث القوانين البيزنطية الخاصة بالنقود ، ويرجع زوال العملة

الذهبية فى دولة الميروفنجيين وحدها إلى تدهور سلطة الحاكم مع احتمال تأثرها بأسبانيا والنزعات المحليـة ، ولم تكف أوروبا عن ضرب السكة الذهبية إلا فى القرن التاسع كما تبين من البحوث السابقة .

أما عن البردى فان مصر استمرت تمون بيزنطة والغرب من إنتاجها حتى القرن العاشر ، ولم يمتنع البردى عن الغرب إلا لأن مصر نفسها كفت عن صنعه وبدأت تصنع الورق وتتخذه مادة للـكتابة بدلا من البردى . واستمرار البردى فى أوروبا حتى ما بعد القرن العاشر أمر معروف للوثائقيين ، وثابت من الوثائق البردية المؤرخة والمحفوظة فى أوروبا ، ولذلك كان زوال البردى أضعف ما استند إليه بيرن وأول ما أمكن الرد عليه .

وقد بين ساب استمرار وصول الأقمشة الشرقية وخاصة لرجال الـكنيسة الذين حافظوا على زيهم الخاص دون العلمانيين . ولم يمتنع ورود التوابل وأن تكن المعلومات عنها أقل وهكذا لم يعد لنظرية بيرن التى أثارت جدلا كبيراً ما يؤيدها وهى تبين ضرورة الاهتمام بتاريخ السلع والمواد المستوردة أو المصدرة مما وضعته الجمعية التاريخية فى برامج أبحاثها .

ونصل أخيراً إلى البحث الخامس والأخير وهو للوپز أيضاً وموضوعه التأثيرات الشرقية فى الغرب فى العصر الوسيط .

فى العصر الوسيط الأول احتكر الشرقيون — البيزنطيون ثم العرب — التجارة مع الغرب وكانت أوروبا قليلة السكان سيئة المواصلات لا يمكن أن يقاس مجتمعها الريفى الراكد بالحضارة الشرقية الزاهرة ، واحتل الشرق مواقع هامة فى صميم بلاد الغرب بل أن البرابرة غزاة أوروبا جاءوا من الشرق ، كما جاء منه الدين الجديد وهو المسيحية .

ويبين لوپز فى بحثه أموراً ثلاثة أولها أن القرن العاشر ليس هو عصر الانحطاط كما جرى العرف على اعتباره وثانياً أن الحروب الصليبية ليست نقطة تحول مباغته فى التطور الاقتصادى والسياسى فى أوروبا ، وثالثاً — أنه سبقها « ثورة تجارية » تمثلت فى نهضة تجارية واقتصادية بدأت أولا فى المدن نصف

الشرقية أى المتصلة ببيزنطة كالمدن الإيطالية ونتج منها أن الشرق أصبح مديناً للغرب لأول مرة .

كذلك شرح لوپز العوامل التى ساعدت أوروبا فى تقدمها كزيادة عدد السكان ، وتقدم طرق المواصلات وتعبيد الطرق الذى صحب « الثورة التجارية » كما صحب تقدم المواصلات الثورة الصناعية فى العصر الحديث . ومن أمثلة ذلك تعليق أكثر من دابة معاً ، والطوق المستخدم فى تسريج الخيل ، واستخدام الحدوة ، وأنواع السفن البحرية المختلفة وكلها أو معظمها مخترعات شرقية فى الغالب ، ويلى ذلك التنظيم النقابى للحرف ، والجاليات التجارية ونظام المصارف وعقود القروض .

وكان لا بد من أن يمر الغرب بمراحل بطيئة للتغلب على الشرق صاحب السيادة العلمية والاقتصادية منذ القدم ، فاسترجع الغرب فى المرحلة الأولى القلاع الهامة التى استولى عليها البيزنطيون والمسلمون فى صميم الغرب نفسه ، ثم استرجع منهم السيادة الاقتصادية التى فرضوها على بلاده ، ووصل أخيراً إلى منافسة أهل الشرق فى بلادهم والتفوق عليهم . ولجأ الغرب فى سبيل ذلك مضطراً إلى شن حرب عصابات عسكرية واقتصادية وهى حرب لم تشتهر فى التاريخ واستمرت طيلة القرنين العاشر والحادى عشر وانتهت بانتصار الغرب (وكان ذلك قبل الحروب الصليبية) ، ورجعت المدن شبه الشرقية إلى حظيرة الغرب ، وظهرت مدن أخرى فى نهاية القرن الحادى عشر ، ولذلك يرى لوپز أن أوروبا قبل الحروب الصليبية بكثير لم تعد فى ميدان التجارة الدولية أشبه بالمستعمرات ، فنشطت فى استغلال مناجمها وابتدعت طرقاً جديدة للدفع ثم جاءت أسلاب الشرق فزادت فى رءوس الأموال ، وحل أهل الغرب محل الوسطاء الشرقيين فى عقد الصفقات وجنى الأرباح ، ولم يحجموا عن الاشتغال بالتهريب أو التحالف مع بعض الحكام ضد بعض للحصول على الامتيازات الجمركية وما شابهها ، وفى الوقت ذاته زاد الإنتاج الصناعى وخاصة فى المنسوجات .

أما الحروب الصليبية فأنها قد وثقت الصلات التجارية بين الشرق والغرب سواء بين الصليبيين المقيمين فى الشرق وأهل الشرق ، أو بينهم وبين أهل الغرب . وما جاء القرن الثانى عشر حتى انقلب الوضع فأصبح الغرب

دائناً للشرق بعد أن كان مديناً له يتمثل ذلك فى إنتاج وتصدير المنسوجات الحريرية واحتكار الملاحة الطويلة والقصيرة .

وكان لابد مع ذلك من الاحتكاك بين الشرق والغرب ، فأصبحت الحرب وسيلة لا لحل المشكلة الدينية فحسب ، وإنما لحل المشكلة الاقتصادية أيضاً حتى أن الغرب فكر فى فتح أفريقية الشمالية ومصر والامبراطورية البيزنطية معاً ، وقد أفاد التجار الغربيون كذلك من « السلم المغولى » فوصلوا إلى قلب آسيا وإن لم يدم ذلك طويلا .

وحاول لوپز أن يبين حساب الخسائر كما بين حساب الأرباح فى القائمة التى قدمها عن تقدم أوروبا ، فلاحظ أن أسبانيا لم تشترك لسبب غير معروف فى هذه التيارات الكبيرة بقدر اشتراك إيطاليا فيها ، وأن الزراعة تأثرت بالشرق أقل مما تأثرت به التجارة وكذلك الحال فى القانون الأوروبى الذى ظل فى أساسه على ما كان عليه ، وسادت الأرقام العربية بعد مقاومة كما أن العملة الأوروبية بدأت تسود منذ أواخر القرن الثالث عشر .

ومما يزيد فى قيمة هذا البحث أن لوپز لم يقنع بذكر المراجع القديمة أو الحديثة التى ظهرت إلى وقته من مؤلفات وبحوث بمختلف اللغات نشرت فى الدوريات العلمية ولكنه يضيف إليها نقداً وتقديراً ، ويحرص على بيان النواحى التى لا تزال فى حاجة إلى البحث ، فهو فى مقاله يرسم خطاً هادياً لمتابعة السير فى البحث فى مختلف نواحيه . وفى الواقع نجد أن هوامش بلوك ولوپز فى حد ذاتها عمل ببليوجرافى كبير ، فرأينا أن نورد أسماء المراجع مترجمة إلى العربية إتماماً للفائدة وتعريفاً بنوع البحوث التى تظهر فى الغرب .

ولا نستطيع بعد الفراغ من هذا التقديم السريع إلا أن تتمنى أن تقوم لدينا البحوث المتعلقة بتاريخنا من هذا الطراز ، ولكن ذلك يستلزم قبل كل شىء إعادة النظر فى تدريس التاريخ وتكوين المؤرخين ، وإعادة تقويم مصادر تاريخنا مانشر منها وما لم ينشر ، وتنظيم دور الوثائق التى هى فى حقيقة الأمر معامل لمثل هذه البحوث التاريخية التى وضعت الجمعية التاريخية نموذجاً منها بين أيدى المشتغلين بالتاريخ من أبناء الضاد .

توفيق اسكندر

obeikan.com

مشكلة الذهب فى العصر الوسيط (١)

إن الظواهر النقدية هى دون شك أدق الأجهزة المسجلة التى يمكن أن يكشف بها المؤرخ عن الحركات العميقة فى الاقتصاد ، ولكننا لا ننصفها تماماً إذا لم نعترف لها إلا بقيمتها من حيث هى أعراض فقط ، فهذه الظواهر كانت بدورها أسباباً ، وهى أسباب قائمة فعلا ، ولكأنها جهاز تسجيل للزلازل لا يقنع بتسجيل الهزات الأرضية ولكنه يحدثها أحياناً ، وهذا معناه أنه متى علمنا حق العلم تاريخ الذهب أو بعبارة أدق تاريخ الذهب باعتباره أداة للتبادل فى أثناء العصر الوسيط لتجلت لنا تيارات خفية كثيرة وعلاقات عديدة نعجز الآن عن إدراكها ؛ ولكن الموضوع غامض لسوء الحظ وأكثر من ذلك أنه لم يدرس دراسة كافية وكانت دراسته على الأغلب من وجهة نظر مغايرة لوجهة نظرنا هنا ، فعلم النميات (المسكوكات) يشق عليه الخروج من المتاحف ، ولست أرمى الآن إلا إلى تحديد المشاكل الكبرى واقتراح بعض الحلول وهى كلها دون شك حلول مؤقتة وتخمينية ولكنى أرجو أن تكون صالحة لاستخدامها كفروض للبحث(٢) .

لقد ورثت أوربا العصر الوسيط النظام النقدى للامبراطورية الرومانية . وكيف يمكن أن يكون الأمر على خلاف ذلك والجرمان — وهم أكثر تخلفاً فى هذا الصدد من الغالة قبل الغزو — لم يكن لديهم إلا فيما ندر نقود خاصة بهم ، وبعبارة أدق ، إن أوربا ورثت النظام النقدى الذى قام بتعديله الامبراطور

---

(١) Bloch, M. Le Problème de l'Or au moyen-âge — *Annales d'Histoire Economique et Sociale (1933)*" V.
أنظر عن مشاكل الذهب فى العالم المعاصر مجلة Annales ج ٣ (١٩٣١) ص ٣٦١ ، ج ٤ (١٩٣٢) ص ٣٥٩ .

(٢) لمعرفة مصادر الموضوع نرجو القارىء الرجوع إلى « التوجيه إلى المصادر» الملحق بهذه المقالة . أما المراجع التى سنذكرها فى الهامش فهى تتعلق إما بالوثائق ذاتها أو بالأبحاث التاريخية المتخصصة التى لم تذكرها فى « التوجيه إلى المصادر » إلا فيما ندر ، وقد رأيت إغفال المراجع إذا كانت الحقائق المذكورة مما يدخل فى نطاق المعرفة العامة .

قسطنطين وخلفاؤه بعد اضطرابات القرن الثالث ، وكانت الوحدة الأساسية فى هذا النظام النقدى عملة من الذهب المصمت هى الصلدى الذهبى aureus solidus وتحوى عادة ٤٨ و٤ جراماً من الذهب الصافى، أو مايساوى فى قيمته ستة وسبعين فرنكا فرنسيا فى ١٩٣٣(١) . ووجدت فى التداول كذلك عملة ذهبية لأجزاء العملة الأساسية وهى نصف الصلدى وثلث الصلدى ، وإلى جانب الذهب ضربت الفضة بل وضرب النحاس أيضاً، وحددت الدولة نسبة ربطت بها بين قيم تبادل هذه العملات المختلفة ، واستمرت حكومات البرابرة فى البداية على هذا النظام على قدر ما استطاعت من الدقة . وفى الحق كان لابد من الكف عن استخدام النقود النحاسية إلا فى شمال انجلتره حيث كانت المعادن الثمينة نادرة دون شك ، وذلك لأن هذه النقود النحاسية كانت نقوداً مساعدة حقاً ، فقيمتها لا تتناسب مع قيمة المادة المصنوعة منها ، ولم تكن الدول التى اشتد ضعفها أو أصحاب السكة الخاصة الذين كثر عددهم ولاسيما فى بلاد الغالة الفرنجية من القوة اللازمة بحيث يستطيعون أن يفرضوا على التداول رمزاً مجرداً، وعلى النقيض من ذلك استمر ضرب الذهب والفضة فى دور السك، فضربت الصلديات وخاصة ثلث الصلدى فى بلاد القوط الغربيين واللمبارد والفرنجة والانجلوسكسون ولكن ذلك لم يدم طويلا .

وفى الواقع حدث منذ الحقبة الكارولنجية انفصال نقدى قسم أوربا ، وهو فى النظام الاقتصادى من الأعراض الدالة على وجود المتناقضات البينة ، فاستمر العالم البيزنطى فى اتباعه للذهب ولم ينقطع ضرب الصلدى القسطنطينى وإن تغير إسمه فأصبح يعرف بالهبررون ، ولا جدال فى أن نسبة الذهب فيه قد تغيرت وخضعت للتغير الكثير هبوطاً وصعوداً ، لاسيما وأنه قد تضافرت حركات مختلفة على دفعه إلى التناقص الذى يبدو كأنه المصير المحتوم لنقود العصر الوسيط ، ومنها ضرورة وضع العملة الجديدة فى نفس مستوى العملة القديمة التى كانت تنقص حوافها باستمرار ، وقد خرج الصلدى الذهبى على الرغم من هذا كله ظافراً عبر العصور . وفى نحو سنة ١٢٠٠ كانت

---

(١) أى ما يساوى ٢٦٢ قرشاً تقريباً بعملتنا الحالية باعتبار أن ثمن الجرام من الذهب يبلغ (يونية ١٩٦١) ٥ر٥٨ قرشاً .

« الهبربر » لا يزال يساوى وزن المعدن الصافى فيها ثلاثة أرباع الهبربر الرومانية على وجه التقريب وقد وجدت الحكومات العربية من جانبها فى التراث الإدارى المزدوج الذى عاشت عليه وهو تراث الساسانين ملوك الفرس وتراث قياصرة الروم ، تقاليد نظام نقدى يعتمد على الذهب وظلت متمسكة به ، ولا يجب أن ننسى أن بيزنطة والبلاد الإسلامية لم يكن يقصد بها بلاد الشرق فى العصر الوسيط . وظلت العملة الذهبية المضروبة بأسماء حكام البلاد أساس التبادل لا فى البلقان والشرق الأدنى والمغرب فقط ولكن فى إيطاليا الجنوبية البيزنطية ثم العربية فى بعض أجزائها ، وفى صقلية التى كانت تابعة لبيزنطة ثم أصبحت عربية ، وفى معظم أسبانيا وإذا أضفنا إلى ذلك بعيداً عن الشرق روسيا الفاريجية لفترة وجيزة تقرب من نهاية القرن العاشر (١) فأننا نكون قد وضعنا تحت بصرنا خريطة الضرب الرسمى للذهب من منتصف القرن التاسع حتى منتصف القرن الثالث عشر .

أما الغرب لا تينيا كان أوجرمانيا فانه قد سار فى طريق آخر ، ففى الدولة الفرنجية التى شملت فى آخر القرن الثامن إيطاليا الشمالية والوسطى أصدر شرلمان ولويس التقى بعض العملات الذهبية وإن يكن لويس التقى لم يضرب هذه العملات إلا فى سكات نادرة جداً وسداً لحاجات غير عادية ، ولم يجدد أحد من خلفائهم هذه التجربة وكان ضرب الذهب إذ ذاك قد فقد أهميته عند الأنجلوسكسون منذ وقت طويل ، إذا استثنينا العملة المقلدة التى سنعود إلى الكلام عنها فيما بعد ، ولكننا مع ذلك نجد بعض العملات التى ضربت لماما بين حين وآخر حتى عهد اثلرد الثانى (٩٩٨—١٠١٦) ويبدو أن دور السكة التى كثر عددها ونشطت فى بلاد الامبراطورية الرومانية القديمة ، وكذلك دور السكة الحديثة التى ظهرت تدريجاً فى البلاد التى لم يكن بها عملة قومية كألمانيا شرقى الرين وبوهيميا وبولندة والدول السكندناوية لم تصدر عنها إلا عملة فضية بل فئة واحدة منها تقريباً (٢) وهى العملة المعروفة باسم denier

---

(١) تاريخ الاقتصاد الروسى لكوليشر :

J. Kulischer, Russische Wirtschaftsgeschichte, 1925, p. 19

(٢) السكة الألمانية فى عهد الامبراطورية السكسونية والفرانكونية لدانبرج :

H. Dannenberg, Die deutschen Münze der sachsischen und frankischen Kaiserzeit, t. I, Nos. 797 & 1385.

أو الدانق والتى ظهرت فى بلاد الغالة الفرنجية وبعبارة أدق أنها فى شكلها الذى انتشرت به فى أوربا ظهرت فى بلاد الغالة الكارولنجية ثم اتخذها الغرب كله تدريجياً .

وكفت انجلتره عن استخدام عملتها المعروفة باسم sceatta لشدة خفتها ، ومع ذلك فان الدانق كان ضئيل الوزن جداً وكان يساوى فى عهد شرلمان ٣٠ سنتيما تقريباً مقدرة على أساس الفرنك قبل الحرب العالمية الأولى ، وكان يساوى فى فرنسا فى عهد فيليب أغسطس ثمانية سنتيمات تقريباً إذا أخذنا أساساً للموازنة الدانق التورى (المنسوب إلى مدينة تور) أما الصلدى فانه لم يستمر إلا كعملة حسابية فكانت المبالغ لا تزال تذكر بالصلدى ولكن الدفع كان يتم بالعملة التورية أو الدانق فى كافة الحالات التى يكون الدفع فيها بالعملة وبالعملة المحلية ، وحددت قيمة الدانق بصفة عامة وإن لم تكن حددت فى كافة البلاد على أساس أن الصلدى يساوى إثنى عشر دانقاً ، وعلى هذا الأساس أمكن القول بالصلدى الفضى أى الصلدى الذى يمثله الدفع بعملة فضية ، وهذا يشبه القول بصلدى من الحبوب فى حالة الدفع عيناً (١) وفى الغرب كانوا إذا أرادوا أن يستخدموا كلمة نقود أو عملة monnaie فانهم يستخدمون بدلا منها كلمة فضة argent واستمر ذلك قروناً طويلة ، وفضلا عن ذلك فاننا نعلم الأثر الذى خلفته هذه المترادفات فى اللغة الفرنسية فكلمة argent يقصد بها النقود والفضة على حد سواء .

إلا أنه جاء حين لم يعد فيه لهذه المترادفات أساس من الصحة . وفى الواقع يخطىء من قال فى هذا الصدد أن ذلك يرجع إلى بعض الحوادث التى وقعت فى البلاد التى انتزعها الحكام الكاثوليك من المسلمين أو من بيزنطة وحين ضرب الفونس الثامن فى طليطلة منذ ١١٧٥ أول عملة ذهبية قشتاليه فانه لم يفعل أكثر

= وقد أشار إلى عملتين من الذهب من عهد امبراطورين كان اسمهما هنرى (ويحتمل أنهما هنرى الثانى وهنرى الرابع) وإذا كانت هذه القطع غير مزيفة فإنها بإجماع آراء العلماء ليست إلا أنواطاً زخرفية صرفة .

(١) تقاليد دير فريسنج لبتروف : Bitterauf, Die Traditionen des Hochstifts Freising, t. I, Nos. 177 (799, 28 oct.); 620 (836, 23 nov.).

من أنه احتذى فى ذلك حذو أسلافه الخلفاء والأمراء الذين قلد كذلك مثال عملاتهم ، وإذا كان قد ضرب هذه العملة فى ذلك التاريخ فان ذلك يرجع دون شك إلى أن دار السكة الاسلامية بمرسية التى كانت تغذى جزءاً كبيراً من التداول فى ليون وقشتالة توقفت عن عملها(١) وبلغ من قوة هذا الاستمرار أن الأنفوس anfous أو العملة الألفونسية المسيحية كانت تسمى فى فرنسا فى القرن الثالث عشر بالاسم الذى سبق اطلاقه على الدنانير المرابطية وهو المرابوتان marabotins(٢) وكذلك فعل النرُمان فبعد فتحهم جنوب ايطاليا وصقلية ضربوا عملتهم المشهورة بالتارين وبذلك حذوا حذو العرب سادة البلاد القدماء دون أن يضيفوا جديداً .

ولم يتغير شيء فى الخريطة النقدية لأوربا ، كذلك لم يتغير منها شيء حين أنشأ الأمبراطور فردريك الثانى العملة الامبراطورية المعروفة باسم augustale والتى أصدرها فى مسينا وبرنديزى . أما الثورة الحقيقية فانها جاءت نتيجة للرجوع إلى الذهب فى البلاد التى كانت منذ العصر الوسيط الأول حتى ذلك الوقت لا تضرب بصفة رسمية إلا العملة الفضية ، وبدأ ذلك أول ما بدأ فى المدن التجارية بالبحر المتوسط ، ففى سنة ١٢٢٧ حصلت مرسليا من نائب الامبراطور ، وكانت قد أصبحت مؤقتاً مدينة لها استقلال ذاتى ، على حق ضرب الذهب ،

---

(١) أنظر التنظيم النقدى القديم فى ليون وقشتاله لسانخيز — البورنوز :
Cl. Sanchez-Albornoz, La primitiva organizacion monetaria de Léon y Castilla" والمنشور فى سنوية تاريخ القانون الاسبانى : Anuario de historia del derecho español, 1928, p. 335

ويحسن أن نضيف إلى ذلك أن الفونس التاسع ملك ليون منح سنة ١١٩٣ لرؤساء أساقفة كومبوستل حق ضرب الذهب (المصدر السابق ص ٣٣٧) وبذلك شملت سكة الذهب بلاداً لم تخضع قط للنفوذ الإسلامى بالفعل ، إلا أن مركز دار السكة فى هذه البقعة النائية لا يمكن تفسيره بالطبع إلا على أساس المكانة الدينية الفريدة التى كانت لكنيسة سان جاك ، ولم تتغير النتيجة الاقتصادية لهذا الإجراء إذ حلت سكة الحكام المسيحيين محل الدنانير التى سبق تداولها فى أسواق ليون لما كانت معظم البلاد خاضعة للأمراء المسلمين .

(٢) أنظر على سبيل المثال المراسلات الإدارية لالفونس دى بواتيه لمؤلفه مولينييه :
A. Molinier, Correspondance administrative d'Alphonse de Poitiers", t, I, Nos. 643, 644, 702, 863, 870 & 881.

ولـكنها دون شك لم تفد من حصولها على هذا الحق(١) ولم تتخذ مثل هذه الخطوة إلا سنة ١٢٥٢ فى جنوه وفلورنسة فى الوقت ذاته، ثم تبعتها بيروجيا سنة ١٢٥٩ ولوك (قبل ١٢٨٣ بقليل) وميلان فى آخر القرن الثالث عشر تقريباً وفى سنة غير محددة، وأخيراً البندقية التى بدأت فى سنة ١٢٨٤ ضرب الدوكات الشهيرة، وانتشرت عملة فلورنسة بصفة خاصة منذ وقت مبكر انتشاراً كبيراً، ومنذ سنة ١٢٦٥ على الأكثر كان الفلورين المضروب بعلامة زهرة الزنبق الرمزية يتاجر به فى أسواق شمبانيا حيث أدى ما اشتراه شارل دانجو من الفلورين للقيام بحملة على صقلية إلى ارتفاع سعره فى سوق سانت ايولدى بروفان فى تلك السنة (٢). واتخذ الفلورين نموذجاً لمعظم العملات التى ضربت فى دور السك فيما وراء الألب. ذلك أن المثل الذى ضربته إيطاليا لم يلبث أن احتذته البلادالتى تقع فيما وراء الألب. وكان طبيعياً أن يقوم أول الجهود فى هذا السبيل فى المملكتين الرئيسيتين فى الغرب : فى انجلتره منذ ١٢٥٧ وفى فرنسا فى الوقت نفسه تقريباً فى عهد لويس التاسع، ولم تنجح هذه الجهود الأولى فى أية مملكة منهما نجاحاً كبيراً ولم تكن للعملات التى أصدرتها فرنسا أية أهمية حقيقية إلا فى عهد فيليب الجميل — أما انجلتره التى لاحظ فيها بيجولوتى الفلورنسى ١٢٤٠ تقريباً إنعدام أية نقود ذهبية فى لندن(٣) فانها لم تعد إلى المحاولة إلا بعد قرن تقريبا فى ١٣٤٤. وقامت الامارات الغنية فى الأراضى المنخفضة — فلاندر بين عامى ١٣٠٠، ١٣١٢ وبرابانت بين ١٣٠٠، ١٣١٥، وهينو ولوكسمبورج وأسقفية ليبج

---

(١) التاريخ الدبلوماتى لعصر فردريك الثانى : Huillard — Bréholles, Historia diplomatica Frederici secundi, t, II, p. 688 (1226, 8 nov.)

(٢) بيان إيطالى بأسعار عملة تروا (ألمس) من القرن الثالث عشر لشاوبه : A. Schaube, Ein italienischer Coursbericht von der Messe von Troyes aus dem 13. Jahrhundert والمنشور فى مجلة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى : Zeitschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte, t, V 1897, p. 299.

(٣) أعمال التجارة لمؤلفه بانينى، عن العشر : Pratica della mercatura, Pagnini, Della decima," t. III, 1766, p. 260.

وهذه الملاحظة تؤيد أن الجزء الخاص بانجلتره فى هذا الكتاب وضع قبل ١٣٤٤ وهى دلالة يجب أن يذكرها الباحث الذى نأمل أن يعتزم يوماً القيام بالدراسة النقدية التى تنقصنا لهذا النص الشهير.

فى النصف الأول من القرن الرابع عشر بضرب عملتها المعروفة بالفلورين(١) كذلك كان الحال فيما بين ١٣٠٨ ، ١٣٤٢ فى المجر التى امتازت بقدرتها على الاعتماد على مناجمها الخاصة .

ثم كان دور ملك بوهيميا فى سنة ١٣٢٥ وتبعه بعد قليل كثير من الأمراء الألمان كرئيس أساقفة كولونى ، والإمبراطور لويس البافارى ، وكونت جورتز ، ودوق النمسا ، كما تبعه سنة ١٣٤٠ أهم المراكز التجارية فى الشمال وهو لوبك (٢) وانضم القصر البابوى وكان إذ ذاك فى افينون إلى هذه الحركة منذ سنة ١٣٢٢ ، وهنا يجب أن تتوقف قصة هذا الغزو إذ أن قلة الأبحاث وأدوات البحث قضت عليها بأن تكون ناقصة ، ولو أنها كانت أكثر تفصيلا لظهر فيها كثير من التقهقر — وسنرجع إلى ذلك فيما بعد — وكثير من البطء أيضاً . وفى أقصى حدود العالم الكاثوليكى لم تقرر بولندة أن تخاطر بالقيام بهذه التجربة إلا سنة ١٥٣٨ ، ومن المعلوم أن ضرب الفضة لم يتوقف بحيث أن النظام النقدى الجديد يمكن وصفه بسهولة بأنه نظام معدنى مزدوج بشرط ألا نبالغ فى تشبيهه بالنظام المعدنى المزودج المعروف كما تحدد معناه فى القرن التاسع عشر ، فالضرب الحر لم يوجد فحسب كما كان الحال فى عهد الامبراطورية الرومانية ولكن — كما سنرى فيما بعد — كان دور كل معدن من المعدنين المسكوكين فى الاقتصاد يختلف عن دور الآخر اختلافاً كبيراً بحيث يصعب القول بأنه كان يمكن فعلا تبادل كل منهما بالآخر .

---

(١) أنظر عن البلاد التى ضمت فيما بعد للتاج النمسوى «لوشين فون ابنجرويت فى مجلة النميات : Luschin von Ebengreuth — Numismatizche Zeitschrift," t. XLII, 1909, p. 169 وقد نسبت « حوليات رينهاردبرون : Annales Reinhardbrunnenses » وهى لم تصل الينا إلا فى صورة تجميع متأخر عدل فيه مراراً — إلى الامبراطور أوتو الرابع مشروع تقرير ضريبة قدرت أولا بقطعة من الذهب على كل محراث ثم قدرت بقطعتين وكذلك نيته فى حالة ولادة ثلاث بنات للزوجين فى أخذ الابنة الثالثة للحريم حيث يختار الامبراطور بنفسه محظياته ولعل فى ذلك ما يكفى لتقدير قيمة هذه الشهادة (طبعة Wegele فى « مصادر تاريخ تورنجيا » Thuringische Geschichtsquellen," t. I, p. 128 & 134).

(٢) أغفلت للأسباب التى سبق ذكرها ما حدث فى أسبانيا ، وجدير بالذكر أنه حتى فى أسبانيا يبدو أن أراجون لم تقم بسك الذهب قبل سنة ١٣٤٦ ، انظر A. Heiss « وصف عام للنقود الأسبانية المسيحية » : "Descripcion general de las monetas hispano-cristianas"

وهذه الأحداث تثير مشكلة مزدوجة يمكن وصفها بعبارة بسيطة : لماذا كف معظم أوروبا فى القرن التاسع أو فيما يقرب منه عن سك الذهب بصفة رسمية ؟ ولماذا عادت إليه فى القرن الثالث عشر ؟ ولننظر أولا إذا كان فى الإمكان إيجاد حل يتفق مع معلوماتنا الخاصة بالسك والتى سبق أن عرضنا لها ثم نواجه هذا الحل بالظواهر الأشد تعقيداً التى تركناها جانباً مضطرين كحالة التداول والسكة المزيفة .

* * *

هناك حقيقة كبرى تتحكم بالضرورة فى كافة محاولات التفسير وهى أن أوروبا الغربية والوسطى لم تكن تنتج ولم يكن فى إمكانها أن تنتج إلا ذهباً قليلا ، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للفضة ، فمناجم مل فى بواتو عاونت على تغذية السكة الميروفنجية ، ومناجم الماسيف سنترال (الهضبة الوسطى) لم تمد دور السكة الفرنسية فى خلال العصر الوسيط فحسب ولكن إنتاجها كان يصدر إلى انجلترا بل وإلى البلاد الإسلامية (١) أما مناجم سردينيا فأنها تفسر إلى حد كبير الأطماع التى أثارتها هذه الجزيرة فى نفس الجمهوريتين الكبيرتين الفاتحتين فى إيطاليا جنوة وبيزة . وهيأ فتح مناجم هارتز فى عهد الأسرة السكسونية الزاهر دعامة مالية قوية لسلطان ملوك هذه الأسرة ، وكان المعدن المستخرج فى هذه المناجم يباع كذلك فى أسواق انجلترا(٢) وليس هذا إلا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

ومما لا شك فيه أن ندرة الفضة غالبا ما أثرت تأثيراً سيئاً فى السك ولاسيما

---

(١) A. Hughes وC. G. Crump فى النقود الانجليزية فى عهد ادوارد الأول : 'The English Currency under Edward I' فى المجلة الاقتصادية : The Economic Journal, 1895, p. 58 (وذكر بها فضة ليموج) ـ J. Petit فى محاولة لاسترجاع أقدم وثائق مجلس المحاسبات : Essai de restitution des plus anciens mémoriaux de la Chambre des Comptes (Université de Paris. Bibliothèque de la Faculté des Lettres, t. VII الصفحة المقابلة لرقم ٢٣ ، ص ١٦٦ (قبل ١٨ أكتوبر ، ١٣١)

(٢) Henry of Huntingdon فى " تاريخ الانجليز : "Historia Anglorum" طبعة ت. أرنولد (Rolls Series) ص ٥ ، وقد كتب المؤلف فى أقدم أشكاله سنة ١١٢٩ .

أن حق ضرب العملة تجزأ إلى أقصى حدوده ووضع كثيراً من دور السك بين أيدى حكام لايملكون مناجم حتى أن دوق بافاريا فى عام ١٤٥٥ اعتذر عن سوء عملته باضطراره لشراء المادة الخام فى الخارج(١) ومع ذلك فانه لا يمكن الشك فى أن أوروبا الغربية والوسطى إذا أخذت فى مجموعها استطاعت أن تكفى حاجتها الاستهلاكية من الفضة .

ولكن الأمر كان على النقيض بالنسبة للذهب الذى شح إلى حد كبير ، وكان شحه فى العصر الوسيط الأول أكبر مما كان قبله أو بعده ، إذ نضب كثير من المناجم منذ عصر ماقبل التاريخ والعصر الرومانى ، أو هى على الأقل لم تعد تنتج إلا كميات ضئيلة للغاية ، ومثلها مناجم إيرلنده التى كانت غنية جداً فى العصر البرونزى ، ومناجم البرانس الغربية التى استغلت فى أوائل عهد الامبراطورية الرومانية ولاغرابة فى ذلك : « فان عروق الذهب أو بعبارة أدق رواسبه كما قال دى‌لونى ليست شبيهة بالحقل الذى يمكن أن ينتج محصولا جديداً فى كل عام ولكنها أشبه بالجعبة التى نغترف منها ولا نلبث أن نفرغها(٢) وكانت وسائل الاستغلال أولية جداً فأسرعت بنضوب المناجم ؛ ومن جهة أخرى كانت المناجم التى لا تزال بكراً فى الألب الشرقية وسيليزيا مجهولة ،

---

(١) G. von Karajan فى أبحاث تاريخية نمسوية Das oesterreichische Geschichtsforscher باشراف J. Chmel ج ١ ، سنة ١٨٣٨ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٩ ، انظر ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ وعن الدوانق الملجوليه انظر A. Germain فى بحث فى أقدم النقود الخاصة بأمراء الاقطاع فى ملجى ومونبلييه 'Mémoire sur les anciennes monnaies seigneuriales de Melgueil et de Montpellier فى أبحاث الجمعية الأثرية بمونبلييه Mém. Soc. Archéologique, Montpellier ج ٣ ، ١٨٥٠ — ١٨٥٤ ، ص ١٩٥ .

(٢) L. de Launay « الذهب فى العالم » "L'or dans le monde 1907, p. 89" وعن تاريخ انتاج الذهب انظر H. Hauser فى « الذهب l'or, 1901 » ، ومقالة موجزة لسوء الحظ أغفلت ذكر المراجع لزيمرمان M. Zimmerman عنوانها « مناطق انتاج الذهب فى العصر القديم والعصر الوسيط » فى مجلة الجمعية الجغرافية بليون : Les foyers de production de l'or dans l'antiquité et au moyen-âge, Bullet. de la Soc. de Géographie de Lyon, t. XX, 1905

ويبدو أنها لم تستقل قبل عام ١٢٠٠ تقريباً (١) صحيح أنه بقى بعد ذلك الذهب الذى يوجد بشكله المعدنى ويجمع ببطء فى مجارى المياه كمجارى السفن والبرانس (وقد عاون ذهب المجارى المائية فى الأريبيج على تغذية سكة تولوز حتى بداية القرن التاسع عشر) ، ومجارى الألب المنحدرة إلى سهل البواووديان بافاريا(٢) ولم يكن ذهب (الرين) أسطورة إذ كان يجمع فعلا فى تلك الرمال الذهبية التى أشاد بذكرها الشعراء الفرنجيون واللاتين فى عهد لويس التقى واعتبروها من أجمل هبات نهر الرين ، وبعد ذلك بثلاثة قرون وصف الراهب تيوفيل أعمال الباحثين عن رقائق الذهب على الشواطىء الرملية ، وبالغت الأديرة الالزاسية فى تقدير امتلاك مجارى الذهب وقيمتها حتى أنها لم تتردد فى تزييف الوثائق فى سبيل

---

(١) انظر عن سيليزيا C. Faulhaber فى « انتاج الذهب السيليزى السابق : Die ehemalige schlesische Goldsproduktion 1896, p. 2. ، ويحتمل أن استغلال الذهب فى كالابريا (وهى المعروفة باسم Bruttium عند الرومان القدماء) كان استغلالا لعروق الذهب الصخرية لا لذهب المجارى المائية — انظر كاسيودور Cassiodore فى «المنوعات Variae»، وعن القرن الحادى عشر انظر Benzo d'Albe فى Scriptores, t. XI, p. 622 (إلا ان بنزو قابل بعد ذلك فى ص ٦٧٨ بين ذهب بلاد العرب وفضة كالابريا) ولكن ايطاليا الجنوبية لم تكن من البلاد الأوربية التى كفت فى القرن التاسع عن ضرب الذهب رسمياً ، ومن ناحية أخرى فان المناجم الأليرية التى أهملت فى عصر الغزوات يبدو أنها لم تجدد قبل القرن الثالث عشر . انظر C. J. Jireček فى « طرق التجارة والمناجم فى الصرب والبوسنة : Die Handelstrassen und Bergwerke von Serbien und Bosnien, Prague, 1879 ص ٤١ وما بعدها . هل استغل الذهب فى القرن الثالث عشر على الأقل فى اقليم الماسيف سنترال ؟ ورد ذكر مارك ذهبى بمونفران فى بعض الحسابات التى عملت لألفونس دى بواتييه (انظر ص ٢٦ هامش ١ فيما بعد) مما دعانى إلى هذا التساؤل ولكنى لم استطع الإجابة عنه .

(٢) Barbier فى جمع الذهب بباميه : La cueillette de l'or à Pamiers فى النشرة الدورية لجمعية العلوم بالاريبج : Bulletin périodique de la Société Ariégoise des Sciences, t. IX, 1903-1904. ؛ H. Heimpel فى التجارة فى مدينة ريجنسبورج : Das Gewerbe der Stadt Regensburg", 1926, p. 159. عدد خاص للمجلة ربع السنوية للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى : Beihefte zur vierteljahrsechrift für Soz. und Wirtschaftsgeschichte t, IX. ؛ A. Solmi « فى الادارة المالية فى المملكة الإيطالية فى العصر الوسيط الأول فى سلسلة كتب جمعية يافيسا للتاريخ القومى : L'anmministrazione finanzaria del regno italico nell'alto medio evo, Bibliotheca della Società Pavese di Storia Patria", 2 :1932 — ص ١٢٩ وما بعدها .

الحصول عليها(١) ولكن هذه الحبات البراقة بعد جمعها لم تكن دون شك لتزن كثيراً ، وهى على كل حال شيء قليل جداً بجانب ما كان يستخرج من جبال الأورال والقوقاز والتاى وهندستان أو أنهار إفريقية الاستوائية . ومن الغريب أن البلاد التى أصبحت منذ نهاية العصر الوسيط حتى اليوم أكثر المراكز الاقتصادية نشاطاً فى العالم — كانت الطبيعة قد حرمتها تقريباً من تلك المادة التى حتم التقليد الذى يتحكم الآن أكثر من أى وقت مضى اعتبارها دليلا على الثروة وحاوية لها . وقد يكون هذا التناقض فى الظاهر فقط ، فهذا المعدن الأسطورى قضى على أهل أوربا أن يحصلوا عليه إما بالتبادل وإما بالفتح ، ولا شك أن فقرهم الأول هذا كان أحد الأسباب التى أدت بهم إلى إخضاع العالم أو استغلاله ، ولكن العصر الوسيط الأول لم يكن قد وصل إلى هذا الحد بعد ، وواضح أن ضرب الذهب فيه لم يكن ممكناً إلا بأحد شرطين : الاحتفاظ بمخزون سابق كاف ، أو وجود تيارات تبادل يمكنها أن تجذب نحو الغرب ذهب البلاد المنتجة له أو ذهب البلاد التى كان لديها مخزون كبير. ولنستمع الآن إلى شواهد الحقائق فى هذا الشأن .

* * *

لا شك فى أن الذهب أخذ يتضاءل فى بلاد الجزء الغربى من الأمبراطورية الرومانية القديمة منذ آخر عهد الأمبراطورية . وقد أشار سيماك منذ ٣٨٤ أو ٣٨٥ إلى هذه الظاهرة(٢) وكانت النتيجة الطبيعية لها ارتفاع قيمة العملة الذهبية

---

(١) أرمولد الأسود Ermoldus Nigellus فى سلسلة شعراء العصر الكارولنجى : أتفريد فى كتاب الأناجيل : Poetae aevi Karolini, t. II. p. 83 v. 125 Otfried, 'Evangelienbuch, I v. 72; SS. t. XV, p. 995; XXIII, p. 436, c. 9; Theophilus فى الجداول : "Sechedula" طبعة Ilg المنشورة فى مصادر تاريخ الفن ، ج ٧ : Quellenkunde fur Kunstgeschichte, t, VII" III, 49. وقد وصف بيير تافور Pierre Tafor الأسبانى محلة لاستخراج الذهب من المجارى المائية تقع بين مدينتى بال وستراسبورج وذلك فى ١٤٣٨ — أنظر المنشور الرسمى لكارتليرى : Festschrift A. Cartellieri, 1927, p. 33.

(٢) الرسالة ١٠ : ٢٩ : Ep. X, 29

بالنسبة لمعدن الفضة. ففى ٣٩٧ كانت قيمة لبرا (٣٢٧ جراما) من الفضة تعادل خمسة صلديات فأصبحت أربعة صلديات فى ٤٢٢(١) . وكان لا بد أن تتأثر العملة نفسها وهذا ما حدث أولا فيما وراء الألب إذ لاحظ الأمبراطور ماجوريان فى ٤٥٨ رداءة نوع الصلديات الغالية ، وبعد ذلك بقرن لاحظ البابا جريجوريوس الكبير بدوره أن تلك الصلديات لم تعد تتداول فى ايطاليا ، وفى هذه المرة انطبقت تلك الملاحظة جزئياً على الأقل على سكة الملوك البرابرة الذى استقروا فى بلاد الغالة ، وكذلك اشتهرت الصلديات البرجندية فى جنيف وقالنس وصلديات الأريك الأول ملك القوط الغربيين برداءتها(٢) وكان الانحطاط واضحاً بصفة عامة فى كافة عملات البرابرة ، وامتنع ضرب الصلدى الثقيل أو أوكاد . أما عن ثلث الصلدى فليس أبلغ فى الدلالة من الموازنة بين نسبة الذهب فيه فى أوائل الحقبة وفى آخرها ؛ ففى عهد قسطنطين كان وزن الذهب الصافى فيه ١ر٥١ جراما ، وفى عهد شرلمان كان وزنه الكلى ٠و٩٧٢ من الجرام فقط ووزن الذهب فيه أقل من ٠و٣٩ من الجرام(٣) إذ كان جزء كبير من هذه العملة من الفضة ، وإذا كان الأمر يتعلق بندرة حقيقية فى المعدن الخام نفسه ولا يتعلق فقط كما يظن بنقص قاصر على النظام النقدى فان فن صياغة الذهب يعد فى هذه الحالة شاهداً أميناً . لقد استمر التزين بالحلى الذهبية دون شك ؛ ولكن الذهب فيها كان على ما يقول به المختصون يعالج مع الحرص الشديد على الاقتصاد فيه اقتصاداً كبيراً (٤) وهكذا يبدو أن الكف عن ضرب الذهب فى عهد الكارولنجيين حدث فى نهاية مرحلة استنزف فيها .

---

(١) قانون تيودوسيوس : Cod. Theod. XIII, 2, 1; VIII, 4, 27

(٢) قوانين ماجوريان : Nov. Majoriani, VII, 14 رسائل البابا جريجوار رقم ٦ و ١٠ : Greg. Ep., VI, 10 قانون البرجنديين : Lex Burg. XXI, 7 رسائل أفينوس : Aviti Ep. AA., t. VI, 2, p. 96, I. 33

(٣) أنظر Luschin von Ebengruth فى مجلة Neues Archiv, 1908, p. 449

(٤) تاريخ صياغة الذهب فى فرنسا لهافار : Havard, Histoire de l'orfèvrerie française, 1896, p. 59. وقد بقيت ذكرى هذا النقص قائمة واتخذت شكلا أسطورياً فى ملاحظة غريبة وردت فى الحوليات الأنجلوسكسونية سنة ٤١٨ : « وجمع الرومان كل كنوزهم الذهبية التى كانت ببريطانيا وأخفوا جزءاً منها تحت الأرض حتى لا يعثر عليه أى إنسان أبداً وحملوا ما تبقى معهم إلى بلاد الغالة » .

ولم تؤد الأحداث الاقتصادية وحدها إلى هذه المرحلة التى استنزف فيها الذهب فكان للدين نصيب فيها ، إذ جرى العرف الوثنى الذى استمر بعد اعتناق المسيحية على دفن الزعيم الجرمانى مع حليه وما أكثر الحلى الجميلة التى اختاستها المقابر من الأحياء ! وأدت الأحداث السياسية كذلك إلى دفن كنوز عديدة لم تسترد كلها ، ويقدر عدد القطع الذهبية التى عثر عليها حديثاً فى كنز بوجيزيير بفنديه(١) بأكثر من ثلاثة آلاف قطعة . أما الجزية التى كانت تدفع للغزاة فانها قللت مخزون الذهب فى الأمبراطورية إلى حد كبير ، وخشى الحكام هذا الشر دون أن يستطيعوا علاجه : وقد نص قانون أصدره فالنتنيان وفالنس وجراسيان عام ٣٧٤ تقريبا لا على تحريم تزويد البرابرة بالذهب فحسب ولكن على « العمل بالحيلة لاسترجاع ما ملكوه منه »(٢) .

ولا شك أن جزءاً من الثروة التى سحبت على هذا النحو قد عاد فيما بعد إلى بلاد الامبراطورية الرومانية المغلوبة إلا أن كميات ضخمة — بغض النظر عن أسباب فقد الذهب التى سبق بيانها — كانت قد خرجت منها نهائياً إلى العالم السكندنافى إذ كانت بينه وبين الأمبراطورية المغلوبة أو المنهوبة صلات ليست نادرة . وفيما بعد بقليل ضمت بلاد الشمال إلى هذا التيار الأول فى عهد ملوك البحر نتاج الغزوات والفديات التى كان يدفعها ملوك الفرنجة أو الانجلوسكسون ، وعملات أخرى أو سبائك معدنية اكتسبتها بطريقة شريفة كأجر المرتزقة الذين كان يستخدمهم أباطرة بيزنطة ، وثمن السلع التى كانت تنقل على طول الأنهار الروسية هابطة من البحر البلطى إلى أسواق الشرق . هل نريد أن نشهد فى القرنين التاسع والعاشر ذهباً بكميات ضخمة ؟ إذا استثنينا بيزنطة فانه لم يكن فى أوربا كلها بلاد غير اسكندنافيا يمكن أن تهيىء لنا مثل هذا المشهد . إن القرصنة على ماقال به آدم البريمنى قد جمعت فى جزيرة سيلاند المعدن الثمين : وهو قد تألق فى مقدمة سفن الملك كنوت الكبير كما أنه لا يزال يتألق الآن فى معروضات متاحف ستوكهولم وكوبنهاجن التى احتفظت بذكريات العصر

---

(١) مجلة النميات Revue Numismatique, 1845, p. 15

(٢) قانون جستنيان : C. J., IV, 63, 2.

البطولى(١) ولكن هذه البلاد كانت إذ ذاك تجهل سكة الذهب ولم يستخدم فيها الذهب إلا للزينة وإذا استخدم أحياناً فى المبادلات والأجور فانه كان فى صورة أساور ذهبية يحطمها الزعماء ويوزعونها على أتباعهم . ولما بدأ الملوك فى نهاية القرن العاشر تقريباً يضربون العملة فانهم قلدوا بالطبع سكة البلاد المجاورة وكانت من الفضة ، وفضلا عن ذلك فانه لم تلبث أن حدثت تغيرات كبيرة فى مجرى الحياة — ومنها نهاية الغزوات البحرية وانحطاط التجارة مع الشرق والتجارة الاسكندنافية عامة — قضت على الرخاء القديم .

إلا أن هذه الاعتبارات المختلفة لا تكفى لبيان قلة الذهب فى الغرب ، فالشرق البيزنطى تأثر أيضاً بمعظم الظواهر التى بيناها . فهو قد وقع فريسة للغزو ودفع الجزية كما وقعت الامبراطورية الرومانية فى الغرب ، بل يحتمل أن دفع الجزية قد أفقره أكثر منها . ومن الشرق البيزنطى جاءت معظم الصلديات الذهبية التى يرجع تاريخها إلى مابين ٣٩٥ ، ٥٧٥ وعثر عليها فى البلاد السكندنافية ، وهو أيضاً قد عانى فى القرن السادس أزمة نقدية خطيرة وأزمة فى الذهب بصفة خاصة(٢) ، ولكنه خرج منها ونهض نهضة تبعث على الإعجاب . أما الغرب فانه ظل غارقاً فى الأزمة ، فلم هذا التباين ؟ لقد جرت العادة على تفسير هذا التباين بين الشرق والغرب بحالة الميزان التجارى إذا جاز استخدام مثل هذا المصطلح فى حالة انعدام المعلومات الإحصائية الدقيقة ؛ وحتى نستطيع مناقشة هذا الفرض بحسن أولا أن نحدده قدر الإمكان ، ولكن يجب أن أنبه فى الوقت

---

(١) آدم البريمنى : Adam Bremensis, IV, 6 ، وانظر مؤلفات Encomium Emmae, II, 4 — SS., t. XIX, p. 515 . ملاحظات O. R. Janse صناعة الذهب فى السويد: Le travail de l'or en Suède, 1922 على الصلديات : Note sur les solidi فى مجلة النميات : Revue Numismatique, 1922 ومن المعروف أن بعض قبائل الهيروليين رحلت فى بداية القرن السادس عن الدانوب الأعلى راجعة إلى اسكندنافيا ، وقد عاش أمير من النرويج فى بلاط تيودوريك الكبير .

(٢) انظر الأبحاث الخاصة بالهبرره التى أشرت إليها فى « التوجيه إلى المصادر » ، وفضلا عن ذلك انظر « أزمة نقدية فى القرن السادس » لشارل ديل فى مجلة الدراسات الأغريقية : Ch. Diehl : Une crise monétaire au VIe siècle—Revue des études grecques, t. XXXII, 1919.

نفسه إلى أن هذا الفرض لا يمكن قبوله دون تعديله تعديلا كبيراً ستتضح ضرورته فيما بعد ؛ وليس فى الوقائع التى يعتمد عليها شىء غير صحيح ولكن الصورة النهائية ليست كاملة تماماً

من المحتمل أن الغرب منذ أواخر عهد الامبراطورية الرومانية كان يأخذ من الشرق أكبر مما كان يعطيه ، وليس فى هذه الواقعة أدنى شك فى العصر الفرنجى وما بعده ، وأصبحت حركة التجارة فى الاتجاهين شديدة البطء وأصابها هذا البطء قبل الغزوات العربية ، ولكن هذه الغزوات التى اهتم بها مسيو بيرين بحق عجلت بالتطور ، ومنذ ذلك الحين لم يعد ينقل من الشرق إلى الغرب إلا سلع قل حجمها فأدى ذلك إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعاً كبيراً كالأقمشة الثمينة والعاج والأسلحة الفاخرة والتوابل بصفة خاصة . كانت هذه السلع كلها تأتى من الشرق ولم يكن عند الغرب شىء يماثلها يقدمه فى مقابلها ، فتعين عليه إذن أن يدفع ثمن وإرداته نقداً أو سبائك معدنية ، وهذا المعدن المضروب أو غير المضروب والذى سحب تدريجاً من التداول المحلى لم يكن إلا معدن الذهب أداة التبادل الوحيدة التى لها قيمة دولية حقه . فاذا رأينا مثلا أن وصية أحد كبار الأشراف سنة ٨٧٦ تحوى « سيفاً من الهند وألواحاً عربية » — بغض النظر عن المقصود من هذه التسمية الأخيرة — فانه يجب أن نتأكد أن هذه الأشياء المذكورة كانت سبباً فى فقدان شىء من الذهب (١) وثمة كثير من الأمثلة التاريخية المشابهة تؤيد هذا التفسير . وإذا كان فلاديميراميير كيف قد ضرب الذهب فى آخر القرن العاشر فان ذلك يرجع إلى أن روسيا ذات الأنهار الكبيرة كانت لها إذ ذاك مع بيزنطة وآسيا تجارة نشطه ميزانها أقرب إلى صالحها . ألم تكن تبيع رقيقها وفراءها والعسل والشمع الذى تنتجه أسراب الغابات أو الأستبس ؟ وفضلا عن ذلك فان الكتاب الأقدمين قد أشاروا إلى خطر التجارة مع الشرق الأقصى ولا سيما الهند على الحصيلة النقدية للأمبراطورية وحصيلة الذهب بصفة خاصة ، وإذا كانت بيزنطة قد نجت فيما بعد من هذا النضوب فلا شك أنها مدينة بذلك إلى إدخال صناعات الترف

---

(١) مجموعة وثائق سان بنوا — سير — لوار ليروفيديه : M. Prou et A. Vidier, Recueil des chartes de Saint-Benoît - Sur - Loire, No. XXV.

المختلفة فى بلاد شرق البحر المتوسط منذ القرن السادس ولا سيما صناعة الحرير ، وأن تسرب المعدن المضروب على هذا النحو الذى ذكره بلين وديون كريزوستوم والذى يرجع إلى أسباب مماثلة قد أزعج انجلتره الحديثة قبل تصديرها للأقمشة القطنية (١) ؛ وعلى العكس أخذ الميزان التجارى فى الغرب منذ القرن الثانى عشر فى التحسن فصدر منذ ذلك الوقت ومن مختلف جهاته إلى شرق البحر المتوسط وجنوبه الأسلحة والخشب والقمح والأقمشة ولا سيما الأصواف الثمينة التى يرد معظمها من فلاندر وبرابانت وأخذت منذ بداية القرن تتجمع حزماً على أرصفة جنوة ، وكذلك الأصواف الإيطالية فيما بعد ذلك بقليل وقد وجدها رحالة فلورنسى فى القرن الخامس عشر فى سوق تمبكتو(٢) وفى الوقت نفسه بدأ الذهب يتدفق على الموانى ومنها ينتشر فى بقية البلاد ، ولم يلبث بعد ذلك أن تحول إلى السلك .

* * *

إن هذا الفرض يبدو لأول وهلة متين الدعائم ولكن تعترضه صعوبة شديدة فهو لا يأخذ فى اعتباره حقيقة رئيسية أغفلتها حتى الآن كما أغفلها المؤرخون فى الغالب . فمنذ القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر لا يشك أحد فى أن ضرب الذهب قد توقف ، أو هو قد توقف فى العملة المحلية على الأقل فى أوربا الغربية والوسطى ، ولكن تداول الذهب بصفة عامة أو حتى تداول العملة الذهبية استمر قائماً وأن تكن العملة الذهبية نقصت كمياتها بالنسبة لما كانت عليه فيما مضى ولكنها مع ذلك كانت كميات لا بأس بها .

---

(١) التجارة بين الامبراطورية الرومانية والهند لوارمنجتن: E. H. Warmington, The Commerce between the Roman Empire and India, 1928 ، ص ٢٧٢ وما بعدها والتاريخ الاقتصادى لبريطانيا الحديثة لكلابهام: J. H. Clapham, An Economic History of Modern Britain, 1926, p. 488. وفى القرنين الثانى عشر والثالث عشر كانت موانى البحر التيرانى ، حتى بعد أن أصبح الميزان التجارى أميل إلى صالحها ، لا تزال مضطرة لتصدير كميات كبيرة من النقود والمعادن الثمينة ، ومن باب أولى كان الحال كذلك فى أثناء القرون السابقة مع مراعاة النسبة بينهما .

(٢) الكشف عن أفريقيا فى العصر الوسيط للارونسيير : Ch. de la Roncière, La découverte de l'Afrique au moyen-âge, t. I, p. 163.

ولسنا فى حاجة إلى ذكر وجود المصنوعات الذهبية فى كنوز الكنيسة أو كنوز الأشراف ويبدو أنها كانت فى الواقع أقل عدداً من المصنوعات الفضية إذا أمكن الجزم بذلك مع انعدام الحصر الشامل لكافة قوائم الجرد الموجودة الحاوية لهذه المصنوعات . ومع ذلك فان المصنوعات الذهبية لم تنعدم والمعدن الذى أكتنز على هذا النحو لم يحرم منه التداول . وإذا ذهب بنا الظن إلى أن التداول قد حرم من هذا الذهب المكتنز فأننا نخطىء فهم الدور الاقتصادى لصياغة الحلى الذهبية وهى كانت بمثابة صندوق توفير حقيقى لأشراف العصر الوسيط .

كانت الحلى الذهبية والكنسية مورداً كبيراً فى أيام الشدة التى كثيراً ماحلت ، وخرج منها الكثير رهناً فى أيدى المقرضين دون أمل فى استرجاعها أحياناً — وهل سلمت أية أسرة حاكمة من رهن تاجها مراراً ؟ أو كان مصيرها أسوأ فصهرت كالصليب الذهبى للذى أهداه رئيس الأساقفة فليجز لكاتدرائية ماينس ثم انتزع منه أحد خلفائه طرفاً ليؤدى للبابا رسم الحلة الكهنوتية ، وانتزع آخر طرفاً ثانياً ليمول حرباً قامت ضد جار من الأشراف(١) .

كذلك كان الذهب موجوداً باستمرار فى التداول فى صورة السبائك أو التبر أو الحلقات ، ويبدو أنه شاع فى انجلتره بصفة خاصة فى القرنين العاشر والحادى عشر وجود نوع من الدخول المقدرة بوزن من الذهب حتى أنها كثيراً ما ذكرت فى سجل الضرائب المشهور بسجل يوم الحساب Domesday - Book (٢) .

---

(١) مجموعة الكتاب فى الوثائق التاريخية الألمانية : SS. t, XVII, p. 29 ولمعرفة الاستغلال الاقتصادى للكنوز انظر الملاحظات الدقيقة التى أوردها M. Van Werveke فى مقالته المذكورة فيما بعد ص ١٨ هامش ١ .

(٢) فى القرن الثانى عشر كان يطلق فى انجلتره اسم ذهب الملكة aurum reginae على المبالغ الإضافية التى تقدر بـ ١٠ ٪ ويدفعها للملكة كل من يشترى من الملك أية رخصة أو منحة (فصول فى التاريخ الإدارى لانجلتره فى العصر الوسيط لتوت : T.F. Tout, Chapters in the administrative history of medieval England, t. V, 1930, p. 264. وهذه التسمية غريبة ولكن لا يمكن أن نستنتج منها أن كل المدفوعات كانت تتم فعلا بالذهب .

وذكرت فى الوثائق فى كافة أنحاء أوربا مدفوعات من هذا القبيل ولكن مانسبتها ؟ إن الإحصاءات المعتمدة على مجموعات الوثائق الكبرى والتى يجب أن يراعى فيها بالطبع أنواع الدفع المختلفة والمدينين على اختلاف أنواعهم ليست شيئاً مستحيلا ، ولكن دراسة المدفوعات فى فرنسا على الأقل وهى دراسة تعد مفتاحاً لتاريخ المبادلات — لم تبدأ حتى الآن(١) إن سرد الأمثلة المأخوذة عرضاً لا يجدى ، وسأكتفى بذكر مثلين لهما قيمتهما كمثلين يصدقان على غيرهما فضلا عن قيمتهما الخاصة . فى عام ١٠٦٠ أقطع رئيس دير سانلوران بأسقفية ناربون أرضاً مقابل دخل سنوى قدره ثلاثة وثلاثون دانقا ودفع أوقية (أونس) من الذهب مرة واحدة فقط . وواضح أن الذهب لندرته النسبية يصلح للمدفوعات غير العادية أكثر مما يصلح لها مبلغ يدفع بانتظام . وفيما بين عامى ١٠٠٩ ، ١٠١٢ حصلت سيدتان ، فى مقابل موافقتهما على منحة لكنيسة سان بيير دى بورجى ، على أوقية من الذهب لكل منهما ، وحصلت إحداهما فضلا عن ذلك على ألف سمكة جافة ، وهذا دليل على أن استخدام السلع العينية فى الأثمان كان يمكن أن يجتمع مع استخدام أدوات للتبادل ليست لها صفة منزلية(٢) ثم ان الذهب كان يتداول أخيراً ، وعلى وجه الاحتمال بصفة خاصة فى صورة نقود أجنبية — عرف ذلك جيداً شاعر أغنية رولان حين تحدث إلى مستمعيه عن الدنانير البيزنطية besanz والبيزنطية البراقة ، والدنانير المنقوشة mangons ، وهى ألفاظ فهمها الناس كافة وأصبحت مألوفة فى الوثائق والقصائد ، والبيزنطية التى سميت باسم البلد الذى سكت فيه هى

---

(١) أعطى H. Van Werveke مثلا طيباً لهذا النوع من الأبحاث خاصاً بفلاندرولوثارنجيا فى مقالته نقود أم سبائك أم سلع ؟ : ؟ Monnaies, Lingots ou marchandises المنشورة فى مجلة Annales, t. IV, 1932, p. 452 وفى نيتى إن وجدت العون اللازم أن أقوم بأبحاث مشابهة عن الأقاليم الفرنسية المختلفة .

(٢) مابيون ، حوليات طائفة القديس بندكت : Mabillon, Ann. ord. S. Bened., 1060, No. LXXI; L. Lex, Eudes comte de ؛ لكس فى مؤلفه ايدكونت بلوا Blois, 1892 الصفحة المقابلة لرقم ١٠ ، وانظر عن كلمة sepias قاموس Du Cange للاتينية العصر الوسيط ، ويبدو لى أنه لا يمكن أن يفهم منها إلا الأسماك التى يحتمل أن تكون مجففة .

الهبريرة البيزنطية ، وأما كلمة mangons أو mancusus كما وردت فى النصوص اللاتينية فهى الإسم الذى أطلقه الأوربيون ، ولا يعرف اشتقاقة على وجه التحديد ، على الدنانير الذهبية التى سكها الخلفاء العرب ، ثم سكها الأمراء فى سوريا والمغرب وأسبانيا ، وزالت هذه التسمية من النصوص فى نهاية القرن الحادى عشر تقريباً وحلت محلها تسمية أخرى هى marabotins وكانت تطلق خاصة على عملة المرابطين . وفى الوثائق الخاصة باليهود القطالونيين والتى نشرها ميرت أوسانس وشواب ذكر الدينار المنقوش لآخر مرة فى عام ١٠٧٠ ، وذكرت المرابطية لأول مرة فى ١١٢٠ (١) وقد اختلطت هذه التسميات أحياناً فقيل مثلا البيزنطية العربية besants sarrasinois (٢) ولكن الصرافين لم يخطئوا معرفتها دون شك (٣) .

ويبدو أن الدينار المنقوش كان أكثر هذه النقود المختلفة شيوعاً . ولم يكد الصلدى ينتهى سكه تماماً حتى كان الدينار العربى قد انتشر فى الغرب كله فنجده فى إيطاليا منذ ٧٧٨ ؛ وفى عام ٨٠٠ تقريباً دفعت استريا ضرائبها لبيت المال الكارولنجى بالدينار المنقوش ، كذلك وعد ملك مرسيا البعيدة وهو الملك أوفا الانجلوسكسونى أن يدفع جزيته للبابا كل عام بالدينار المنقوش ، وقد عثر فى ميسان ببرابانت على دينار مختلطاً بالدوانق وأنصاف الدوانق الكارولنجية وكلها ترجع إلى ماقبل ٨٧٧ ، وعثر على دينار آخر يرجع إلى ٧٢٧ — ٧٤٣

---

(١) مجلة الدراسات اليهودية Revue des études juives, t. LXVIII, 1914, p. 64, 73.

(٢) انظر البيزنط الذهبى الاسلامى فى أثناء الحروب الصليبية لبلانكار L. Blancard بحث منشور فى ابحاث أكاديمية Le besant d'or sarrazinas pendant les croisades العلوم بمرسيليا : Mémoires de l'Acad. des Sciences ... de Marseille, t. XXIV, 1879-1880.

(٣) من المحتمل بالطبع أن تكون الصلديات الرومانية القديمة استمرت فى التداول زمنا ما فى بعض الجهات على الأقل ، ولمعرفة الكنوز المعثور عليها انظر مونريه دى فيلار فى المجلة الايطالية للنميات : U. Monneret de Villars, Rivista Italiana di numismatica, t. XXXII, p. 29. وانظرعن النصوص (تعبير الصلديات الرومانية : solidos romanos) مقالة سانخيز البرنوز المذكورة سابقاً ص ٤ هامش ١ ، ويبدو أن سانخيز البرونوز يرى ترجيح استمرار النقود الفضية .

فى ايستبورن على الشاطىء الجنوبى لانجلتره ، ووجدت الدنانير مع عملات بيزنطية وبنفنتية فى كنز رحالة عائر الجد وهو تاجر دون شك — غرق فى نهر رينو بالقرب من بولونا(١) بعد ٨٢٠ بقليل . لقد كانت إيطاليا وقطالونيا ، وأغرب من ذلك انجلتره ، هى البلاد التى كثرت فيها هذه العملات الأجنبية طيلة قرون ، إذ تذكرها الوصايا الانجلوسكسونية فى كل صفحة منها تقريباً وألفها الإنجليز إلى حد أنهم جعلوا منها وحدة الأوزان المعتادة فى وزن معدن الذهب ، ولم تجهل بلاد الغالة ولوثارينجيا (اللورين) وألمانيا هذه العملة الأجنبية . وقد حاول أحد المتقاضين رشوة تيودولف رسول الامبراطور٧٩٨ بتقديمه له قطعة ذهبية « عليها كلمات وحروف عربية منقوشة » وواضح من السياق أن تيودولف وهو نفسه الذى روى هذه النادرة ، يعد أن كل قطعة ذهبية لابد أن يكون عليها نقش بحروف عربية ، وأن القطع الفضية تحمل نقشاً بحروف لاتينيه . ولما قام أسقف متز بجرد كنز كنيسة سان ترون ٨٧٠ لم يجد به من العملة إلا خمسة دنانير منقوشة(٢) وهذا الدينار المنقوش عملة المسلمين عرف فى أوربا المسيحية معرفة واسعة إلى حد أن قيمته تحددت بالنسبة للنقود القومية

---

(١) نشرة المتاحف الملكية ببروكسل : Bulletin des musées royaux à Bruxelles, 1909, p. 74. ؛ مجلة Numismatic Chronicle, 1914, p. 79, 84. وأشار كولسون G. Colson فى مجلة النميات : Revue Numismatique, 1850, p. 240 & 243. إلى كنز عثر عليه وبه مئة دينار فى الكنيسة القديمة الملحقة بدير « دل كامب » ولم أستطع تحقيق هذا المكان .

(٢) ما قيل من الشعر فى هجاء القضاة : Versus contra iudices فى مجموعة شعراء العصر الكارولنجى : Poetae aevi Karoli, t. I p. 498 البيت ١٧٣ وما بعده .
أعمال رؤساء ديرترون : Gesta abbatum Trudonensium, I, 3 فى سلسلة الكتاب مجموعة الوثائق الألمانية : SS. X, p. 231 وطبعة C. de Borman المجلد الأول ص ٩ . وقد ورد فى الطبعتين عبارة6 mancossos 5 pesantes denarios أى خمسة منقوشات وزنها ستة دوانق ، وهذه القراءة للنص تتفق — كما تفضل على بيان ذلك ف. ل. جانسهوف والأب دى كلير — مع النص الموجود فى المخطوطين رقم ١٨١٨١ ورقم ٧٦٤٧ — ٧٦٥١ بالمكتبة الملكية ببروكسل ، والمخطوط رقم ٦ بالمعهد الدينى العالى بمالين ، ولكن هذه القراءة فى حد ذاتها مستحيلة — ويستحسن أن تستبدل بعبارة den. VI أى ستة دوانق عبارة den. XI أى أحد عشر دانقا ، وهذه القراءة الأخيرة تعطى رقماً معقولا للوزن الكلى للمنقوشات الخمسة (بين ١٩ ، ٢٠ جراما أى ما يقرب من أربعة جرامات للمنقوش الواحد)

(الأوروبية) تحديداً ثابتاً تقريباً، فقدر فى الغالب بثلاثين دانقا أى على ماجرت به العادة زمناً طويلا فى بلاد مختلفة (ولاسيما بافاريا) فى تحديد العملة الذهبية الشرقية وأقدم الصلديات الفرنجية وأثقلها .

وكانت النقود الذهبية البيزنطية أندر إلا أنها منذ ١٠٢٤ — ١٠٣١ نراها فى بافاريا ، ولاشك أنها توغلت فيها بفضل العلاقات التجارية القوية التى قامت بينها وبين الشرق الأوربى واتخذت طريق القوافل التى كانت تنتهى إلى أسواق روسيا وكييف أكثر مما اتخذت طريق نهر الطونه(١) ، وأن النقود التى وضعتها كبار الإيطاليات ١٠٦٥ على المذبح الذى قام بالصلاة فيه بيير داميان(٢) كانت من هذا النوع . وفى ١٠٧١ استطاع رئيس دير سان هوبير باللورين أن يقرض كونتيسة هينو(٣) خمسمائة قطعة منها مقابل رهن أرض حرة من قيود الاقطاع ، وفيما يقرب من ١١٠٠ وجدت هذه النقود فى نرمندية(٤)

---

(١) تقاليد كنيسة فريزنج لبتراوف : Bitterauf, Die Traditionen des Hochstifts Freising ويرجع آخر ذكر للصلدى الذهبى فيها فى القرن التاسع إلى عام ٨٤٦ (ج ١ رقم ٦٧٩) ، ويمكن أن يدفع الايجار اختياراً أما بالذهب فيكون صلدياً واحداً وأما بالفضة فيكون ثلاثين دانقا (وهو المبلغ الذى كان يساويه فى العادة الصلدى الذهب فى بافاريا) . ويظهر أول ذكر للبيزنط بين سنتى ١٠٢٤ ، ١٠٣١ (ج ٢ رقم ١٦٠٩) وبعد ذلك الحين أطلق على القطع الذهبية أما كلمة aurei مجردة (الذهبية) أو أنها سميت باسمها النوعى وهو بيزنط وذكرت كثيراً فى الفقرات الخاصة بحق الاسترداد المعترف به لورثة الواهب فى حالة تحويل الهبة عن غرضها الأصلى .

(٢) بطرس داميان : الرسائل ٥ : ٣ Petri Damiani, Ep., V, 3.

(٣) الأناشيد أوتاريخ القديس هوبرت : Cantatorium sive Chronicon S. Huberti العمود ٦٥ طبعة Hanquet ص ٦٨ . وجاء ذكر هذا المبلغ فى ص ١٢ على أنه يساوى ٧٠٠ ماركا من الفضة ، أى أنه يساوى ما زنته ٦١٠ر١ كيلو جرامامن الفضة إذا افترضنا أنه من ماركا كولونيا ، وعلى أساس تقدير ماركا كولونيا ب ٢٣٠ر٢ جراما تقريباً : ولا نعلم لسوء الحظ التاريخ الذى ترجع إليه الهبربرات مما يجعل من الصعب معرفة النسبة بين المعدنين وعن هذه العملية وغيرها من العمليات التى استخدم فيها الذهب فى المكان والزمان المذكورين فى صورة نقود يمكن الرجوع إلى فان فرفكة Van Werveke فى مجلة Annales ج ٣ ، ١٩٣٢ ص ٤٥٩ وما بعدها .

(٤) دليل L. Delisle فى مجلة معهد الوثائق بباريس : Bibliothèque de l'Ecole des Chartes, 1848-1949 (2ème série, t. V), p. 207

ثم تعددت الشواهد فى القرن الثالث عشر فوجدت فى انجلتره من عهد هنرى الثانى فى إيرادات الميزانية الملكية ، وفى ١١٤٦ حين كان لويس السابع يتجهز للسفر إلى الأرض المقدسة طلب من رئيس دير سان بنوا — سير — لوار أن يدفع له ٥٠٠ بيزنط فاشتكى رئيس الدير ولو أنه استطاع الدفع لكان ذلك أمراً عجيباً ، وفى ١١٧٨ تقريباً أوصت إحدى الشريفات لدير بأسقفية أوسير بثمانين بيزنط وبثمانية عشر ماركا من الفضة(١). ومنذ عهد لويس السادس على الأكثر كان ملوك فرنسا يرسلون فى كل سنة أربعة بيزنطات لكنيسة دير سان دنى دليلا على الولاء والتقوى(٢) وفى عهد فيليب أغسطس تقريباً أصبحت هذه النقود البيزنطية من الكثرة بحيث إنه استخدم معدنها فى صنع خواتم منقوشة ، ولم تلبث أن وقع لها ماوقع لكافة النقود المنتشرة نوعاً فى العصر الوسيط فاتخذها بعض جماعات الصناع فى باريس وحدة للوزن . وفى ١٢٥٤ كانت تؤلف مع العملة الأغسطية معظم الذهب المسكوك فى كنوز ملك انجلتره(٣) وفى الحق أن

---

(١) لين بول فى بيت المال فى القرن الثانى عشر : R.L. Poole, The Exchequer in the twelfth century, 1912, p. 84-85 ، پرو وفيديه فى مجموعة وثائق ديرسان بنوا — سير — لوار : M. Prou A. Vidier, Recueil des Chartes de Saint-Benoit-sur-Loire, t. I No. CL. ، كانتان فى السجل العام لمقاطعة يون : M. Quantin, Cartulaire générale de l'Yonne, t. II No. CCLXXIX ويبدو أن رئيس دير سان بنوا فضل أن يدفع ٥٠٠ بيزنط على أن يدفع ٢٠٠ مارك من الفضة .

(٢) مارك بلوك فى « الملوك أصحاب المعجزات » : Marc Bloch, Les rois Thaumaturges, 1924 من منشورات كلية آداب ستراسبورج : Publications de la Faculté des Lettres de Strasbourg, XIX, p. 240, No. 2. (وبه المصادر) ويضاف إلى ذلك فيما يخص عصر فيليب أغسطس كتاب النقود للبلان : Le Blanc, Traité des monnaies, p. 170. ويبدو أن حساب الحاشية الذى أورد فى كتابه مقتطفات منه قد أغفله بوريلى دى سير فى كتابه دراسة فى المحاسبة العامة فى القرن الثالث عشر : Borelli de Serres Etude sur la comptabilité publique au XIIIe siècle وهو أول أجزاء أبحاثه عن الإدارات العامة : Recherches sur divers services publics, 1895. .

(٣) لبلان فى مؤلفه السابق ص ١٧٠ ، كتاب الحرف : Livre des Métiers, I, XVII, 13. ؛ تقويم الوثائق المفتوحة ، هنرى الثالث ١٢٤٧ — ١٢٥٨ : Calendar of Patent Rolls, Henry III, 1247-1258, p. 314. (١٢٥٤ ، ٢١ يولية) وتحوى الخزانة أو بيت المال فضلا عن ذلك ذهبا غير مسكوك ونقوداً ذهبية أخرى متنوعة لم يحدد مصدرها ، على حد ما فهمته من تحليل الوثيقة ، وذلك دون شك بسبب قلة عددها .

تفسير هذه الشواهد يتطلب بعض التحوطات ، ذلك أنه كثيراً ما كان يحدث فى العصر الوسيط أن يختلف معيار القيم المذكور فى الأثمان عن طريقة الدفع ، فكانت تذكر الأثمان بالدانق الفضى فى حين أن الدفع كان يتم عيناً بالسلع « المثمنة » حسب الأصول . كذلك كانت الأثمان تذكر بالعملة الذهبية ولكن يتم الدفع بالعملة الفضية ، وليس أدل على ذلك من الضريبة التى فرضتها البابوية على الأديرة التى خضعت لها مباشرة : كانت البابوية تفضل أن يكون الدفع بالعملة الذهبية فجرت على تحديد قيمة الضريبة بالبيزنطيات أو الدنانير المنقوشة أو المرابطية ، ولكنها غالباً ما كانت تقنع فى الواقع باستلام عملة فضية أو سبائك فضية حسب تقدير خاص لكل حالة وأصبح هذا التقدير تقليداً متبعاً(١) وجرت العادة فى إيطاليا فى القرن العاشر على ذكر « المنقوش الفضى » ويقصد بذلك نفس المعنى تماماً الذى كان يستفاد من قولهم الصلدى الفضى ، فاستخدم المنقوش والصلدى وحدة حسابية أما الدفع فكان يتم بعملة من معدن آخر . كذلك كان الحال فى جنوة أو مرسيليا بعد قرنين أو ثلاثة قرون ، إذ كان يقال بيزنطيات من المليارات وكانت المليارات عملة فضية صغيرة وهذه الملاحظة تنطبق كذلك على الدفع بالذهب غير المسكوك فهو لم يكن يدفع فى الواقع بصفة دائمة . وحدث فى آخر القرن الحادى عشر تقريباً أن تنازلت سيدة لدير سان مارتان دى شان عن كل حقوقها فى إحدى الكنائس الريفية وحددت قيمة الدين الذى لها باوقيتين (اونس) من الذهب ولكن الرهبان

---

(١) والأمثلة على ذلك كثيرة بالمتن والهوامش فى الطبعة التى نشرها P. Fabre لكتاب الضرائب البابوية Liber censuum ويلاحظ فى ص ١١٠ أن الضرائب التى تؤديها كنيسة سانت مارى ماجيربفرسى Sainte-Marie-Maieure de Verceil حددت ببيزنط واحد أو بمرطية واحدة على حد سواء ، وتؤيد الدوانق الأنجلوسكسونية الكثيرة التى وجدت بروما أن الضريبة التى كانت تؤدى للبابا كانت غالباً تدفع فعلا بالفضة على الرغم من أنها كانت تذكر بالمنقوش . أنظر O. Jensen فى مقالته دانق القديس بطرس : Denarius Sancti Petri المنشورة فى أبحاث الجمعية التاريخية : Transactions of the Historical Society, 1901, p. 191. ، وما له دلالته فى هذا الشأن أن المثال الذى ضرب عليه أحد دوانق الملك ادوارد الكبير (٩٠١ — ٩٢٤) يبدو أن البابا يوحنا الثانى عشر (٩٥٥ — ٩٦٩) قلده ، انظر أومان فى كتابة سكة انجلتره : Oman, The Coinage of England p. 55.

أقنعوها بقبول ستين دانقا من عملة بروفان بدلا منهما (١) ولسوء الحظ أن كثيراً من العقود اكتفت بذكر معيار القيمة المختار دون ذكر المادة نفسها المستخدمة فى عملية النقل النهائية بحيث إنه إذا ورد فى نص ما ذكر البيزنطيات والمنقوش والمرابطية فانه لايصح المجازفة بأن نستنتج من ذلك — دون تأييد من مصدر آخر — أن هذه العملات كانت فعلا أداة للمبادلات . وفضلا عن أن بعض الوثائق التى توفرت فيها دقة أكبر تبين أن بعض الصفقات تمت فعلا بدفع الذهب فان استخدام قيم حسابية مقدرة بالدنانير العربية أو الهبررة البيزنطية يؤكد لنا أن هذه العملات كانت معروفة فى كل مكان .

ومن جهة أخرى يحسن أن نفرد مكاناً خاصاً للحقائق الخاصة بالقرن الثانى عشر . فى الوقت الذى وجد فيه الغرب أن ميزانه التجارى بدأ فى الصعود صعوداً لا سبيل إلى الشك فيه كان تدفق الذهب الأجنبى عليه شيئاً طبيعياً تماماً ، فنجد فى جنوة فى أثناء القرن كله أن عدداً كبيراً من العقود التجارية ينص على الدفع بالذهب مسكوكا أو غير مسكوك ، وأن كومون جنوة نفسه فى ١١٠٠ دفع لأهل بياشنزا ٢٨١٥ لبرا من البيزنطيات (وقد ذكرت البيزنطيات هنا بالوزن) وأن كونت بروفنس دفع للبلاط الامبراطورى ١٥٠٠٠ مرابطية(٢) ، بل أن رئيس دير فرنسى بعيد عن البحر المتوسط استطاع فى عام ١١٤٦ أن يجمع ٥٠٠ بيزنطية ، وأن بعض الرهبان الألمان بعد ذلك بثلاثين سنة فرضوا على زملائهم الذين تصرفوا فى ممتلكات الطائفة دون حق غرامة قدرها عشرون مرابطية (٣) ، وهذه كلها دلائل على العودة إلى استخدام السكة الذهبية . أضف إلى ذلك الفوائد التى جنتها الطبقات العليا

---

(١) كتاب الوصايا فى سان مارتان دى شان طبعة ديبوان Liber testamentorum S. Martini de Campis, ed. Depoint, 1905, No. XXXVII.

(٢) انظر بورلى فى اقليم بوشن دى رون ، موسوعة اقليمية : V.L. Bourilly, Les Bouches-du-Rhône, Encyclopédie départementale الجزء الأول المجلد ٢ ، ١٩٢٤ ص ٣١٦ وفضلا عن ذلك تعهد الكونت بدفع مبلغ ١٥٠٠٠ مارك من الذهب سنوياً .

(٣) ارهارد فى وثائق تاريخ وستفاليا : H.A. Erhard, Regesta historiae Westfaliae, t. II, p. 135 No. CCCLXXXV.

من الفتوح فى الشرق العربى ، أو نتائج الروابط الاجتماعية التى قامت نتيجة للحروب الصليبية : قبل عام ١١٦٧ بقليل تزوج أمير أفالون بفتاة شريفة من بيروت وباع الزوجان لفرسان المعبد أراضى لها بضواحى عكا وعاشا فى برجندية مزودين بمئتى مربوطية (١) .

ولكن هذه الملاحظة لا تصلح إلا لفترة قصيره جداً . وفى الواقع أن الدنانير العربية والهبررة واواقى الذهب لم تستخدم بكثرة فى الدفع إلا فى أثناء الوقت الذى ساد فيه رسمياً نظام المعدن الواحد الفضى ، وهناك نادرة صغيرة فى تاريخ الأديرة تعطى فكرة دقيقة عن حالة نظام المعدنين الثمنين : فى بداية القرن الثانى عشر ، أى فى وقت كانت لا تزال فيه ألمانيا الجنوبية بعيدة عن التأثر بالتيارات النقدية الجديدة الآتية من البحر المتوسط ، حكم الملك على رهبان هرساو بسوابيا بغرامة قدرها خمسة ماركات ونصف من الذهب ، ولما عجزوا عن دفعها لجأوا إلى صديق لهم من الاشراف لم يكن لديه المعدن المطلوب فاشترى كمية الذهب المطلوب (وهى ٢/١ ٥ مارك) بثمن قدره أربعة وأربعون ماركاً من الفضة ، وهكذا كان من الممكن ألا يوجد الذهب حتى فى خزائن الأغنياء ، ولكن لم يكن من الصعب شراؤه من الأسواق بسعر غاية فى الاعتدال : فالقيمة النسبية للمعدنين على ماتضمنه هذا النص وهى ٢/١ ٥ : ٤٤ أو ١ : ٨ تدل على أن سعر الذهب كان أقل بكثير مما حدده قانون السنة الحادية عشرة الذى جعل النسبة بين المعدنين ١ : ٥ر١٥(٢) وكل ذلك يؤدى بنا إلى

---

(١) كانتان فى السجل العام ليون : M. Quantin, Cartulaire générale de l'Yonne, t. II, No. CLXXVII ولكن الحروب الصليبية أدت أيضاً إلى حركات عكسية لأن الراحلين كانوا يريدون أخذ الذهب معهم ، ويستحيل علينا أن نحدد الكفة الراجحة فى الميزان . وفى عام ١١٨٩ رهن كونت فرنسدورف ، وكان يتجهز ليرافق سيده الامبراطور إلى الأراضى المقدسة ، حق نظارته لكنيسة بامبرج وحددت قيمة القرض بأربعمائة مارك من الفضة وتسلم الكونت بناء على طلبه أربعين ماركا من الذهب بدلا منها . انظر A. Köberlin فى نسب السكة الفرنجية : Frankische Munzverhältnisse, 1890, p. 3. .

(٢) مخطوط هرساو فى أبحاث الجمعية الأدبية Codex Hirsaugiensis, Bibliothek des Literarichen Vereins, t. I, 2, p. 51 وأن المعلومات القليلة التى يمكن الحصول عليها عن أسعار كل من المعدنين الثمينين قبل العودة إلى السك تبين بصفة خاصة تنوعاً كبيراً فى هذه =

النتيجة ذاتها؛ وهى أن الذهب كان دون شك نادراً نسبياً ولكنه مع ذلك لم يكن منعدماً أو عديم الفائدة الاقتصادية .

* * *

إن أول الصور التى تضطرنا هذه الملاحظات إلى تعديلها هى صورة التجارة الأوربية نفسها ، فمن المحتمل جداً أن ما يستورده الغرب كان يفوق فى قيمته ما يصدره ، ولكن الميزان التجارى فى النهاية لم يكن قطعاً على العجز الذى افترض أحياناً ، وفى الحق لم يكن الميزان التجارى مع بيزنطة فى صالح الغرب بصفة دائمة حتى آخر القرن الحادى عشر : وإلا فكيف يمكن أن نفسر ندرة البيزنطيات ؟ وواضح أن أكثر الصادرات ربحاً ظلت تتجه زمناً طويلا إلى البلاد الاسلامية التى جاء منها كثير من الدنانير المنقوشة ، فاتجهت قبل كل شىء ودون شك إلى أسبانيا : « فا قطاع الصلات » الذى أحدثته الغزوات الاسلامية لم يكن قاطعاً . وما هى السلع التى كان يمكن أن تقدمها البلاد المسيحية الغربية للبلاد الاسلامية ؟ لتحديد هذه السلع بدقة يجب البحث فى الوثائق العربية إن كانت أكثر إفصاحاً من وثائقنا(١) ولا شك فى أنه كان يصدر للبلاد الاسلامية كثير من الرقيق ، وحتى بعد زوال الرقيق الأوربى تقريباً من بلاد الغالة وألمانيا

= الأسعار كما وضح ذلك جيداً E. Born فى مؤلفه عصر الدينار : Das Zeitalters Denars, p. 115 وهى بصفة عامة لا تدل على المغالاة فى تقدير ثمن الذهب . وفى عام ١٠٤٤ افترض الامبراطور هنرى الثالث من كنيسة ورمز ٢٠ ليرة من الذهب ، ٢٠٠ مارك من الفضة وفى الوقت ذاته أخذ الأسقف من مجلس الأسقفية ٥٧ ماركا من الفضة لإنفاقها « فى خدمة الملك » وواضح أن كنيسة ورمز كانت تملك من الفضة أكثر مما تملك من الذهب (وإذا اعتبرنا ان المارك كان يساوى إجمالا ثلثى الليرة فان مجلس الأسقف يكون قد دفع فى هذه الحالة ٢٥٧ × ٢/٣ أى ١٧١ ليرة من الفضة فى حين أنه لم يدفع إلا ٢٠ ليرة من الذهب فقط) ، ولكن المجلس لم يفاجأ بطلب الذهب وكان على استعداد لتلبيته (وثائق هنرى الثالث : Dipl. H. III, No. 125, ؛ الأرشيف الحديث : Neues Archiv, 1899, p. 725. .

(١) أن المؤلف الهام الذى وضعه ليفى بروفنسال عن أسبانيا الاسلامية فى القرن العاشر : Lévi Provençal, L'Espagne Musulmane au Xème siècle, 1932 ليس به تفصيلات دقيقة عن الجهات التى كانت تجىء منها الواردات فيما عدا استيراد الرقيق .

وايطاليا استمرت الحملات على البلاد الصقلبية فى تغذية النخاسة ، ونقلت القوافل الأسرى حتى ما وراء جبال البرانس. أما فى انجلترة فانه يبدو أن تجارة الرقيق — ومعظمه كان من الكلت وأسرى الحروب المستمرة والأطفال الذين يبيعهم آباؤهم — ظلت نشطة زمناً طويلا ، وعلى هذا النحو يمكن أن نفسر كثرة النقود العربية فى التداول الداخلى فى الجزر البريطانية ، ولعل بريطانيا — وهذا مجرد فرض — قامت كذلك بتصدير القصدير إلى أسواق ايبيريا ، أما فى إيطاليا وفى شرقها على الأقل — فانه من الممكن أن نفترض أن كثيراً من الدنانير المنقوشة فيها كان يرد من سوريا فالبحر الادرياتى لم يغلق أبداً ، ولم تأنف البندقية من الاتجار فى القطعان الآدمية .

ولكن اللغز المحير يتعلق بالتاريخ النقدى . وواضح على ضوء هذه الحقائق الجديدة ان حالة التجارة تعجز وحدها عن تفسير الكف عن ضرب الذهب . ومهما بلغت ندرة معدن الذهب فانها لم تبلغ حداً يستحيل معه سكه ، إذ كان من السهل صهر القطع الأجنبية وإذا نظرنا إلى الأرباح التى تجنيها دور السك فان عملية السك لم تكن عملية خاسرة . وفيما بين ١٠٧٦ و١٠٨٠ قدمت ادلادى فوركلكييه للكونت دورجل بائنة قدرها خمسة آلاف منقوش من بلنسيه(١) فلم لم يفكر أبوه مركيز بروفنس فى ضرب النقود من هذا الذهب كله ؟ وأكثر من هذا أن الباحثين عن الذهب فى معظم الأنهار اللمبـاردية فى القرن الحادى عشر أجبروا على إعطاء كافة الرقائق الذهبيـة التى كانوا يجمعونها إلى القاعة الملكية فى بافيا(٢) ومهما قل هذا المحصول فانه كان يسمح دون شك بضرب بعض القطع النقدية ولم لم يخرج من دارسك بافيا ، وهى فى قلب بلاد تداولت فيها بكثرة العملة الذهبية الأجنبية ، إلا دوانق فضية ؟

* * *

وثمة حقيقة أغفلناها مؤقتاً وهى تضعنا على الطريق إلى الحل . فلم تكن

---

(١) تاريخ كونتية فوركلكييه لتورنادر : G. de Tournadre, Histoire du comté de Forcalquier, 1930, p. 39.

(٢) فرض هذا الالتزام أصلا على كافة الأنهار اللمباردية، ولكن حدثت بعض الاستثناءات فيه منذ عهد أوتو الثالث وذلك عن طريق الامتيازات التى منحت لبعض الكنائس : انظر الادارة لسولمى : Solmi, L'amministrazione, p. 138, No. 1.

كل القطع المضروبة على مثال أجنبي قطعاً مستوردة إذ سك بعضها فى البلاد الكاثوليكية على مثال جاء من خارجها ، وبعبارة أخرى أنه إذا كان سك الذهب على مثال وطنى (أوروبى) قد انعدم طيلة قرون ثلاثة فانه وجدت سكه مقلدة وقام بتقليدها غالباً الحكام أنفسهم لاصغار المزيفين .

وفى انجلتره نجد أن المصادر المدونة والنقود التى عثر عليها توضح كلها هذا الموضوع بجلاء . أمر الملك ايدرد عام ٩٥٥ فى وصيته بضرب الى منقوش(١) ومن ناحية أخرى لدينا قطعة ذهبية صورت تماماً سمات دينار عباسى ، فعليها عبارة باللغة والحروف العربية بل وعليها التاريخ الهجرى ١٥٧ (٧٧٤م) ولكن عليها كلمتا Offa Rex (الملك أوفا) بحروف لاتينية ، وقد وجدت هذه القطعة فى رومة أو ضواحيها ويحتمل أنها بقية من الجزية المدفوعة للبابا(٢) كذلك الحال فى قطالونية يرد فى وثائق كثيرة ذكر منقوشة صنعت بأمر الكونت ، ويشاهد على بعض هذه القطع التى وصلت إلينا ، بجانب النقوش العربية المعتادة ، اسم الحاكم بحروف لاتينية (٣) وفى الحالات الأخرى يتعين الاكتفاء بالدلالات البسيطة . كانت دار السك فى موجيو باقليم لانجدوك من أهم الدور فى بلاد البحر المتوسط فى العصر الوسيط الأول ، ولسنا نعرف مما صدر عنها إلا دوانق عديدة ، ومع ذلك فأننا نعلم أنها فى ١٠٨٠ تقريباً قامت بسك الذهب (٤) فهل يشك فى أن هذه السكة الذهبية كانت تقليداً ؟ كذلك يبدو أن هذا التفسير وهو أقرب التفسيرات إلى الصواب ، ينطبق

---

(١) كتاب دير هيدا طبعة ادواردز فى سلسلة الوثائق الانجليزية : Liber monasterii de Hyda, ed. E. Edwards (Rolls Series), p. 154.

(٢) توجد عن هذه القطعة الشهيرة مصادر كثيرة ورد ذكرها فى مقالة مونريه المنشورة بالمجلة الايطالية للنميات : U. Monneret, Rivista Italiana de numismatica, t. XXXII, p. 95, No. 5.

(٣) فهرس النقود العربية للافوا : H. Lavoix, Catalogue des monnaies arabes, t. II, p. XXXV. وانظر فيه ص ٥ وما بعدها عن العملات التى قلدت الدينار وظلت قائمة حتى ١٢٧٣ فى ميورقة .

(٤) تاريخ لانجدوك : Histoire du Languedoc, t. V, No. 346 (ووردت بهذه الوثيقة عبارة « de ipsa moneta de ipso auro » أى « من هذه النقود من هذا الذهب » .

على نص حير المؤرخين كثيراً ، ونقصد به عقد إيجار دار السك بجنوة ١١٤٩ ، وهو يشمل سك الفضة وسك الذهب على الرغم من أن النصوص والنقود أجمعت على أن ظهور أول عملة ذهبية أصدرتها جنوة رسمياً (١) كان بعد ذلك بأكثر من قرن أى فى عام ١٢٥٢ .

كذلك لم تكن العملة المنقوشة التى نقش عليها اسم الحاكم المسيحى وهو صاحبها المسئول عن سكها إلا تقليداً ناقصاً ، أما التقليد الكامل فانه قد يؤدى دواما إلى أن نخلط بينه وبين الأصل اللهم إلا إذا نم عنه أحياناً عدم البراعة . وهكذا أصبح لدينا فى مجموعات النقود أكثر من دينار يشك فيه ، ولا شك أنه حدث تقليد للبيزنطيات حين انتشرت بدورها فى أوربا دون أن تبلغ الأمانة إلى حد تمييز البيزنطيات المقلدة عن الهبربرة الحقيقية بذكر مصدرها ولو بطريقة لا تستلفت النظر . وكيف السبيل إلى معرفة النماذج التى احتذاها المقلدون الجنويون فى القرن الثانى عشر : هل كانت هذه النماذج من بيزنطة أو البلاد الإسلامية أو منهما واحدة تلو أخرى ؟

وفى السكة العربية لم يكن الذهب وحده ليفتن المقلدين إذ جرت فى التداول فى كافة بلاد الغرب الدراهم الفضية بجانب الدنانير فقلدت الدراهم أيضاً بكثرة فى بلاد البحر المتوسط (حيث عرف الدرهم فيها بصفة عامة باسم millares وقلدت فى ألمانيا — سداً لحاجات التجارة مع الشرق الصقلبى — بل وفى موانى المحيط الأطلسى. وفى عام١٢٦٨ ظلت دار لسكة النقود الاسلامية المقلدة تعمل فى جزيرة أوليرون ، ولما كانت هذه الدار تستخدم لسكتها عملة قديمة مساعدة معظمها من النحاس وبها بعض الفضة جمعتها من مدينة لاروشل فانه يتحتم القول بأنها اشتغلت بصفة خاصة بسك القطع الفضية ، ولا يمنع ذلك من أنها اشتغلت

---

(١) كتاب القوانين Liber Jurium, t. I, No CL. . وقد يميل الباحث لأول وهلة إلى التقريب بين هذه الوثيقة والنص الخاص بمرسيليا الذى سبق ذكره ص ٤ هامش ٣ . إلا أن هاتين الشهادتين يختلف تفسير كل منهما عن الأخرى ، ولا شك أنهما تشيران إلى وجود ضرب لا تتفق معه أية سكة معروفة ، ولكن فى مرسيليا يتعلق الأمر بحق أو امتياز لا يمكن أن ينطبق إلا على سكة رسمية شرع فيها ولم تنفذ ، وفى جنوة يثبت العقد ضربا حدث بالفعل دون أن نستطيع معرفة إنتاجه .

على وجه الاحمال بسك بعض القطع الذهبية ، ولكن اصدار هذه الدراهم المقلدة حدث على ما يبدو بعد تقليد الدينار ، ولم يمد التداول إلا بعملة مساعدة مخصصة أساساً للبلاد الأجنبية ولا سيما أسبانيا والمغرب ، فكان التجار يجلبون منتجاتها ويوفرون على أنفسهم فى دفع أثمانها المجازفة باستبدال عملة بأخرى ، وهناك أمر له دلالته البالغة وهو أن خايم الأول حاكم ميورقة منح فى ١٢٦٨ حق استغلال سك الدراهم الفضية (millares) ووجد من المناسب أن يأمر بسكها « حسب القواعد التى يضعها التجار الذين يشترونها » ، وظلت الدوانق المحلية تغذى معظم الاستهلاك الداخلى ومركزها هذا يختلف جداً عن مركز الذهب الذى كان ضربه كله يتجه إلى البلاد الأخرى(١) .

وكانت النقود العربية الفضية أو الذهبية المقلدة على هذا النحو تحمل كلها آيات قرآنية أو عبارات دينية إسلاميـة ووجد المسيحيون فى هذا مثلا ضاراً يضربه حكامهم ومنهم بعض الأساقفة أحياناً ، وفى الواقع قامت الاعتراضات

---

(١) انظر عن « الميلارس » الأبحاث التى لا تزال لها أهميتها لجرمان فى النقود الاسلامية المنسوبة لأسقف ماجلون فى أبحاث الجمعية الأثرية بمونبيليه : A. Germain, De la monnaie mahométane attribuée à un évêque de Maguelonne Mémoires de la Soc. Archéologique de Montpellier, t. III, 1850-1854. انظر ص ٦٩٤ عن سكة ميورقة فى١٢٦٨ وكذلك بلانكار فى مؤلفه : الملارس – دراسة لنقود من القرن١٣ قلدها المسيحيون عن العرب لحاجة التجارة مع البلاد الاسلامية : L. Blancard, Le millares; étude sur une monnaie du XIIIe siècle imitée de l'arabe par les chrétiens pour les besoins de leur commerce en pays maure, Marseille, 1876. وانظر عن الدراهم الألمانية دانتبرج فى كتابه السكة الألمانية فى عهد الامبراطورية السكسونية : H. Dannenberg, Die deutschen Minzen der Sachsichen Karserzeit, t. I, No. 1185, & t. II No. 1738 ، وعن أوليرون أنظر رسائل الفونس دى بواتييه الإدارية لمولينييه : A. Molinier, Correspondance administrative d'Alphonse de Poitiers, t. I, No. 695. . وقد شكا القائم على السكة الكونتية فى مونرى – بونين ، وكان مهتما بأمر تموين داره بالمعادن اللازمة لها ، من مشتريات المعادن التى قامت بها فى لاروشيل دار سكة الجزيرة (أوليرون) وكانت تابعة إذ ذاك لانجلتره ، فكتب الفونس يواتييه إلى عامله بسانتونج أن يتحرى عن مشروعية هذه المشتريات ، فاذا ثبت أنها غير مشروعة وجب تحريمها . وواضح أن مشروعية السكة فى حد ذاتها لم تكن موضع خلاف .

فى القرن الثالث عشر على الأقل(١) وخرج الفونس الثامن فى طليطله وحفيده لويس التاسع حين ضربه العملة بعكا فى أثناء الحرب الصليبية من هذا المأزق بأن استبدلا بالعبارات الدينية الإسلامية عبارات مسيحية(٢) ولكنها نقشت على الدوام باللغة والحروف العربية . وظل تقليد العملة العربية قائماً زمناً طويلا دون أى تعديل . وتدل هذه العملات المقلدة على ما بها من إيذاء لشعور المسيحيين بأوربا على أنها كانت ضرورة لابد منها . فلم كان التمسك بها إلى هذا الحد ؟ لفهم هذا التمسك لا بد من أن ندرك تماماً دور المعدنين الثمينين فى التداول ، فالمدفوعات الصغيرة والمتوسطة كالإيجارات والأجور والمشتريات العادية كانت تغلب على غيرها بكثير ، وما لم يتحدد منها بسلع (أى ما لم يدفع عيناً) كان يتم دفعه بالعملة الفضية لأن القيمة المرتفعة للذهب لم تجعل منه أداة صالحة لمثل هذه الصفقات الصغيرة حتى أن الملك جون الذى لا أرض له اضطر ١٢١٥ ، وكان يملك ذهباً ، أن يرهنه فى مقابل قرض من الدوانق احتاج إليه لدفع أجور أتباعه (٣) ومع ذلك كانت هناك مدفوعات شملت فى العادة مبالغ أكبر وتميزت فى الوقت ذاته بأنها وصلت بين أسواق بعيدة نسبياً سواء اشترك فيها أجانب

---

(١) مرسوم البابا أنوسنت الرابع رداعلى عريضة الكردينال ايد دى شاتورو المندوب البابوى بالأراضى المقدسة ١٢٥٣ ، ٨ فبراير ؛ رينالدى Raynaldi فى الحوليات Ann., 1253 § 52 انظر Potthast ، رقم ١٤٨٦٨ ؛ مرسوم البابا كلمنت الرابع إلى أسقف مجلون ، ١٢٦٦ ، ١٦ سبتمبر (غاليا المسيحية : Gallia Christiana ,t. VI, instr. p. 374, No. XLV). انظر جرمان فى مؤلفه المذكور فى الهامش السابق ص ٦٨٥ هامش ١ ؛ كارتييه فى مجلة النميات : E. Cartier, Revue numismatique, 1855, p. 198. ؛ خطاب لويس التاسع إلى الفونس دى بواتييه ١٢٦٧ ، ١٩ يوليو فى مجموعة الوثائق الملكية Layettes du Trésor des Chartes, t. V. No. 812. ؛ والأمر الذى أصدره الفونس دى بواتييه ونشرة مولينييه A.Molinier فى رسائل الفونس دى بواتييه الإدارية المجلد الأول رقم ٥٥٦ والحالتان الأخيرتان تتعلقان بالملارس أى بالفضة ولكن مرسوم أنوسنت الرابع يذكر النقود الذهبية (البيزنط bizanciis) والنقود الفضية أيضاً (الدراهم drachmis) .

(٢) لافوا فى فهرس النقود العربية ج ٢ المقدمة ص ٣١ ، شلومبرجيه فى نميات الشرق اللاتينى G. Schlumberger, Numismatique de l'Orient Latin, 1878, p. 140. .

(٣) أدراج الرسائل المفتوحة Rotuli litter. patentium, t. I, p. 135 & 141 وانظر عن جرمانيا الملاحظة الفاحصة التى أوردها تاسيتوس (٥) — « وهم (أى الجرمان) يفضلون الفضة على الذهب لا عن ميل خاص ، وإنما لأن القطع الفضية أسهل استعمالا من ناحية الكم بالنسبة لقوم لا يتجرون إلا فى الأشياء العادية قليلة القيمة » .

عن البلاد المسيحية الغربية أو أنها نشأت فى داخل العالم الغربى نفسه نتيجة للعلاقات بين مناطقه السياسية أو الاقتصادية المختلفة التى أدى تجزؤها الاجتماعى الذى تميز به العصر إلى تعدد أشكالها تعدداً يفوق الحصر وهنا أيضاً كان لا بد بسبب ندرة الذهب من استخدام الفضة أحياناً ولكن ذلك لم يكن إلا لانعدام وسيلة أخرى أفضل وكانت الأداة المحببة إذ ذاك هى الذهب .

ولسوء الحظ نكاد نجهل كل شىء عن محاسبات التجار حتى القرن الثالث عشر ، ومع ذلك فهناك بعض الحقائق التى لها قيمة كأعراض لها دلالتها . كانت العملة الذهبية الأخيرة المسكوكة فى الغالة الكارولينجية لا ترمى على ما يبدو إلا إلى التبادل مع البلاد الأجنبية يدل على ذلك موضع دور السك : أوزيس للبلاد العربية ، ودور شتات — وكانت إذ ذاك الميناء الكبير لدلتا الرين — للتجارة الشمالية . وقد احتفظ الفريزيون زمناً طويلا ، وكانوا آنذاك أهم المشتغلين بالنقل فى بحار الشمال وأنهاره ، بكميات ضخمة من الذهب فى صورة السكة المضروبة فى دورشتات أو فى صورة أخرى(١) وفى كولونيا فى القرن الثانى عشر كانت بعض العقارات وفقاً للعرف العام تخضع لضريبة تدفع عند امتلاكها ، وكان دفع هذه الضريبة يتم بالذهب استثناء ويتم بالوزن . إلا أن وحدة الوزن المختارة كانت هى « المنقوش » مما يرجع بنا بداهة إلى الوقت البعيد إذ ذاك والذى كانت فيه هذه القطعة النقدية كثيرة التداول فى أوربا ، وهذه العقارات التى خضعت للضريبة على هذا النحو كانت تقع على شاطىء نهر الرين فى صميم حى الأعمال التجارية وتشمل إلى جانب المساكن المخازن ومستودعات شحن السفن وتفريغها ، ولا شك أنها كانت ملكا لكبار التجار(٢) وطبيعى أنه لم يطلب إلى أفراد هذه الطبقة دفع الضريبة العقارية

---

(١) من المتفق عليه أن جزءاً كبيراً من الذهب المستعمل فى التداول كان فى أيدى الصرافين وكانوا غالباً فى الوقت نفسه يقومون بعملية السك . وقد نصت أقدم صور قانون مدينة ستراسبورج ١١٥٠ تقريباً (فى المادة ٧٧) على أن كل من يقوم بعملية السك يجب أن يدفع للأسقف نصف أوقية من الذهب ولصاحب السكة ما قيمته خمسة دوانق ذهبية (ولا ندرى إن كانت تدفع دنانير مربوطية أو بيزنطية) .

(٢) وثائق خزانة مدينة كولونيا لهونيجر R. Hoeniger, Kölner Schreinsurkunden, فى منشورات جمعية تاريخ بلاد الرين Publikationen der Gesellsch. für rheinische Gechichtskunde, I, p. 273, t. II, I. ، وكانت الأبنية المجاورة (ص ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٢٧) تدفع (لبرا) من الفلفل واستخدام المنقوش كوحدة وزن لمعدن الذهب يمكن تفسيره بالتأثر بالنظام الانجليزى إذ كانت لكولونيا علاقات تجارية قديمة وقوية مع انجلترة .

ذهباً إلا لاعتيادهم استخدامه فى صفقاتهم ، وإذا كان مبلغ علمنا بالمدفوعات التجارية قليلا فهو أكبر بكثير فيما يختص بالمدفوعات التى كانت تتم لصالح أعضاء مجتمع الأشراف كالقروض وأسعار البيع والدخول المختلفة ، وواضح أن هؤلاء الكبار كانوا فى حاجة إلى الذهب لأن مصالحهم تعدت الدائرة المحلية الضيقة . كذلك سعت البابوية ، وهى منظمة أوربية حقاً ، للحصول على الضرائب التى تؤدى لها ذهباً .

وهكذا تضافرت الأسباب المختلفة — وهى على اختلافها سواء فى أنها ملحة — على الاحتفاظ لأثمن المعدنين بوظيفة الأداة فوق الأقليمية أو ، إن شئنا ، بوظيفة الأداة الدولية المستخدمة بين الأمم دون أن يكون لكلمة أمة فى هذا المجال أى معنى ضيق . ولا يرجع ذلك فقط إلى التقليد القديم الذى تمتد أصوله إلى الأزمنة السحيقة التى نسبت فيها للنقود قوة شبه دينية والذى خلع على الذهب نوعاً من السيادة ، ولا يرجع ذلك فقط إلى أن الدوانق ، ووزنها قد خف كثيراً ، وأن الفضة ، وقيمتها فى حد ذاتها ضعيفة نسبياً ، كانت مواداً يصعب استخدامها فى المدفوعات الكبيرة والنقل لمسافات طويلة . ولكن هناك أسباباً اقتصادية ناشئة من الوسط نفسه منعت الفضة أيضاً من القيام بدور واسع المدى ، إذ أن كثرة مراكز الإنتاج وتفرقها والظروف العامة للمجتمع ، وهى ظروف لم تشجع بتاتاً قيام سوق واحدة ، قضت فى واقع الأمر على الفضة بأن تكون قيمتها متغيرة باستمرار ، وأدوات التبادل المفضلة فى التجارة الكبرى فى العصر الوسيط كانت سلعاً نادرة مصدرها محدود واستهلاكها شائع فى الوقت ذاته ، كالفلفل الذى حل زمناً طويلا محل النقود الحقيقية أو كالذهب بصفة خاصة .

وهذا الذهب المطلوب كان يتداول اما فى صورة سبائك أو تبر ، واما فى صورة النقود . وفى هذه الحالة الأخيرة كان لابد له من ختم مطبوع عليه يثق فيه التجار على اختلاف أجناسهم فى مختلف البلاد . وقد عجزت جمهرة الأمراء الصغار فى الغرب والذين كان لهم حق سك العملة ، بل وعجز الملوك أنفسهم وهم ضعاف فى الغالب ومعوزون على الدوام ، عن إعطاء مثل هذا الختم الموثوق فيه ، ولم يثق الناس إلا فى الجمهوريات الامبراطورية التى ثبتت واستقرت على نحو يدعو إلى الإعجاب . وكتب Cosmas Indicopleustès فى القرن السادس يقول : « تقوم التجارة عند الشعوب كافة باستعمال النوميسما حتى

نراها مستخدمة من أدنى الأرض إلى أقصاها »(١) — أو أنهم وثقوا فى دنانير الممالك العربية الغنية .

وإذا شاء الملوك المسيحيون فى الغرب أن يشاركوا فى أرباح هذه السكة فانه لم يكن أمامهم إلا تقليدها ، ولا شك أن العملة المقلدة لم تخدع الناس دواما ، بل أنها لم تسك بقصد الخداع ولكنها اتخذت مكانها فى السلسلة النقدية التى تعودت عليها التجارة .

وتعتمد النقود كافة على الثقة ومن ثم فهى تعتمد على العادة إلى حد كبير ، وهكذا فان تاريخ الدانق الفضى ومن بعده الجروس (القرش) يكفى لتوضيح الضرورة التى أدت إلى قيام هذه العملة المقلدة والباعث عليها . وقد جرت العادة على أن تتخذ أية دار للسك فى العصر الوسيط ، إذا شاءت أن يكون للعملة التى تصدرها تداول واسع النطاق ، نموذجاً لها من قطعة نقدية واسعة الانتشار أو على الأقل من قطعة مألوفة فى البلاد التى يرغب فى الاتجار معها . وعلى ذلك فان كف الغرب عن سكة الذهب على مثال قومى لم يكن فى الواقع نتيجة عجز الميزان التجارى ، فمهما بلغ هذا العجز الذى لا شك فيه فانه لم يبلغ حداً ترتب عليه تسرب معدن الذهب دون رجعة ، وهذا الكف عن سك الذهب يمكن تفسيره بعدة أسباب معقدة اقتصادية واجتماعية بصفة خاصة : إذ أدى ضعف المبادلات الداخلية إلى قصر الذهب ، وقيمته أكبر بكثير مما يلزم للمدفوعات العادية ، على القيام بدور الأداة الاستثنائية أو غير العادية التى يتعدى استخدامها الحدود الأقليمية ، فضلا عن أن فقر الدول المصدره وتجزؤها وسوء إدارتها لم يخلع على سكتها ما يجب أن تبثه من الثقة العامة الشاملة اللازمة لكل نقد واسع الانتشار . وكان هذا الكف عن سكة الذهب تعبيراً عن حالة من حالات الاقتصاد العالمى فى ذلك الحين يصعب تصورها الآن بعد قرون انقلب فيها التوازن بين الكفتين : ونقصد بهذه الحالة السيادة الاقتصادية التى بسطها على المجتمعات اللاتينية والجرمانية جيرانها الأغنى منها فى بيزنطة أو فى البلاد الاسلامية فى البحر المتوسط ، وهذا يشبه ما كان يحدث لو أن الأزمة النقدية فى أوربا فى وقتنا هذا وصلت إلى منتهاها وزال الدفع بالسفتجات

---

(١) وصف الأماكن (الخطط) المسيحية Topographia christiana, II, 148.
وانظر الحرب القوطيه ليروكوبيوس Procope, De Bello gothico, 416.

افتراضاً ، ولم يعد الدفع يتم من مكان إلى آخر إلا بالدولارات الحقيقية أو المزيفة .

ولنوجز أسباب الرجوع إلى سكة الذهب فى القرن الثالث عشر ونتائجه توضيحاً لوظيفة الذهب فى التداول فى العصر الوسيط ، ولكن فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة على الأقل لا بد من الاكتفاء بموجز مبسط لأن الدراسة المتعمقة لا بد أن تأخذ فى الاعتبار الطرق الجديدة فى المحاسبة والدفع التى ابتدعها التعامل التجارى بعد تحسينه : كالدفع نقداً بواسطة البنوك أو بالسفتجات وهى دراسة تتطلب بحثاً طويلا .

* * *

لا يمكن الشك فى أن الظروف الاقتصادية الجديدة التى شجعت الغرب بشكل واضح قد هيأت له وحدها سبيل الرجوع إلى سكة الذهب وهو الرجوع الذى سبقه كما رأينا وارد هام من الذهب الأجنبى .

وفى جنوة اتجهت السياسة الضريبية قصداً إلى امتصاص هذا التيار المتدفق : فتعريفة رسوم الميناء الصادرة ١١٤٢ كانت تتطلب كقاعدة عامة الدفع ساعا ، ولكنها استثناء فرضت على السفن القادمة من أسبانيا وما وراء سردينيا دفع مرابطية واحدة ، واشترطت الدفع بالبيزنطيات فى الالتزامات المفروضة على ملتزمى الجاليات فى الشرق(١) ومما له دلالته أن جنوة وفلورنسة ، وهما من كبار البلاد المصدرة ، رجعتا إلى سك الذهب قبل أن ترجع إليه البندقية بزمن كبير ، لا لأن البندقية كانت أقل ثراء ولكن لأنها كانت تشترى من الشرق أكثر مما

---

(١) تتضح الأهمية المتزايدة للذهب باعتباره أداة للتبادل وقبل العودة إلى سكه من الإجراءات المتعاقبة التى اتخذها أدواق النمسا فى ١١٠٢ حرموا على تجار راتسبون شراء معدن الفضة فى البلاد النمسوية احتفاظا به لدار السك الدوقية ولكنهم سمحوا لهم بشراء الذهب (سجل وثائق راتسبون فى الوثائق البوهيمية — Regensburger Urkundenbuch, t. I. No. 44 Monumenta Boica, t. LIII وفى عام ١٢٢١ امتد التحريم إلى الذهب والفضة على السواء ولم يعد أحد غير الدوق نفسه يستطيع الحصول عليهما (قانون مدينة فينا مادة ٢٣ من وثائق التاريخ الدستورى للمدن لكويتجر Stadtrecht de Vienne, c. 23, - - Keutger, . Urkunden zur städtischen Verfassungsgeschichte, p. 209.

كانت تبيع له ، وكانت تدفع ثمن المنتجات التى تشتريها منه ذهباً فى الغالب ، ولا تسترد الأثمان التى دفعتها فى العادة إلا فضة فى الأسواق الداخلية ، ولما اعتزمت البندقية أن تحذو حذو منافساتها اضطرت دور السك فيها أن تتمون إلى حد كبير من ألمانيا الجنوبية وكانت إذ ذاك من أكبر أسواق الذهب(١) .

وهكذا أصبح حدوث الانقلاب فى حيز الإمكان، ولكنه لم يصبح ضرورة لا بد منها إلا نتيجة لظروف من نوع آخر — فالمبادلات الداخلية أخذت تتسع وتزداد بصفة مستمرة ولم تجد فى الدانق بالطبع ، وكان منذ بدايته ضعيفاً فى نسبة المعدن الثمين واستمر انخفاض قيمته، إلا أداة ناقصة جداً، وفى أول الأمر اتجه البحث عن العلاج إلى الفضة نفسها فاستخدمت فى الدوانق المعروفة وفضلا عن ذلك فى سك قطع أثقل منها حددت قيمتها باثنى عشر دانقاً وهى المعروفة بالصلدى ومن أمثلتها : الماتابان البندقى الذى سك ١٢٠٣ ، وصلدى فيرونا فى الوقت نفسه تقريباً ، والصلدى الفلورنسى قبل ١٢٣٧ بقليل ، والجروس (القرش) التورى الذى سك فى عهد لويس التاسع ١٢٦٦ ، وصلدى ميلانو ، وجروس النسر التيرولى فى منتصف القرن تقريباً ،وصلدى مونبلييه فى ١٢٧٣ ، وجروشن براج ١٢٩٦ — وقد اقتصرنا على أشهر الأمثلة وأقدمها ، وعلى ذلك فان هذا التغير الكبير الذى طرأ على النظام النقدى الفضى سبق العودة إلى ضرب الذهب ولا يمكن فصله عنها لأن الحاجة إلى وسيلة صالحة للمدفوعات الكبيرة والتى سدتها الفضة سداً مبدئياً ثبت نقصه دون شك — هذه الحاجة نفسها أدت بالطبع إلى التفكير فى الإكثار من القطع التى يمكن أن تكتسب قيمة أكبر مع احتفاظها بنفس الوزن إذا سكت من معدن أكثر نفاسة .

وقد بدا بعض الوقت أن النقود المستوردة التى ازداد عددها تكفى لهذا الغرض ولذلك كان الأمر الحاسم فى هذا الشأن هو أن هذه النقود ثبت عجزها

---

(١) سجل وثائق ريجنسبورج (راتسبون) Regensburger Urkundenbuch, t. I, (1324): No. 445 ؛تجارة الذهب لمينهاود الثانى كونت التيرول وأبنائه للوشين فون ابنجرويت Luschin von Ebengreuth, Goldgeschäfte فى منشـورات متحف فرديناند Meinhards II, Grafen von Tirol, und seiner Söhne-Veröffentlichungen des Museums Ferdinandeum, 1928, p. 449. ويلاحظ دور كونتات التيرول إذ تا-روا فى الذهب على نطاق واسع فكانوا يشترونه من ألمانيا ثم يبيعونه فى ايطاليا .

فيما بعد . وحدث فى ذلك الحين تغير بعيد الأثر فى الخريطتين السياسية والتجارية للبحر المتوسط ، فخرج معظم أسبانيا من أيدى المسلمين ولم يكن للأمارات الإسلامية التى بقيت بها عظمة اقتصادية . وقد رأينا كيف أنه بعد أن كفت مرسيه عن ضرب الذهب منذ القرن الثانى عشر قامت قشتاله من بعدها بضربه . أما عن الامبراطورية البيزنطية فان غلبتها فى ميدان التجارة قد اعتراها الوهن منذ عهد آل كومنين العظام وأصابتها الاضطرابات الداخلية ثم الحملة الصليبية عليها ١٢٠٤ بجرح مميت ، وأدى تدهور الدولة والفقر العام فيها إلى المساوىء النقدية المعتادة ، ففقدت الهبربره ميزة الثبات فى النسبة المعدنية وأسرع إليها الضعف بصفة عامة ، وتاريخ هذا التدهور قد تناوله المؤرخون كثيراً وأحسنوا تناوله بما لا يجدى معه إعادة القول فيه ، وسأكتفى بايراد شهادة واحدة لم يشر إليها أحد إلا فيما ندر وذلك على الرغم من دلالتها البينة . طلب الفونس دى بواتييه ١٢٥٠ وكان إذ ذاك فى البلاد المقدسة أن ترسل إليه من فرنسا نقود ذهبية فاشتراها وكيله بالوزن ودفع ثمنها بالنقود الفضية اختلف ثمنها دون شك حسب نوع العملة المشتراه وحسب نسبة المعدن النقى فيها وكان أغلاها « الأنفوس » القشتالى الذى خلف المرابطية فى البلاد نفسها التى انتشرت فيها ، يليها الأوغسطاليه وأرخصها جميعاً البيزنطيات(١) ، وسبب هذا الضعف فى أداة التبادل المعتادة ضيقاً شديداً لتجارة الشرق الأدنى ، وعالجت المراكز التجارية الايطالية الكبيرة هذا النقص بأن أوجدت بنفسها الأداة اللازمة وكان طبيعياً أن تكون هذه الأداة برسمها الخاص بها : ولم تتكبد عناء تقليد عملة فقدت مكانتها ؟ وفى القرن الرابع عشر جاء اليوم الذى كانت الهبربرة لا تقبل فيه إلا بما تساويه من الدوقات ، وهذه تفصيلات صغيرة من تفصيلات المحاسبة التجارية فى ظاهر الأمر ولكنها فى الواقع أعراض واضحة لانقلاب التوازن الاقتصادى العالمى .

وفضلا عن ذلك فاننا لا ندهش إذا سارعت الدول أو الإمارات فيما وراء الألب إلى احتذاء المثل الذى ضربته إيطاليا أو إذا حاولت على الأقل احتذاءه .

---

(١) كارتييه فى مجلة النميات E. Cartier, Revue Numismatique, 1847, p. 120 وكان مما أرسل أيضا مارك من الذهب من مونفران ، انظر ما سبق . ويبدو أن المؤلف الوحيد الذى ذكر هذا النص عند الكلام عن الهبربره هو كاساريتو فى النقود الجنويه . Casaretto, La Moneta genovese, p. 136.

وكان من طبيعة مثل هذا التنظيم أن ينتشر سريعاً : وذلك لأن ضرب الذهب يخدم مصالح السلطات التى تقوم بالسك ويعلى هيبتها ، وكذلك بسبب الحاجات التجارية التى أدت بصفة خاصة وإلى حد كبير إلى القرارات التى اتخذتها انجلترة ١٣٤٣ (١) فالتجار الذين كانوا يضطرون إلى أن يدفعوا أثمان الصفقات المعقودة فى الخارج ذهباً وجدوا ، إذا لم يكن لديهم إلا عملة فضية ، أنهم يتحملون خسارة كبيرة فى عملية استبدال العملة ، وهى خسارة تقع بدورها على عاتق المستهلكين . وفى الحق إنه لا يمكن تفسير هذا الاعتبار الأخير إلا بأن العملة الذهبية مهما كان مصدرها ، وعلى خلاف العملة الفضية ، كانت تتداول فى مختلف أنحاء العالم بصفة دائمة تقريباً ، وبعبارة أخرى فان الذهب احتفظ بدوره أداة للمبادلات الدولية : وسيتضح لنا هذا بعد قليل .

* * *

ولكن العودة إلى سك الذهب صادفت عقبات كثيرة لم تكن كلها متوقعة ، يدل على ذلك الفشل الذى منيت به التجارب الأولى فى فرنسا وفى انجلترة خاصة ، ويدل على ذلك أيضاً رد الفعل الذى ظهر فى ألمانيا على الأقل منذ القرن الرابع عشر ضد النظام الجديد : إذ انفقت مدن أو إمارات كثيرة على تجريد الذهب من قيمته فى الوفاء بالالتزامات(٢) فمم نشأت هذه الصعاب ؟(٣) .

---

(١) أدراج البرلمانات Rotuli parlamentiorum, t. II, p. 137, c. 14 ولم يكن العلاج المقترح نقودا ذهبية محلية فقط ولكن نقودا ذهبية مشتركة بين انجلترة وفلاندر .

(٢) قاعدة الذهب فى الامبراطورية الألمانية فى العصر الوسيط لاينا ماسترنج فى مجلة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى Inama-Sternegg, Die Goldwährung des deutschen Reichs während des Mittelalters-Zeitschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte, t. 111, 1894, p. 55. ؛ اتحاد الوند النقدى ليس W. Jesse, Das wendische Münzverein, 1928 فى مصادر ونماذج تاريخ الهانسا Quellen und Darstellungen zur hansichen Geschichte, N.F., VI), p. 115 .

(٣) يحسن أن ندخل فى حسابنا وفى بداية الأمر على الأقل بعض أسباب النفور من الذهب والتى لا تكفى الروتينية العادية لتفسيرها ، فحين أعد هنرى الثالث ملك انجلترة مشروعه لطرح عملة ذهبية فى التداول استشار فيه أعيان البورجوازية فى لندن فابانوا له أن هذا الاصلاح =

لا جدال فى أن النجاح كان فى كل حالة يتوقف قبل كل شىء على الظروف الاقتصادية . فماذا يحدث لو اختل الميزان التجارى؟ كان الذهب يتسرب من البلاد، ويصعب أن نصدق أن انجلتره بالرغم من أنها كانت من أكبر البلاد التى تصدر الصوف اضطرت لمثل هذا السبب أى لاختلال ميزانها التجارى أن تتخلى عن محاولتها الأولى . ولكن كان يتفق، حتى إذا كانت المبادلات الخارجية فى صالح البلاد تقريباً ، أن تندر المبادلات الداخلية وتقل قيمة كل منها إلى حد كبير ، وفى هذه الحالة تعجز القطع الذهبية الجديدة ، وهى مصنوعة لتأدية المدفوعات الكبيرة ، عن تأدية الخدمات التى كان يتوقع منها تأديتها وتصبح مهددة بعدم التداول : وهذا هو دون شك أكبر أسباب فشل المحاولة الانجليزية نه سبق أن تعرضت النقود الفضية القوية فى أول أمرها فى انجلتره لمصير يماثل مصير العملة الذهبية فيها ، فالعملة الفضية الأولى المعروفة باسم **Groat** والتى ضربت بعد فلورين هنرى الثالث بقليل فى عهد خلفه ادوارد الأول لم تستطع البقاء ولم تعد انجلتره إلى المحاولة الموفقة إلا سنة ١٣٥١ أى بعد مضى سبع سنين على انتصار الذهب نهائياً فى هذه المرة .

إلا أنه مهما اختلفت الحالة الاقتصادية الاقليمية فان المخزون المعدنى فى كافة البلاد الأوربية ثبت عجزه عن تلبية الطلب المتزايد ، ونتج عن ذلك

لا داعى له . وقد أورد لنا أحدهم وهو فتز تدمار Fitz Thedmar من كبار موظفى المدينة الأسباب التى شرحوها للملك وذلك فى كتابه « تواريخ عمد لندن ونواب الكونت فيها » الذى وضعه بعد ذلك بسنوات قلائل Chronica maiorum et vicecomitum Londoniavum (انظر كتاب القوانين القديمة طبعة ستابلتون — جمعية كمدن De antiquis legibus liber, (ed. Stapleton, Camden Society, 1846, p. 29, 30. أما الأسباب المذكورة فهى غريبة حقاً ، إذ رأى زعماء البورجوازية أن العملة الذهبية ستؤدى إلى مصاعب خطيرة بالنسبة للفقراء أولا « وكثير منهم تقل قيمة ما يملكونه من المنقولات عن قطعة ذهبية » وإلى خفض ثمن معدن الذهب ثانياً . وعلى حد قول فتز — تدمار فانه بعد أن أغفل الملك نصيحة البووجوازية حدث الانخفاض فعلا فى أسعار الذهب إلا أننا لسنا فى حاجة إلى القول بأن النتيجة فى مجموعها (مع مراعاة الاختلافات المحلية وهى ممكنة دائما) حيثما عادت سكة الذهب كانت على النقيض تماما ، إذ أن ازدياد الطلب من جانب دور السك رفع الأسعار ولكن من المحتمل أنه ساعد أيضا على تنظيم السعر ، ولعل هذا هو ما كانت تخشاه البورجوازية الغنية التى ترتبط مصالحها بالمضاربة على الذهب .

ارتفاع محظوظ فى أسعار الذهب الخام(١) ولكن حركة ارتفاع الأسعار توقفت فعلا منذ ١٣٤٢ تقريباً ، ولأسباب لا تزال يكتنفها الغموض ارتفع سعر الفضة إذ ذاك فى الأسواق الشرقية ارتفاعاً محسوساً ، فاستطاع أهل الغرب أن يشتروا الذهب منها بأسعار أرخص من أسعاره السابقة(٢) وظلت النسبة بين سعر المعدنين فى صالح الذهب بعد العودة إلى ضربه أكثر مما كانت قبل العودة إلى الضرب ، وأثار تموين دور الضرب بالذهب طيلة القرنين الأخيرين من العصر الوسيط مشكلة مستمرة تقلق البال — إن تاريخ تجارة المعادن الثمينة ، وشأنه فى ذلك شأن كثير من فصول التاريخ النقدى ، لا يزال لسوء الحظ صفحة بيضاء لانعدام البحاث الموجهين على أساس منهج موضوع أكثر من انعدام الوثائق. وفى القرن الرابع عشر كان يعقد سوق هام فى بروج تتدفق عليه بحراً كثير من السلع الأجنبية ، وحصلت منه لوبك فى ١٣٤١ على ما لزمها لتموين سكتها الجديدة(٣).

---

(١) انظر بصفة خاصة عن أسعار المعادن بعد العودة إلى السكة : « قاعدة الذهب والحسابات النقدية التجارية فى العصر الوسيط لناجل فى مجلة النميات » : A. Nagel, Die Goldwährung und die handelsmässige Geldrcehnung im Mittelalter-Numismatische Zeitschrift, t. XXVI, 1894, p. 79 ؛ « القيمة النسبية بين المعادن الثمينة فى ألمانيا فى العصر الوسيط » لفون ابنجرويت فى المؤتمر الدولى للنميات المنعقد ببروكسل ١٨٩١ : E. Luschin von Ebengreuth, Das werthverhältniss zwischen den Edelmetallen in Deutschland während des Mittelalters — Congrès international de Numismatique organisé... à Bruxelles, 1891, p. 471. ؛ « تجارة الذهب فى عهد منيهارد الثانى » ص ٤٤ ، وانظر أيضاً المناقشة بين بعض المشتغلين بالنميات فى سنوية الجمعية الفرنسية للنميات : Annuaire Soc. Franc. Numismat., 1890-1891. وارتفاع أسعار المعدن أثر بالطبع على أسعار النقود ، ومما له دلالته أنه قبيل التوقف عن الضرب الأول فى انجلترة ارتفعت قيمة القطع الذهبية من ٢٠ دانقا فضيا إلى ٢٤ . وهذا الاتجاه نفسه ، وإن اكتنفه بعض الغموض بسبب المضاربات النقدية التى قامت بها الملكية ، واضح إلى حد كاف ويمكن ملاحظته فى فرنسا فى عهد لويس التاسع وفيلب الثالث وفيليب الرابع .

(٢) المشاكل النقدية والمصرفية فى البندقية فى القرن الرابع عشر لتشيسى فى الأرشيف البندقى الترنتى : R. Cessi, Problemi monetari e bancari veneziani del secolo XIV — Archivio Veneto — Tridentino, t. IX, 1926, p. 241. ؛ فيلانى : Villani, XII, 53.

(٣) مجلة جمعية تاريخ لوبك : Zeitschrift des Vereins für Lübeckische Geschichte, t. I, 1855, p. 52. ؛ الاتحاد النقدى الوندى ليس : W. Jesse, Der Wendische Münzverein, p. 78 & 161. ، وفى ١٣٩٩ — ١٤٠٠ أرسل الذهب من=

ومن ناحية أخرى وردت كميات ضخمة من الذهب من المجر ومن آسيا دون شك ودخلت بطريق ألمانيا الجنوبية وراتسبون بصفة خاصة ومونت البندقية كما مونت أحياناً اوجزبورج ونورمبرج ودار الضرب النشطة فى مدينة تورنيه(١) ولم يحاول الغرب اصطياد موارد الشرق وحدها إذ كان السودان وغينيا قبل أمريكا بزمن طويل بلاد الذهب أو« الدورادو » المغامرين التجار ، ومنذ بداية القرن الرابع عشر اشترك الجنويون مع رجال القوافل من الطوارق « الملثمين » وقاموا برحلات خاطفة إلى واحات الصحراء الكبرى واشتروا منها الرقائق الذهبية الثمينة التى كانت ترد من الجنوب . فرحلوا فى البداية إلى واحة تافيلالت التى كانت أهم بلادها المحصنة وهى سجلماسة « تضرب النقود من أصفى ذهب فى العالم » . ثم وصلوا عام ١٤٤٧ إلى توات والتقوا بالتجار الأحباش ولم يلبث البرتغال بعد ذلك بقليل أن وصلوا بحراً إلى الأسواق الساحلية . وفى ١٤٧٩ أعقبهم فى الوصول إليها أحد أهالى مدينة تورنيه ، وفى سيراليون استبدل ببضاعته رقيقاً كان من الممكن أن يبيعه بدوره فى المينا بالذهب لو أن البرتغال ، وهم حريصون جد الحرص على احتكارهم ، لم يقبضوا عليه لسوء الحظ ويستولوا على أمواله ، وشجعت مثل هذه التجارة المليئة بالمفاجآت على المضاربة ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن آل شنتوريونى نجنوة الذين تخصصوا فى المضاربة حاولوا ١٤٤٥ أن يؤسسوا فى مسقط رأسهم نظاماً حقيقياً للمعدن الواحد يقوم على الذهب(٢).

=الأراضى المنخفضة إلى هامبورج . « الباوند الهامبورجى وسجل الأعمال الجمركية لنرنهيم » فى منشورات من الوثائق الرسمية لمدينة هامبورج الهانسية الحرة . H. Nirnnheim, Das hamburgische Pfund- und Werkzollbuch. 1930. — Veröffentlichungen .aus dem Staatsarchiv der Freien und Hansestadt Hamburg, t. II, p. LVII.

(١) فضلا عن النصوص المذكورة سابقاً ص ٣٥ هامش ١ انظر فى سجل وثائق راتسبون ج ١ رقم ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦٦ ورقم ٥٣٩ (لمدينة تورنيه) ، وانظر كذلك « تجار ألمانيا العليا فى أقدم سجلات الفرز التيرولية » لباستيان فى سلسلة المؤلفات لتاريخ البلاد البافاريه . E.Bastian, Oberdeutsche Kaufleute in den älteren Tiroler Raibücherns, 1931— Schriftenreihe zur bagyerischen Landesgeschichte, 10, p. 121 & 124, Nos.2,4&5

(٢) انظر عن ذلك كله الكتاب الدسم للارونسيير عن كشف أفريقية فى العصر الوسيط المنشور فى أبحاث الجمعية الجغرافية الملكية المصرية . Ch. de la Roncière, La découverte =

وكان ورود الذهب غير منتظم فزاد هذا فى خطر العيب الكامن فى النظام ذاته . وقد ورد فى تقرير من عهد فيليب الجميل(١) . إنه بالنظر إلى أن قيمة الذهب لم تكن متناسبة مع الفضة فان مملكة فرنسا قد نهبها «المتحايلون والمفسدون» وقد أصبح معلوماً ما تعانيه كافة نظم المعدنين من التناقض الداخلى ، ذلك أن نظام المعدنين يفرض حتما لفترات طويلة جداً على الأقل نسبة ثابتة على القيم النقدية للمعدنين ، ولا تتمشى أسعارهما التجارية بالضرورة فى اتجاه واحد ، وهى لا تتغير معاً فى وقت واحد حتى إذا اشتركت حركتهما فى نفس الاتجاه الواحد ، وقد ظهرت الصعاب التى تعترض مثل هذا « التوافق » منذ البداية : يشهد بذلك مثلا تخبط الحكومة الانجليزية حين عادت إلى سكة الذهب فى ١٣٤٤ . وكانت هذه الصعاب فى العصر الوسيط شديدة الخطورة بصفة خاصة : إذ كانت الظروف الاقتصادية تتعارض مع قيام الأسعار الثابتة فى أسواق واسعة نسبياً . وكان الحكام يدفعون مرتبات معظم الموظفين والجند خاصة بالفضة فدفعتهم مصالحهم هذه الى المبالغة فى رفع قيمة الفضة رفعاً كبيراً بالنسبة للذهب كما عترف بذلك ملك صقلية(٢) ببساطة فى ١٣٠١ ، وهاتان الوسيلتان للدفع كان فى النهاية يجب التنسيق بينهما ، ولكنها كانتا فى الواقع من طبقتين مختلفتين فى البناء الاقتصادى.

أما الذهب ، نقداً كان أو سبائك ، فانه بقى بالفعل على ما كان عليه دواما منذ بداية العصر الوسيط : أداة مألوفة فى التجارة الكبيرة بصفة خاصة ، وأداة

---

de l'Afrique au moyen-âge, 3 vols., Le Caire, 1925-1927 — Mém. de la = والمالية الجنوية لسفكنج، Soc. Royale de Géographie d'Egypte, t. V, VI & XIII. والرحلة لأوستاش H. Sievking, Genueser Finanzwesen, t. II, 1899, p. 92. دلافوس طبعة فوشيه – دلبوسك فى المجلة الأسبانية . Eustache de la Fosse, Voyage, éd. Fouché — Delbose — Revue Hispanique, 1897 .

(١) التغيرات النقدية فى عهد فيليب الجميل لبوريلى دى سير فى صحيفة النميات . Borelli de Serres, Les variations monétaires sous Philippe le Bel — Gazette Numismatique, 1901, p. 377, No. 3.

(٢) نسبة الذهب إلى الفضة فى صقلية ١٢٧٨ – ١٣٠٢ لبلانكار فى أبحاث أكاديمية العلوم بمرسيليا . L. Blancard, Du rapport de l'or à l'argent en Sicile de 1278 à 1302 — Mém. Acad. Sciences, Marseille, t. XXIX, 1888-1892.

تداول تصلح للانتقال من سوق إلى آخر . ولايجب أن نزلق إلى القول بأن ذلك كان يشبه ما يحدث فى أيامنا هـذه لأن هوة سحيقة تفصل بين اقتصاد العصر الوسيط والاقتصاد فى عصرنا ، بل أن فكرة « السوق » نفسها انطبقت فى كل من العصرين الوسيط والحديث على أوضاع مكانية وإنسانية تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً ، واختلفت كذلك وسائل التبادل اختلافاً شديداً فى العصرين حتى أن أوجه الشبه والموازنة بينهما إذا لم تذكر مع التصحيحات اللازمة فانها تقع من الروح التاريخية موقع الغرابة . على أننا نميل إلى القول بأنه على الرغم من هذه المتناقضات ، وعلى الرغم من تخلل فترات استخدم فيها الذهب للتداول الداخلى على نطاق واسع فان التقليد الذى جرى على استخدام الذهب مسكوكا أو غير مسكوك على هذا النحو قد استمر إلى أيامنا . وحين رجع العصر الوسيط إلى سكة الذهب قامت مشكلة وهى : هل تصلح النقود الذهبية الجديدة للوفاء بالالتزامات كالنقود الفضية ؟ وفى الحق أن هذه المشكلة غالباً ما أغفل أمرها ، ولكن حين تقرر حلها حلا سافراً كان هذا الحل السافر فى غير مصلحة الذهب ، فتقرر ألا يقبل الذهب إلا بالتراضى أو بناء على نص صريح فى العقود ، وإذن كان نظام المعدنين « يعرج » على حد قول الاقتصاديين فى العصر الحديث الذين مالوا إلى هذا التشبيه ، ولكنه لم يكن يتوكأ فى عرجه على الذهب كما كان الحال فى القرن التاسع عشر وانما كان يتوكأ على الفضة عكازاً رئيسياً(١) .

وقد زاد القانون الانجليزى الصادر ١٣٤٤ الأمر إيضاحاً ، إذ قرر من حيث المبدأ أن النقود الذهبية لا يجوز فرضها مع استثناء واحد : إن قدرتها على الوفاء بالالتزامات مطلقة ولا يجوز رفضها(٢) إذا كان التعامل بين تاجر وتاجر ، وليس هناك ما هو خير من هذا الاعتراف بأن لها صفة النقود الطبقية أى الخاصة بطبقة اجتماعية معينة .

أما عن دورها الدولى فانه يتضح بحقائق كثيرة لها دلالتها ويمكن الاختيار

---

(١) انظر عن انجلترة فى ١٢٥٧ تواريخ العمد ص ٣٠ : Chronaca maiorum, p. 30. والنصوص الألمانية الأخرى التى لخصها اينما – سترنج فى قاعدة الذهب Inama-Sternegg . Die Goldwährung

(٢) ادراج البرلمانات . Rotuli parlamentiorum, t. II, p. 138, c. 14.

من بينها . وصف فلانى ميزانية المصروفات بفلونسة لسنوات ١٣٣٦—١٣٣٨ . كانت كل المرتبات والأجور العامة حتى أجور البوشتات وضابط الشعب تدفع بالعملة الفضية وحدها . ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا مخصصات حراس القلاع — وكانوا دون شك من الكوندوتييرى أو قواد المرتزقة أى أنهم كانوا من الأجانب — ومخصصات السفراء . ومن أمثلة ذلك أيضاً أن رهبان أحد الأديرة فى بافاريا وهو دير الدرسباخ ١٢٩٤ أرادوا أن يدبروا نفقات إقامة رئيسهم بباريس فاشتروا سبائك ذهبية بعملة فضية وأرسلوا إليه السبائك(١)؛ وهكذا كانت النقود الذهبية بعيدة عن التأثر بالعراقيل القومية التى تفصل بين البلاد بعضها إلى حد أنه أصبح لهذه النقود سعر خاص بها تحدده الظروف العامة للاقتصاد الأوربى ، وهذا السعر التجارى للنقود الذهبية كان يختلف عن سعرها الرسمى كما انه كان أعلى منه بالنظر إلى المبالغة فى التقدير الرسمى لقيمة النقود الفضية ، ولذلك كان السعر التجارى للنقود الذهبية موضع الاعتراض دون جدوى فى مراسيم الحكام واتخذت النقود الذهبية قاعدة أو أساساً لمدفوعات التجار ولا سيما عند الدفع بالأجل حتى ولو كان الدفع يجب أن يتم حتما وبالطبع بالفضة : ومن الأدلة الكثيرة على ذلك سجلات بونيس واخوته فى القرن الرابع عشر . وكانت أقوى النقود الذهبية بصفة خاصة كالفلورين أو الجولدن الرينى فى ألمانيا هى التى تقوم بالطبع عبر البلاد بدور المنظم لقيم التبادل(٢).

ولكن ليس بين مختلف الأوضاع الاقتصادية حاجز مانع وتلك صعوبة أخرى . ولم تنج أسعار النقود الذهبية من التعديل وتلك آفة النظام النقدى الوسيط إلا أن المسحة الدولية نفسها التى اكتسبتها النقود الذهبية حافظت عليها ، فهى فى العادة لم تتأثر كثيراً بالتعديل كما تأثرت النقود الفضية ، وهكذا كان السعر الرسمى إذا أصبح سعراً مصطنعاً جداً فان السعر التجارى كان يوقفه ، ونتج من ذلك أن عادة النص على الدفع ذهباً أو على الأقل عادة اخضاع الدفع

---

(١) Villani, XI, 93 ؛ قاعدة الذهب لاينامـا — سترنج ص ١٤ هامش ١٧ .

(٢) انظر تقرير بونابريز (Pepe Bonaprise) فى عام ١٣٢٣ تقريباً وقد ذكره دى فايلى فى بحثه عن تغيرات الليره التوريه المنشور فى أبحاث أكاديمية النقوش .
N. de Wailly, Mémoire sur les variations de la livre tournois — Mémoires de l'Acad. des Inscriptions, t. XXI, p. 213.

مهما كان نوعه لقاعدة الذهب انتقلت فى أوقات الأزمات من أوساط التجار إلى طبقات الملاك فى مجموعها : تماماً كما شاهدنا فى أيامنا فى أوقات التضخم مع فارق وهو أن النقود التى كانوا يتجنبونها لم تكن نقوداً ورقية ولكنها كانت نقوداً معدنية أيضاً وهى النقود الفضية التى كانت فى الحقيقة تتغير نسبة المعدن فيها غالباً وكانت قبل كل شىء يبالغ فى تقدير قيمتها. وزعمت الدول التى اهتمت بحماية أداة التبادل الداخلى أنها حظرت مثل هذه الاجراءات(١) ولكنها لم تنجح فى ذلك وهنا أيضاً كانت الأحداث ومسرحها أمراً مألوفاً .

* * *

هكذا بدت الخطوط العريضة للأحداث التى مر بها استخدام الذهب فى المبادلات فى العصر الوسيط على قدر مانستطيع رسمها فى الوقت الحالى على الأقل . وإنى أرجو أن يعاون ما جاء فى هذه الصورة من أشياء لا نستطيع الجزم بصحتها بل والأخطاء التى يحتمل أنها لم تسلم منها على الاهتمام بالثغرات الموجودة فى توجيهات أبحاثنا ، فالتاريخ الاقتصادى لنقود العصر الوسيط أو بعبارة أصدق تاريخها الإنسانى لم يكتب بعد . ويحتمل أنه كان من الضرورى أن تسبقه دراسات أثرية نميه ، ولا جدال فى أن كتابة هذا التاريخ لا بد أن تتفق مع أبحاث من هذا النوع تتابع بجلد كبير ، ولكن الوقت قد حان لمواجهة هذا التاريخ وجهاً لوجه ، وكل من يحاول اليوم تخطيط بعض مظاهره مضطر أن يفعل ذلك بضرب الأمثلة ، ومن المهم أن يستبدل بهذه العينات أبحاث منظمة تعتمد على الأرقام ، وأبحاث عن المدفوعات قبل أى شىء آخر ، ولا يمكن لهذا التاريخ الاقتصادى أن يبلغ غرضه إلا إذا أصبح فى الوقت نفسه تاريخاً اجتماعياً : وأقصد بذلك أنه

---

(١) أمر دوق بريتانى جان الخامس (١٤٢٥ ، ١٢ فبراير) فى « أقدم العرف فى بريتانى لبلانيول » : M. Planiol, La très Ancienne Coutume de Bretagne, 1896, p. 385 وانظر الأمرين الصادرين فى أول فبراير ١٣٨٥ ، ١٥ مايو ١٣٨٦ فى المصدر السابق ؛ النقود والصرف فى برجندية فى عهد أدواق فالوا للبيفر L. Lièvre, La monnaie et le change en Bourgogne sous les ducs Valois, 1929, p. 80 & 108.

لا يبلغ غرضه إلا إذا وعى أن أى وسط انسانى يتألف من جماعات مختلفة تحيا أنواعاً من الحياة متعارضة تعبر عن نفسها أو عن تعارضها بتباين عاداتها النقدية فما هى قيمة إحصاء عن الشيكات الآن يغفل أن يبين بدقة العمليات السابقة التى تنتهى إليها هذه الوسيلة للدفع ، والطبقات الاجتماعية التى تستخدمها ؟ كذلك الحال فى العصر الوسيط بالنسبة للذهب والفضة والنقود والسبائك أو الدفع عيناً .

مارك بلوك

obeikan.com

التوجيه إلى المصادر

إن وضع قائمة تامة بمراجع التاريخ النقدى للذهب فى العصر الوسيط هو بمثابة وضع قائمة أو نحوها بالمصادر الخاصة بالنقود فى العصر الوسيط ، ولا شك أن هذا العمل له فائدته — ولا سيما إذا كان بهذه القائمة تقدير للمصادر ونقد لها — وليس هناك أسباب تدعونا إلى الاعتقاد باستحالته ، ولست فى حاجة إلى الاعتذار عن عدم القيام به فى هذه الدراسة ، فقد ذكرت فيما سبق وفى الهوامش بعض المراجع الخاصة بالنقاط التفصيلية ، وسأقتصر هنا على ذكر أهم المؤلفات العامة التى يمكن أن توجه المبتدئين بما ورد فيها من قوائم المصادر ، وسألحق بها بعض الدراسات الخاصة بمشكلة الذهب .

* * *

إن أنفع الكتب الموثوق بها — على الرغم من أن المؤرخ يرى أن اهتمام أصحاب المجموعات النقدية شغل فيه مكاناً أكبر مما يلزم — هو دون شك مؤلف A. Luschin von Ebengreu th النميات العامة وتاريخ النقود فى العصر الوسيط والعصر الحديث Allgemeine Münzkunde und Geldgeschichte des Mittelalters und Neueren Zeit, 2e éd., 1926. وهو من أجزاء المؤلف المشهور فى تاريخ العصرين الوسيط والحديث الذى أشرف عليه بيلوف ومينكه : Handbuch der mittelalterichen und neueren Geschichte, hgg. von G.V. Below und F. Meinecke. ولسوء الحظ أن صنوه الذى ألفه فريدنبورج بعنوان النميات وتاريخ النقود فى الدول الخاصة وظهر سنة ١٩٢٦ أقل منه جودة بكثير : F. Friedenburg, Münzkunde und Geldgeschichte der Einzelstaaten, 1926 أما أبحاث A. Soetbeer إضافات إلى تاريخ النقود والنميات » المنشورة فى « أبحاث فى التاريخ الألمانى » فهى لا تزال أساسية : Beiträge zur Geschichte des Geld — und Münzwesens — Forschungen zur deutschen Geschichte, t. I, II, IV, VI.

860, 1861, 1864, 1866, والباحثون الملمون بتفسير النصوص يجدون فى مجموعة الوثائق التى أحسن اختيارها ونشرها و . يس : W. Jesse فى ١٩٢٤ بعنوان « مصادر تاريخ النقود والنميات فى العصر الوسيط » : Quellenkunde zur Geld — und Mûnzgeschichte des Mittel-alters ما يسهل لهم النفوذ إلى صميم المشاكل الكبرى .

وعن فرنسا يمكن الرجوع إلى كتاب النميات الفرنسية لمؤلفيه بلانشيه وديدونيه : A. Blanchet & A. Dieudonné, Manuel de Numismatique Française, t. I & II, 1912-1916. وهو لم يبحث حتى الآن فى عهد آل كابت ، إلا النقود الملكية فقط .

وانظر عن انجلتره الدليل الحديث الموجز أحيانا لتشارلس أومان وعنوانه السكة الانجليزية : Ch. Oman, The Coinage of England, 1931

وعن العصر الانجلوسكسونى « النظام النقدى » لمونرو شدويك فى دراساته عن النظم الأنجلوسكسونية : H. Munro-Chadwick, The Monetary System — Studies on Ango-Saxon Institutions, 1905. وانظر ص ٥ عن النقود الذهبية بصفة خاصة .

وعن ألمانيا كتاب أريخ بورن «عصر الدينار» ١٩٢٤ فى « دراسات اقتصادية وإدارية » التى أشرف عليها شانز : Erich Born, Das Zeitalter des Denars, 1924. (Wirt - schafts — und Verwaltungs studien.., hgg. von G. von Schanz, t. LXIII. وهو محاولة للتلخيص والتوفيق يشك فيها غالباً ولكن من الخطأ اغفاله وهو لا يغنى عن الرجوع إلى مؤلف أقدم لا يهرج فى النميات الألمانية القديمة نشر فى أبحاث فى علمى الدولة والاجتماع التى أشرف عليها شمولر : Th. Eheberg, Über das älctere deutsche Münzwesen, 1879 ; (Staats-und Socialwissenschaftliche Forschungen, hgg. von E. Schmoller, II,5

وعن إيطاليا فى العصر القديم يجد الباحث معلومات كثيرة هامة جمعها مونريه دى فيلار فى مقالته « النقود فى إيطاليا فى أثناء العصر الوسيط الأول » المنشورة فى المجلة الايطالية للنميات : Ugo Monneret de Villars, La moneta in Italia durante l'alto medio-evo — Rivista Italiana di Numismatica. t. XXXII & XXXIII, 1919-1920. وهذا البحث

القيم يتعدى نطاق إيطاليا بكثير ففيه خاصة (ج ٣٢ ص ٧٨ وما بعدها) دراسة عن المنقوش أفدت منها كثيراً كما أنى أفدت كثيراً أيضاً بالنسبة للعصر التالى من المؤلف الذى لم يتم لسوء الحظ والذى وضعه كاساريتو عن نقود جنوه ونشر فى أعمال الجمعية الليجورية للتاريخ القومى: P.F. Casaretto, La moneta genovese — Atti della Soc. Ligure di Storia Patria, t. LV, 1928 وانظر عنه تقرير زميلنا A.E. Sayous فى Annales, t. II, 1930, p. 266 والمعلومات التى أوردناها عن جنوة دون ذكر مصدر خاص بها أخذت عن هذا المرجع .

وعن فلورنسة بصفة أصلية والسكة الايطالية عامة بصفة عرضية يمكن الرجوع إلى دافيدسون فى كتابه تاريخ فلورنسة : R. Davidsohn, Geschichte von Florenz (انظر خاصة عن العودة إلى ضرب الذهب ج ٢ ص ٤٤١ ؛ وعن الصلدى الفضى ج ٢ ص ٢١٣ وكذلك الأبحاث : Forschungen للمؤلف نفسه ج ٤ ص ٣١٨ ؛ وعن أول عملة بابوية ذهبية ج ٤ ، ٢ ص ٢٩٠ ولا غنى عن فهارس مجموعات النقود الكبيرة ، وهى غالباً تسبقها مقدمات مفيدة ؛ وسبق أن ذكرنا فى الهوامش كثيراً منها ، والمجلد الصغير الذى ألفه مناديبه بعنوان « المجموعة المعروضة بقاعة النمسات فى متحف الامبراطور فردريك ١٩١٩ جعل له عنوانا فرعياً موضحاً وهو « تاريخ النمسات فى الدول الأوربية والكتاب مصداق لعنوانه : Menadier. Die Schausammlung des Münzkabinetts im Kaiser — Friedrich Museum, 1919: Eine Münzgeschichte Europäischen Staaten (أنظر عن العودة إلى ضرب الذهب فى الامبراطورية بصفة خاصة ص ٢٢٥) ولا يجوز لنا أن نغفل ذكر المقدمات القديمة القيمة التى قدم بها برو فهارس النقود الميروفنجية والكارولينجية فى المكتبة الأهلية بباريس : Maurice Prou Catalogue des monnaies mérovingiennes et carolingiennes de la Bibliothèque Nationale (1892-1896). وعن ضرب العملة الفرنجية وهوموضوع شائك ولكنه لايهمنا هنا إلا بطريق غير مباشر فان المؤلفين السابقين والمؤلفات العامة التى ظهرت بعدهما حوت كل المصادر اللازمة ، ويضاف إليها البحث الحديث الذى وضعه سيجر عن التداول النقدى فى مملكة

A. Segre. La circolazione : الفرنجة ، ونشره فى المجلة التاريخية الايطالية monetaria del regno dei Franchi—Rivista Storica Italiana. 1931.

* * *

إن مؤلفات أناما — سترنج ولوشين فون اينجرويت وناجل فى مشكلة الذهب فى العصر الوسيط سبق ذكرها (ص ٢٧ رقم ٢ ، ٢٨ رقم ١) عند الكلام عن النظام النقدى فى الحقبة التى أعقبت العودة لضرب الذهب وهذه المؤلفات فى الواقع ينصب معظم ما جاء فيها على هذه الحقبة .

أما العودة إلى سك الذهب من حيث علاقتها بانحطاط النقود البيزنطية فانها كانت موضع دراسة ورأى قام بها براتيانو فى بحثه « الهبربرة البيزنطية والنقود الذهبية فى الجمهوريات الايطالية » المنشور فى مجموعة الأبحاث لتكريم ديل : G. J. Bratianu, L'hyperpère byzantin et la monnaie d'or des républiques italiennes — Mélanges Diehl, t. I, 1930 وفى هذا البحث فضلا عن ذلك عرض مفيد جداً لمصائر الهبربرة ذاتها مع ذكر المراجع .

وانظر أندرياديس فى بحثه عن النقود والقوة الشرائية للمعادن الثمينة فى الامبراطورية البيزنطية ، المنشور فى مجلة بيزنطة : A. Andréadès, De la monnaie et de la puissance d'achat dans l'Empire byzantin — Byzantion ; t. I. 1924

وعن سكة الذهب فى انجلترة يمكن الرجوع إلى مقالتين أولاهما عن « العملات الذهبية المضروبة فى آخر عهد السكسون » والثانية عن « أول العملات الذهبية فى انجلتره » : J. E. Evans, On gold coins struck in late Saxon Times; The First gold coins of England وهما منشورتان فى مجلة Numismatic Chronicle, 1879 & 1900

وعن أقدم العملات المسكوكة فى الأراضى المنخفضة انظر تورنير فى مقالته « الفلورين المضروب على مثال فلورنسى فى الأمارات البلجيكية » المنشورة فى « المجلة البلجيكية للنميات » : V. Tourneur, Le florin du type florentin dans les principautés belges — Revue belge de numismatique, 1926 .

الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية

الذهب الإسلامى منذ القرن السابع إلى القرن الحادى عشر الميلادى(*)

لم يقتصر أثر الفتوح الإسلامية فى القرنين السابع والثامن على مجرد إنشاء امبراطورية واسعة امتدت من المحيط الهندى إلى المحيط الأطلسى، ولكنها أقامت من كافة البلاد المفتوحة التى كانت إلى ذلك الحين تتبع مناطق اقتصادية مختلفة — وهى بلاد الشرق الساسانى (الفارسى) والامبراطورية البيزنطية أو بلاد الغرب الخاضعة للبرابرة — ملكاً اقتصادياً جديداً هو العالم الإسلامى الذى استمر بعد تفكك الخلافة كما استمر العالم الهلينستى بعد تفكك امبراطورية الاسكندر(١) .

ومنذ القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر أصبح للعالم الإسلامى سيادة اقتصادية لاشك فيها على الشرق والغرب على حد سواء ، وترجع هذه السيادة على وجه الخصوص إلى امتلاك الذهب وإلى قيمة النقود الإسلامية التى اعترف بها العالم أجمع ، ودراسة هذه الأسس النقدية هى موضوع هذا المقال الذى ينتظم على هذا النحو فى سلك البحث الكبير الذى تقوم به مجلة Annales عن الذهب وأدوات التبادل والتداول النقدى .

فلم أصبح المسلمون سادة الذهب ؟ وما هو الدور الذى قام به الذهب الإسلامى فى التاريخ الاقتصادى للعصر الوسيط الأول ؟ هذه هى المشكلة المطروحة للبحث .

(*) L'or Musulman du VIIe au XIe siècle — Annales d'Histoire Economique et Sociale (1947) II, p. 143.

(١) يقوم زميلنا موريس لمبار منذ سنوات بتحضير رسالة اجتمعت الادلة على أهميتها ، وموضوعها « البحر المتوسط الاسلامى من القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر — دراسة اقتصادية» وهو فى الوقت ذاته مستمر فى دراسته للتاريخ الاقتصادى للعصر الوسيط الأول ، وقد طلبنا إليه أن يضع لنا شبه مقدمة لدراساته الكبيرة برسم صورة للتاريخ النقدى فجاءت جديرة بالتقدير لقوتها وجدتها — ل. ف.

— ١ —

إن افتقار الغرب إلى الذهب ، وتركز الذهب فى المدن التجارية الواقعة فى شرق البحر المتوسط ، وتحكم أهل الشرق Levantins وهم سادة الذهب فى التجارة الكبرى أمور ثلاثة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً وتتحكم فى كافة اقتصاديات العالم الرومانى منذ آخر القرن الثانى . ومما زاد فى اختلال التوازن فى توزيع الذهب بين الشرق والغرب الأزمة التى انتابت الامبراطورية فى القرن الثالث ، وترك رومه إلى القسطنطينية ، والغزوات البربرية للشطر الغربى من الامبراطورية .

أما التجارة التى كان يقوم بها تجار الشرق أو السوريون فى الغرب الخاضع للبرابرة فانها لم تكن إلا تجارة استيراد فكانوا يجلبون السلع الشرقية الغالية من الأقمشة والتوابل أو غيرها من أدوات الترف ويأخذون الذهب فى مقابلها ، وفى الواقع لا تستطيع البلاد الغربية أن تقدم للمراكز القائمة فى شرق البحر المتوسط شيئاً آخر غير الذهب ، فليس لديها سلع غالية أو منتجات خاصة اشتهرت بها أو كميات ضخمة من المنتجات التى يكثر استهلاكها ، فهى مجرد منجم للذهب يستغله أهل الشرق حتى ينضب أو على الأقل حتى تحين اللحظة التى لا تدر فيها العملية ربحاً كافياً مضموناً . وقد حانت هذه اللحظة فى القرن السابع إذ أخذت كميات الذهب المخزون التى احتفظ بها الغرب تقل تدريجياً لانعدام أية منتجات للتبادل تصلح لتعديل الميزان التجارى دائم العجز ، وانعدام مناجم الذهب التى يمكن أن تغذى باستمرار التيار النقدى الذى يجرى إلى الشرق البيزنطى ؛ وقد حلل مارك بلوك هذا « النزيف المستمر من الذهب » تحليلا وافياً كما حلل نتائجه النقدية .

هذا وأن ندرة العملة الذهبية فى الغرب الخاضع للبرابرة ونقص وزنها وهبوط عيارها كلها تعبر بلغة النقود عن الحقيقة الاقتصادية التى بيناها فيما سبق وهى تسرب الذهب دون وجود ما يعادله ، فقد ندر وجود الصلدى الذهبى كعملة حقيقية ، وأصبح لا يقوم فى الغالب إلا بدور العملة الحسابية ، أما ثلث الصلدى فكان العملة الذهبية الوحيدة الشائعة فعلا ، وأصبحت

فى القرن السابع عملة سيئة بشكل ظاهر ، إذ خف وزنها واختلف عيارها وانخفض دائماً ، وبعض العملات الذهبية هى من الفضة المخلوطة . أما الفضة وهى معدن محلى فقد ازداد تداولها وأصبحت العملة الفضية المعروفة باسم denier عملة سائدة بعد أن كانت عملة مساعدة ولكن لم تقبلها تجارة البحر المتوسط الكبرى لتشبثها بالذهب .

وإذا ما انعدم الذهب انعدمت الواردات ، وتدهورت تجارة السوريين فندر ذكر نشاطهم فى بلاد الغالة فى القرن السابع ، وبدأ غرب البرابرة فى تلك الحقبة كالأرض الجدباء لا يرويها أى مجرى من الذهب ، وانحسرت عنها التجارة الكبرى ونشأ فيها نظام اقتصادى محلى ضعيف يعتمد على الفضة .

* * *

وإذا ما انتقلنا إلى الأمبراطورية البيزنطية فأننا ننتقل إلى مملكة الذهب الحقيقية ، فالذهب كان أكثر شيوعاً من الفضة فى بيزنطة ، ولم تقم الفضة إلا بدور ثانوى جداً فى النظام النقدى ، وكان ضرب الذهب لا يزال يعد من امتيازات امبراطور الرومان وحده ، وفى الواقع إذا نحينا جانباً العملات المنحطة التى قلدت فى شكلها العملة البيزنطية والتى أصدرها ملوك البرابرة فى الغرب فأننا نجد أن العملة الذهبية البيزنطية المعروفة باسم nomisma هى العملة الذهبية الوحيدة فى العالم .

فمن أين استمدت مصانع ضرب النقود مواردها فى بيزنطة ؟ هل استمدت هذه الموارد من الذهب المخزون الموجود فعلا ؟ أو من ذهب جديد مجلوب مستورد من بعض البلاد المجاورة المنتجة للذهب ؟ أو من الذهب المسكوك الذى دخل البلاد نتيجة لميزان تجارى فى صالحها ؟ ان بيزنطة اغترفت من هذه الموارد الثلاثة مجتمعة .

فقد اختزنت الولايات الشرقية فى الأمبراطورية المعدن النفيس فى الحقبة المزدهرة للتجارة السورية المصرية الكبرى حين كان الذهب الرومانى يتبادل

بكميات ضخمة فى أسواق الشرق للحصول على السلع الاسيوية الثمينة ، ولم يذهب هذا الذهب كله إلى مملكة البارثيين وأسواق المحيط الهندى إذ احتفظت سوريا ومصر بنصيب كبير منه فكانتا من « البلاد الممتصة للذهب » كما هو الشأن دائماً فى البلاد الكبرى التى تعيش على تجارة المرور « الترانسيت » وقد سهل هذا الذهب المخزون على بيزنطة فيما بعد القضاء على الأزمة النقدية الناتجة من الضعف التدريجى فى تيارات الذهب الجديد والعملات المستوردة التى كانت تستخدمها مصانع السك .

وفيما عدا مناجم داسيا التى فقدتها بيزنطة منذ أن طغت الغزوات البربرية على بلاد الدانوب فأننا نجد أن مناجم الذهب التى لجأت إليها بيزنطة منذ القرن الخامس إلى القرن السابع هى نفس المناجم التى كانت تمون إقليم البحر المتوسط الرومانى ، أى ذهب أعالى النيل (النوبة وشمال السودان) الذى كان يرد إلى مصر عن طريق أسوان ، وذهب أرمينيا والقوقاز الذى كان يرد إلى ساحل كولخيديا ويصل إلى القسطنطينية عن طريق طربزون ، وذهب الأورال الذى كان يتجه بواسطة سكان الأستبس إلى المنشئات اليونانية فى خرسونيزيا التورية . إلا أن الاتصال بكافة هذه الأقاليم ذات المناجم لم يعد منتظما فى القرن السابع إذ كان طريق ذهب النوبة يقطعه البلميون وهم قوم رحل يعيشون على النهب وارتياد الصحراء الواقعة بين النيل والبحر الأحمر وهضبة الحبشة ، أما ذهب أرمينيا والقوقاز وأورال فقد عاقت وصوله الاضطرابات التى سادت سكان الاستبس وازدياد سيطرة آل ساسان ونفوذهم فى هذه الجهات .

وفى الوقت الذى زاد فيه الضعف والاضطراب فى ورود الذهب الجديد من الجنوب والشمال كان تيار العملة التى تمتصها تجارة السوريين من الغرب على وشك النضوب ، وقد رأينا الأسباب الداعية إليه فالتجارة مع أهل الشرق وهى تجارة من جانب واحد كادت أن تفرغ الغرب من ذهبه تماماً .

* * *

لقد كان تموين بيزنطة بالذهب مشكلة حيوية بالنسبة لها إذ اعتمدت كل قوتها الاقتصادية على التصدير الواسع لعملاتها إلى أسواق الأمبراطورية

الساسانية وآسيا الوسطى والمحيط الهندى لدفع ثمن مشترياتها من السلع الثمينة اللازمة لصناعات الأمبراطورية وترف مدنها الكبرى وتجارة المرور فيها المتجهة إلى الغرب ، وهكذا تسرب تيار نقدى شديد القوة من الأمبراطورية البيزنطية إلى الشرق بالنظر إلى طبيعة المبادلات ذاتها . ويضاف إلى هذا التيار الكميات الضخمة من الذهب التى تحتم على الأمبراطور البيزنطى أن يدفعها كجزية لكسرى فارس وقد بلغت قيمتها من عشرين إلى ثلاثين ألف قطعة ذهبية فى كل المعاهدات المعقودة بين البيزنطيين والفرس فى القرن السادس وبداية القرن السابع .

وقد صحب هذا التسرب الخارجى أو تسرب الذهب البيزنطى على هذا النحو إلى خارج حدود الامبراطورية تسرب داخلى حقيقى احتجز كذلك كميات كبيرة جداً من المعدن النفيس وحبسها عن الدورة النقدية ، ونقصد بهذا التسرب الداخلى اكتناز الكنيسة له فقد حوت كنوز الكنائس والأديرة فى القسطنطينية وآسيا الصغرى وخاصة فى مصر وسوريا احتياطيات معدنية ضخمة من العملات الراكدة والمنقولات الثمينة .

ولما أخذ تدفق الذهب الجديد أو المضروب فى الضعف عجز عن تعويض هذا التسرب المزدوج فى العملة الذهبية ، واختل التوازن بين الوارد والصادر من الذهب ، وقل حجم الذهب المستخدم فى التداول حتى أنه قدر أن مجموع الذهب المتداول بالنسبة إلى حاجات الاقتصاد البيزنطى قد انخفض بمقدار عشرين فى المئة فيما بين القرن الخامس والقرن السابع ، واتفق مع هذا التناقص فى كمية النقود المستخدمة فعلا إزدياد فى تدهور التجارة البيزنطية الكبيرة . وأدت العملية الأولى وهى تناقص النقود إلىالعملية الثانية وهى تدهور التجارة وقلت الصادرات إلى الغرب الخاضع للبرابرة لانعدام الكميات الكافية من النقود الغربية المستوردة ، فاضمحلت تجارة السوريين وقلت الواردات من الشرق الساسانى لانعدام الكميات الكافية من النقود البيزنطية المصدرة ، وفقدت العملة الذهبية البيزنطية (النوميسما) قوتها الهجومية ، وتبع ذلك أن تخلت التجارة البيزنطية عن المراكز التى ظلت محتفظة بها فى المحيط الهندى وفى إقليم الاستبس حول البحر الأسود وبحر قزوين ، فقد حدث إذن تقهقر فى الغرب والشرق ،

واقتصرت التجارة البيزنطية ومعها منطقة العملة الذهبية البيزنطية أى منطقة الذهب على الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، ولم تشمل إلا دائرة ضيقة توسطتها مدن الاسكندرية وأنطاكية وبيزنطة أخذت تعيش على المخزون من الذهب الذى تجمع فى عهد الرخاء وتستنفده تدريجياً .

إلا أنه فى داخل هذه الدائرة الضيقة اختلفت كثافة الذهب المكتنز أو المتداول من مكان إلى آخر ، فهى فى سوريا ومصر أكبر منها فى بيزنطة . ذلك أن العاصمة كانت ترسل من الذهب إلى ولاياتها الشرقية أكثر مما كانت ترسله هذه إليها ؛ وقبيل الفتح الإسلامى كانت مصر وسوريا بكنائسهما الغنية ومصنوعات الترف وطبقة التجار التى جمعت بين الحذق والغنى وموانيهما الكبرى وبحريتهما النشيطة هما من دون أجزاء الامبراطورية الأخرى الولايتان اللتان اجتمعت فيهما أهم كميات الذهب المخزون وسوف تنتقل هذه الكميات فيما بعد إلى أيدى المسلمين .

وقد هيأ هذا الذهب المخزون قبل وقوعه فى أيدى المسلمين لبيزنطة الاحتفاظ بعملتها ، وظلت العملة الذهبية البيزنطية رمز السيادة الاقتصادية والسياسية لبيزنطة وأكبر أدواتها وموضع العناية الشديدة من جانب الإدارة الامبراطورية ، فلم يصحب نقص كميتها وضيق دائرتها نقص فى صفاتها فهى لا زالت تسك على أساس إثنين وسبعين قطعة لكل وزن قدره « لبرا » (٣٢٧ جراماً) أى أنها هى الصلدى المعروف فى الإصلاح القسطنطينى بالصلدى الذهبى أو الدينار يون الذهبى ومنه اشتق المسلمون عملتهم الذهبية أو الدينار .

* * *

أما الامبراطورية الفارسية فانها لم تستخدم من معادن النقود سوى الفضة ، ولاشك أن كثرة المناجم الغنية بالفضة الممتدة شمال إيران من القوقاز إلى آسيا الوسطى تفسر التمسك بهذه التقاليد التى اعتمدت على نظام المعدن النقدى الواحد الذى ساد فى كل البلاد الواقعة فى داخل آسيا ، وهى تقاليد تتعارض مع نظام المعدن المزدوج اليونانى الرومانى الذى ساد فى شواطىء البحر المتوسط ، وقد عبر البارثيون عن هذه النزعات التى سادت الشعوب الإيرانية فهم (البارثيون)

لم يصدروا أية عملة ذهبية فى حين أنه قد وصل إلينا منهم كمية ضخمة من الدراخمات (الدراهم الفضية) . وأكثر الساسانيون من صنع النقود الفضية فى كل بلاد الشرق الأوسط كما أكثروا من دور الضرب فامتدت من بلاد مابين النهرين إلى السند ومن أذربيجان إلى خراسان(١) .

وفى بداية القرن السابع أدى نمو التجارة والتوسع الساسانى فى اتجاه جنوب بلاد العرب وأقليم الاستبس على بحر قزوين إلى تداول الفضة الفارسية على نطاق قوى واسع فى اتجاه الجنوب الشرقى والشمال الغربى ، واحتلالها المراكز التى تخلى عنها الذهب البيزنطى فى المحيط الهندى وروسيا الجنوبية . وعلى ذلك فان الدرهم الفارسى كان قبيل الفتح الإسلامى العملة الأساسية للتجارة فى البلاد الممتدة من الهند إلى بحر قزوين ومن هذه الدراخمة (درم بالفارسية) اشتق الدرهم الإسلامى العملة الفضية للخلفاء .

وفى هذه المنطقة التى ساد فيها نظام المعدن الواحد الفضى ماذا كان من أمر الكميات الضخمة من النقود الذهبية التى كانت تتدفق باستمرار من الامبراطورية البيزنطية ؟ إن النقود البيزنطية لم تتداول فى الامبراطورية الفارسية وشأنها فى ذلك النقود الرومانية التى لم تتداول فى مملكة البارثيين ، فهى كانت تصهر وتحول إلى سبائك وحلى ومنقولات ثمينة من كل نوع ، وتجمعت فى قصور الحكام وكبار الأمراء وعند نسائهم ، وعلى ذلك فان الذهب الذى كان يتخطى حدود الفرات كان يعد مفقوداً بالنسبة لحياة التداول وهذا هو الدور الذى تقوم به « البلاد التى تبتلع الذهب » فكل المعدن النقدى الذى انتزع من الدورة النقدية فى البحر المتوسط استقر فى كنوز إيران وما بين النهرين وسيجده فيهما الفاتحون المسلمون .

* * *

وهكذا كانت الخريطة النقدية قبيل الفتح الإسلامى تشير بوضوح إلى قيام

---

(١) أنظر الرأى المعارض ويمثله أرشيبالد ر . لويس فى كتابه القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط ، ص ٢٥ ، ٢٦ وهامش ٤٩ من الفصل الأول الترجمة العربية لأحمد عيسى — المعرب .

ثلاث مناطق تتعارض فيما بينها من حيث اختلاف كثافة الذهب فيها ، ونوع المعدن المستخدم فى ضرب النقود ، وهذه المناطق الثلاث هى:

الغرب الخاضع للبرابرة وكاد الذهب فيه أن ينضب تماماً ، وأخذت الفضة تحل فيه محل النقود الذهبية النادرة المتدهورة .

ثم الامبراطورية البيزنطية وقد أخذ تموينها من المعدن الأصفر يزداد صعوبة ، ولكنها كانت لا تزال تحتفظ باحتياطى كبير تركز خاصة فى ولاياتها الشرقية أى مصر وسوريا ، وسهل عليها الاحتفاظ بعملتها الذهبية التى ظلت أداة التبادل الوحيدة فى بلاد البحر المتوسط .

وأخيراً الشرق الفارسى وسادت فيه النقود الفضية وكان تداولها فيه بكميات ضخمة وفى الوقت ذاته تجمعت فيه مقادير ضخمة من الذهب المخزون او المكتنز .

وإذا حللنا التيارات النقدية بين هذه المناطق الثلاث فأننا نجد أنها تتجه فى نهاية الأمر من الغرب إلى الشرق ، إذ كان الغرب يفقد ذهبه لصالح بيزنطة ، وتفقده بيزنطة لصالح الشرق الفارسى ، فالذهب الذى انتزعته رومة من الممالك الهلنستية أى كنوز آل اتال والبطالمة والسلوقيين ، وثروات مدن القوافل التى صادرها أوريليانوس من ملكة تدمر عادت مرة أخرى إلى موطنها الأول أى إلى سوريا ومصر وما بين النهرين وإيران ، وبذلك انحسر المد المعدنى الذى روى رومة وعن طريقها روى الغرب كله ورجع إلى بلاد الشرق التى جاء منها ، واستقر معظمه فى كنوز الفرس التى حبسته عن النشاط النقدى ؛ فالحركة إذن سارت فى خط على مرحلتين من الشرق إلى الغرب إلى الشرق . واتفقت بداية القرن السابع مع لحظة متأخرة من هذه المرحلة الثانية التى بدأت منذ أواخر القرن الثانى ، وسارت الأمور فى طريق الاختلال التام فى توازن توزيع الذهب ، إذ قل الذهب النقدى فى ممالك البرابرة والأمبراطورية البيزنطية من ناحية ، وازداد الذهب المكتنز فى الشرق الساسانى من ناحية أخرى ، واتجه السبيل أيضاً إلى انتصار الفضة : بتناقص حجم الذهب المتداول وضيق منطقته الجغرافية الممتدة بين منطقة الفضة الفارسية التى اتسعت فى الشرق من ناحية وبين منطقة الفضة البربرية التى قامت فى الغرب من ناحية أخرى .

وثمة أسباب ثلاثة تفسر هذا التطور وهى : اكتناز الذهب ، وضعف إنتاج المناجم وعدم انتظامه ، ثم وعلى الأخص سير التجارة فى خط له اتجاه واحد فرضه الميزان التجارى على التيارات النقدية . وان الفتوح الإسلامية بتأثيرها فى هذه العوامل الثلاثة وهى اكتناز الذهب ، وجلب الذهب الجديد ، ومجرى التيارات النقدية ، قد أوقفت هذا التطور بعد أن بدأ ووجهته وجهة أخرى وفقاً لهدف آخر .

— ٢ —

إن البلاد التى فتحها المسلمون فى كرتهم الأولى السريعة إنما هى البلاد التى تجمع فيها ذهب العالم ، وتشمل البلاد التى تبتلع الذهب (ما بين النهرين وإيران الخاضعتين لآل ساسان) والبلاد التى تمتص الذهب (مصر وسوريا الخاضعتين للبيزنطيين) . وكانت أولى نتائج الفتح الإسلامى أن هذه الكميات الضخمة من الذهب المكتنز فى القصور الفارسية والأديرة البيزنطية عادت مرة أخرى إلى التداول النقدى .

هذا وقد عرفت الآن أهمية الغنائم فى الحياة الاقتصادية وكل ما تتضمنه من تعديلات فجائية فى التوازن النقدى والاقتصادى كازدياد قوة السكة ، وخفض قيمة المعادن الثمينة ، وصعود الأسعار صعوداً سريعاً ، وتنشيط التجارة الكبيرة مما يتمثل فى النتائج التى ترتبت على غنائم الاسكندر فى آسيا ، وغنائم الرومان فى الشرق والصليبيين فى سوريا والغزاة الأسبان فى أمريكا . إلا أن ما حدث فى عهد الغزوات الإسلامية كانت له نتائج لا تقل أهمية : إذ يكفى أن نفكر فى الكميات الضخمة من المعادن الثمينة التى تجمعت فى كنوز ملوك الفرس والتى ألقى بها السلب سريعاً فى التداول . وهكذا عاد الذهب الراقد الذى حبسه الاكتناز الاسيوى عن الحياة النقدية إلى استخدامه فى بلاد البحر المتوسط أى إلى النقود .

أما الثروات التى تجمعت فى كنوز الكنائس السورية والمصرية فانها عادت إلى التداول ببطء أشد ، إذ استمرت الإدارة الإسلامية فى أول الأمر فى اتباع النظم البيزنطية فأعفى رجال الدين كما كان الحال فيما مضى من ضريبة الرءوس ،

ولم تدخل ممتلكات الكنيسة فى الإحصاءات الرسمية ولكن منذ خلافة عبد الملك ابن مروان (٦٨٥ — ٧٠٥ م) خضع رجال الدين كغيرهم من أفراد الرعية لدفع ضريبة سنوية قدرها قطعة ذهبية عن كل رأس ، كما خضعت ممتلكات الكنيسة لضرائب باهظة . وفى نهاية القرن الثامن اضطرت الأديرة السورية لمواجهة الأعباء الثقيلة المتزايدة برهن آنيتها المقدسة ، وفى القرن التاسع اضطر البطريق ميخائيل فى مصر إلى بيع ممتلكات كنيسة الاسكندرية ، والتنازل عن بعض أماكن العبادة بالفسطاط إلى اليهود ، وأن المصاعب المادية التى لقيتها الكنيستان المصرية والسورية على غناها العريض فى العهد البيزنطى تدل بجلاء على ماحدث : فهما قد اضطرتا إلى الالتجاء على التوالى إلى النقود الموجودة فى كنوزها أولا ، ثم إلى المنقولات الثمينة ، وأخيراً التجأتا إلى أراضيهما وعقاراتهما فعاد كل الذهب الذى اكتنزتاه إلى التداول العام .

وثمة مورد آخر من موارد الثروة العاطلة استغله الفاتحون فى مصر وهو الكنوز المخبوءة فى المقابر الفرعونية ، إذ يذكر المؤرخون العرب منذ القرن التاسع وحتى القرن الحادى عشر كثيراً من الكشوف الهامة . وروى ابن حماد المؤرخ أن هذه الكشوف هى سبب ثروة الفاطميين وترفهم فهو يقول عنهم أنهم استمدوا مواردهم من الكنوز التى استخرجها الحاكم بأمر الله من أرض مصر التى كثرت بها فى قديم الزمان المعابد والمقابر والمدائن الكبيرة واستعانوا على ذلك بالتنجيم . . » . وكثرت الكتب التى تبحث فى الكشف عن الكنوز وعلاماتها الموجودة فى الآثار القديمة وتأثير النجوم والرقى والألفاظ السحرية التى تمكن من الكشف عن هذه الودائع الثمينة . وأقبل الباحثون عن الذهب من كل صوب فأقبلوا من المغرب وسوريا ، ومنذ عهد ابن طولون (٨٦٨ — ٨٨٣ م) أصبحت أعمال البحث عن الكنوز تتولاها السلطة الحاكمة ، وكون أصحاب المطالب أو الباحثون عن الكنوز نقابة حقيقية من نقابات الحرف حتى أنهم أخضعوا للضريبة على الحرف ، وكان الخليفة يستولى على خمس الكنز ويجرى البحث عنه بحضور نائبه ولعل هذا التنظيم تقرر بعد أن تم العثور صدفة فى أيام ابن طولون على كنز قدر بألف ألف دينار . ان مليون دينار تساوى أربعة آلاف كيلوجرام من الذهب ولكنا لايجب أن نتهم المؤرخ الذى أورد لنا هذه الحادثة بالمبالغة التى عرف بها

الشرق إذ أنه فى عهدنا هذا قدل وازن الذهب الصافى فى كنوز مقبرة توت عنخ امون بضعف العطاء المدنى فى البنك الأهلى المصرى . وبالنظر إلى أن « الاكتناز الأثرى » لم يكن معروفاً إذ ذاك فانه لايجب أن نغفل نصيب هذه الكشوف التى أجريت فى أرض مصر القديمة من التأثير فى قوة السكة المضروبة فى العالم الإسلامى .

وعلى ذلك فان القرنين السابع والثامن هما فترة الفتح أى الغنائم .

والقرنين الثامن والتاسع هما فترة التنظيم الإدارى أى عودة المعادن الثمينة التى تجمعت فى كنوز الكنائس إلى الدورة النقدية .

والقرنين التاسع والعاشر هما فترة البحث المنتظم عن الكنوز فى مصر أى الكشف عن الثروات المخبوءة فى القبور الفرعونية .

وإن إعادة هذه الكميات الضخمة من الذهب المكتنزة فى الشرقين الأدنى والأوسط على هذا النحو إلى التداول تعد من أهم الحقائق فى التاريخ الاقتصادى للعصر الوسيط الأول ، وهى بالنسبة إلى هذا العصر الذى لم يبلغ فيه إنتاج الذهب الجديد مبلغاً كبيراً توازى الكشف عن مناجم جديدة .

ولكن الفتح الإسلامى كان مرحلة حاسمة كذلك فى ميدان استغلال المناجم .

* * *

اتجهت السيادة والتجارة الإسلاميتان إلى كافة البلاد الكبرى المنتجة للذهب سواء فى آسيا أو أفريقية ، وتمكنتا من امتصاص إنتاجها كله تقريباً ، فهما قد اتجهتا إلى القوقاز وأرمينيا التى طردت منها التجارة البيزنطية ، وإلى آسيا الوسطى فى اتجاه مناجم التاى التى نشر فيها الإسلام ألويته على الشعوب التركية ، وإلى وادى السند وساحل ملبار الذى يصل إليه ذهب التبت والدكن ، وإلى الساحل الشرقى لإفريقية الذى تصل إليه السفن العربية لشحن الذهب القادم من الداخل ، وإلى بلاد النوبة وشمال السودان الذى وجه إليه وإلى مصر منذ ٦٥١ حملات ضد قبائل البيجا التى كانت تقوم بأعمال السلب والنهب

(وهى قبائل البلميين التى ذكرها المؤلفون الأقدمون) . وفى عام ٦٥٤ م تم احتلال دنقلة وهى أهم مراكز تجارة الذهب فى السودان ، وعقدت معاهدة مع النوبة تعهد فيها النوبيون بفتح الحدود أمام كل المسلمين من التجار أو الباحثين عن الذهب . وازداد تسرب الباحثين والتجار الذين هرعوا من كافة أرجاء العالم الإسلامى إلى « بلاد المناجم » ووصف اليعقوبى فى القرن التاسع هذا النشاط الكبير فى حقول الذهب بأعالى النيل فقال عن وادى علاقى أنه أشبه بمدينة كبيرة مزدحمة بالسكان من كل الأجناس من العرب وغيرهم وكلهم من الباحثين عن الذهب .

وفى عهد الفاطميين أشرف عمال الخليفة بأنفسهم على جماعات الأرقاء المشتغلين باستخراج الذهب فعاد الحال إلى ما كان عليه من ازدهار استغلال الذهب فى عهد البطالمة .

ولكن امتداد السيادة الإسلامية على كل شمال أفريقية هيأ للمسلمين الحصول على مورد من أهم الموارد التى غذت التيار الرئيسى للذهب الجديد المتجه إلى البحر المتوسط من القرن التاسع إلى القرن الحادى عشر ، ألا وهو بلاد السودان فبعد أن دخلت الإبل فى إفريقية الشمالية فى القرن الثانى بعد الميلاد على وجه التقريب رحلت قبائل البربر التى تقطن الداخل متقدمة صوب الجنوب عبر الصحراء الكبرى ، وأخذت تستولى على الصحراء على مراحل متقاربة ، وأنشأت الواحات ووطدت الصلات مع أطراف البلاد السودانية . ثم أن فتح المسلمين لبلاد المغرب وبسط سيادتهم على قبائل البربر ، وامتداد تجارتهم إلى الجنوب ضم هذه الشبكة من الصلات الصحراوية إلى منطقة البحر المتوسط ، وساعد على تنظيم وصول ذهب السودان بالطرق الصحراوية إلى أسواق افريقية الشمالية . وأصبحت سجلماسة التى أسست باقليم تافيلالت عام ٧٥٧ — ٧٥٨ م مدينة كبرى من مدن القوافل ، ومرسى المتاجر السودانية ترحل منها فى كل خريف « قافلة الذهب » وفى القرن العاشر بلغ دخل بيت المال من الضرائب المفروضة على الواردات السودانية أربعمئة ألف دينار فى السنة .

ولم تلبث أن قامت بالإضافة إلى هذا الخط الغربى المار بسجلماسة وتيشيت

والسودان علائق أخرى امتدت من ورجلة إلى منحنى النيجر مارة بتيديكلت ، وفى الشرق قامت كذلك الطرق التى وصلت مابين الجريد وطرابلس من ناحية وغدامس وعاير والسودان من ناحيـة أخرى . هذه هى الطرق الصحراوية الثلاثة للذهب ؛ وقد قام صراع عنيف فى سبيل السيادة على أطراف هذه الطرق بين مختلف دول الغرب الإسلامى ، ويعد هذا الصراع بمثابة المرشد الذى يهدينا وسط التاريخ المضطرب لشمال افريقية فى العصر الوسيط . فى القرن التاسع كان الأمويون فى قرطبة قد ضمنوا تقريباً تبعية أسرات البربر الصغيرة فى غرب بلاد المغرب وولاء الرستميين فى تاهرت الذين امتد سلطانهم أو نفوذهم من جبل نفوسة حتى سجلماسة عن طريق ورجله أى أنهم كانوا فى واقع الأمر يتحكمون فى منافذ الطرق الصحراوية كلها . ولكن الفاطميين فى السنين الأولى من القرن العاشر ، بعد أن استولوا على افريقية والجريد وطرابلس قضوا على أمارة تهرت واحتلوا سجلماسة فأصبحوا سادة طرق الذهب كلها وقتاً ما مما هيأ لهم إنشاء احتياطى ضخم من المعدن النفيس لاتمام مشروعهم الكبير وهو غزو مصر . وخصصوا مبالغ ضخمة لدعايتهم فى وادى النيل ، وفى أثناء غزوتهم الأخيرة المظفرة حملوا معهم إلى مصر ألف حمل من الذهب لنفقات إقامتهم الأولى . ومنذ ذلك الحين غزت السوق المصرية الدنانير المغربية التى أعجب بها فى القرن التالى الرحالة الفارسى ناصرى خسرو ، وفى أثناء القرن العاشر تمكن الأمويون من استعادة الاشراف على الطريق الصحراوى الغربى ، وظل الفاطميون أصحاب السلطان على الطريقين الشرقيين ، وتفرع مجرى الذهب السودانى إلى فرعين وهذا هو أوج خلافة قرطبة فى الغرب ، وأوج خلافة القاهرة فى الشرق . وفى القرن الحادى عشر امتدت فتوح المرابطين على طول الطريق الغربى للذهب من السودان إلى مراكش ثم إلى أسبانيا . وقد ظل المرابطون على صلة وثيقة بأطراف البلاد السودانية فاستطاعوا أن يسكوا كميات ضخمة من عملتهم الذهبية الجميلة المعروفة بالمرابطية marabotins والتى ظلت بلاد الغرب المسيحى تتنازع عليها إلى اليوم الذى وصلت فيه السفن الايطالية إلى المرسى الكبير لتتمون مباشرة من الذهب السودانى الجديد ؛ وفى تلك الأثناء حدثت فى الطرف الآخر من افريقية الشمالية غزوات بنى هلال لافريقية فقطعت الطرق التى كانت تمون ملك الفاطميين بالذهب السودانى عن طريق

الصحراء الكبرى الشرقية والجريد وطرابلس ، وبذلك فصلت بين مصر والشرق الاسلامى وبين بلاد الذهب السودانية مما كان له أثره فى ضعف هذه البلاد وهو ضعف أفاد منه الأتراك ثم الصليبيون ، ومن ناحية أخرى نجد أن الغزوات الهلالية قد عزلت الحوض الغربى للبحر المتوسط عن بقية العالم الاسلامى ، وبذلك سهلت المشروعات التجارية التى قامت بها جنوة على شواطىء بلاد البربر ، كما هيأت لها فى القرن الثانى عشر تحويل ذهب السودان عن طريقه لصالح الغرب المسيحى . إلا أنه سواء أكان الذهب الجديد القادم من افريقية الغربية متجهاً إلى مصر أو إلى أسبانيا ، فانه ظل إلى آخر القرن الحادى عشر يصل إلى أراضى إسلامية .

وعلى ذلك فان إعادة الذهب المكتنز إلى التداول ، واستغلال كافة مناجم الذهب القديمة المعروفة فى الشرق الاسلامى ، وورود ذهب السودان إلى الغرب الاسلامى كلها قد جعلت من المسلمين سادة الذهب .

* * *

ومثل هذا الوضع قد هيأ للعالم الاسلامى ممكنات ضخمة فى سك النقود لم تعرفها الممالك الهلنستية أو الامبراطورية الرومانية ، ومن باب أولى ، الامبراطورية البيزنطية أو الفارسية أو الممالك البربرية فى الغرب . وتعددت مصانع سك النقود وامتدت من إيران إلى أسبانيا ، وضرب الخلفاء كميات ضخمة من النقود الذهبية والفضية وبعد تفكك الخلافة ضربها كل حكام الدول الاسلامية المختلفة .

ولم يستقر نموذج النقود الاسلامية سريعاً ، ويرجع ذلك دون شك إلى دوام تشبث التجارة بالصفات التقليدية فى الأدوات التى تستخدمها للتبادل ؛ فغداة الفتح الاسلامى ظلت العملة الذهبية البيزنطية والعملة الفضية الفارسية تستخدم كل منهما فى المنطقة الخاصة بها ، ولم تكن النقود التى ضربها الغزاة فى أول الأمر إلا تقليداً لها ، وكان الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان أول من ضرب النموذج الاسلامى ٦٩٤ م فحل فيه اسم الخليفة والقابه والعبارات الدينية محل صورة الامبراطور البيزنطى على العملة الذهبية وصورة ملك فارس على العملة

الفضية . وسحبت العملة القديمة تدريجاً من التداول وأعيد صهرها وضربها بالقالب الجديد .

وتسمى بعض المصادر الشرقية هذه العملة الجديدة باسم « المنقوشة » وهى تسمية انتشرت انتشاراً واسعاً فى الغرب المسيحى واتخذت صوراً متعددة منها mancus, mancussus, mangons وغيرها .

وهكذا ظهرت العملة الاسلامية : خلف « الدينار » الصلدى الذهبى البيزنطى كما خلف « الدرهم » الدراخمة الفضية الفارسية وتقررت نسبة ثابتة بين هاتين الوحدتين مما ربط بين النظام النقدى البيزنطى الذهبى والنظام النقدى الفارسى الفضى برباط متين .

غير أن مناطق التداول الثلاث القديمة لم تندمج بعد ، إذ كان دخل الولايات الغربية (المنطقة البيزنطية القديمة) يحسب فى قوائم الضرائب بالعملة الذهبية ، ودخل الولايات الشرقية (المنطقة الفارسية القديمة) يحسب بالعملة الفضية ، ولم تصدر دور السكة الأسبانية (منطقة القوط الغربيين القديمة) إلا الدراهم ، ولكن حدث فى القرن التاسع تغيير كبير إذ أخذ ضرب الذهب الذى اقتصر حتى ذلك الوقت على دور السكة بسوريا ومصر ينحو نحو اللامركزية ، وانتشر صوب الغرب فى أفريقية الشمالية وصقيلة وأسبانيا ، وأصبح دخل كافة ولايات الدولة العباسية شرقية أو غربية يحسب فى قوائم الضرائب فى بداية القرن العاشر بالعملة الذهبية . وفى الوقت ذاته عمل الأمويون بقرطبة على ضرب الدنانير ، وزاد الفاطميون من جانبهم فى سك العملة فانشأوا إلى جانب الدينار عملة جديدة من الذهب هى ربع الدينار أو «الربع» وأصدروا منها كميات ضخمة فى صقلية وهذه النقود الصغيرة هى التى عرفت فى الغرب المسيحى باسم «tarin» وسادت فى كافة شواطىء البحر التيرانى حتى القرن الثانى عشر .

وهكذا ضرب الذهب ودخل فى التداول من شمال الهند إلى الأندلس ، وغدت الحضارة الاسلامية الزاهية من حضارة مادية وحضارة معنوية على السواء ، وما سمى بالنهضة الاسلامية بفنانيها وعلمائها ومفكريها ومدنها الزاهرة كبغداد والقاهرة وقرطبة — غداذلك كله كأنه محمول على هذا المجرى من الذهب ؛

وأصبح الدينار العملة الرئيسية فى العالم الاسلامى ، وعملة حقيقية تستخدمها التجارة الكبيرة ، وعملة حسابية لتقدير الضرائب ، ولم يعد الدرهم إلا عملة مساعدة أو أداة الصفقات المحلية الصغيرة ؛ وضمت منطقة النقود الذهبية ، أو بعبارة أصح منطقة نظام المعدنين فى البحر المتوسط ، البلاد التى سادها حتى ذلك الحين نظام المعدن الواحد الفضى فى الشرق . كما ضمت فى الغرب البلاد التى ساد فيها الذهب حديثاً . لقد انتصر الذهب فى أثناء القرن التاسع وامتد تدريجا فى العالم الاسلامى كله ، واتجه نحو الغرب خارج المنطقة الضيقة التى اقتصر عليها فى القرن السابع فكيف لا ينسب ذلك إلى الحقيقتين الرئيسيتين السابقتين وهما : إعادة الذهب المكنوز إلى التداول ، وورود ذهب السودان ؟

— ٣ —

لم يكن النقد المتداول فى كافة أرجاء العالم الإسلامى لينحصر كله فيها ، إذ تسرب منه جانب كبير وانتشر فى المناطق الاقتصادية المجاورة ، وكان هذا الصادر من المعادن الثمينة فى صورة النقود قوة كبيرة للتجارة الإسلامية ، إذ انتشر عن طريقه سلطان المراكز الكبرى كبغداد وفسطاط القاهرة وقرطبة وبالرمو ؛ ولكنه أحدث كذلك تغيرات عميقة فى الخريطة العامة لمناطق التيارات النقدية كما رسمناها فى بداية القرن السابع الميلادى ، وهنا يبدأ مايمكن أن يسمى بالدور العالمى للذهب الإسلامى .

ولتقدير أهميته لابد من تتبع خط سير النقود الإسلامية فى طرق آسيا وأوروبا ، والفحص عن الميزان التجارى بين العالم الإسلامى والبلاد المحيطة به ، وتحديد الطرق التجارية على الخريطة ، وأماكن العثور على الدنانير والدراهم فى خارج الأراضى الإسلامية ، إذ تهيىء لنا كلها عناصر البحث ولابد من أن ندخل فى اعتبارنا من وجهة النظر هذه ثلاثة آفاق هى : الأفق الشرقى ، والأفق البيزنطى ، وأفق غرب البرابرة .

لقد تسربت كميات ضخمة من النقد الإسلامى عن طريق واجهته الشرقية

آسيا الوسطى والخليج العربى والبحر الأحمر ، وفى هذا الجانب استمرت بغداد والفسطاط القاهرة فى التجارة الكبرى التى قام بها فيما مضى الساسانيون ومدينة الاسكندرية ، وهى تجارة تقوم على استيراد المنتجات الثمينة من الهند وجزر الهند الشرقية والشرق الأقصى ، وتتطلب خروج كميات ضخمة من النقد إلى الشرق فانتشر الدينار على نطاق واسع فى كل الجزء الغربى من المحيط الهندى من جزيرة سيلان وساحل ملبار إلى جزيرتى سقطرى ومدغشقر . وفى القرنين العاشر والحادى عشر كان ذهب العباسيين يصل بطريق الخليج العربى ، وذهب الفاطميين يصل بطريق البحر الأحمر وساد اكافة أسواق المحطات التجارية .

فمن أى ذهب صنعت هذه الدنانير الفاطمية التى عثر عليها فى مدغشقر ؟ هل صنعت من بعض كؤوس الأديرة المصرية ، أو من بعض التماثيل الفرعونية الصغيرة ، أو من تبر السودان ؟ أن هذا الفائض من الذهب فى بلاد الشرق الأدنى والذى أمكن تصديره منها هو الذى هيأ النمو الكبير فى حركات الملاحة العربية فى البحار الجنوبية .

لقد احتل الدينار فى تلك البلاد المكانة التى كانت تشغلها العملة الذهبية البيزنطية (النوميسما) فى القرن السادس والعملة الفضية الفارسية (الدرهم الساسانى) فى القرن السابع ، ولم يقنع الدينار بهذه المكانة ، بل أوغل فى التقدم نحو الجنوب ونحو الشرق إلى أبعد مما وصلت إليه العملات البيزنطية والفارسية . وبعد الفترة القصيرة التى سادت فيها الفضة الفارسية نتيجة لاندفاع الفرس نحو بلاد العرب الجنوبية ونجحت فى قطع الطريق على تجارة الاسكندرية نجد أن هذه المنطقة التجارية الضخمة وهى منطقة الرياح الموسمية قد عادت مرة أخرى إلى منطقة النقد الذهبى وارتبطت نتيجة لذلك إرتباطاً شديداً باقتصاد البحر المتوسط .

* * *

أما الميزان التجارى مع الامبراطورية البيزنطية فأمره مختلف تماماً ، ذلك أن الشرق الإسلامى هو الذى يصدر أو يعيد تصدير السلع الاسيوية التى يستحوذ

عليها وحده ولذلك نشأ من تبادلها تيار قوى من الذهب البيزنطى لصالحه .

وفى الواقع كانت كل سوق الاستيراد فى بيزنطة معتمدة على الشرق الإسلامى اعتماداً يفوق بكثير اعتمادها السابق على الامبراطورية الفارسية ، وكان تصدير الذهب بكميات ضخمة هو الذى هيأ لها الحصول فى أسواق الشرق على المنتجات الثمينة التى تتوقف عليها حياة الترف وكل نواحى النشاط الصناعية والتجارية . ويضاف إلى هذا النزيف المستمر من الذهب الناتج من الإقبال على المنتجات الشرقية جزية سنوية فى أواخر القرن الثامن وأوائل التاسع بلغت قيمتها من ٧٠ إلى ٩٠٫٠٠٠ صلدى ذهبي تحتم أن يؤديها الامبراطور لبغداد .

ولم يكن الوضع النقدى لبيزنطة إزاء العالم الاسلامى خيراً من وضعها التجارى ، إذ حرمها ضياع سوريا ومصر من مخزون المعادن النفيسة الذى كانت تملكه هاتان الولايتان قبيل الفتح الإسلامى ، وامتنع عليها الوصول إلى موارد الذهب الجديد التى أصبح يتحكم فيها المسلمون . وفى نهاية القرن السابع أوجد الاصلاح النقدى الذى قام به عبد الملك بن مروان منافساً قوياً للنوميسما البيزنطية وهو الدينار ، ويدل تغيير عيار النوميسما وازدياد انخفاض الأثمان المعتمدة على الذهب فى نهاية القرن السابع وأوائل القرن الثامن على ازدياد ندرة المعادن الثمينة والمصاعب التى واجهها الاقتصادى البيزنطى فى هذه الناحية . . . فكيف نفسر إذن هذا التجدد فى مقادير الذهب المخزون التى نشاهدها فى بيزنطة منذ أواخر القرن السابع ، وهى المقادير التى زادت نسبتها زيادة كبيرة فى القرون التاسع والعاشر والحادى عشر ، وهيأت رفع عيار النوميسما ، وقلب اتجاه الأسعار ، ونشاط التجارة والصناعة ؟ هل يرجع ذلك إلى الذهب العاطل الذى عاد إلى الحياة النقدية ؟ أو إلى ورود الذهب المسكوك نتيجة لفائض الميزان التجارى مع بعض الميادين التجارية الأخرى غير الميدان الإسلامى ؟

يرجع ذلك إلى الأمرين معاً أو بعبارة أدق إلى تضافر أحدهما مع الآخر على التناوب .

وكان من نتائج حركة تحطيم الأيقونات (٧٢٦ — ٨٤٢م) أن عاد جزء

كبير من الثروات التى تجمعت فى الكنائس والأديرة البيزنطية إلى التداول ، وحدث إذ ذاك فى بيزنطة ما حدث فى العالم الإسلامى فى الوقت ذاته ، وأثر المثل الذى ضربه الخلفاء فى هذه الناحية على سياسة الأباطرة أنصار تحطيم الأيقونات ، ولكن ليس هناك وجه للمقارنة بين كميات المعدن الثمين التى عادت إلى الاستخدام النقدى نتيجة لما قام به أباطرة الأسرة الأيسورية وبين الكميات التى انتزعها الخلفاء من الكنوز الكنسية الغنية فى سوريا ومصر . فلم تهيىء تلك الكميات لبيزنطة إلا وسيلة لتخطى أيام الشدة ، وانعاش اقتصادها المنهار بعض الانعاش ، والعمل على وقوف النوميسما فى وجه الدينار منافسها الجديد ، وهى كميات لا تكفى لتفسير الازدياد المستمر فى نمو الحياة الاقتصادية وتداول الذهب الذى نراه فى بيزنطة فى القرن التاسع إلى القرن الحادى عشر .

ثم حدث منذ القرن التاسع أمر آخر أثبت وإن يكن أبطأ فى تأثيره فتبادل المعاونة والتضافر مع هذا التدفق فى الذهب تدفقاً مؤقتاً محدوداً نتيجة لحركة تحطيم الأيقونات ، ونقصد بهذا الأمر عودة تصدير المنتجات الثمينة للصناعة البيزنطية إلى الغرب الخاضع لحكم البرابرة ، وما صحبها من إعادة تصدير جانب من السلع التى تشتريها بيزنطة من الشرق الإسلامى . وبعبارة أخرى أن السوق الغربى الذى كاد أن يقفل تدريجاً فيما بين القرنين السادس والثامن قد أعيد فتحه على نطاق متزايد للسلع القادمة من بيزنطة أو المارة بها .

وقام هذا التصدير إلى الغرب وإعادة التصدير إليه إما بواسطة الأساطيل الإيطالية لامالفى وسالرمو وجايتا وبارى وعلى الأخص بواسطة أسطول البندقية ، وأما بواسطة التجار الروس (السكندنافيين) الذين كانوا يتبعون نهر الدنيبر من مدينة كييف ويصلون إلى القسطنطينية عن طريق البحر الأسود . وأدخل كلا الفريقين فى القسطنطينية سلعاً قليلة القيمة وخاصة من المواد التموينية اللازمة للمدينة الكبيرة ، وجلبوا منها المنتجات الثمينة الغالية كالأقمشة الحريرية والقرمزية والتوابل وغيرها من مواد الترف التى كانوا يقومون بعد ذلك بتوزيعها فى بلاد الغرب كله . ولم تكن السفن البندقية تدفع أكثر من صلديين من الذهب ضريبة للدخول ، إلا أنها كانت تدفع خمسة عشر صلدياً عند خروجها ، وهذه النسبة

وقدرها إثنان إلى خمسة عشر تمثل على وجه التقريب النسبة بين قيمة الوارد إلى بيزنطة وقيمة الصادر منها إلى الموانى الإيطالية . كذلك كان الحال بالنسبة للأقاليم الواقعة على الأنهار الروسية حيث ضرب فلاديمير حاكم كييف فى آخر القرن العاشر نقوداً ذهبية سداً لحاجة تجارتها مع بيزنطة . وعلى ذلك فقد اخترق الامبراطورية البيزنطية تيار مزدوج من الذهب عن طريق الشمال وعن طريق الغرب ، وازداد جريانه قوة بازدياد القوة الشرائية لبلاد الغرب التى لجأت عن طريق كييف والبندقية إلى السوق البيزنطية . ولكن من أين جاءت أوروبا البرابرة التى خلت من الذهب أو كادت فى القرن السابع بالذهب الذى أخذت تشترى به منذ القرن التاسع السلع الثمينة من بيزنطة ؟

كان الاتصال بين العالم الإسلامى وغرب البرابرة يتم بواسطة مجموعتين من الطرق فى شمال وجنوب المنطقة البيزنطية . أما طرق الشمال فتبدأ من الأسواق الكبرى فى إيران والعراق وأرمينيا متجهة إلى بحر قزوين والأنهار الروسية ، ومن ثم تتجه إلى الغرب الجرمانى عن طريق بولندة أو عن طريق البحر البلطى وبحر الشمال .

وتبدأ طرق الجنوب من المدن الرئيسية فى سوريا ومصر وإفريقية الشمالية وصقلية والأندلس متجهة إلى إيطاليا وشمال أسبانيا أو جنوب فرنسا ، ومن ثم تتجه عن طريق الممرات الألبية أو وادى الرون إلى البلاد الواقعة على ضفاف الرين . واشتد نشاط التجار فى ارتياد هذه الطرق ، فارتاد التجار السكندنافيون طرق الشمال ، وارتاد البنادقة والامالفيون طرق الجنوب ، أما التجار من اليهود فقد ارتادوا طرق الشمال وطرق الجنوب على حد سواء .

كيف استقر على طول هذه الطرق الميزان التجارى بين العالم الإسلامى وعالم البرابرة الجرمان ؟ أن أهم السلع التجارية التى كانت تنشدها البلاد الإسلامية من أوروبا هى الرقيق من « الصقالبة » أو « السلاف » وفراء الغابات الروسية فكان الرقيق والفراء أهم السلع فى التجارة الواسعة التى قامت مع الشرق الإسلامى عن طريق الأنهار الروسية أو بلاد البحر المتوسط الإسلامية عن طريق أسبانيا وإيطاليا . يلى ذلك الأسلحة المصنوعة فى أمبراطورية الفرنجة وقد تخذت نفس الطرق ، وقصدير كورنواليس الذى كان يصل إلى أسبانيا

الإسلامية والبندقية والموانى الإسلامية عن طريق بلاد الفرنجة ، ثم الأخشاب اللازمة لبناء السفن والتى استخرجها البنادقة من غابات استريا ود الماشيا وجلبوها إلى إفريقية ومصر .

وقد سبق بيان سعة تصدير الرقيق السلافى إلى المراكز الإسلامية فى الشرق والغرب وما يتمثل فيه من معنى إنسانى عميق يدل عليه تطور معنى كلمة « سلاف » فى كل اللغات الأوروبية والشرقية حتى أصبحت فى النهاية تطلق على الرقيق دون غيره أو على الخصيان . كذلك تبينت أهمية تصدير الرقيق من حيث الكم ، إذ اظهرت الاحصاءات المتعددة بمدينة قرطبة وحدها فى عهد عبد الرحمن الثالث (٩١٢ — ٩٦١) زيادة فى عدد الصقالبة تبلغ عشرة آلاف فى مدى خمسين سنة ، ولكن لم توضح أهمية هذه التجارة توضيحاً كافياً من حيث قيمتها المادية وما يقابلها بالنسبة لغرب البرابرة من دخل ضخم من الذهب . كان الرقيق من الخصيان والجوارى الحسان سلعة ثمينة يشتد الطلب عليها فى كل العالم الإسلامى ، وتشترى من أسواق أسبانيا بأثمان غالية جداً ، فيقول الاصطخرى الجغرافى فى بداية القرن العاشر أن ثمن الرأس بلغ أكثر من ألف دينار . ويمكن إرجاع هذه النخاسة كما يؤخذ من المصادر الشرقية والغربية إلى نهاية القرن الثامن ، وأصبحت فى القرن العاشر أساس « الأرباح الفاحشة » التى ذكرها ليوتبراند وحصل عليها تجار فردان الذين تخصصوا فى هذه التجارة ، وجعلت بوهيميا يتدفق عليها « الذهب المشئوم » الذى أثار سورة القديس ادالبرت البراجى ، وبفضل هذه التجارة استطاعت امارة كييف ، وهى دولة تعتمد على نظام الرقيق ، ان تضرب نقودها الذهبية .

وكانت الفراء والقصدير تباع بأثمان غالية فى البلاد الإسلامية التى لا تنتج منها شيئاً ، أما الأسلحة وأخشاب بناء السفن التى يشتد الاقبال عليها وخاصة فى بلاد كمصر ينقصها الحديد والغابات فانها مهدت لقيام تجارة تهريب حقيقية ، إذ حرمتها القوانين الشرلمانية ومراسيم أباطرة بيزنطة والمراسيم البابوية فكانت تجارة مليئة بالأخطار الشديدة ولكن أرباحها كانت بقدر أخطارها كما هو الشأن فى كل تجارة ممنوعة ، وبعد تفريغ الحمولة فى الموانى الشرقية يعود المغامرون بسفنهم مثقلة القاع أى فارغة ولكن جعبتهم قد امتلأت بالذهب .

وقد أصبح غرب البرابرة مرة أخرى بلاداً مصدرة بعد أن كان قد فقد قدرته على التصدير منذ ترك رومة إلى القسطنطينية ، ويرجع الفضل فى عودته إلى التصدير إلى الطلب من مراكز الاستهلاك الجديدة التى نشأت فى الغرب الإسلامى ، وفتح الطريق التجارى الذى سهل قيام العلاقات إذ ذاك مع المراكز القديمة فى العالم الإسلامى . وهو بعد ذلك لديه السلع والسلع الثمينة التى يمكنه أن يقدمها إلى بلاد قادرة على شرائها لوجود الذهب لديها .

وفى مقابل هذه الصادرات التى يوجهها العالم الجرمانى إلى المنطقة الإسلامية نجد أن حجم الواردات التى يجلبها منها وقيمتها الاجمالية كذلك أقل بكثير وهى تشمل فى معظمها المنسوجات الغالية مثل الأقمشة الرقيقة الصورية vela tyrea والأثواب الاسكندرانية panni alexandrini والمنسوجات الأسبانية spaniscum وهى ألفاظ ترد كثيراً فى قوائم محتويات الكنائس الغربية . ولكن لا يجب أن ننسى أن كثيراً من هذه المنسوجات الإسلامية كانت ترد بواسطة التجارة ما بين بيزنطة وكييف ، أو ما بين بيزنطة والبندقية ، فيما عدا النسيج الأسبانى بطبيعة الحال الذى كان يستورد رأساً من المصانع الأسبانية .

وهكذا كان الميزان التجارى بين المنطقتين ينتهى بفائض لصالح الغرب ، وبذلك دخلت كميات ضخمة من النقد الاسلامى إلى أوروبا البرابرة دون أن يكون لها ما يعادلها .

ومما يؤيد هذه النتيجة حقيقة معروفة ، وهى تداول النقود الإسلامية فى أوروبا الشرقية والشمالية التى توغلت فيهما عن طريق الأنهار الروسية ، كما توغلت فى أوروبا الغربية عن طريق البحر المتوسط .

لقد حل الدرهم الإسلامى فى أوروبا الشرقية محل الدرهم الفارسى الذى كان قد فرض منذ أوائل القرن السابع نظام المعدن الواحد الفضى على تلك البلاد التى لم تكن لها نقود مسكوكة خاصة بها ، وقد تم العثور على مجموعات عديدة كبيرة فى الغالب من النقود الاسلامية الفضية فى البلاد الممتدة من بحر قزوين حتى البحر البلطى وفى اسكندناوة والجزر البريطانية وحتى ايسلندة ، فهل معنى ذلك أن الذهب الاسلامى لم يصدر إلى منطقة التجارة السكندناوية ؟ كلا دون شك ،

إذ تحول الذهب فيها ، كما هو الحال فى كافة البلاد التى يسود فيها نظام المعدن الواحد الفضى ، إلى سبائك وحلى أصبحت سلعاً داخلة فى التداول ، وكانت صياغة الذهب شيئاً هاماً فى تلك الحقبة فى كافة بلاد البحر البلطى وتشهد بذلك مجموعات المتاحف السكندناوية . إلا أن ذهب الشرق الاسلامى الذى امتصته بلاد أوروبا الشمالية نتيجة للتجارة الرابحة فى الرقيق والفراء والسلاح لم يصهر كله ويحول إلى حلى ، فأعيد تصدير جانب كبير منه إلى بيزنطة فى صورة دنانير أى فى صورته ذاتها ، أو فى صورة نقود كبيف حين انفصل فلاديمير عن التقاليد الإيرانية الخاصة بنظام المعدن الواحد الفضى وبدأ يضرب العملة الذهبية فى آخر القرن العاشر .

أما فى أوروبا الغربية فان الدينار الاسلامى المسمى بالمنقوش Mancus قد حل كعملة فى التجارة الكبيرة ، وكعملة حسابية محل الصلدى الذهبى الذى توقف الغرب عن ضربه فى النصف الثانى من القرن الثامن. وأصبح «المنقوش» متداولا وتقدر به الأسعار فى بلاد الغرب : فى إيطاليا وشمال أسبانيا وبلاد الغالة وجرمانيا وانجلترة الانجلوسكونية . وكان من نتائج ورود الدنانير على هذا النحو أن انخفضت قيمة الذهب التجارية فبعد أن كانت النسبة بين سعرى الذهب والفضة ١ : ١٢ فى بلاد الغالة فى أواخر الامبراطورية الرومانية انخفضت إلى ١ : ١٥ بل أنها انخفضت عن ذلك كثيراً فى أواخر أيام المملكة الميروفنجية ، ثم عادت فى القرن التاسع إلى ما كانت عليه أى إلى ١ : ١٢ وقد هيأ هذا الانخفاض فى قيمة الذهب التجارية لصناعة الذهب وصياغته فرصة للنمو فى الامبراطورية الشرلمانية ، وآية ذلك أن صندوق ذخائر القديس فاست قد حلى فى ٨٥٢—٨٥٣ بالذهب العربى (auro arabico) وأصبح الدينار العملة المفضلة فى عمليات التبادل الهامة ، حتى أن ملوك الغرب حين أرادوا سك عملة من الذهب قلدوا شكل العملة الإسلامية ، كما يستدل على ذلك من عملة الملك أوفا Offa فى مرسيا (٧٣٧—٧٩٦) التى قلدت الدينار الذى أمر بسكه الخليفة العباسى المنصور فى عام ٧٩٤ ، أو فى العملة المعروفة باسم « التارين » ذات الصليب tarin ad crucem التى أصدرتها فى القرن الحادى عشر المدن الايطالية على ساحل البحر التيرانى على مثال « الربع » الصقلى . على أنه يجب أن نلاحظ أن هـذه السكة المقلدة لم تكن على نطاق واسع لأن

الذهب القادم من البلاد الاسلامية إلى الغرب كان فى صورة نقود مسكوكة ، فتداولته أوروبا البرابرة كما هو واستخدمته كما هو فى دفع الواردات من الأسواق الخارجية سواء أكانت من الأسواق الإسلامية أو أسواق روسيا (أمارة كييف) أو أسواق البندقية وبيزنطة .

وأن انخفاض قيمة الذهب وهو سلعة مستوردة بالنسبة إلى الفضة وهى من المنتجات المحلية ، وصياغة الذهب فى البلاد السكندناوية والامبراطورية الشرلمانية ، وتداول الدينار فى أوروبا الغربية والدرهم فى أوروبا الشرقية والشمالية ، وسك العملة على مثال العملة الاسلامية — كل أولئك تثبت قيام تجارة كبيرة هامة من صادرات العالم الجرمانى الأوروبى إلى العالم الاسلامى ، كما تثبت من الناحية الأخرى قيام تيار نقدى قوى يقابل تلك الصادرات .

واستطاع الغرب تدريجاً بفضل هذا التدفق فى الذهب الذى لم يعرفه منذ أمد طويل ، أن يكون مرة أخرى بعضاً من الاحتياطى المعدنى ، وأن يستعيد قدرته الشرائية بازاء بيزنطة ، فعادت الواردات من السوق البيزنطية منذ بداية القرن التاسع بعد أن كانت قد توقفت تقريباً فى نهاية العصر الميروفينجى لانعدام الذهب ، وأخذ حجمها فى الزيادة فى القرنين العاشر والحادى عشر كلما زاد دخول النقود الاسلامية فى الغرب .

وقد رأينا أن كييف والبندقية هما أهم المدن التى ترد عن طريقها السلع البيزنطية التى توزع منهما على البلاد الغربية كلها ، فالذهب المتبادل الذى يتدفق على بيزنطة عن طريق كييف والبندقية هو فى الواقع وحقيقة الأمر الذهب الاسلامى نفسه .

* * *

وهكذا كان لتجارة الغرب الخارجية وجهان والتمييز بينهما حقيقة هامة لم تدرك بعد : يمثل أحدهما ميزاناً تجارياً فائضاً فى مواجهة المنطقة الاسلامية ، أما الوجه الآخر فهو يمثل ميزاناً تجارياً به عجز فى مواجهة المنطقة البيزنطية ، وكان الذهب يرد من ناحية ويخرج من الناحية الأخرى فجرى عبر أوروبا البرابرة تيار نقدى من البلاد الاسلامية إلى بيزنطة . وعلى ذلك فانه يمكن القول

بأن الذهب الإسلامى كان يعاد توزيعه فى غرب البرابرة مباشرة وفى المنطقة البيزنطية عن طريق غرب البرابرة . وترتبت على ذلك نتائج هامة .

وأولى هذه النتائج هى أنه ظهرت فى الغرب بعض المجارى الرقيقة للعلاقات العامة يغذيها الذهب المتنقل من المنطقة الإسلامية إلى المنطقة البيزنطية ، وعند ملتقى تيارات الذهب القادمة من العالم الإسلامى وتيارات السلع القادمة من بيزنطة قامت المراكز التى بدأت منها عودة اقتصاد التبادل والتى ظهرت فى القرن التاسع وتحددت معالمها فى القرن العاشر وثبتت دعائمها فى القرن الحادى عشر ؛ وازدهرت البندقية فى الجنوب وبلغت قوتها التجارية وثراؤها منذ القرن العاشر درجة فائقة من النمو ، وفى الشمال بدأت فريزيا وفلاندر وبلاد الرين تلعب دور ملتقى السبل التجارية الممتاز وهو الدور الذى ستقوم به على أقصاه منذ القرن الحادى عشر ، وترجع النهضة الشرلمانية وبذخ بلاط آل اوتو إلى حد كبير إلى هذه المجارى الرقيقة الإسلامية من الذهب التى بعثت الحياة فى بعض الأقاليم المحدودة فى الغرب الذى ظل فى صميمه مع ذلك زراعياً إقطاعياً بربرياً.

ثم قامت اليقظة الاقتصادية فى بلاد أوروبا الشرقية والشمالية التى ظلت حتى ذلك الوقت بمعزل عن التيارات الكبيرة ، فارتوت منطقة التجارة السكندناوية كلها من جنوب روسيا إلى البحر البلطى وبحر الشمال من النقد الإسلامى الذى وضع بذور النشاط وغذى شبكة العلاقات التجارية التى وجدها ونماها فيما بعد أعضاء حلف الهانسا من بلاد الرين .

وازدهرت فى النهاية الأحوال النقدية والاقتصادية فى بيزنطة فعوض الذهب الإسلامى الذى يتدفق عليها من الشمال والغرب خروج النقد منها إلى الشرق بل زاد عن حد التعويض واستطاعت بيزنطة بفضله أن تقوم مرة أخرى لصالحها بدور المركز الكبير لتجارة المرور بين الشرق والغرب ، واستعادت المركز المريح كبلاد تمتص الذهب وهو المركز الذى كان سبباً فى غنى ولاياتها الشرقية سوريا ومصر حتى القرن السابع ، وفى الواقع لا يمكن فهم قيام « العصر الذهبى الثانى » للحضارة البيزنطية فى عهد الأسرة المقدونية دون الذهب الإسلامى .

وهكذا كانت الفتوح الإسلامية وما ترتب عليها من إنشاء منطقة اقتصادية تجمع بين السعة والقوة ، سبباً فى تعديل توزيع المناطق النقدية وكثافة الذهب فيها وسير التيارات واتجاهها تعديلا كبيراً ، وكذلك اتجاه التطور ذاته كما بدأ فى القرن السابع ، فقد استبدل بالاقتصاد الذى يتسرب منه الذهب لتبتلعه هوة الاكتناز فى الشرق اقتصاد آخر يتدفق فيه الذهب . وازداد ضرب الذهب وتعددت دور السكة وزاد حجم الذهب المستخدم واتسعت منطقة تداوله وزحزح ذهب الكنوز الشرقية بعد عودته إلى الحياة النقدية والذهب الجديد الوارد من السودان منطقة الفضة تدريجاً إلى الشرق والغرب ، فانتصرت حقول الذهب فى السودان على مناجم الفضة فى شمال إيران وأوروبا الغربية .

وفى القرن السابع كانت المنطقة الحقيقية للذهب وهى منطقة النوميسما أى العملة الذهبية البيزنطية تقتصر فى الواقع على الحوض الشرقى للبحر المتوسط ولكن الدينار الإسلامى (المنقوش) انتشر منذ القرن الثامن ، وقلده غرب البرابرة ، وفى أثناء القرن التاسع انتقل العراق وإيران إلى اتخاذ النقد الذهبى أساساً للتعامل ، وضرب الذهب فى الأندلس وصقلية ؛ وفى القرن العاشر أصبح الدينار العملة السائدة فى كل أسواق المحيط الهندى وبدأ سك الذهب فى امارة كييف ؛ وفى القرن الحادى عشر قلدت المدن الإيطالية فى البحر التيرانى « التارين » الصقلى وقلدت قطالونية الدينار القرطبى ؛ وفى القرن الثانى عشر ضربت قشتالة عملة ذهبية على مثال العملة الإسلامية وأخرجت دور السكة الامبراطورية أو الأسقفية بعض العملات الذهبية الصغيرة Deniers فى بلاد الرين ؛ وفى القرن الثالث عشر أنزلت مدن إيطاليا الشمالية فى أسواق البحر المتوسط وأسواق الغرب عملاتها الذهبية الدوقات والفلورين . ان هذا الجدول الزمنى يلخص الانتصارات المتوالية التى حازها الذهب الإسلامى معدنا كان أو عملة .

أما الأقاليم الجديدة التى انضمت إلى منطقة الذهب فانها تغذت من المعدن الثمين بواسطة تيارات نقدية جديدة تماماً فى خط سيرها . كانت هناك حركة مد وجزر من الشرق إلى الغرب فرضتها الفتوح الرومانية على مجموع المعادن الثمينة ، ثم حركة أخرى من الغرب إلى الشرق فرضها استيراد السلع الثمينة

الشرقية من الشرق إلى الغرب دون أن يكون له ما يعادله . فهى إذن حركة تسير فى خطوط وفى اتجاه واحد ولا تمثل تيار تبادل حقيقى بل تمثل تياراً متقطعاً يستنفد جزءاً من العالم لحساب الجزء الآخر . أما الآن فقد أعقب هذه الحركة الجانبية حركة دائرية ، فتسرب تيار مزدوج من الذهب من العالم الإسلامى تغلغل فى أوروبا البرابرة عن طريق الجنوب الغربى والشمال الشرقى ، والتقى هذا التيار المزدوج فى بيزنطة ومنها عاد إلى الشرق الإسلامى . وبذلك اتصلت النهاية بالبداية وتم اغلاق دائرة تيار الذهب : من العالم الإسلامى إلى بيزنطة ، ومن بيزنطة إلى العالم الإسلامى . وهذا حادث كبير الأهمية فى تاريخ التداول النقدى وهو شىء جديد إذ نشأ لأول مرة نظام للتداول يمثل هذه السعة شمل الشرق والبحر المتوسط وكل أوروبا فى الوقت ذاته . ولجأت مراكز الاستهلاك الإسلامية إلى منتجات أوروبا البرابرة نتيجة لما لديها من فائض الذهب القابل للتصدير وبذلك قضى على الثغرة القائمة فى التيارات النقدية والتى تتمثل فى النضوب الاقتصادى فى الغرب الذى حرم حتى ذلك الحين من كل ممكنات التصدير . وبانتصار العملة الذهبية فى كل بلاد الشرق الإسلامى زال الاحتكاك فى التيارات النقدية الناتج من اكتناز الذهب ونظام المعدن الواحد الفضى فى فارس . وهكذا كان الذهب الإسلامى من كافة النواحى منشأ التغيرات الأساسية فى سير التيارات النقدية واتجاهها .

إلا أن الذهب الذى كان يتسرب من المنطقة الإسلامية لم يرجع إليها كله ، فظل جانب منه فى أوروبا البرابرة ، وجانب آخر أهم فى بيزنطة ، وتسرب جانب ثالث إلى المحيط الهندى وآسيا الوسطى خارج نطاق الدورة النقدية ، وقام هذا الذهب الإسلامى الذى رسب فى المناطق المجاورة بدور نشط إنشائى فيها ، فهو يمثل جزءاً من القوة الاقتصادية التى كسبتها هذه البلاد بحصولها على الذهب محرك التجارة الكبيرة ، فنهضت أوروبا الشمالية وتجدد النشاط فى الغرب وازدهرت بيزنطة ونمت التجارة فى المحيط الهندى وآسيا الوسطى .

ولكن هل ضعف الاقتصاد الإسلامى بفقده الذهب على هذا النحو ؟ كلا . إن الاقتصاد الإسلامى لم يصبه الضعف بخروج الذهب طالما احتفظ المسلمون وحدهم بالإشراف على كافة مصادر الذهب الجديد ، وضمنوا على الأخص

لأنفسهم الحصول على إنتاج حقول الذهب السودانى كله أى إلى القرن الحادى عشر . فمنذ بداية القرن الثامن إلى ذلك الوقت أى منذ أن أصبحت العملة التى سكها الخليفة عبد الملك بن مروان هى العملة الرئيسية فى المبادلات الدولية كان الذهب الإسلامى سائداً على كافة طرق التجارة الكبيرة من القرن الثامن إلى القرن الحادى عشر فهذه الحقبةهى عصر الدينار والتفوق الاقتصادى للعالم الإسلامى .

ان الفتوح الإسلامية التى أعادت إلى التداول الذهب الذى تجمع فى كنوز الشرق ، واستولت على ذهب السودان ، تحتل فى التاريخ النقدى بل فى تاريخ العالم الاقتصادى مكانة وسط بين فتوح الاسكندر التى فتحت كنوز الفرس ومناجم آسيا للعالم اليونانى ، وبين الفتوح الأسبانية التى جلبت الذهب والفضة من أمريكا إلى العالم القديم .

موريس لومبار
المركز القومى للبحوث العلمية

دراسات فى النقود والحضارات

من ذهب السودان إلى فضة أمريكا

أو من مآسى البحر المتوسط (*)

فى هذا المكان بالذات خص مارك بلوك مشكلة الذهب كما واجهتها المجتمعات الأوروبية فى العصر الوسيط بمقالة من أهم مقالاته ، وقد رأينا أن خير ما نكرم به ذكراه هو أن ننشر فى مجلة Annales النتائج الأولى لدراسة إحدى مشاكل التداول النقدى الواسع وهى تعد دون جدال من أكبر المشاكل التى واجهتها أوربا الحديثة وأهمها من حيث نتائجها ، وإذا قلنا عنها إنها مشكلة فتلك هى لغة البحث ، أما لغة الحياة فتقول أنها مأساة .

— ١ —

من المعلوم أن نظام التجارة العامة فى البحر المتوسط فى القرن السادس عشر يبدو فى مجموعه بسيطا غاية البساطة إذ كان الميزان الحسابى مع الشرق دائم العجز وهذا هو ما يحدد سير التجارة وإتجاهها . ولما كانت التجارة العامة فى أيدى الغربيين فانه وجب عليهم أن يصدروا إلى الشرق مقادير ضخمة من الفضة المضروبة ، وعليهم بالتالى الإستمرار فى الحصول عليها . تلك هى المشكلة الكبرى ولكنها لم تكن بالمشكلة الجديدة إذ جرت الأمور على هذا المنوال دائماً أو كادت فى خلال العصرين القديم والوسيط ، وظل بعضهم زمناً طويلا يقول بأن الأمبراطورية الرومانية قد أنهكها فى النهاية هذا النزيف من المعادن الثمينة لفائدة الشرق والشرق الأقصى ، وعلى كل حال فقد حاول أهل الغرب جهدهم أن يقللوا العجز بايجاد سلع تصلح أن تحل محل النقود ، وقد شاهدنا البلاد المسيحية فى العصر الوسيط الأول تصدر الرقيق إلى أسواق الشرق بدلا من المعادن الثمينة التى هى دائماً من الأشياء النادرة ويصعب الحصول عليها ،

(*) Braudel, F., Monnaies et Civilisations. De l'or du Soudan à l'argent d'Amérique. Un drame méditerranéen — Annales d'Histoire Economique et Sociale (1946), I. 11.

وبعد أن سادت البلاد المسيحية على البحار هيأ لها نمو صناعاتها وخاصة صناعة النسيج فى الوقت الملائم عمله إضافية حقيقية استخدمتها على نطاق واسع .

وقد عرفت البندقية — وكان ذلك فناً من فنونها وسراً من أسرارها فى القرن السادس عشر — كيف تحصل فى أسواق حلب والقاهرة على التوابل والفلفل والحرير والقطن والرماد وكلها لازمة لتجارتها أو لصناعاتها ، لا فى مقابل الدفع نقداً دائماً ولكن غالباً مقابل سلع كالأقمشة والمصنوعات الزجاجية والمرايا . وفيم كانت البندقية تستخدم وكلاءها المقيمين الذين اتخذتهم لها فى الشرق ؟ لقد كان هؤلاء الوكلاء هم الذين يقومون عند سنوح الفرص بمقايضة السلع المخزونة التى عهدت بها إليهم البيوت التجارية الرئيسية فى البندقية ، وكانت هذه الإجراءات لاتزال متبعة فى القرن السابع عشر وقد جاء لها وصف طيب إلى حد ما فى مراسلات القناصل البنادقة بسوريا ، ولكن لدينا شهادة أخرى تبين بجلاء الصعوبة التى واجهتها التجارة الغربية فى دفع ثمن سلع الشرق الثمينة نقداً ، ففى وثيقة من راجوزة مؤرخة فى ١٥٧٣ نجد مايدل على أن الفائدة على النقد فى الاسكندرية بمصر بلغت حداً كبيراً حتى أن التجار اليهود كانوا يقرضون التجار المسيحيين الذين حل بهم الضيق بربا فاحش تراوح سعره بين ٣٦و٤٨٪ فى السنة ، وعلى ذلك فان الجاليات التجارية المسيحية فى الشرق غالباً ما كانت فى ضيق بسبب صعوبة الحصول على النقود اللازمة ، وقد حلت النكبة بمعناها الدقيق فعلا بالبيوت التجارية البندقية القديمة فى سوريا حين وفد إلى أسواق الشرق فى الثلث الأخير من القرن جماعات المشترين الفرنسيين ثم الإنجليز والفلمنك (أى الهولنديين والزيلنديين) الذين قاموا بدفع ثمن مشترياتهم نقداً دون انتظار سنوح الفرص الملائمة للتبادل ومقايضة السلع بغيرها ، وقد ترتب على ذلك حتما ارتفاع فى الأسعار وأزمة مفاجئة فى التجارة البندقية التى سارت على الطريقة القديمة .

ولكن هذه النقود التى لاغنى عنها تحتم الحصول عليها من مكان ما : حصل عليها الفرنسيون من أسبانيا وإيطاليا ، ويروى لنا هاكليوت أن الإنجليز كانوا يحصلون عليها أيضاً من إيطاليا ، فكانت جنوه ولفورن والبندقية فى الجزء الأوسط من البحر تورد النقود والعملات لتجارها وكذلك للتجار الذين يتعاملون

فى موانيها، وتبين وثائق راجوزة فى خلال القرن السادس عشر كله عودة النقود التى كانت تتسرب من البندقية ، وبديهى أن ذلك كان بمثابة العين الصغيرة اذا قيس بالنبع العظيم فى أشبيلية الذى كان يغذى أكثر من غيره التداول فى البحر المتوسط . ولكن الدور الكامل الذى قام به هذا النبع فى البحر المتوسط — وهذه النقطة هى إحدى النقط التى نود بيانها — قد تأخر زمانه بكثير عن الوقت الذى قد تحملنا الكشوف الكبرى على افتراضه ، وذلك لأن الفضة أو المعدن الأبيض الأمريكى لم تصل فى التو والحال بكميات ضخمة إلى بلاد البحر الداخلى أى المتوسط .

* * *

وكان لهذا البحر الداخلى قبل القرن السادس عشر منافذ لحياته الاقتصادية إلى مناجم كثيرة من الذهب والفضة ولكنها فى الأغلب كانت قليلة الأهمية على وجه الاطلاق ، وفى الأعم عاجزة عن الاستمرار فى ازدهارها زمناً طويلا : ومن أمثلتها بعض مناجم الذهب فى الألب وسردينيا والقرم وبلاد الصرب القديمة ، ومناجم الفضة فى ارزجبرج أو التيرول وخاصة مناجم شواتز التى كانت السبب المباشر فى قوة وثراء آل فوجر وغيرهم من تجار اوجزبورج وأصحاب البنوك فيها فى القرن الخامس عشر ، أما ان مناجم الفضة فى أوروبا الوسطى قد نشطت نشاطاً فريداً فى القرن الخامس عشر نتيجة للكشف فى ١٤٥١ عن طرق جديدة لصهر المعادن تسهل فصل معادن الفضة عن معادن النحاس فهذه مشكلة هامة ولكنها على الرغم من أهميتها تعد على هامش البحث ولا تدخل فى صميمه .

وفى الواقع نجد أن العون المنتظم للبحر المتوسط ، وهو العون اللازم لدفع نفقاته العادية فى الشرق ، قد جاءه من مصدر آخر فهو قد جاءه من ذهب السودان وليس هناك غيره فيما أعلم . وقد قام جيم كورتيزار حتى الآن لا ببيان أهمية هذا الذهب وهى معروفة من قديم ولكن ببيان قيمته فيما يتعلق بالمجرى العام لحياة البحر المتوسط وإن شئنا قلنا إنه قام ببيان المكان الذى تشغله حياة البحر المتوسط بما فيه مخارج الشرق فى الدورة العامة . ذلك أن هناك صلة وهى صلة نود فى هذا المقال أن نبين قوتها ومتانتها ، صلة لم يدركها أحد ولم يبين أهميتها

أحد ، بين تجارة الشرق العظيمة من ناحية وبين شحن التبر السودانى إلى مدن أفريقيا الشمالية وموانيها من ناحية أخرى . لقد كان من حسن حظ الغرب اللاتينى أنه كان قد ساد منذ القرنين الثانى عشر والثالث عشر على الطرق البحرية فيما بين أفريقية والشرق ، واستطاع بسبب سيادته هذه أن يقتحم الأبواب التى ظلت حتى ذلك الوقت موصدة فى أفريقيا الشمالية .

ومن المعلوم أن تبر السودان يعد منذ وقت طويل وعلى وجه التحقيق منذ القرن العاشر ، وشأنه فى ذلك شأن تجارة الرقيق الأسود ، أهم العناصر فى التجارة الصاعدة من بلاد ما وراء الصحراء الكبرى . ومن الأمور التى لم تدرك حق الادراك أن هذا الذهب ظل قروناً عدة سلاحاً حاسماً من أسلحة البلاد الاسلامية الغربية (أى أسبانيا وافريقيا الشمالية الاسلامية اللتين ارتبط مصير كل منهما بالآخر ارتباطاً قوياً) وفى القرن العاشر استقرت بلاد الأندلس المتحضرة النشطة على الشاطىء الجنوبى لمضيق جبل طارق فى مدينة سبتة ، فدخلت بذلك فى علاقات اقتصادية أكثر استمراراً مع البلاد المغربية ؛ ومن ناحية أخرى كانت تسود فى أفريقيا الصغرى حياة جديدة ، فقامت فيها المدن كالجزائر ووهران ، وازدهرت المراكز القديمة كتونس وبوزية ، وفى القرنين العاشر والحادى عشر وصل الذهب السودانى إلى أفريقية وعن طريقها إلى أسبانيا يدل على ذلك علم النميات وكذلك تاريخ الممالك الاسلامية باسبانيا التى ازدهرت بها الحضارة . ويمثلها لنا بعضهم فيما بعد القرن العاشر عاجزة عن الدفاع عن نفسها أمام الدويلات المسيحية الشمالية الفقيرة مفضلة أن تدفع لها الجزية على تحمل آثار النهب المستمر لغزوات فرسانها . ولكن إذا تأملنا ذلك حق التأمل أليس ذلك هو الحل الذى يلجأ إليه الأثرياء المفرطون فى الثراء ؟ وعلى أية حال فان هذه الثروة السودانية التى تسربت عبر الطرق الأفريقية كانت تصل حتى القرنين الثانى عشر والثالث عشر إلى البلاد الاسلامية الغربية التى اتحدت مرتين على مقتضى الظروف فى تلك الوحدة السياسية الكبيرة المؤقتة التى أنشأها المرابطون والموحدون . وقد أجمعت مصادر عصر الموحدين (ومعظمها من القرنين الثانى عشر والثالث عشر) على شىء واحد فكلها تذكر ثروة من المعادن الثمينة والدنانير الذهبية الجميلة التى التى كانت تصدر بتواطؤ التجار بعضهم بعد بعض إلى العالم كله ودون شك

إلى بلاد الشرق . وإننا نكرر القول بأن وراء هذا الرخاء فى البلاد الاسلامية الغربية تكمن الحياة العامة لبلاد البحر المتوسط .

* * *

بدأ المغرب فى القرن الثالث عشر يتفكك إلى دويلات بعدد ما كان به من مدن تجارية ، وأهم من ذلك أن هذه الدول فتحت لمتاجرة التجار المسيحيين وازداد نشاط هذه التجارة وعلانيتها على مر الأيام . ذلك هو الحدث الأكبر فى حياة المغرب بغض النظر عما يراه التاريخ العام فى هذا الحدث فهو فى آثاره ونتائجه يتعدى حدوده بكثير ، وأصبح المغرب منذ القرن الثالث عشر بشكل واضح هو منجم الذهب الذى بدونه يتوقف أو على الأقل يتأثر نشاط البحر المتوسط وخاصة تجارة الشرق الغنية القوية . وقد لعب المغرب دور المحرك هذا بشكل قاطع حتى القرن الخامس عشر ، واشتد إذ ذاك غزو التجار المسيحيين للدويلات التى ستصبح فيما بعد دويلات البربر ، وكان غزواً عنيداً مستمراً متعدد الأشكال شمل كذلك المرتزقة المسيحيين لأن تلك الدول التى لا يتحدث عنها التاريخ الكبير ، ومنها دول فاس ومراكش وخاصة دولة الوهابيين بتلمسان مدينة التجار الشرفاء ، ودولة بنى حفص بتونس كانت تجلب الجند من البلاد المسيحية الفقيرة التى يحتمل أنها كانت إذ ذاك قد اكتظت بسكانها .

واتفق التجار وغيرهم من المغامرين فى أهدافهم وهى الحصول على المعدن الثمين إما بتأجيرهم أنفسهم كما هو الحال بالنسبة للمرتزقة ، وإما بمبادلة السلع المختلفة كالأقمشة وغيرها بالنقود أو التبر . وأن المعاهدات التجارية التى وقعها الحكام المسيحيون مع ملوك أفريقيا الشمالية تكون وحدها سفراً كبيراً تشهد بذلك المجموعة المشهورة التى نشرها ماس لاترى فى ١٨٨٦ وهى مجموعة كبيرة جداً ولكنها مع ذلك غير كاملة مما يدركه البحاث فى كل يوم ، وتحوى دور الوثائق الأوروبية عدداً ضخماً من الوثائق التى لم يسبق بحثها عن هذا الاندفاع وهذا الغزو الذى جاء من بلاد عدة فى وقت واحد : من قطالونيا ومرسيليا وجنوة والبندقية بل ومن راجوزة . وكان للمسيحيين فى هذه المدن التجارية أحياؤهم (على نظام الجاليات المسيحية فى بلاد الشرق) وكان لهم امتيازات

وحريات خاصة بهم ، وكان لهم فيها قناصلهم كما فى غيرها من البلاد ، وحين أقام دون جوان النمسوى بتونس عام ١٥٧٣ وجد جنوده بها الآبار التى بناها الجنويون فى فندقهم القديم .

وعلى ذلك فانه قد تدفقت على الأحياء التجارية فى مدن شمال إفريقية كافة السلع التى أمكن لأوروبا توريدها أو إعادة بيعها ، ونتج عن ذلك نمو كبير فى حياة المدن بأفريقيا الشمالية وقضت هذه المدن كلها على الاطار السياسى القديم إذ كانت مستقلة فى الواقع ، وهى تذكرنا غالباً بالجمهوريات الإيطالية فى القرن الثالث عشر كما هو الشأن فى وهران وتلمسان وتونس وطرابلس ، وكان هذا هو الشأن فى مدينة سبتة العظيمة قبل أن تحل بها نكبة عام ١٤١٥ ، ولكننا يجب أن نذكر جيداً أن هذه المدن نمت إذ ذاك دون أن يتناسب نموها مع البلاد التى تحيط بها ، فهى كانت من نتاج الاقتصاد العالمى وهذا هو موضع ضعفها الخفى ، ولكنها كانت إذ ذاك مدنا مشرقة تربط كما قيل عن طريق الصحراء الكبرى المصائر البعيدة لمدن وممالك منحنى النيجر الكبير بتاريخ المغرب أو بعبارة أدق بتاريخها ذاته . وارتبطت هذه المدن كذلك بتاريخ البحر المتوسط كله ولم يجهل أحد أمرها فى العالم المسيحى وعلى شواطىء البحر واستمرت شهرتها بالثراء حتى بعد زوال الرخاء فيها ، وقد ظن الأسبان حين انتزعوا طرابلس عام ١٥١١ أنهم استولوا على مدينة من مدن الذهب ولم يدركوا الحقيقة إلا بعد زمن ، بل إن دون جوان النمسوى حين أقام بتونس ورغب فى الاستقرار بها عام ١٥٧٣ ظن (بناء على بعض الوثائق الحفصية القديمة دون شك) مع انعدام ما يؤيد هذا الوهم فى المدينة ذاتها أن تونس كانت تتسلم فى كل سنة آحمالا وشحنات ثمينة من تبر تيفار .

* * *

وكانت الأمور قد تغير مجراها فى هذا الوقت ، وفى الواقع بدأ تبر السودان ينقطع وصوله منذ العقود الأخيرة فى القرن الخامس عشر أو على الأقل انقطع وصوله بكميات ضخمة إلى مدن أفريقيا الشمالية ، ومعنى هذا أنه فى عهد ازدهار

الجيل الثانى من رجال عصر النهضة وجد البحر المتوسط نفسه فجاءة محروماً من جزء كبير من مؤونته من الذهب وبالتالى من عنصر محرك لازم لحياته الاقتصادية ؛ ونتج من ذلك أن الرخاء المحلى فى أفريقيا الشمالية انهار كأنه حصن من الورق . ومنذا يستطيع أن يصف النكبة الفجائية التى حلت بهذه المدن وهذا البؤس الذى أصابها وبدا جلياً منذ السنين الأولى فى القرن السادس عشر حتى أنه انعكس بين سطور مؤلف قديم كمؤلف ليون الأفريقى ؟ ولكن موضع الغرابة أن المؤرخين لم يهتموا حتى الآن لا بتلك الأزمة العامة فى الاقتصاد التجارى للبحر المتوسط ولا بتلك الأزمة المحلية فى أفريقيا الشمالية . لقد تحدث ارنست مرسييه فى تاريخه القديم المعروف عن سيادة النظام الاقطاعى فى البلاد التى درسها وهذه الكلمة التى لم يحسن اختيارها تبين دون شك انه لم يعزب عن باله الاضطراب فى أفريقيا الشمالية وانهيار السلطات المنظمة فيها . ولكن منذا الذى حتى الآن بين لنا البحر المتوسط وهو واقع فى ضيق نقدى واقتصادى ، ومنذا على الأخص رجع إلى الأسباب بعد معرفة النتائج ؟ ومنذا الذى تساءل عما يمكن أن يكون قد حدث فيما وراء المغرب فى أعماق القارة المظلمة ؟

وماذا حدث ؟ لم يحدث شيء أكثر من حادث بسيط لا أهمية له لم يشأ أحد حتى الآن أن يرى تأثيره على صميم الحياة فى البحر المتوسط وبالتالى على كل اقتصاديات أوروبا وتاريخها . أجل لم يحدث أكثر من أنه فى عام ١٤٦٠ وصل الكاشفون البرتغال إلى مشارف خليج غينيا وعام ١٤٦٠ هذا هو نفس العام الذى توفى فيه مشجع هذه الكشوف الأمير هنرى الملاح . وبعد ذلك بعشر سنين كشف عن الخليج حتى جزر فرناندبو فى طرفه الشرقى .

وصل البرتغال إذن إلى خليج غينيا ، ومما لا شك فيه أن استغلال الأراضى الواقعة خلف هذا الخليج استغلالا اقتصاديا لم يبدأ فى التو والحال ، ومع ذلك فقد قامت منذ ١٤٨٢ محطة سان جورج دامينا وهى محطة تجارية وقلعة فى الوقت ذاته ، ولم تلبث أن تبعتها كاسا دامينا وهى محطة مركزية منظمة لتجارة غينيا ، وبدأ بذلك شيء أشبه بالأسر النهرى وهو الاستيلاء الاقتصادى الحقيقى على متاجر الصحراء الكبرى استيلاء غير مباشر أو بطريق الإختلاس إذ ظهر البرتغال على شاطىء مينا ومعهم المنسوجات ، والأغطية السميكة الريفية المصنوعة فى المتيفو

والمعروفة باسم hambels والأحواض والأوانى النحاسية التى يوردها تجار انفرس كما ظهروا كذلك ومعهم سلع أكبر قيمة كالخيل والقمح من مراكش، وفى مقابل تلك السلع حصل البرتغال على العبيد والتبر ، وهذا حادث هام وحادث له آثاره فى العالم إذ استطاع البرتغال أن يختلسوا لأنفسهم ولفائدتهم إن لم يكن كل المعدن الثمين الذى ينتجه الباحثون عن التبر من أهل السودان فعلى الأقل معظمه (وقد ضربت تلمسان فى عهد الأتراك عملة ذهبية حتى نهاية القرن السادس عشر) ، وقد نجح البرتغال فى ذلك بارسالهم عبر الدول والقبائل الوطنية الواقعة فيما بين خليج غينيا وحوض نهر النيجر تجاراً لهم من العمال السياسيين والمغامرين والكشاف عن الطرق والممهدين للتبادل والتجارة ، وكان دورهم فى هذا المجال خطيراً حتى أنه بعد ذلك القرن نجد فى بعض حوليات جزر الرأس الأخضر إشارة إلى دور هؤلاء الأبناء الضالين .

— ٢ —

وإذن فقد غير ذهب السودان طريقه واتجه إلى المحيط الأطلسى فهل يتخذ بعد ذلك طريقه إلى أوروبا والبحر المتوسط ؟ أنه إن فعل ذلك فليس فى نهاية الأمر أى تغيير بالنسبة للاقتصاد الأوروبى بعد الاضطرابات الأولى التى لابد منها فسواء حصلت أوروبا على حاجتها من الذهب اللازم لتجارتها فى الشرق عن طريق المغاربة أو عن طريق البرتغال فهذا أمر لا أهمية له وفى هذه الحال لا يعدو التاريخ الذى نقوم باستعادته مرتبة الطرائف ، وفى الواقع سارت الأمور على هذا النحو تقريباً عشرات من السنين فوصل ذهب السودان إلى لشبونة ووصلت معه منتجات هامة أخرى مجلوبة كذلك من سواحل غينيا ومنها — إذا قصرنا الكلام على هذا المنتج دون غيره — الفلفل غير الأصيل أو الملاجت malaguette الذى نافس برخص ثمنه زمناً طويلا فى مدينة أنفرس الفلفل الحقيقى المجلوب من الجزر ، إلا أن الملاحين البرتغال لم يكفوا عن التقدم صوب الجنوب ؛ فى عام ١٤٨٨ طافوا حول رأس الرجاء الصالح بقيادة بارتلميو دياز ، وفى عام ١٤٩٨ وصل فاسكودا جاما إلى كاليكوت للاستطلاع ، وفى عام ١٥٠٠ وصل إليها كابرال للتجارة ، وفى عام ١٥٠٢ — ١٥٠٣ تمت رحلة فاسكودا جاما

الثانية بأسطول تجارى كبير فلاح فجاءة لخيال البرتغال وأطماعهم عالم بأسره من الأعمال والصفقات .

ومنذ ذلك الوقت تغيرت الصورة فكان البرتغال فى البداية يأسرون السفن العربية المحملة بالفلفل والتوابل دون أن ينفقوا فى سبيل ذلك شيئاً ، ثم لما أصبحت هذه المباغتة أمراً غير مستطاع اضطر البرتغال إلى التزود بالمال لشراء الفلفل والتوابل واللآلى الهندية ، وكان البرتغال قد وجدوا هذا المال وبعبارة أدق هذا الذهب الذى لم يكن إلا ذهب السودان . وهذا هو السبب فى أنه اتجه إلى بلاد جديدة بدلا من أن يبعث الحياة فى تجارة البحر المتوسط ، وهذا هو السبب أيضاً فى أن هذا التحول القوى قد سحبه إلى حد كبير من التجارة القديمة فى البحر المتوسط .

* * *

ومن المتفق عليه أن بلاد البحر المتوسط قد قاومت هذه الأزمة ولعب الجنويون فى تلك المقاومة دوراً بارزاً ، ولما استلزم الأمر فيما بعد الكفاح فى سبيل الفلفل والتوابل قام بالدفاع عن الأوضاع القديمة كل من البندقية وسلاطين مصر ، ولكن أول ضربة أصابت الاحتكار والتوازن فى البحر المتوسط جاءت قبل ذلك من المغرب وفى معرض تبر السودان ، وكان لجنوة الفضل ، إذا كان ثمة فضل ، فى أنها حاولت وحدها إذ ذاك الوصول إلى حل ضد البرتغال ، ولا ننسى أن الجنويين هم الذين اشتركوا عام ١٤٧٠ فى الدفاع عن أرزيلا ضد البرتغال . وكان الجنويون على الأخص هم الذين حاولوا منذ منتصف القرن الخامس عشر أن يسبقوا البرتغال المشغولين بالطرق البحرية وذلك بالوصول حتى سجلماسة وتوات فى أعماق الطرق المارة عبر الصحراء الكبرى . وكانت محاولتهم هذه عبثاً ولم يمكن تجنب الأزمة العامة فى بلاد البحر المتوسط ولما كان الأمر يرتبط بعضه ببعض ، ولما كان الذهب ليس هو فقط محرك الاقتصاد ولكنه فضلا عن ذلك يؤثر فى النشاط الاجتماعى والحضارة ذاتها أى فى البلاد الغربية وتبعاً لتقاليدها وعقليتها الغربية — فان هذه الأزمة قد أدت إلى نتائج أخرى غير النتائج الاقتصادية البحتة وسنبين نتيجة صغيرة منها .

لقد أثر قحط المعدن الأصفر فى نهاية الأمر فى ازدهار النهضة الأولى الذى لا يمكن الفصل بينه وبين القوة والغنى فى المدن والطبقات البورجوازية المشتغلة بالتجارة الكبرى فى البحر المتوسط ، ولا شك أن البحر المتوسط استطاع إذ ذاك أن يتجه إلى أوروبا التى كان التقدم الصناعى الفنى فيها كاملا ونشط فيها العمل فى المناجم نشاطاً تاماً ، ولكن إلى أى حد يمكن لذلك النشاط أن يعوض ما فات ؟ وكذلك كيف ساعدت الاضطرابات الاقتصادية على أحداث الأزمة الكبيرة الخاصة بالحروب الإيطالية ؟ تلك أسئلة لم يوجهها أحد . ويجب على التاريخ المدرك لواجبه أن يقبل توجيهها . وعلى أية حال فان ثمة حقيقة لا يتطرق الشك إليها ويبدو أنها تتفق مع تفسيرنا وهى أنه قد وضح الاهتمام فى كل مكان فى أوروبا تقريباً ولا سيما فى أوروبا الوسطى ثم فى إيطاليا ، بضرب النقود من الفضة التى هى بديل من الذهب .

وإذن فقد نشأت أزمة فى الذهب تلتها أزمة فى التوابل والفلفل أصابت كلتاهما اقتصاد البحر المتوسط بضربات عنيفة إن لم تكن قاضية . وكان فى الإمكان فى نهاية الأمر التغلب عليهما . صحيح أن السفن الموسمية البندقية لم تستطع شحن أى حمل من الفلفل أو التوابل من أرصفة ميناء الاسكندرية فى ١٥٠٤ بل أن التجار الألمان المتعاملين مع فندق الألمان بالبندقية اضطروا إذ ذاك إلى طلب مشترياتهم من فرنكفورت وأنفرس ، ولكن الأزمة على حدتها فى بداية القرن لم تستمر طويلا . فالتجارة العربية فى المحيط الهندى بعد أن كانت عرضة للتعقب والمضايقة وسوء المعاملة نجحت فى الاستمرار ، وشوهدت مرة أخرى كميات ضخمة من الفلفل والتوابل فى ميناء طرابلس والاسكندرية ؛ فهل يرجع ذلك إلى إستحالة إغلاق المحيط الهندى فى وجه السفن العربية بسبب التسهيلات (غير المجانية) التى سمحت بها السلطات البرتغالية لهذه التجارة العريقة ؟ أو أن ذلك يرجع إلى التفوق فى صنف ونوع السلع التى كانت تنقل على هذا النحو عبر الطرق القديمة فى الشرق فلم يتعرض الفلفل المباع فى البندقية إلى رحلة بحرية طويلة وإلى التحلل البطىء الذى أصاب السلع البرتغالية والتى كانت مع هذا يقوم بشرائها من مصدرها تجار تقل خبرتهم بصفة عامة عن خبرة التجار العرب ؟ ويضاف إلى ذلك سياسة رفع الأسعار

التى مارسها البرتغال والتجار الذين تحكموا فى تجارة الفلفل بأنفرس وهى سياسة أدت إلى إنقاذ الموقف السيء الذى تعرضت له تجارة الشرق . إلا أن هذا الأمر لا يهمنا هنا فالأمر الجوهرى بالنسبة لنا هو أن تجارة الشرق قد استمرت فى طرف البحر المتوسط وفى ظروف تتفق وظروف الماضى : وظل شرق البحر مخرجاً اضطراريا للمعادن الثمينة فكيف أمكن ذلك ؟ ومتى استطاعت بلاد البحر المتوسط أن تتغلب على الأزمة المعدنية التى كانت تعانيها ؟

يمكننا الجزم بأن ذلك قد حدث حين جاءت الفضة الأمريكية وحلت محل ذهب السودان الناقص ، وحين وجد أهل البحر المتوسط فى أشبيلية بأسبانيا المعدن الأبيض الذى أنقذ تجارتهم . ولكن هل وجدوا هذا المعدن الأبيض فى التو والحال ؟

(٣)

لقد وصلت أولى شحنات المعادن الثمينة من الذهب والفضة (وذلك لأن شحنات الذهب الأمريكى استمرت إلى عام ١٥٥٠ تقريباً) إلى أسبانيا فى بداية القرن ولكنها لم تصل إلى كامل أهميتها إلا منذ بداية عام ١٥٥٠ تقريباً فمنذ ذلك الحين ظلت شحنات المعدن الأبيض الواردة فى أثناء القرن تضطرد زيادتها بشكل منتظم تقريباً وبلغت غايتها من ١٥٥٠ إلى ١٦٤٠ فى خلال الفترة الاستعمارية الكبرى فى تاريخ أسبانيا .

ولم تلبث أشبيلية أن أصبح لها أهمية ضخمة فى الحال بعد أن تأسس بها فى عام ١٥١٣ بيت التجارة Casa de Contralaçion ومنذ البداية كان الإيطاليون من مختلف المدن التجارية بشبه الجزيرة الإيطالية ولا سيما الجنويون من أنشط تجار هذه المدينة العظيمة ، ومن ثم يمكن أن نفترض أن المعدن الأبيض الأسبانى قد دخل منذ وقت مبكر بطرق قانونية أو غير قانونية فى الدورة الأوربية ؛ وبديهى أنه ليس من المستطاع معرفة النسبة بين هذا المعدن الأسبانى الأبيض وغيره أو معرفة المصاعب التى واجهها ، وإن الحركة التى قام بها المشاركون فى إستئجار الأراضى (comuneros) وهى فى صميمها حركة معادية للأجانب قد عارضت بشدة تصدير المعدن الثمين لفائدة البلاد

الأجنبية . وكان البرلمان الأسبانى (cortès) يسير دائماً فى هذا الاتجاه ولم يخش شرلكان أن يعارض حتى منتصف القرن على الأقل تقريباً هذه الحركة القوية التى قام بها الرأى العام فى قشتاله ، وفضلا عن ذلك فان الجنويين (والأمر متعلق بهم على الأخص) إذا كانوا قد مولوا نمو أشبيلية فى بداية القرن تقريباً وأسهموا بقوة فى نمو مركز التجارة الأمريكية بدقة نظام التحويل واقراض النقود والتعامل من مسافة بعيدة (عبر المحيط) وبالتالى لفترة طويلة فانهم مع ذلك لم يشتركوا مباشرة فى اقراض الحاكم ، وهى العملية المالية الوحيدة التى كانت تسمح باخراج المعدن الثمين بكميات ضخمة خارج أسبانيا التى أحكم إغلاقها . وفى الواقع لم تبدأ القروض الكبرى التى أقرضها الجنويون لشرلكان إلا فى منتصف القرن ، ولم تحل هذه القروض الجنوية محل قروض آل فوجر وغيرهم من أصحاب البنوك فى جنوب المانيا إلا فى عهد فيليب الثانى بعد إفلاس أسبانيا الأول عام ١٥٥٧ ، ويضاف إلى ذلك أن حكومة شرلكان لم تسمح بخروج مبالغ ضخمة من الفضة المسكوكة قبل ١٥٥٢ ، ويحملنا هذا كله على الظن بأنه قد حدث بعض التأخير فى وصول الكميات الضخمة من المعدن الأبيض الى البحر المتوسط .

ومما ساعد على هذا التأخير أن الفضة الأسبانية حين تخرج متدفقة من أسبانيا ويسهل علينا نسبياً تتبع رحلاتها فى أوروبا فأنها لا تتخذ طريقاً مباشراً إلى البحر المتوسط ، بل ظلت تسير ص ١٥٦٠ — ١٥٧٠ عند خروجها من أسبانيا فى الطريق البحرى من لاريدو أو إحدى الموانى القريبة من ساحل كانتابريا حتى انفرس ، وجرى بين هاتين المدينيتين نهر من الفضة على غاية الأهمية للحياة الاقتصادية فى أوروبا كلها وأن يكن من الصعب أن نتتبع على وجه التأكيد المنعطفات العديدة فى سيره بعد انفرس ، ولكن وجود هذا التيار الرئيسى من لاريدو إلى انفرس أمر له أهميته القصوى ، وليس أدل على تلك الأهمية إذا كانت ثمة حاجة إلى دليل من كل العقود التى تمت بين التجار وملك أسبانيا ، إذ كان حكام أسبانيا يدفعون بانتظام فى لاريدو كميات فى الفضة بدلا من المبالغ التى دفعت لهم مقدماً فى الجهات الشمالية أى فى انفرس دواماً على وجه التقريب ، أو فى بعض الأحيان النادرة وفى مقابل مبالغ أقل بكثير فى أماكن أخرى كميلان ونابلى ، ويثبت هذا عقدان مؤرخان فى ١٥٥٧ يمكن أن نتخذهما مثلا إذ أنهما

عقدا غداة الافلاس الأول الذى وقعت فيه الدولة الأسبانية فى مايو سنة١٥٥٨ بين فيليب الثانى فى ناحية واثنين من أصحاب البنوك فى جنوة وهما نقولو جريما لدى وقسطنطينو جنتيلى من ناحيـة أخرى . ونحن نعلم أيضاً أن آل فوجر ملتزمى مناجم الزئبق بجهة المدائن بأسبانيا ومناجم الفضة بوادى القنال وأراضى الطوائف الدينية كانوا يحصلون على تسهيلات غير رسمية لإخراج الفضة من أسبانيا عن طريق البرتغال بفضل وساطة التجار اليهود من ذوى المصالح فى تجارة الهنـد البرتغالية والذين كانوا يرغبون خاصة فى الحصول على النقود فقدموا بدلا منها سفتجات محولة على انفرس ، وعلى ذلك فانه يمكن أن نتصور إلى جانب هذا التيار الرسمى الكبير حركة كبيرة من الفضة ورءوس الأموال متجهة من شبه جزيرة ايبيريا عن طريق المحيط الأطلسى إلى مدينة انفرس دائمة الحركة .

* * *

ولكن منذ سنة ١٥٦٨ تحول الصراع الاقتصادى والسياسى بين فيليب الثانى وانجلتره إلى حرب بحرية ، وأغرى السفن الانجليزية فى المانش وبحر الشمال وسهل عليها الاستيلاء على سفن بسكاى المستديرة فى أثناء مرورها ، وهى السفن المعروفة باسم Zabra والتى كانت تنقل صوب الشمال الأصواف الأسبانية والمعدن الأبيض الأمريكى الثمين على هيئة كتل يتراوح ثمنها من خمسين ألف إلى مئتى ألف دوقات أو تزيد ، ويمكن أن نتتبع يوما بيوم بفضل رسائل السفراء الأسبان فى لندن أو المراسلات المستفيضة لدوق البا فى الأراضى الواطئة حوادث هذه الحرب التى تخللتها المفاوضات والتهديدات والتى لم تصل فى النهاية إلى الحرب الفعلية بالرغم من رغبة فيليب الثانى وأوامره القاطعة ، ولم ينقطع تعقب السفن البسكاوية فى أغلب الأحيان واقتيادها إلى الموانى الانجليزية والاستيلاء على حمولتها الثمينة ، وإذا كانت الدولة الانجليزية التى ظلت حتى ذلك الوقت تستدين رؤوس الأموال من تجار انفرس قد قررت بعد الشكاوى والفضائح ومناورات توماس جريشام وكيلها لدى تجار انفرس أن تعيش على الاستدانة من تجارها هى فانه يجب أن نلاحظ أنها قد اتخذت مقدماً احتياطاتها وذلك بعدم رد فضة السفن ، ومن ناحية أخرى قد يكون هذا التخلى نذيراً

بتدهور انفرس . لقد كالت القرصنة الانجليزية ضربة قاضية للملاحة البسكاوية الكبرى التى تدهورت تماما على وجه التقريب بعد فشل المحاولة البحرية التى قام بها بيرو منديز دى آفيليز فى سبتمبر ١٥٧٤ ، وتدل وثائق القنصلية فى بورجوس على توقف الأعمال التجارية فى الثلث الأخير من القرن ، وفيما يلى بورجوس فقدت أسواق مدينة دل كامبو بعد ١٥٧٥ (وهى السنة ذاتها التى وقع فيها الافلاس الأسبانى الثانى) أهميتها الدولية ، وبعبارة أخرى أن الصلة بين أسبانيا والأراضى المنخفضة أصبحت إذ ذاك مهددة وهدد معها كل ذلك التيار العريض القوى المتجه من شبه الجزيرة إلى بحار الشمال الذى لعب دوراً بارزاً فى تاريخ عظمة أسبانيا .

وبذلك انتهى عهد المالية الامبراطورية الأسبانية كما انتهى عهد من العهود الاقتصادية العالمية . وإذا كانت الحكومة الانجليزية قد كفت عن التزود من ذلك النبع الفياض حتى ذلك الوقت ألا وهو بورصة انفرس ، أو أنها قنعت بين حين وآخر بقروض صغيرة أو بتحويلات نقدية هزيلة فى بريمين وهمبورج فان ذلك مرجعه إلى اتساع نطاق الحرب البروتستنتية وامتدادها إلى بحار الشمال وكافة أرجاء المحيط الأطلسى من شواطىء أوروبا إلى شواطىء أمريكا مما أدى إلى اضطراب نظام تداول المعادن الثمينة ، فولت أيام الرخاء عن محطة وصولها التقليدية وهى مدينة انفرس ، ولم تعد مدينة حية فى كامل نشاطها بل مدينة تكاد تكون مخربة وسيقضى عليها النهب الذى حدث عام ١٥٧٦ ، وكذلك انتهى فى الوقت ذاته تقريباً ازدهار مدينة ليون التى ارتبطت كما تبين الوثائق بمركز انفرس أكثر مما ارتبطت بالبحر المتوسط وكانت من نواح كثيرة بمثابة محطة له ، وارتبطت كذلك على ما تؤيده بعض الوثائق بتجارة الفضة المهربة عبر جبال البرانس أو بواسطة بعض الموانى كميناء روان .

أما أن هذه الأزمة قد أثرت فى أسبانيا على مجالها الأمبراطورى فهو أمر لا يدعو إلى الدهشة ، فقبل أن يبدأ الصراع الكبير بين العالم البروتستنتى والأمبراطورية الأسبانية وجدت أسبانيا أنها قد انعزلت فى الأراضى المنخفضة من ناحية الطريق عبر المحيط على الأقل ، واستحال منذ ذلك الحين على ما تؤيده الشواهد الكثيرة إدخال النقود الفضية فيها بنفس السهولة السابقة ، ولجأ القوم

مضطرين فى عام ١٥٧٨ إلى وسيلة يائسة وهى ادخال رجال موثوق بهم فى جنوه إلى الأراضى المنخفضة حاملين قطع العملة الثمينة محوكة فى ثيابهم .

وفى عام ١٥٧٥ غداة الافلاس الثانى أصبحت الرحلة غير آمنة حتى أن فيليب الثانى وكان لديه فى أسبانيا مبلغ من النقد الحاضر يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين دوقات لم يجد تاجراً يجازف لحسابه بتوصيله بحراً إلى الأراضى الواطئة ، ولم يمنع حصوله على قرض من آل فوجر وتحويلات على لشبونة من وقوع الكارثة التى ظهرت بوادرها منذ أمد طويل ألا وهى على حد قول كارلوس بريرا « بلشفة » الجيش الأسبانى فى الأراضى الواطئة وانقسامه إلى « سوفيتات » أو جمهوريات من الجنود المشتغلين باالنهب الذين اضطروا إلى العيش راضين على حساب الأهلين ، فكانت هذه الضربة التى حاقت بها يصعب التخلص من آثارها ، ذلك أن أسبانيا بفقدها حرية استخدام الطرق البحرية المؤدية إلى الشمال قد حرمت من أكبر وسائل النصر فى الحرب التى قامت للسيطرة على البلاد الجنوبية الغنية القوية وهى لم تكن ولا يمكن أن تكون إلا حرباً فى سبيل السيادة على أوروبا والعالم .

ومنذ ذلك الوقت اضطرت أسبانيا إلى القيام بحرب كلفتها غالياً للصعوبة والأعباء التى واجهتها فى نقل النقود أو الجند إليها .

* * *

وعلى أية حال فان ما يهم بحثنا هو أن قطع طريق المحيط الأطلسى الذى كانت تسير فيه النقود الأسبانية فى أوروبا أدى إلى ازدياد أهمية طريق آخر للتوزيع بديل منه ، وهو طريق من طرق البحر المتوسط يسير فى الأغلب من برشلونة إلى جنوة وبلغ غاية ازدهاره بين سنة ١٥٧٠ وسنة ١٥٧٥ ، وأن الدور الذى قامت به فى البداية السفن البسكاوية فى توزيع المعدن الأبيض على البلاد الأوربية قد انتقل منذ ذلك الوقت إلى قطائع أو سفن ملك أسبانيا ، فكانت قوافل السفن التى تقوم من سواحل أسبانيا إلى موانى إيطاليا تحمل وهى تحاذى السواحل صناديق ثقيلة من النقود ، وهى رحلات هادئة لم يعترضها حادث أو قرصان ولم

تشر إليها دائماً وثائق المجموعات السياسية مما يصعب معه تحديد بدايتها ويستلزم أبحاثاً طويلة موفقة ، ويصعب كذلك تحديد حجم هذه التجارة ومدى الانتظام فيها (وهو أمر محتمل كثيراً) اعتماداً على الوثائق ، ذلك أن الفضة إذا كانت لا تدخل أسبانيا بانتظام إلا عن طريق اشبيلية وحده تقريباً فانها فى خروجها لم تسلك طريقاً واحداً أبداً ، وهنا يجب أن نحسب حساباً للمخارج السرية وطرق التهريب الكثيرة ، ولكن هناك حقيقة لا يتطرق إليها الشك وهى أن هذه القوافل التى تمر بطريق البحر المتوسط أخذت تبين وتتضح للتاريخ بعد الأعوام ١٥٧٠ — ١٥٧٥ فحتى ذلك الوقت لا نجد ذكراً إلا لبعض القوافل الصغيرة فى عدد لا بأس به من الوثائق ، فمثلا نجد فى عام ١٥٦٨ تسليم نقود إلى دوق تسكانيا لدفع بقية الحساب المدين به ملك أسبانيا نظير السفن التوسكانية المؤجرة له ، وكانت عملية إرسال هذا المبلغ عملية صعبة لم تتم إلا بعد مساع كثيرة مما يدل كذلك على صعوبة إخراج النقود من أسبانيا إلى البحر المتوسط فى تلك السنين على مرأى العالم كله وعلمه ، وعلى العكس من ذلك نجد أنه بعد الأعوام ١٥٧٠ — ١٥٧٥ تعددت الشواهد على هـذه التجارة ونمت عنها نتائجها ذاتها وهى نتائج كبيرة . ولا يحتمل الأمر إلا وجهين فاما أن أكون مخطئاً جد الخطأ وإما أن يكون استبدال طويق برشلونة — جنوة بطريق لاريدو — أنفرس هو أكبر الحوادث التى وقعت فى نهاية القرن السادس عشر والتى تلقى الضوء على المؤلف الضخم الذى وضعه اهرنبرج وتشابكت معلوماته وكثرت فيه الحوادث الصغيرة حتى غرق فى الحوادث العارضة على حد قول سيميان . إن الكوارث التى حلت بمدينتى ليون وانفرس ، والتدهور الغامض الذى أصاب مدينة دلكامبو وكافة المدن المرتبطة بالطريق الشمالى وما عوض ذلك من ارتفاع شأن أصحاب البنوك الجنويين وانشائهم منذ ١٥٧٩ الجهاز الكبير لأسواق بيزانسون (وهى ترجع إلى قبل ذلك بكثير) والتى احتفظت مع ذلك باسمها القديم ولكنها استقرت فى مدينة بياشنزا — إن هذه الانقلابات فى الحياة الاقتصادية والثروة فى أوروبا ترتبط بتغير مخرج الفضة الأسبانية وهذا معناه أنه من الأهمية بمكان أن نحدد للتاريخ العام زمان ومكان خروج الفضة من أسبانيا وخاصة بعد أن عرفنا الآن من مؤلفات ايرل .ج. هاملتون كيف دخلت الفضة الأمريكية إليها . وهـذا معناه أيضاً أن الشيء الجوهرى ، بعد عمليات البنوك

وأوراقها المعقدة التى هى ليست كل شىء إنما هو التداول الحقيقى للمعادن الثمينة على وجه الاحتمال وهذه حقيقة يمكن وصفها بأنها حقيقة عادية لو أنها لم تعزب عن البال فى أغلب الأحيان .

* * *

ويبقى دون شك حل المشكلة ذاتها بعد تحديدها على هذا النحو . ومن الأعراض التى لها دلالتها إغلاق الطرق الكبرى المحيطية أو على الأقل صعوبة ارتيادها وذلك فى نفس الوقت الذى ثأر فيه البحر المتوسط لنفسه ، وليس فى هذا القول شىء من المبالغة ، ومن الأعراض التى لها دلالتها كذلك أن الحروب الدينية شملت المحيط تدريجاً — وهى الحروب التى جرت العادة القديمة على قصرها على القارة الأوروبية أولا فى البلاد الواطئة ثم فى فرنسا — فى حين أنه فى الوقت ذاته وبطريقة عكسية انتقل البحر المتوسط من الحرب إلى السلام إذ انتهى فى ١٥٧٤ الصراع الذى نشب بين الأتراك والأسبان ؛ وإذن فقد نشبت الحرب على المحيط واستقر السلم فى البحر المتوسط ، وهذه الحقيقة المزدوجة نعتقد أن نتائجها لم تكن تافهة وخاصة النتائج المتعلقة بعودة البحر المتوسط إلى الحياة السلمية فى الوقت الذى تدفقت فيه الفضة الأمريكية على اقتصادياته . وقد نتج عن ذلك ارتفاع فى الأسعار كان أعم وأسرع مما حدث من قبل ومهد بذلك طريق العودة إلى الرخاء عامة والقوة والسلامة فى بلاد البحر المتوسط ، وكانت أداة ذلك ووسيلته هى النقود الأسبانية ، فغمرت منذ ذلك الحين كافة البلاد الواقعة على شواطىء هذه البحيرة الكبيرة أى البحر المتوسط ولا سيما السكودو الذهبى الذى ضربه شرلكان فى ١٥٣٧ ، وكان عملة حسابية أحياناً ولكنه كان فى الأغلب عملة حقيقية ، والعملة الفضية ذات الثمانية ريالات وقد نص على العملة الأسبانية فى تونس والجزائر وتركيا وذلك فى المبالغ المدفوعة لافتداء الأسرى . كذلك — وهذه أمثلة تصدق على غيرها — حين عقدت الحكومة الأسبانية فى ١٥٨١ فى السابع من فبراير هدنة مع سلطان تركيا مدتها ثلاث سنوات بوساطة جيوفانى ماريليانى وهو المذكور فى الوثائق الفرنسية باسم ماريليان — ذكرت أثمان الهدايا بعملة أسبانيا الجديدة وهى

« السكودو المضروب ينقش اراجون » على ما حددته بعض الرسائل الفرنسية . وفى راجوزة لم تجر العادة على أن يذهب كبار التجار بأنفسهم إلى الشرق بل كانوا يرسلون إليه من يمثلهم من أبنائهم أو شركائهم أو وكلائهم ، ولم يكن هؤلاء الممثلون عند رحيلهم يحملون سلعاً إذ غالباً ما كانوا يحملون معهم صرة أو كيساً مليئاً بالنقود . وفى بعض الأحيان كانت محتويات هذه الأكياس تذكر فى قائمة مفصلة قطعة قطعة . وقد نسخت بعض هذه القوائم فى السجلات المعروفة باسم سجلات المتنوعات الخارجية Diversa de Foris فى قصر المديرين . فأتاح ذلك لنا فرصة معرفة انتقال العملة الأسبانية ذات الثمانية ريالات فى نهاية القرن مختلطة بغيرها من العملات كعملة حلب السلطانية . مثل أخير : ذكر تقرير انجليزى ١٥٨٤ أن الريالات الأسبانية هى العملة الجارية فى الاسكندرية بمصر وأنها أحسن العملات التى يمكن نقلها إليها ، وإذن فلا سبيل إلى نكران هذه الحقيقة وهى أن كافة بلاد البحر المتوسط كانت إذ ذاك معتمدة على العملة الأسبانية .

وإذا كان نشاط أصحاب البنوك الجنويين — وقد أصبح القرن السادس عشر هو عصر تفوقهم ولم يعد عصر تفوق آل فوجر — قد استمر فى ازدهار ورخاء حتى حوالى عام ١٦٤٠ بالرغم من حوادث الإفلاس التى وقعت فيها الدولة الأسبانية وهى حوادث متعاقبة كادت أن تكون منتظمة (إذ وقعت فى الأعوام ١٥٩٦ و١٦٠٧ و١٦٢٧ و١٦٤٧) فان ذلك لم يكن مرجعه فقط كما قال اهرنبرج إلى براعتهم وهباتهم التى وزعوها على أنسب وجه ، أو كما زعم منافسوهم فى ألمانيا الشرقية إلى أنهم يتعاملون بالأوراق أكثر مما كانوا يتعاملون بالنقد . ولا جدال فى أن كلمة الافلاس قد تؤدى إلى الخطأ إذ كان الأمر فى الواقع تحويلا للديون أكثر مما كان إفلاساً حقيقياً ، فكلما أرادت الحكومة الأسبانية أن تفى بتعهداتها الباهظة كانت تدفع إلى دائنيها من ذوى الديون قصيرة الأجل دخلا دائماً تلتزم به الدولة وهو ماعرف باسم juros وكان أعظم ربح يعود على الدولة من ذلك هو أنها استطاعت أن تجعل هذه الدخول مقبولة بقيمتها الإسمية فى حين أن هذه الدخول ظلت تنخفض قيمتها باستمرار تقريباً فى عهد فيليب الثانى بمقدار ٥٠٪ ، وكان من الممكن أن تصاب معاملات الجنويين

بالشلل لقبولهم الدفع بمثل هذه الأوراق ولكن كان لديهم وسيلة لدرئه وذلك أنهم كانوا يستطيعون أن يدفعوا ديونهم بهذه العملة أو الأوراق ذاتها وهى ميزة لم يتخلوا عنها أبداً . بل إنه منذ ١٥٧٥ عمد الجنويون فى أسبانيا إلى استغلال مركزهم لتسوية أعمالهم على حساب الجنويين فى جنوه . ولكن يجب أن نقر بأن هذه الوسائل لم تكن كافية ، وأن ما أنقذ أصحاب البنوك الجنويين فى معاملاتهم ومضارباتهم الخطرة لم يكن مهارتهم أو سيطرتهم بأسواقهم على الحركة العامة لرؤوس الأموال فى أوروبا ، وإنما هو أن السفن المحملة بالفضة والتى سارت فى قوافل طويلة سيراً منظما بالرغم من القرصنة الإنجليزية والهولندية لم تكن تستوقف إلا نادراً فى أثناء عبورها المحيط الأطلسى ، وكانت تصل إلى مرسى أشبيلية . كانت هناك نذر ضخمة وبطء لايصدق وصعوبات لاحصر لها ومفاجآت ولكن الاتصال ظل قائما وتوقف كل شىء عليه.

وقد بينت الأبحاث الرائعة التى قام بها ايرل . ج . هاملتون أن المعدن الأبيض الأمريكى لم ينقطع وصوله بكميات ضخمة إلى أسبانيا (ونضيف إلى ذلك من جانبنا فضلا عن أسبانيا إلى بلاد البحر المتوسط) إلا فى السنوات ١٦٤٠ — ١٦٥٠ فكان من الممكن إذن أن يستمر أصحاب البنوك الجنويون فى التلاعب والمضاربة ، وكان التلاعب والمضاربة عملية تدر الربح إذ كانت فى صميمها وغايتها هى القيام عبر أوربا ولحساب ملك أسبانيا بدفع المبالغ التى تتطلبها السياسة العالمية لأسبانيا ، والقيام بدفعها بطريقة مربحة متطلعين دواماً إلى تسديد هذه المبالغ لهم نقداً فى النهاية . أما إذا انتهى وصول سفن الفضة فان ذلك معناه نهاية جنوه وتصفية أسواقها الدولية إلى غير رجعة وثمة كتاب رائع حقيق بالتأليف ، فضلا عن كتاب عصر آل فوجر Zeitalter der Fugger لريشارد اهرنبرج ، عن هذا العصر الذى لم يحسن إدراكه من جهته والذى أعقب عصر آل فوجر ، وهو عصر كبار أصحاب البنوك الجنويين الذين تحكموا هم أيضاً فى زمنهم فى مصائر العالم وصنعوا التاريخ الكبير إن كان له صناع ، ولكن أليس عهدهم والطريقة التى نقلوا بها مركز أسواقهم من بيزانسون إلى بولينى ثم إلى شامبرى وافريه واستى وأخيراً إلى بليزانس ومعها نقلوا المركز المالى للعالم ، وهذا الاتجاه نحو الجنوب وأفضليته — أليس ذلك كله دليلا على أن البحر المتوسط قد ثأر

لنفسه ؟ ثم أليس سقوطهم هو سقوط البحر المتوسط ؟ وأليس البحر المتوسط مرتبطاً كجنوه وللأسباب ذاتها بالفضة الأمريكية ؟ .

وعلى أية حال فانه من الغريب أن نلاحظ أن تدهور البحر المتوسط الذى أشار إليه منذ زمن طويل مؤرخون نزيهون (وغالباً ليس لهم عذر إلا تكرار أسلافهم) لم يظهر حقاً قبل أواسط القرن السابع عشر ، فعند هذا الحد الزمنى الذى عينته حقائق تاريخ المعادن الثمينة أو فيما يقرب منه يمكن التحدث عن تدهور أسبانيا (ونذكر ثورة قطالونيـة ١٦٤٠ وثورة أخرى أشد لأنها كانت حاسمة وهى ثورة البرتغال فى السنة ذاتها ١٦٤٠) كذلك يمكن التحدث منذ ذلك الوقت عن تدهور إيطاليا ، بل عن تدهور الامبراطورية العثمانية وهى فى الواقع بلاد أشد ضعفاً وأقرب إلى الاقتصـاد الطبيعى ومن ثم فهى أقدر على المقاومة من البلاد المعقدة الفنية فى غرب البحر المتوسط . كذلك يمكن التحدث عن تدهور تجارة الشرق وقد قيل إن الهولنديين أصحاب السيادة فى المحيط الهندى هم السبب فى تدهور هذه التجارة وهذا حق دون شك ولكن ما أثر إنعدام المعادن الثمينة فى هذا التدهور ؟

أجل لقد حدث إذن تدهور فى بلاد البحر المتوسط ولـكن حدث فضلا عن ذلك وأكثر مما نظن تدهور وضيق فى أوروبا كلهـا ، ويعتقد إيرل . ج . هاملتون أن المستعمرات الأمريكية بالنظر إلى إزدياد سكانها وتعميرها أخذت تمتص كميات ضخمة متزايدة من العملة ، وهو يعتقد أيضاً أن المناجم أخذت تنضب تدريجياً ، وأن تكاليف استغلالها ونقل المعدن زادت مع الزمن — وقد ساعد على ذلك التهريب وعجز الحـكومة — وان جزءاً من المعدن الأبيض الأمريكى قد هجر المحيط الأطلسى تدريجاً وانتقل منه إلى المحيط الهادى بطريق الأسطول الذى كان يبحر من ميناء اكابولكو بالمكسيك إلى مانيلا حيث كانت تصل إليهـا السفن الصينية للبحث عنه . وهذه كلهـا فروض دون شك ولكن هناك حقيقة ثابتة وهى أن مصـادر الفضة الأمريكية قد غاضت ونضبت ، وأن الحكومة الأسبانية فى عام ١٦٤٧ ألغت أسطولها فى بارلوفنت فى مدخل بحر الانتيل بعد أن أصبحت حراسة هذا البحر عديمة الجدوى . ونعيد القول (على بعد) بأن البحر المتوسط ليس وحده هو الذى حكم عليه بمصير أقل

إزدهاراً بل أن بقية أوروبا تبعته فى مصيره هذا فأعقب عصر الجنوبيين (١٥٥٠— ١٦٣٠) عصر كولبر وهو لم يكن عصر رخاء .

إلا أن الرخاء قد عاد مرة أخرى وبفضل أمريكا إلى حد ما . إن هذا الموضوع طويل نعتذر عن طرقه بايجاز على هذا النحو بضرب الأمثلة المشابهة لا لشيء إلا لذكرى ماركبلوك نفسه الذى تنبه إليه فى السنين الأخيرة من تدريسه . ألم يشر منذ نهاية حكم لويس الرابع عشر إلى عودة الرخاء أو على الأقل إلى بشائر هذه العودة ؟ وألا يمكن أن نرى فى هذه العودة هبة جديدة من أمريكا لى أوربا وهى هبة ليست من الفضة فى هذه المرة ولكن من الذهب ، ذهب « المناجم العامة أو ميناس جرايس » المستخرج من قلب القارة البرازيلية ذاته . ونحن نعلم أن قوة الذهب هى أضعاف قوة الفضة ، وأن الذهب قد ظهر فعلا فى السنين الأخيرة من القرن السابع عشر ، ولن نقول على وجه التأكيد أن الذهب وحده هو الذى دفع القرن الثامن عشر ولكنا نقول مرة أخرى أن مايقع للنقود لايهم فقط التاريخ الاقتصادى وحده ولكنه يساعد على إلقاء الضوء القوى على تاريخ الجماعات والحضارات كله وله قيمة الدلالات والأسباب .

* * *

ولنلخص : السنوات الأولى من القرن السادس عشر : تحول ذهب السودان الذى سبق أن حوله البرتغاليون عن طرقه المباشرة المتجهة إلى البحر المتوسط تحول إلى طرق جديدة فى اتجاه المحيط الهندى . واضطربت كما لو أن الأمر قد حدث بطريق المصادفة ، النهضة الإيطالية الأولى وضعفت وخبا نورها . ثلاثون عاماً : تتدفق المعادن الأمريكية على أوروبا وتعيد اشبيلية توزيعها وثبتت ، كما لو كان الأمر مجرد مصادفة أيضاً ، دعائم قوة أسبانيا وازدهرت وعمل بها الجنويون واتخذوا منذ البداية موقفاً معادياً من البرتغاليين ولم يلبثوا أن حلوا محل أصحاب البنوك فى أوجزبورج . ولكن من ناحية أخرى إذا كان البحر المتوسط يفيد من الفضة الأسبانية فانه لايتسلمها مباشرة دائماً . والطريق الرئيسى الذى

ينتشر على طوله هذا المن هو طريق المحيط أى الطريق من لاريدو إلى أنفرس ، ولم ينقطع جريان هذا النهر الذى روى فى الوقت ذاته فيانى أسبانيا ومراعى فلاندر .

إلى أن قطع هذا الطريق وبدأت انفرس بعد قطعه فى الاضمحلال ، وأظلمت مدينة دلكامبو ، ولم تعد ليون مدينة الأسواق الظافرة ، وانقطعت أسبانيا عن فلاندرز بحراً ، ولكن على العكس قوى شأن الطريق البحرى من برشلونة إلى جنوة ، وغزت العملة الأسبانية كافة بلاد البحر المتوسط . واستمر الرخاء حتى أواسط القرن السابع عشر إلى الوقت الذى انقطع فيه المعدن الأبيض عن تحمر البحر المتوسط وأوروبا عن طريقه (ولعله قد تحول إلى مانيلا أو امتصته أمريكا ذاتها فى تقدمها) فحدث إنحطاط وتدهور لم يكن له علاج قبل القرن الثامن عشر إلا بتدفق جديد فى الثروة المضروبة عملة ، أى بتدفق الذهب المستخرج من المناجم البرازيلية أو المناجم العامة .

وهكذا تعاقبت فصول تاريخ العالم على وقع أنغام المعدن الأسطورى .

فرناند برودل

مدير دراسات
بمدرسة الدراسات العليا بباريس

محمد وشرلمان : إعادة نظر (*)

لروبرت س . لوپز

ليس غرضى أن أعارض النتائج التى وصل إليها بيرن فى صميمها ، ومهما بلغ الخلاف فى التفصيلات ومدى النتائج المترتبة فان كتاب بيرن «محمد وشرلمان» وكذلك مؤلف دوبش « الأسس » قد أعانا المؤرخين على أن يدركوا أن التقسيم المأثور للتاريخ إلى عصور تقسيم خاطىء : فالغزوات الجرمانية لم تبدأ عصراً جديداً ، أما الغزوات العربية فانها بدأت عصراً جديداً بالفعل(١) .

وليس من شك فى أن هذا صحيح فيما يتعلق بتاريخ الثقافة ، وقد سبق الاندفاع القوى للجرمان تغلغل طويل ، وأعقبه اندماج تام بين الغزاة والشعوب المغلوبة إذ كان اتباع الاريك وتيودوريك وكاوفيس راغبين عن تحطيم الوحدة المعنوية للامبراطورية الغربية وعاجزين عن القضاء عليها وعلى علاقاتها بالشرق ، وكل ماقاموا به هو أنهم عبروا تعبيراً سياسياً عن النزعات المحلية الخاصة التى كانت قد بدأت تسرى كالشقوق فى سطح بناء الامبراطورية العتيق دون أن تحطم أسسه العميقة ، وظلت اللغة اللاتينية والأدب اللاتينى على شدة تأثرهما

(*) Lopez, R.S., Mohammed and Charlemagne, A Revision — Speculum (1943) XVII.

(١) بالنظر إلى ضيق المجال فاننا سنقتصر فى إيراد المصادر على بعض المراجع الضرورية . وسأعود إلى تناول موضوع هذا المقال فى كتيب مستقل أقوم الآن بتحضيره وهو : State monopolies, public corporations & sovereign prerogatives in the Roman and Byzantine Empires. ومراجع هذا البحث أكثر من أن تحصى هنا ، وثمة عرض موجز لأهم المؤلفات فى مقال H.S. Moss, The Economic Consequences of the Barbarian Invasions, فى مجلة The Economic Historic Review, VII (1936-37), 209-217 ; ولست أتفق معه دائماً فى أحكامه . ويضاف إلى ذلك نقد Paulova لبعض المؤلفات المكتوبة باللغات الصقلبية L'Islam et la Civilisation méditerranéenne القسم الفلسفى والتاريخى ١٩٣٣ ، الفصل الثانى Vestnik Kraloské Česke Společnosti Navk, ومن المؤلفات الحديثة أنظر G.I. Bratianu, Une nouvelle histoire de l'Europe au Moyen-Age, فى مجلة Revue Belge de Philologie et d'Histoire, XVIII (1939,) 252 - 266 وكذلك P. Lambrechts, Les thèses de Henri Pirenne فى مجلة Byzantion, XIV (1939), 513-536

بالبرابرة ووطأة الغزاة الأجلاف قائمين كأساس مشترك للثقافة الأوروبية ، وأعظم أعمال العالم الوسيط المتأثر بالجرمان وهى الكنيسة والامبراطورية كان إما تراثاً خلفته النظم الرومانية أو تقليداً لها ، وما أن استعادت أوروبا قدرتها على القيام بانتاج عظيم مبتكر حتى كانت الشعوب الرومانية فى المقدمة ، وأتى النسيان على القصائد الجرمانية القديمة Niebelungennot والأبنية الخشبية الجرمانية وحل محلها طراز العمارة الرومانى الوسيط والطراز الفرنسى (القوطى) والكوميديا الالهية الإيطالية .

ومن ناحية أخرى فانه حيثما حل العرب بأرض رومانية (إذا استثنينا أسبانيا وصقلية وهما مركزان أماميان لم يحتفظ العرب بهما إلا زمناً وجيزاً) نجد أنهم اقتلعوا الجذور الكلاسيكية منها إلى الأبد ، واندلعت ثورة بطيئة اكتسحت جماهير الشعب فى سوريا ومصر وشمال أفريقية فانضوت تحت لواء حضارة جديدة وأصبحت لغتها ودينها (وهما خير ما يعبر عن روح الشعب) لغة الفاتحين ودينهم .

ولم تقم عمارة رومانية وسيطة عربية ، أو سلطة امبراطورية عربية(١) . وإذا حدث تقليد فانه كان مزيجاً مبتكراً من ثقافات ثلاث وهى الأغريقية الرومانية والفارسية والسامية .

إلا أن بيرن ودوبش لم يهتما بالعلاقات الثقافية قدر اهتمامهما بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، ولن أتعرض هنا لآراء دوبش ولكن يكفى أن أشير إلى ان نظريته لا يمكن إغفالها من حيث هى عنصر من العناصر اللازمة لفهم العصور الوسطى الأولى ، ولكن مصادر بحثه والمعلومات المستقاة منها كانت قليلة غير مقطوع بها ولا تبرر الاستنتاجات بعيدة المدى التى قال بها كثير من أتباع دوبش . فهل تعتمد نظرية بيرن الاقتصادية على أسس أمتن ؟ لابد أن تعترينا الدهشة فى بداية الأمر « لهذه الأشياء الأربعة التى زالت » والتى أشار

---

(١) أنظر T.W. Arnold فى كتابه The Caliphate (Oxford, 1924) الفصل الأول فى الخصائص الأولى للدولة العربية .

إليها بيرن باعتبارها أعراضاً لتفكك الوحدة الاقتصادية لبلاد البحر المتوسط بعد الفتوح العربية .

فالبردى وأقمشة الترف الشرقية والتوابل والعملة الذهبية تقلصت كلها تدريجاً ، واقتصرت على الجزء الشرقى من البحر المتوسط ، وتخلت أوروبا تماماً عن استعمالها على وجه التقريب فى عهد الأسرة الشرلمانية . أما مصادر بيرن ومعلوماته المستقاة فهى تبعث على الدهشة .

ولكن يبدو عند الفحص عن كثب أن هذه الأشياء الزائلة الأربعة لم تكن معاصرة لتقدم الفتوح العربيـة ولم تكن معاصرة بعضها لبعض . وفى الواقع لا يصح الكلام عن أشياء زائلة ، فالبردى كان لايصنع إلا فى مصر التى فتحها العرب بين ٦٣٩ و٦٤١ ، ولم يكف الديوان الميروفينجى عن استخدام البردى فى وثائقه الرسمية إلا ٦٩٢ ، واستمرت دول أخرى فى العالم المسيحى فى استخدام البردى بعد ذلك بعدة قرون مما سنوضحه فيما بعد . أما العملة الذهبية فقد توقف ضربها فى فرنسا فى النصف الثانى من القرن الثامن ، وفى إيطاليا توقف ضربها فجاءة فى سنة ٨٠٠ وهى سنة لا أهميـة لها فى تاريخ الخلافة وإن تكن لها أهمية كبيرة فى تاريخ أوروبا . ويضاف إلى ذلك أن العملة الذهبية قد عادت فى عهد لويس التقى ، واحتفظ الذهب بمكانته الهامة كوسيلة من وسائل التبادل فى إيطاليا وانجلتره على الأقل ، وذلك فى صورة العملات الأجنبيـة أو المقلدة والتبر والسبائك . وأثبت العالم البلجيكى ساب حديثاً أنه كان لايزال هنـاك تيار من واردات الأقمشة الشرقيـة فى خلال القرنين التاسع والعاشر . هذا وإن تكن دراسته لا تشمل تجارة التوابل بصفة خاصة إلا أننـا نجد فى إشاراته العرضية إليها مايحملنا على استخلاص نتيجة مماثلة بشأنها(١) .

---

(١) E. Sabbe, "L'importation des tissus orientaux en Europe occidentale au haut moyen-âge" Revue Belge de Philologie et d'Histoire, XIV (1935), 811-848, 1261-88 وأنظر أيضاً F.L. Ganshof, "Note sur les ports de Provence du VIIIe au Xe siècle Revue Historique (1938) فى مجلة ص ٢٩ وما بعدها . وكذلك A. Sapori, "Il commercio internationale nel Medioevo" Archivio di Studi Corporativi, III (1938) فى : ص ٤ — ٧ من المستخرج أما الاعتراضات التى وجهها Lambrechts فى أقواله المذكورة فانها لا تؤثر بصفة جوهرية فى بحث Sabbe .

وفى مثل هذه الظروف يبدو من الصعب القول بنظرية (الكارثة) واعتبار الفتوح العربية سبباً فى انقلاب فجائى فى التجارة الدولية ، ومثل هذا الانقلاب كان يتحتم أن يفضى بدوره إلى ثورات داخلية اقتصادية واجتماعية شاملة ، وبعبارة أخرى لم يكن هناك تغييرات فجائية كنتيجة مباشرة للفتوح العربية ، ولم يقض على التجارة الدولية بضربة واحدة ، ولم يقم الاقتصاد المغلق فى التو والحال فى البلاد الواقعة خارج دائرة الفتوح الإسلامية ، ولكن النزعات الحديثة أخذت تتوطد تدريجاً فى اقتصاديات العالم الغربى ، ويجب الربط بين هذه النزعات وبين الظروف القائمة فى العالم العربى أو العالم البيزنطى لأن أى اضطراب فى تموين الغرب بالسلع الشرقية يحتمل أن ينشأ من الحوادث التى تقع فى بعض أنحاء الشرق .

وإذا أدخلنا فى حسابنا بعض الظروف التى أغفلها بيرن وأتباعه فان ذلك يهيء لنا أول مايهدينا : ذلك أن ثلاثاً من السلع « الزائلة » وهى العملة الذهبية والأقمشة الفاخرة والبردى كانت احتكارات للدولة ، وخضع بيعها لقيود خاصة منذ عهد الامبراطورية الرومانية ولابد من الماما موجزة بهذه القيود لفهم المشكلة من كافة نواحيها .

فالعملة كانت ولا تزال احتكاراً عاماً فى كافة الدول المتحضرة تقريباً . ويرجع هذا أساساً إلى سببين أولهما أن إصدار هذا الرمز المحسوس الشائع المعبر عن الثروة كان يجب أن يكون من اختصاص السلطة الحاكمة ، وثانيهما أن إشراف الدولة اعتبر خير وسيلة تكسب بها أخطر أدوات التبادل الثقة العامة الشاملة والعيار الثابت والضمان من التزييف . ثم ان إصدار العملة وظيفة من وظائف السيادة التى أطلق عليه فى العصر الوسيط (regale) بمعنى الحقوق والاختصاصات الملكية وهى فى الوقت ذاته وسيلة للخير العام .

وفضلا عن ذلك فان النقود يمكن أن تصبح مورداً للدخل العام (وبعبارة أخرى احتكاراً ضريبياً) إذا استطاعت الدولة أن تقنع الناس بقبول العملة بثمن أعلى من ثمن ماتحتويه من المعدن مضافاً إليه تكاليف السك . ولكن العملة على هذا الشكل مهما بلغ لجوء الدولة إليها تعد ظاهرة مرضية لا تلبث أن تقضى

على الأغراض ذاتها التى يرمى إليها استخدام العملة وعلى صلاحيتها كوسيلة للتبادل .

وفى عهد الجمهورية الرومانية والامبراطورية اعتبرت النقود دواماً رمزاً للسلطة الحاكمة وكذلك وسيلة للخير العام وكثيراً ماحدث الخفض فى قيمتها ، ولكن فكرة سك النقود باعتبارها مجرد مورد من موارد دخل الدولة يتناولها الحكام بالتبديل وفق مشيئتهم لم تنل قبولا أبداً(١) .

إلا أن المعادن تميزت فيما بينهما وكانت على مراتب ودرجات مما يمكن إرجاع أصوله إلى تنظيمات مشابهة فى الدولتين الفارسية والساوقية . وكانت دور الدولة لضرب النحاس والفضة تؤجر أحياناً وظلت تؤجر حتى صدر قانون (٢٩٣ م) حرم هذا الإجراء وألغى ما سبق منحه ، ولكن دور سكة الذهب لم تؤجر أبداً ، ومنحت بعض البلديات المستقلة بادارتها حق سك النقود الفضية والنحاسية من عيار ومثال مختلفين عن عيار ومثال عملة الدولة وذلك بقصد الاستخدام المحلى ، ولكن الذهب لم يضرب أبداً فى دور السك المحلية ، وضرب سناتو الجمهورية النقود من كل نوع ولكن بعد أن تولى أغسطس الحكم لم يترك للسناتو إلا حق ضرب النحاس فقط ، وأصبح حق سك الذهب والفضة وهما سكة الدولة احتكاراً للامبراطور ، وضربت النقود النحاسية من حين إلى آخر فى الأقاليم .

ولما تحول نظام الاشتراك فى الحكم إلى نظام خاضع للحاكم اختفت العملة النحاسية التى أصدرها السناتو والعملة الفضية والنحاسية التى أصدرتها البلديات المستقلة بادارتها فى أعوام قلائل بعد أن أصدرت دور السك الامبراطورية كميات ضخمة من العملات المنخفضة القيمة ، ولم يصدر أمر محدود بالإلغاء على مايبدو ، ولكن دار السك التابعة للسناتو لم تفتح بعد ذلك إلا فى عهد القوط

---

(١) أنظر لمعرفة المصادر إبتداء H. Mattingly, Roman Coins from the erliest times to the fall of the Western Empire (London, 1928) وتجد قائمة بالابحاث فى F.M. Heichelheim, Wirtschaftsgesehichte des Altertums (Leiden, 1938), 906, 1026, 1061, 1126, 1198.

الشرقيين ، ولم تظهر السكة المحلية إلا لماماً طيلة عهد الامبراطوريتين الرومانية والبيزنطية وقد اتسع الاحتكار الامبراطورى حتى شمل كافة أنواع النقود والمعادن وهو أمر يجب ربطه بازدياد السلطة المطلقة .

وكان تزييف العملة وضربها فى دور الأفراد ورفض العملة الامبراطورية القديمة التى بلى نقشها تعد كلها من جرائم الاعتداء على الحرمات (المقدسات) الدينية أو على شخص الحاكم إذ كانت تتضمن توجيه الإهانة إلى صورة الحاكم المطبوعة على العملة ، ولكن كان لبواعث الصالح العام تأثيرها الذى كاد يوازى تأثير هذا الاهتمام الجديد بالميزات المقدسة للنقود الصادرة عن الحاكم ، ذلك أن التزييف فى القرن الرابع والخامس والسادس زاد إلى حد لم يعد له علاج إلا فى احتكار الدولة للنقود احتكاراً تاماً شاملا(١) .

وأثار قيام دول البرابرة المستقلة ذاتياً والخاضعة للسيادة الامبراطورية شكلا مشكلة العملة المحليـة من جديد . ورأى الأباطرة مرة أخرى (على ماروواه بروكوبيوس وأيدته النقود التى وصلت إلينا) ان ملوك البرابرة يحق لهم ضرب النحاس والفضة بصورهم وأسمائهم ، ولكن الذهب لا يمكن أن يضرب قانوناً إلا بصورة الامبراطور « الرومانى » واسمه ، وقد صحب هذا الزعم مطلب بيزنطى آخر وهو أنه لا يجوز لحاكم أجنبى أن يسمى نفسه امبراطوراً على قدم المساواة مع حاكم القسطنطينية .

ولم تلق هذه المزاعم معارضة جدية زمناً طويلا ، فلم يضرب الوندال أو القوط الشرقيون عملة ذهبية بصور ملوكهم أبداً . أما القوط الغربيون واللمبارد فانهم لم يبدأوا إصدار العملة الذهبية بصور ملوكهم إلا فى وقت متأخر جـداً حين أمنوا غضب الامبراطور . وضرب تيوديبرت الأول الميروفينجى حين كان فى حرب مع جستنيان الكبير بعض العملات الذهبيـة الخاصة مما أثار سخط بروكوبيوس ؛ صحيح ان جستنيان من جانبه قد آذى شعور

---

(١) تجد قائمة جيدة بالمصادر فى G. Mickwitz: Gold und Wirtschaft im römischen Reichrö des IV Jahrhundert (Helsingfors, 1932).

الحاكم الفرنجي باتخاذه لقب الفرنجي، مما كان يعد بمثابة إدعائه الانتصار عليه، ولكن لم يحدث بعد تيوديبرت ان ضرب ملك من ملوك الفرنجة عملة ذهبية على صورته طيلة سنوات ، وحين عاد الفرنجة إلى اقتراف هذا «الاغتصاب» كانت حاجة الامبراطور إلى محالفة الفرنجة ضد اللمبارد ماسة بحيث أنها أعجزته عن الشكوى . ولا شك أن اعتباراً كهذا حمل الامبراطور البيزنطى على التجاوز عن العملة الذهبية التى أصدرها ملوك الأحباش باكسوم بل وعلى منحهم لقب الامبراطور فى المراسلات الرسمية ، أما الخصم المشترك لبيزنطة واكسوم وهو ملك الملوك الساسانى (شاهنشاه) فانه كان يلقب أيضاً بالامبراطور (Basileus) واعتبره امبراطور القسطنطينية ندا له . ولكنه تخلى عن ضرب العملة الذهبية مما أشاع الرضا والسرور فى بلاط بيزنطة ووجدت كبرياؤه عوضاً فى الجزية السنوية التى التزمت الامبراطورية بدفعها له .

ولم يكن نجاح القسطنطينية فى شئون النقود الصادرة عن الملوك باعتبارها حقاً واختصاصاً لهم يرجع كله إلى مكانة الأباطرة وسطوتهم . فلم يعد الذهب يضرب وحده فى أوروبا الغربية بل تعدى الأمر إلى ضرب المعادن التى هى أقل منه قيمة ، واستمر الضرب بكميات ضخمة على مثال صورة الامبراطور لأن جماهير الشعب تعودت على أنواع مألوفة من العملة فكانت تحجم عن قبول العملات التى يغاير شكلها الشكل المألوف ، ولم يكن للذهب فى فارس وبعض دول البرابرة فائدة كبيرة لأن المبادلات كانت بصفة عامة على قدر متواضع فكانت الفضة أصلح لسد الحاجات العادية .

وأخيراً كان للقب الملك (rex) مثيل فى كافة اللغات الهند اوروبية أما لقب الامبراطور (imperator) فانه كان خاصاً باللغة اللاتينية وحدها .

ومع ذلك فانه من الثابت أن الحكام الجرمان الأول اعترفوا بشىء من علو المرتبة الأدبية للأباطرة فى بعض النواحى الأخرى . أما عن العملة الذهبية فأننا لانستطيع القول بأن الملوك الجرمان قد أغفلوا الاهتمام بها بسبب إنعدام فكرة الحقوق والاختصاصات الملكية لديهم ، بل أن الأمر كان على النقيض

إذ احتفظت دول البرابرة فى أوروبا الغربية باحتكار الدولة للنقود بصفة عامة ، وزاد القوط الغربيون واللمبارد فاتبعوا بدقة تطورات القانون الرومانى الشرقى فيما يتعلق بالنقود ، وما أن غيرت الامبراطورية الرومانية العقوبة التى توقع على المزيفين حتى أدخل ريسبسونث هذا التعديل فى أسبانيا . كما أدخله روثارى فى إيطاليا . ويضاف إلى ذلك أنه يبدو أن روثارى أعاد تنظيم دور السكة اللمبارديه وفقاً لإصلاح إدارى قام به الامبراطور هرقل ، وسارت الدولة الميروفنجية وحدها على النقيض إذ أتى النسيان فيها تدريجاً على فكرة احتكار الدولة ذاتها ، وبدأ الأفراد إصدار النقود بناء على أمر خاص من الحاكم وسك عملة لا تحمل إلا توقيع المصدر واسم العميل ومكان الإصدار ، وكان ذلك بسبب ما حدث للملكيات الميروفنجية فى القرن السابع من تدهور مستمر فى تماسكها الداخلى وعلاقاتها الدولية (١) .

وإدخال بعض أنواع الأقمشة والجواهر فى الاحتكارات الملكية أمر لايدعو إلى الدهشة إذا تذكرنا أن شخص الحاكم فى أواخر عهد الامبراطوريتين الرومانية والبيزنطية كان يمثل الدولة وجعل الحاكم من نفسه كائناً أسمى من البشر فى نظر الشعب حتى فى مظهره الخارجى ، وهكذا أصبحت الثياب الامبراطورية والجواهر رمزاً للأمة شأنها فى ذلك شأن أعلامنا الآن تقريباً ، وكل إهانة توجه إليها تعد فى الواقع تهديداً لاستقرار نظام الحكم ، والحماية التى تشملها بها الدولة

---

(١) أنظر لمصادر البحث فى العملة فى دول البرابرة W. Wroth, Catalogue of the coins of the Vandals, Ostrogoths and Lombards ... in the British Museum (London, 1911). M. Prou, Catalogue des monnaies mérovingiennes de la Bib. Nat. (Paris, 1892). ولمصادر البحث فى العملة الحبشية F. Kennev, Ueber das Münzrecht und die Goldpräge der Könige der Axumiten. Sitzungsberichte der Akademie der Wissensachaften Vienna, XXXIX (1862); A. Kammerer, Essai sur l'histoire antique d'Abyssinie (Paris, 1926). ص ١٣٥ وما بعدها ولمصادر البحث فى العملة البيزنطية A. Andréadès, "De la puissance d'achat des métaux précieux et de la monnaie dans l'Empire Byzantin, Byzantion, I. (1924) وأنظر أيضاً R.S. Lopez, Byzantine Law in the Seventh Century and its Reception by the Germans and the Arabs', Byzantion, XVI. وللعملة السوسانية أنظر D.J. Paruck Furdonjee, Sosanian Coins (Bombay, 1924).

تعد من شئون الصالح العام . وكانت هذه الفكرة قد سبق ظهورها فى الملكيات الشرقية التى اعتبرت عبادة الحاكم فيها أمراً طبيعياً ، ولكن الرومان كانوا يفخرون بحريتهم الشخصية وكرامتهم فكانوا يتحدثون طالما سمح لهم عن « ثيابنا الارجوانية الشعبية » باعتبارها نقيضاً « للثياب الأرجوانية » عند الشعوب الأخرى بشيء من الرضا أشبه بما نفخر به الآن من حرية القول والحكومة الشعبية .

ولكن الامبراطورية فى أواخر عهدها أدخلت عبادة الحاكم الحى وقضت على الحرية فى مظاهرها الخارجية ، وأخضعت الأقمشة المصبوغة باللون الأرجوانى أو الموشاة بالذهب وبعض أنواع الجواهر للقيود الناشئة من الحقوق والاختصاصات الملكية ، وأصبحت السلع فى هذا الاحتكار على درجات أشبه بدرجات المناصب كما حدث فى العملة . وخصصت بعض أنواع الثياب الارجوانية المسماة — Basiliké Blatté - Purpura Imperatoria أى الثياب الارجوانية الامبراطورية لله والقديسين والحكام ، وخصصت ثياب الحفلات الرسمية الأخرى لكبار الموظفين وبذلك كان لهم نصيب من التبجيل الواجب للامبراطور .

أما الأقمشة الأخرى فانها ظلت مما يسمح به لأفراد الشعب حتى وإن كانت مصبوغة باللون الأرجوانى أو موشاه بالذهب والحرير ، وخضع هذا الإجراء للتعديل إذ انتشرت فى القرن الخامس جرائم الاعتداء على شخص الحاكم ، أى استخدام الأفراد للثياب والجواهر الامبراطورية ، وأصبح علاجها الوحيد هو مد احتكار الدولة وبسطه على مجال أوسع من السلع المحرمة ، ولما أخذ المواطنون يحتفظون تدريجاً ببعض أنواع الحلى لشخص الحاكم المقدس وكبار رجاله رفعت القيود غير الضرورية(١) .

---

(١) A. Alfoldi, "Die Ausgestaltung des monarchischen Zeremonielle am römischen Kaiserhof", Insignien und Tracht der römischen Kaiser, "Mitteilungen des Deutschen Archäologisches Institut, Römische Abteil., Pauly-Wissowa, Real-Enz. فى "Schnecke" ومادة XLIX (1934), L (1935). Daremberg-Saglio, Dict. d'Antiq. والمصادر فى "Purpura". ومادة

ولما تفككت الامبراطورية الغربية استطاع الأباطرة البيزنطيون حماية احتكارهم للثياب الرسمية أكثر من حمايتهم للعملة الذهبية . وفى الواقع نجد أن بعض المواد الخام (كالحرير وبعض أنواع الصبغات الارجوانية واللآلى وغيرها من الأحجار الكريمة) لاتوجد فى أوروبا الغربية . وفضلا عن ذلك فان المشتغلين بصياغة الذهب وصناعة الأقمشة من البرابرة كانوا غالباً على شىء كبير من المهارة ولكنهم عجزوا عن إنتاج الأشكال المتبعة فى صناعة الثياب الرومانية ، وهكذا احتكرت الامبراطورية فى الواقع الإنتاج والتموين معاً وأصبح إشرافها على التصدير كافياً لحرمان زعماء البرابرة من ارتداء الثياب التى حرم عليهم لبسها ، وشدد الأباطرة وطأة القيود على المصدرين بحيث فاقت فى شدتها القيود المفروضة فى الداخل ؛ ولم يحملهم على ذلك اعتبار الحقوق والاختصاصات الملكية وحده ولكن حملهم عليه كذلك نظرتهم إلى التجارة والذهب وهى نظرة سبقت وشابهت « المذهب التجارى » فلم يكن من الملائم عندهم السماح بخروج الذهب والحجارة الكريمة وأسرار صناعة النسيج من الدولة .

ومن ناحية أخرى نجد أن الأباطرة أنفسهم اعتادوا اصطناع حكام البرابرة بالهدايا من الثياب الرسمية والجواهر ، وكانت هذه الهدايا موضع العناية خشية أن تنخفض قيمتها ، وفضلا عن ذلك فلم تمنح العباءات الامبراطورية والتيجان ، واقتصر الأمر على منح الحلى لكبار الموظفين البيزنطيين وهكذا شعر المهدون بأنهم يضمون البرابرة إلى جيش الموظفين والاتباع البيزنطيين ، وشعر المهدى إليهم بالسرور والغبطة بالهدايا ، كذلك كان إهداء الحلى الموقوفة على الحاكم إلى الكنائس ورجال الدين فى الغرب سلاحاً من أسلحة السياسة الكنسية البيزنطية ، ولكن ماتم الحصول عليه سواء من هذا السبيل أو الاستيلاء عليه غنيمة حرب أو ماهرب إلى أوروبا الغربية بطريق التواطؤ ورشوة رجال الصناعة والجمارك البيزنطيين لا يمكن أن يكون شيئاً كبيراً بحال ، ويضاف إلى ذلك أن بعض شعوب البرابرة (وليس كلهم) لم تأبه لزى الامبراطور البراق القريب من زى النساء وزاد فخرهم بثيابهم القومية المصنوعة من الفراء التى إزدراها الرومان وبأزيائهم الحربية الجرمانية .

واختلف الحال فى فارس والحبشة إذ كان يمكن الحصول فيهما على المواد

الخام والسلع المصنوعة دون وساطة البيزنطيين ، وكانت الثياب الرسمية المحلية فى هذين البلدين شبيهة بثياب الامبراطورية الشرقية ، وفى الواقع نجد أن الامبراطورية البيزنطية كثيراً ما استعارت الأزياء الفارسية وكان الامبراطور البيزنطى من الحكمة بحيث امتنع عن المطالبة بأى احتكار فيما يتعلق بالحبشة وفارس وعلى كل حال كان إرتداء حكام هذه الدول العريقة للثياب الأرجوانية أمراً لا يجرح الكبرياء كما يجرحها إرتداء الحكام الذين لا حسب لهم ولا نسب ممن يحكمون بلاداً كانت لا تزال خاضعة للرومان إلى عهد قريب(١) .

كذلك كان البردى خاضعاً لقيود خاصة فى عهد البطالمة ولكن على أساس مختلف ، إذ كانت كافة السلع القيمة فى مصر الهلنستية (البطلمية) خاضعة للاحتكار وفرض الضرائب بغض النظر عما إذا كان ذلك شيئاً يستلزمه استقرار نظام الحكم أو الصالح العام ؛ وكانت بعض هذه السلع تنتجها الدولة مباشرة ويقوم وكلاؤها ببيعها ، وغالباً ما أجر المتعهدون بعض الحقوق الاحتكارية فى إقليم أو أكثر . ولم يحتكر إنتاج البردى احتكاراً مطلقاً وإن وجدت حقول كثيرة يملكها الحاكم ويقوم على زراعتها واستغلالها مباشرة ويبدو أن الأفراد من المنتجين كانوا لا يبيعون للملك إلا أحسن أنواع البردى وهو « البردى الملكى » ويضاف إلى ذلك أن الموثقين العموميين كانوا يدونون وثائقهم على هذا النوع من البردى ويدفعون ضريبة معينة عن كل عقد .

ولم يكن الغرض من هذه القيود هو منع التزوير فى الوثائق وإنما كانت هذه القيود بعضاً من القيود العديدة التى فرضها البطالمة على رعاياهم وهذا هوالسبب فى أن الرومان ، وكانوا يعارضون الاحتكارات الضريبية على طول الخط ،

---

(١) ليس لدينا بحث عام فى مراسم الحفلات فى دول البرابرة. أنظر E. Eichmann: Von der Kaisewandung in Mitterlalter, "Historisches Jahrbuch", LVIII (1938) ص ٣٦٨ وما بعدها وأنظر عن المراسم البيزنطية والفارسية والحبشية J. Ebersolt, Les arts somptuaires à Byzance (Paris, 1923) ; A. Grabar, L'empereur dans l'art byzantin (Paris, 1936) ; O. Treitinger, Die oströmische Kaiser und Reischsidee nach ihrer Gestaltung im hofischen Zeremoniell (Jena, 1938); U. Monneret di Villard, Storia della Nubia Cristiana (Roma, 1938) ص ١٨٠ وما بعدها

قضوا على العقبات فى سبيل حرية التجارة ولكنهم احتفظوا بالضريبة المفروضة على عقود الموثقين كنوع من الرسوم المفروضة على إعطاء الشهادات(١) .

غير أن هذه الضريبة كانت تحوى أصول العناصر التى نشأ منها فيما بعد إحتكار الدولة الذى يهدف إلى الصالح العام ، وفى الواقع زاد عدد الوثائق المزورة فى خلال القرنين الخامس والسادس حتى اضطر الأباطرة إلى إصدار سلسلة من اللوائح أرجعت القيود القديمة وأتمتها . فحتم على الموثقين العموميين مرة أخرى ألا يستخدموا فى تدوين عقودهم إلا البردى الملكى، ولم يكن القصد من هذه القيود فى هذه المرة هو تصريف منتجات الدولة وإنما هو وضع تحرير الوثائق القانونية تحت رقابة الدولة ، وكان حق بيع بردى الدولة قد منح على ما يظهر لأفراد المواطنين فى الأقاليم فألغى هذا الحق الآن وأصدر جستنيان أمره بألا تعد العقود الموثقة فى القسطنطينية صحيحة إلا إذا كانت الورقة الأولى من درج البردى (البروتوكول) سليمة وهى الورقة التى تحوى أسماء موظفى الدولة العاملين فى إدارة البردى ، وثمة ضمان آخر للصحة وهو العبارات التى يفتتح بها العقد إذ كان لا بد من تحريرها تبعا لصيغة خاصة تضم إسم الامبراطور الحاكم والقناصل ، واتخذت احتياطات خاصة فى وثائق الدولة فكان لا بد من استخدام الحبر الأحمر فى توقيع الامبراطور ، وربطت أهم الوثائق الامبراطورية بأختام ذهبية عليها صورة للامبراطور تشبه صورته المضروبة على العملة الذهبية .

أما وثائق الدولة التى يصدرها أعضاء الاسرة الامبراطورية أو صغار الموظفين فقد اتخذت فيها احتياطات خاصة ولكنها كانت أقل شأنا ، فاستخدم فيها الحبر المفضض وأختام الفضة والرصاص والطين وغير ذلك من السمات الخارجية التى تبين مدى أهمية المراسيم المختلفة وتناسبها مع سلطة كاتبها .

وبهذه الطريقة فتح ميدان جديد من الاحتكارات وواضح أن الغرض منها

---

(١) أنظر مع المصادر السابقة N. Lewis, L'industrie du papyrus dans l'Egypte Greco-Romaine (Paris, 1934) وكذلك H.G. Christensen, "Zur Etymologie des Wortes Papier" Orientalische Literaturzeitung, ص٢٠٤–٢٠٥ XLI (1938),

يرمى إلى الصالح العام . أما ماخلعه الامبراطور وعماله من هيبة أسمائهم وصورهم على العقود بمختلف الطرق فانه قد أدى إلى أن تتخذ القيود والاحتياطات الخاصة بوثائق الدولة والعقود الموثقة صفة « الاختصاصات الملكية » التى يعد الاعتداء عليها إعتداء على شخص الحاكم (Regale) فاعتبر تزوير الوثائق الامبراطورية الموقع عليها بالمداد الأحمر أو حتى استخدام هذا المداد فى شئون الكتابة بين الأفراد جريمة من جرائم الخيانة المرتكبة بروح العدوان والتى يعاقب عليها بالإعدام ، أما تزوير الوثائق التى تقل فى رسميتها عن الوثائق الامبراطورية فكان عقابه بتر الأعضاء .

وقد اتخذ القوط الغربيون واللمبارد هذه القوانين بشكل مبسط واتخذوا فى الوقت ذاته تشريع هرقل الخاص بالعملة ، كما أن الباباوالأساقفة الذين اتبعوا القانون الرومانى ساروا فى مراسلاتهم على القواعد الموضوعة فى القسطنطينية . ولما كان إنتاج البردى قد تركز فى ولاية مصر البيزنطية فان كل من استخدم البردى (حتى فى خارج حدود الامبراطورية) إضطر إلى الخضوع للاحتكار الامبراطورى ، ومن ناحية أخرى فانه لما كان هذا الاحتكار إحتكاراً للإنتاج وليس احتكاراً لحق الاستخدام كما هو الحال فى احتكار الملابس فان تموين دواوين الغرب والموثقين بمادة الكتابة الصحيحة استمر دون عقبة(١) .

ولم يؤد ظهور العرب بين الدول الكبرى فى البحر المتوسط فى أول الأمر إلى ما كان يمكن أن يؤدى إليه من حدوث انقلاب فى نظام الاحتكارات الملكية . ولاشك فى أن العرب الفاتحين قد استولوا فى مصر وسورية على دارين بيزنطيتين للسكة وعلى عدد من مصابغ الملابس الرسمية وعلى إنتاج البردى بأسره . إلا أن العمل استمر فيها كما كان جارياً تقريباً دون تغيير فى العمال أو فى مستوى الإنتاج ،

---

(١) سأعود إلى تناول هذا الموضوع فى كتابى ولمعرفة المراجع الأصلية أنظر R. Heuberger, "Vandalische Reichskanzlei... mit Ausblicken auf die Gesamtentwicklung der früh germanischen Herrscherurkunde", Mitteilungen des Oesterreichischen Instituts für Geschichtsforschung. XI. Ergänzuhgsband (1929) ، ص ٧٦ وما بعدها H. Bresslau, Handbuch der Urkundenlehre (Leipzig, 1912-31, II. (الطبعة الثانية)

إذ جرى العرب على الاحتفاظ بالأحوال الراهنة إذا لم تكن لديهم أسباب محددة لتغييرها ، وأبطأوا فى إقامة الاحتكارات الملكية لأنه لم يكن لديهم منها شىء فى بلادهم ، ولما أخذوا فى إقامتها فانهم لم يقلدوا البيزنطيين تماماً كما فعل الجرمان بل إن العرب على العكس أنشأوا نظاماً متيناً للدولة من مزيج أصيل من النظم البيزنطية والفارسية والقومية .

وفى الحديث « منعت العراق درهمها وقفيزها ومنعت الشام مديها ودينارها ومنعت مصر أردبها ودينارها » وفى الواقع كان أغلب النقد المتداول فى عهد الخلافة العربية الأولى (الراشدين) يتألف من العملات الفارسية التى ترجع إلى ماقبل خضوع فارس للعرب ، ومن العملات البيزنطية وبعض العملات الحميرية (جنوب الجزيرة) ويضاف إليها النقود الامبراطورية الجديدة التى كان يجلبها التجار باستمرار . وسرعان ما انضمت إلى هذه العملة الأجنبية العملات المضروبة محلياً فى الدور الخاصة تقليداً للعملات الفارسية والبيزنطية(١)

وقد سبق أن لاحظنا أن هذه الظاهرة نفسها قد حدثت عند الجرمان ، ولكن الفترة التى تسبق استقلال العملة ما كانت لتطول فى الامبراطورية العربية التى كانت الحضارة فيها أقدم والتبادل النقدى أكبر لولا أسباب خاصة أدت إلى التسويف . فالعملات المستخدمة فى عهد الفتوح العربية كانت تحمل صوراً للكائنات الحية ومثل هذه الصور (وإن لم تكن ممنوعة منعاً باتاً) إلا أنها لم تكن شيئاً ترضى عنه المبادىء الدينية الإسلامية(٢) . ومن ناحية أخرى فانه يكاد

---

(١) لمعرفة المصادر أنظر L.A. Mayer, Bibliography of Modern Numismatics (London 1939) وتجد كل المصادر الأدبية العربية تقريباً فى H. Sauvaire, "Matériaux pour servir à l'histoire de la numismatique et de la métrologie musulmanes," Journal Asiatique, XIV,XV,XVIII,XII (1879-82)

(٢) إن الرأى الشائع الذى يقول إن الصور حرمت فى العالم الاسلامى لا يتفق تماما مع الواقع فلم يرد فى القرآن شىء يحرم الصور تحريماً قاطعا كالتحريم الوارد فى التوراة وحرمت عبادة الصور عرضا . وقل ماجاء فى السنة عن تحريم تصوير الشكل الانسانى ولكن الفقرات التى جاء فيها هذا التحريم لا ترجع إلى ما قبل القرن الثامن . ولمعرفة المصادر أنظر G. Marçais "La Question des Images dans l'art musulman," Byzantion VII (1932) ص١٦٢ ومابعدها T, W. Arnold, A. Grohmann, The Islamic Book (Leipzig, 1929).

يستحيل إجبار الشعوب الخاضعة على أن تقبل فجاءة النقود التى لا تحمل إلا مجرد النقوش ، وقد حاول على بن أبى طالب بطل الدفاع عن السنة الإسلامية القديمة أن يصدر عملات لا تحمل صوراً ولكن محاولته ماتت بموته(١) .

وهكذا كان أبسط الحلول هو السماح بالاحتفاظ بالعملات المألوفة غير الرسمية فلا يلام على ضرب الصور إلا الحكام الأجانب والأفراد من ضاربى العملة غير المرخص لهم . وغاية ماحدث كان على الأكثر إتمام شعارات الأديان المخالفة أو محوها وإحلال عبارات مدح الله والرسول محلها : ولم ينج هذا الإجراء نفسه من نقد الفقهاء المتشددين لأن هذه العملة التى حوت العبارات المقدسة كانت عرضة للوقوع فى أيدى غير المطهرين شرعاً . وأخيراً ضرب فى عهد معاوية عملات نحاسية قليلة حلت فيها صورة الخليفة وهو يلوح بسيفه محل صورة الامبراطور البيزنطى وهو يقبض على الصليب ، إلا أن العملة الذهبية وهى فخر الامبراطورية لم تمس وأرضى معاوية الامبراطور أكثر بتعهده بدفع جزية سنوية له(٢) .

وظلت العملة المخصصة أساساً للتداول عند الشعوب غير الإسلامية الخاضعة زمناً طويلا دون تعديل . وسرعان ما اتبع العرب فى تحرير وثائقهم الرسمية تعاليم الإسلام . وكان استعمال الأختام قد انتشر حتى فى المراسلات الخاصة قبل عهد النبى ولذلك قد لا يصح ماقيل من أنه لم يكن للنبى خاتم محفور إلا حين علم أن الامبراطور لن يقرأ خطاباته الا إذا كانت مختومة . وعلى أية حال فقد

---

(١) إن العملة المنقوشة التى أصدرها على وعليها تاريخ سنة ٤٠ هـ لم تعد الآن موضعا للشك أنظر :
J. De Morgan, "Observations sur les débuts de la numismatique musulmane en Perse, Revue Numismatique", 1907, p. 81-82.

(٢) أنظر J. Karabacek "Die arabischen Papyrusprotokolle" Sitzungsber. der Akad. von Wissensehaften, Vienna, CLXI (1908) ص ٢٥ وما بعدها
O. Codrington, Manual of Musulman Numismatics (London, 1904) ص ١١
H. Lavoix, Catalogue des monnaies musulmanes ... de la Bibliothèque Nationale (Paris, 1887), I, XXXII. وافتراضه أنه لابد من وجود عملات ذهبية أيضا ضربها معاوية بصورته لا يجد له تأييداً فى العملات التى وصلت إلينا وتعارضه المصادر الخاصة بالصراع بين عبد الملك وجستينان الثانى .

اجتمعت الأدلة على أن خاتم الخلافة كان فى حماية الفكرة الخاصة بالحقوق الملكية منذ عهد عمر بن الخطاب فاتح سوريا ومصر . وبعد ذلك بقليل نظم معاوية ديوان الخاتم على مثال ديوان الخاتم الفارسى ، واستمرت مصانع البردى البيزنطية فى مصر خاضعة لرقابة الدولة ، ولكنه لا يتضح إذا كان العرب قد قاموا بتطبيق التنظيم الامبراطورى لاحتكار أحسن أنواع البردى دون تعديله(١).

وشكل العرب لاستخدامهم الداخلى تحضير مواد الكتابة الديوانية وتحرير الوثائق وفقاً لحاجات دولتهم وتنظيمهم الدينى . صحيح أن بعض صور الحيوان (وصور الناس أحياناً) والصليب تركت على الأختام والطرز لمجرد الحليات الزخرفية إلا أن اسم الامبراطور والعبارات الدينية المسيحية حل محلها سريعاً اسم الخليفة والعبارات الدينيـة الإسلامية(٢) ومع ذلك فان العمال المسيحيين فى مصانع البردى وضعوا على البردى المصدر إلى الامبراطورية بسملة التثليث بدلا من اسم الامبراطور البيزنطى الذى لم يكن فى الإمكان بالطبع وضعه على الطراز ، وهذا الإجراء الذى جرى عليه أو سمح به الموظفون المسلمون كان فى صالح الامبراطورية والخلافة معاً فحصلت الامبراطورية على مؤونتها المعتادة من البردى اللازم للدواوين والمسجلين — لأن قوانين جستنيان التى حتمت استخدام البردى بطرز لم تمس كانت لا تزال نافذة(٣) ، كما أن العرب من جانبهم أفادوا أرباحاً جمة من تصديرهم للبردى وبذلك ضمنوا تياراً مستمراً من الذهب البيزنطى وهو التيار الذى تكونت منه معظم عملاتهم .

واتبع إجراء شبيه بهذا الإجراء فى الثياب الرسمية المطرزة إذ جرت العادة

---

(١) انظر ص ٧٧ وما بعدها فى N. Abbott, The Kurrah Papyri from Aphrodite in the Oriental Institute (Chicago, 1938) ص ١٠ وما بعدها A. Grohmann, Allgemeine einführung in die Arabischen Papyri (Wien, 1924) المصدر السابق ذكره Karabacek

(٢) انظر Abbott ص ٢٩ وما بعدها ، ومادة (طراز) لجروهمان فى دائرة المعارف الاسلامية و Karabacek, ص ٤١ وما بعدها وكذلك H. J. Bell, Pap. Lond. IV, XXXVII .

(٣) انظر : Basilics, XXII, 2, 1 & 2;
وتبين الشروح الكثيرة عليها أن هذه الإجراءات ظلت تشريعاً نافذاً .

عند العرب — ولعلها عادة مأخوذة عن الفرس لأنه لم يوجد دليل على إجراء مشابه فى الثياب البيزنطية قبل العصر المعروف بالعصر البيزنطى الوسيط — على تطريز الثياب الرسمية بطراز يحمل إسم الخليفة وبعض العبارات الدينية ولكن لم يوضع على النسيج المصدر إلى البلاد المسيحية إلا بسملة الثليث(١) .

وقضى الخليفة عبد الملك بن مروان ، وهو المؤسس الحقيقى لجهاز الإدارة العربية ، على هذا العرف ، ولم يكن فى إمكانه أن يفكر فى إجراء أى إصلاح فى أوائل سنى حكمه لانشغاله بحرب أهلية شاملة ضدعبد الله بن الزبير ، بل نجد فى الواقع أنه زاد فى مقدار الجزيةالسنوية المدفوعة للامبراطور (٦٨٦أو ٦٨٧م) حتى يضمن احتفاظه بالسلم . ولكنه ما أن تغلب على الاخطار التى كانت تهدده حتى انتهج قصداً سياسة جديدة ترمى إلى غرضين أولهما تقوية السلطة المركزية وثانيهما إرضاء العناصر العربية المحافظة التى كان معظمها يؤيد أعداء أسرته ، وكان أخو ابن الزبير قد ضرب قدراً من الدراهم الفضية الصغيرةفأمر عبد الملك بتحطيمها وأبان بذلك عن اتجاه واضح نحو الحقوق الملكية(٢) ثم أمر بأن يحل محل بسملة التثليثوالصليب فى طراز البردى والثياب المخصصةللتصدير

---

(١) انظر Karabacek ص ٣٥ وما بعدها ، وجروهمان فى مادة (طراز) (وانظر كذلك الملحق) مع المراجع والمصادر . إن أقدم وأدق مرجع فى الموضوع هو على الكسائى (من القرن الثامن الميلادى) وقد نقل عنه البيهقى والدميرى (انظر Karabacek ص ٨ وما بعدها) وهو يذكر صراحة أن العبارات الدينية المسيحية لم يحتفظ بها إلا فى طراز القراطيس التى كانت تصنع للروم ، وطراز الثياب التى كانت تصدر إلى كافة بلاد العالم ومدنه . أما المصادر المتأخرة ومنها البلاذرى فانه قل بها ذكر التفصيلات مما يدعو إلى الظن بأن العبارات الدينية المسيحية كانت توضع قبل اصلاحات عبد الملك على كافة أنواع البردى والثياب الملكية . ولكن مثل هذا التفسير تعارضه البرديات الموجودة وثياب العصر العربى الأول التى تحمل طرازا متفقاً مع المبادىء الدينية الاسلامية .

(٢) البلاذرى ترجمة ف. ك. حتى و ف. ن. مرجوتن (نيويورك ١٩١٦ — ١٩٢٤)، ص ٢٦٣ . وقد اعتاد ملوك الفرس عند تولية ملك جديد تحطيم نقود الملكالمتوفى أو المخلوع . وانظر عن اصلاحات عبدالملك الادارية : الفصل الرابع فى J. Wellhausen, Der Arabischen Khalifat und sein Sturz (Berlin, 1902) ، والفصل التاسع عشر فى : Hitti, History of the Arabs (2nd. London, 1940) ومادة (عبد الملك) ، فى دائرة المعارف الاسلامية بقلم K.V. Zettersteen .

صيغ دينية اسلامية ، وحاول الامبراطور جستنيان الثانى الذى لم يرغب بالطبع فى نقض معاهدة ٦٨٦ — ٦٨٧ لما فيها من مكاسب حاول أكثر من مرة سحب هذه الإجراءات بما قدمه من هدايا كثيرة ولكنه لم يلق إلا الرفض ، وفى النهاية تغلب اندفاعه وعنفه على حسن السياسة فهدد الخليفة بوضع نقش مهين للاسلام على عملته الذهبية ظناً منه ان العرب لن يستطيعوا استخدامها(١) .

إلا أن الخليفة كان إذ ذاك هو الأقوى فعامل بيزنطة بالمثل ، وحرم تصدير البردى تحريماً باتاً وأقام عملة قومية ذهبية وفضية على غرار وصورة العملات النحاسية التى أصدرها معاوية(٢) وفكر فى أن يجعل هذه العملة الجديدة مقبولة من بيزنطة المعتزة بنفسها (أو لعل ذلك كان سخرية مهذبة) وذلك بارساله أول نماذج هذه العملة الجديدة كجزء من الجزية السنوية ، وفضلا عن ذلك فانه وعد باستمراره فى قبول العملة الذهبية البيزنطية فى بلاده ، ولكن لما رأى جستنيان هذا الرد المهين الذى وصله فى صورة عملات تحمل اسم الخليفة وصورته قرر أنه لم يعد مفر من الحرب ، ولسوء حظه تخلى عنه فيلق الصقالبة الذى اعتمد عليه فى ميدان المعركة ، ونال العرب الذى رفعوا على حرابهم المعاهدة المنقوضة نصراً تاماً (٣) .

---

(١) Theophanes, p. 558 ff éd. Bonn (p. 364, éd. De Boor); Zonaras, XV,229-231, éd. Bonn; Kedronos, I, 772, ed. Bonn. وأنظر عن المؤرخين العرب المؤلفات السابق ذكرها لـ Karabacek, Sauvaire ولما كان هذا الاصلاح لم يشمل إلا البردى والأقمشة المعدة للتصدير فاننا لسنا فى حاجة إلى أن نعرض هنا لنظرية Karabacek البارعة التى رمى بها إلى توضيح ما ظنه تناقضاً فى المصادر . ويتضمن وصف الصراع كما ورد فى المصادر البيزنطية النتائج ذاتها بالنسبة للعملة فان جستنيان لم يجد مدعاة للحرب إلا حين تسلم عملة الخليفة المضروبة بصورته .

(٢) لا بد أن هذا الاصلاح قد حدث فى ٦٩٢ لأنه فى هذه السنة قامت الحرب التى تبعته مباشرة على ما جاء فى المصادر البيزنطية إلا أن المؤرخين العرب يحدودن تواريخ مختلفة لهذا الاصلاح تمتد من ٧٣ هـ (٦٩٢ — ٦٩٣ م) إلى ٧٧ هـ . وفى الواقع استلزم سحب كافة العملات القديمة بضع سنين (أنظر ف . حتى ص ١١٧ وما بعدها)

(٣) أنظر المصادر السابقة ص ٧ ويرى Lavoix (وما بعدها I,XX) أن العملة التى أثارت غضب جستينان لم تكن هى العملة المضروبة بصورة الخليفة ولكنها عملة متأخرة ليس عليها إلا نقوش . ولكن هذا الفرض لا يتعارض فقط مع الأدلة التاريخية ولكنه يعارض أيضاً ما ذكره زوناراس على وجه التحديد (أنظر ص ١٢٠ ، ١٢١ فيما بعد) ويضاف إلى ذلك أن كثيراً من النقود السابقة قد ضربت بنقوش عربية ولم يعترض عليها الامبراطور قط .

إلا أن مزاعم الحكام البيزنطيين لقيت شيئاً من الاستجابة بشكل ما ، ذلك أن صورة الخليفة على العملة كانت تؤذى إحساس أهل السنة من الفقهاء بقدر ما كانت تؤذى إحساس قيصر الروم وان اختلفت أسباب الشكوى . وقد نجح عبد الملك بن مروان فى إدخال نموذج قومى للعملة فى التداول ، ولم يلبث بعد ذلك أن اتخذ خطوة أخرى وضرب العملة على مثال عملة على بدون صورة أو رمز شخصى . وبعد فترة انتقال قصيرة تداولت فيها معاً النقود ذات الصور والنقود التى لا تحمل صوراً استقر النوع الجديد(١) الذى لا يحمل إلا النقوش الدينية ، ومنذ ذلك الوقت ظلت عملة الأسرات الحاكمة الإسلامية لا تحمل صوراً فيما عدا القليل النادر . بل ان ذكرى وجود النقود الإسلامية ذات الصور قد انمحت فعلا(٢) .

---

(١) ترجع أقدم العملات الذهبية الموجودة المضروبة بنقوش إلى عام ٧٧ هـ ولكن توجد كذلك عملة ذات صورة من السنة ذاتها ، ومما يجدر ملاحظته أن النقوش كانت توضع فى أول الأمر بحيث أنها تبدو لأول وهلة شبيهة بالصور التى حلت النقوش محلها ، مثال ذلك أنه وضعت على ظهر درهم مقلد من الدراخمة الفارسية ثلاثة سطور بالكتابة الكوفية رتبت بنفس الوضع الذى رتبت فيه الخطوط الثلاثة التى تمثل معبد النار فى النموذج الفارسى (أنظر O. Keary, The Morphology of Coins', Numismatic Chronicle, 3rd ser. V-VI (1885-86) وكذلك تحولت النقوش المسيحية والرموز والموجودة فى الطراز إلى زخارف هندسية شبيهة بها فى مظهرها (أنظر مادة طراز لجروهمان و Bell, IV, XXXVIII) ويحتمل أن هذه الظاهرة الأخيرة لم تكن فقط نتيجة إلغاء متعمد للرموز الأجنبية ولكنها قد تكون نتيجة جهل الكتاب إذ غالبا ما حول صناع السكة الاميون النقوش اللاتينية على العملة فى بلاد أوربا الغربية إلى زخارف منقوشة لا معنى لها وفى بعض العملات الانجلوسكونية تحولت الذئبة الرومانية والتوأمان إلى ثعبان !

(٢) يذكر ابن خلدون مثلا أن عملة الحكام المسلمين كانت دائماً بدون صور ويقول أن الصور يحرمها الدين (أنظر ص ١٧٨ — ١٨٠ فى Marçais) ومع ذلك فان حكام طبرستان ضربوا نقوداً بصورة كسرى ملك فارس واستمر ذلك حتى نهاية القرن الثانى للهجرة (أنظر ص ٨٩ فى De Morgan) وهناك أمثلة أخرى كثيرة ويضاف إلى ذلك أنه لدينا عملة فضية مضروبة بصورة الخليفة العباسى المتوكل (٢٤١ هـ — ٨٥٥ م) وأخرى للخليفة المقتدر (٩٠٨ — ٩٣٢ م) ويحتمل أن تكون هذه العملة الأخيرة قد سكها أعداء الخليفة . أنظر E. Bergmann, Eine abbassidische Bildmünze, Numismatische Zeitschrift, I (1869) ص ٤٤٥ وما بعدها H. Nützel, "Eine Porträtmedaille...", Zeitschrift für Numismatik, XXII, (1900) . ص ٢٠٩ — ٢٦٥ .

ومن الإسراف القول بأن تاريخ هذه الحرب المتعلقة بالحقوق الملكية بأسره إنما يرجع إلى حماقة جستنيان ودهاء عبد الملك على ما قال به بعض المؤرخين البيزنطيين المتأخرين ممن غالوا فى خصومتهم للأمبراطور . ومما لا جدال فيه أن جستنيان الثانى كان من أسوأ من جلس على العرش البيزنطى(١) ولكن الحرب لم تكن مجرد صدام بين حاكمين أحدهما هادىء رزين والآخر متهور ، ولكنها كانت تحدياً وصراعاً بين حضارة قديمة تفخر بتراثها الدينى وسلطتها العالمية من ناحية ، وبين دولة حديثة تحتم عليها أن تفسح مكاناً لصيغتها الدينية الخاصة بها ولحقوقها الملكية من ناحية أخرى .

وحين بدأ فليبكوس خليفة جستنيان بعد ذلك بسنوات سياسة دينية معادية للبابا انضم أهل رومة إلى البابا ورفضوا استخدام كافة الوثائق والعملات التى تحمل خاتم الامبراطور البيزنطى الطالح أو صورته(٢) وهذا يثبت أن احترام الصفة الملكية فى النقود لم يعد الآن مجرد شىء يفرضه الحكام فرضاً مصطنعاً ، وإنما أصبح كما سبق أن بينا شعوراً شعبياً يشبه احترامنا للعلم القومى الآن .

ولم تلبث فكرة العملة الملكية وفكرة الطراز (سواء أكان على الثياب الرسمية أو على الوثائق العامة) ان تأصلت فى بلاد الخلافة فى التو والحال تقريباً وكذلك فى الدول الإسلامية التى نشأت فى أطراف ولاياتها البعيدة ، فأسست

---

(١) أنظر عن جستينان الثانى الصورة التخطيطية البارعة بقلم C. Diehl ص ١٧٣–٢١٢ فى كتابه Choses et Gens de Byzance (Paris, 1926) ولكن لا تزال الحاجة قائمة إلى ترجمة مفصلة له ، بل إن الحرب مع عبد الملك لا تكاد تذكر فى أحسن كتب تاريخ الامبراطورية البيزنطية .

(٢) أنظر : C. Diehl, Etudes sur l'administration byzantine dans l'exarchat de Ravenne (Paris, 1888) ص ٣٦٢ . ومنذ وفاة تيودوسيوس الأول اصبح تسلم صورة الامبراطور متوجاً بالغار إقراراً بسلطته ، وفضلا عن ذلك فان زوناراس نفسه ، وهو دون شك غير متحيز لجستينان ، يؤيد تشدد هذا الامبراطور لأنه لا يسمح بطبع أية علامة أخرى على النقود الذهبية غير علامة الامبراطور الرومانى ، فهذا القول يردد فى نهاية القرن الثانى عشر ماسبق أن ذكره بروكوبيوس . وقد شعر العرب من جانبهم بالفخر لانتصارهم فى ميدان الحقوق الملكية فقد ردد هارون الرشيد فى القرن التاسع الميلادى باعجاب قصة حروب عبد الملك (أنظر الكسائى فى المصدر السابق ذكره) .

المصانع الاحتكارية التابعة للدولة فى كل مكان ؛ وجرت على ما جرت عليه مصانع الامبراطورية البيزنطية ، واحتفظ الحاكم وبعض أعضاء أسرته أو بلاطه ممن يعينهم بحق وضع أسمائهم على نقوش السلع الملكية ، وأنشأ العرف ان لم يكن القانون فى كل نوع من أنواع الاحتكارات نظاماً متدرجاً يتفق مع تدرج الوظائف وأصحابها ، فرتبت المعادن فى احتكار العملة على هذا النحو الذهب أولا يليه الفضة فالنحاس كما وجدت أصناف مختلفة من الثياب ، ويحتمل أنه وجدت كذلك أنواع مختلفة من الوثائق الرسمية ، ولا شك فى أن هذه القيود لم تصل أبداً إلى سعة القيود التى فرضت فى الامبراطورية وعلى سبيل المثال كانت دور السكة تؤجر ، وفى مصر أقيمت مصانع النسيج التابعة للدولة لشىء واحد وهو القيام بالمرحلة الأخيرة فى صنع الأقمشة التى كانت تعد فى المصانع الخاصة ، وعقوبة بتر الأعضاء التى كانت توقع على المعتدين على الاحتكارات الملكية قد اقترحت ونفذت فى بعض المناسبات ، ولكنها لم تنتشر أو تتغلب لشدة معارضة الفقهاء المتمسكين بقوميتهم تمسكاً قوياً ، ولكن السياسة الجديدة فى شأن الاختصاصات الملكية التى اتبعها الحكام المسلمون بعد عبد الملك اهتمت مع ذلك بالأمور ذاتها التى سبق أن جرى عليها الروم (١) .

أما عن البردى فان العرب كانوا فى نفس الموقف الذى كانت فيه الامبراطورية البيزنطية قبل ضياع مصر منها ، فكان لهم احتكار الإنتاج فاذا احتاجت البلاد الأخرى إلى البردى فانه كان يتحتم عليها قبوله فى الشكل الذى كانت تنتجه المصانع الإسلامية ، ويبدو أن الأباطرة البيزنطيين بدلا من تنفيذ القوانين القديمة الخاصة بتدوين الوثائق الديوانية أو عقود المسجلين قد جاروا الظروف الجديدة فاستمروا فى استخدام البردى كما يستدل من أقدم خطاب لأحد الأباطرة البيزنطيين والذى وصل إلينا جزء من أصله (بداية القرن التاسع) ، ولكن لما كان صناع البردى قد امتنعوا عن وضع بسملة التثليث

---

(١) أنظر Karabacek ص ٢٤ وما بعدها ، Grohmann مادة طراز ، Sauvaire و Lavoix فى مواضع متفرقة ، ص ١٨٣ وما بعدها فى C. Becker, Islam-Studien وص ٥٦ E. Lévi - Provençal, L'Espagne Musulmane (Leipzig, 1924), I. au Xe siècle (Paris, 1932) وسأعود إلى تناول هذا الموضوع فى كتابى .

على البروتوكولات أى على الأوراق الأولى من أدراج البردى فان الأباطرة نقلوا هذه البسملة إلى بداية أو فاتحة الوثيقة (١) ، ولم يضطر الديوان البيزنطى إلى استخدام الرق إلا فى القرن العاشر حين كفت مصر نفسها عن صناعة البردى لحلول الورق محله فى كافة البلاد العربية (٢) .

وقد سار البابوات والكنيسة والأراضى البيزنطية فى إيطاليا بصفة عامة على القواعد الرومانية المتبعة فى تحرير الوثائق الصحيحة ، وعلى سبيل المثال نجد أن التاريخ القنصلى يذكر فى معظم الوثائق البابوية وفى كثير من المصادر الخاصة فى الإقليم الرومانى حتى السنين الأولى من القرن العاشر (٣) وكان البردى هو المادة الوحيدة المستخدمة فى الوثائق البابوية الرسمية حتى نهاية القرن العاشر باستثناء حالة واحدة ولم ينته إلا فى ١٠٥٧ ، ونجد على مرسوم للبابا يوحنا الثامن (سنة ٨٧٦) وصل إلينا باجزاء من بروتوكوله الأصلى البسملة الإسلامية وفقاً للقواعد التى وضعها عبد الملك(٤) .

---

(١) أنظر : K. Brandi, "Der byzantinische Kaiserbrief aus St. Denis" Archiv. für Urkundenr forschung, I (1908) ص ٥ وما بعدها وهو يذكر المسئلة ولكنه لا يبحث عن أسبابها .

(٢) F. Dölger, Regesten der Kaiserurkunden des Oströmichen Reiches (Munich, 1924-25), I. رقم ٦٥٢ ، ٦٢٧ الخ . وكان المشرفون على أدارة البردى فى البلوبونيز لا يزالون متمتعين بالاعفاء من الجندية فى القرن العاشر : أنظر ص ٢٤٤ الفصل ٥٢ من الادارة الامبراطورية لقسطنطين بورفيروس طبعة بون ، واستخدم الرق عرضاً منذ ٤٧٠ م على الأقل (قانون جستينان ، ١ ، ٢٣ ، ٦)

(٣) أنظر لمعرفة التفصيلات الخاصة باستخدام التواريخ القنصلية وبعد القنصلية فى إيطاليا فى تدوين المراسيم الامبراطورية وفرنسا والمصادر : Bresslau, II Ch. XVI

(٤) J.Karabacek, "Das Arabische Papier", Mitteilungen aus der Sammlung der Papyrus Erzherzog Rainer, II-III (Wien, 1887) ص ١٨ وما بعدها ، مادة (طراز) لجروهمان وبها المصادر . ومما تجدر ملاحظته أن وثيقة امبراطورية من سنة ٨٩٢ تقر بما لم يحفظ أصلها فى مجموعات الوثائق البابوية وانما حفظت صورتها المدونة على البردى . أنظر A. Mercati "Frammenti in un papiro di un diploma imperiale a favore della chiesa romana", Papstum und Kaisertum (Forschungen P. Kehr), (Munich, 1926) ص ١٦٣ — ١٦٧ .

واستخدم الأساقفة كذلك البردى على نطاق واسع حتى نهاية القرن الثامن ، وفى الواقع فأننا نعلم أنه يوجد على الأقل خطاب اسقفى واحد كتب على البردى فى سنة متأخرة وهى ٩٧٧(١) كما نعلم وجود وثائق رومانية خاصة دونت على البردى فى هذه الفترة ذاتها ويرجع آخر هذه الوثائق إلى عام ٩٩٨ . والوثائق الخاصة بالسلطات البلدية فى مدينة رافنا التى ظلت تابعة لبيزنطة حتى ٧٥١ وأصبحت فيما بعد مركزاً لدراسة القانون الرومانى دونت على البردى حتى منتصف القرن العاشر(٢) . هذه هى الأمثلة التى يمكننا التأكد منها ، ومن ناحية أخرى فان معظم البردى فى أوروبا الغربية لم يصل إلينا دون شك لأن البردى من حيث هو مادة للكتابة يختلف عن الرق ويتعرض تعرضاً شديداً للتلف إلا فى الجو الجاف ، وصفوة القول أنه حيثما اتبعت القواعد الرومانية لم يكن زوال البردى بسبب الفتوح العربية وإنما كان بسبب غلبة الورق بعد تلك الفتوح بثلاثة قرون (٣) .

إلا أن القانون الرومانى كان فى سبيله إلى الانحلال فى الدول الجرمانية فلم تذكر التواريخ القنصلية فى الوثائق غير الدينية فى لمبارديا وإيطاليا وفرنسا وألمانيا ، وفى الوثائق الخاصة تذكر عبارة sub die consule أى فى اليوم

---

(١) ذكرت المصادر فى Bresslau المجلد ٢ الجزء ٢ ص ٤٨٨ وما بعدها . وهناك رسالة فى عام ٨٦٢ يعتذر فيها بعض الأساقفة الألمان عن عدم الكتابة على البردى لأنهم لم يجدوا شيئا منه وقد اعتبرت هذه الرسالة دليلا على زوال البردى بالفعل ولكن الأمر على العكس فان مجرد شعور الأساقفة بضرورة الاعتذار يثبت أن استخدام الرق كان لا يزال أمراً استثنائيا . أنظر كذلك الفقرة التى اقتبسها Sabbe ص ٨٢٦ رقم ٧ (عام ١٠٠١) ، وخطاب ٩٧٧ صادر عن الأسقف ميرو فى جيرونا بأسبانيا .

(٢) ذكرت المصادر فى Bresslau فى المرجع المشار إليه . أنظر C. Paoli, Del papiro, considerato specialmente come materia che a servito alla scrittura (Firenze) 1878), ch. V. وذلك لما دون على البردى فيما عدا الوثائق .

(٣) انظر أيضا W. Erben, Die Kaiser- und Königsurkunden des Mittelalters (Munich, 1907) ص ١١٩ — ١٢٠ . وصحيح أن العرب نقلوا الورق إلى أوروبا ولكن هذا النقل حدث بعد عصر الفتوح العربية بعدة قرون وعلى أية حال فانه حين توقف إنتاج البردى فان الدواوين التى جرت على استخدامه فى أوربا الغربية لم تستخدم الورق بل استخدمت الرق .

القنصلى دون ذكر اسم القنصل فهى كل ما تبقى من الصيغة القديمة التى طواها النسيان . وأصبحت تضاف بقوة العادة وحدها (١) كما أن قوة العادة هى التى أدت بالديوان الملكى الميروفنجى إلى استخدام البردى المستورد حتى ٦٩٢ على الرغم من أن الرق الذى كان يسهل إنتاجه محلياً قد بدىء فى استخدامه لماما منذ سنة ٦٧٠ وما بعدها . ولكن الحظر الذى فرضه عبد الملك فى ٦٩٢ منع زمناً ما امداد البردى تماماً ، ولما رفع هذا الحظر لم يرجع الديوان الميروفنجى إلى استخدام هذه المادة الغالية التى لم تكن تشترى إلا احتراماً لتقليد آخذ فى الزوال (٢) .

ولسوء الحظ لم تصل إلينا أية وثائق أصلية صادرة من الديوان اللمبارددى ولكن كل ما نعلمه عنها إنما هو بطريق غير مباشر ، وهو مع ذلك يؤدى بنا إلى الظن بأن الوثائق الملكية وكذلك وثائق الأدواق كانت تدون على البردى ولعل ذلك يفسر سبب زوالها (٣) ومن ناحية أخرى فان أقدم ما وصل إلينا من الوثائق الإيطالية الخاصة المدونة على الرق هو عقد من عقود المسجلين فى مدينة بياشنزا مؤرخ فى ٧١٦ أى بعد الحظر العربى بثمانى وعشرين سنة ، ويمكن أن نستخلص من ذلك أن تقاليد القانون الرومانى كانت لا تزال هى الغالبة فى إيطاليا فيما يتعلق بوثائق الدولة والكنيسة (٤) إلا أن إصلاح عبد الملك

---

(١) أنظر ص ١١ — ١٢ والمصادر فى H. Aicher, Beiträge zur Geschichte der Tagesbezeichnung im Mittelalter (Innsbruck, 1912)

(٢) المدائنى ورواه البلاذرى (١ ، ٣٨٤) يقول إن الحظر استمر بعض الوقت . وأنظر كذلك عن انحطاط التقاليد الرومانية فى الديوان الميروفنجى ص ١٢٨ وما بعدها فى P. Kirn, "Zur Problem der Kontinuität zwischen Altertum und Mittelalter", Archiv für Urkunden., X (1930)

(٣) L. Schiaparelli, "Note paleographiche e diplomatiche", Archivio Storico Italiano, ser. 7, V (1926), 161-165. وص ٤٨٦ — ٤٨٧ وبها المصادر والمراجع فى المجلد الثانى من الجزء الثانى من Bresslau .

(٤) سبق أن ذكرنا اتخاذ القانون البيزنطى فى الولاية اللمبارددية (ص ٣ ، ١٢٢) وجدير بالذكر أن أقدم ما ورد عن وثائق البرابرة المدونة بالحبر المذهب طبقا للقواعد المتبعة فى الامبراطورية الشرقية يشير إلى هبة للملك اللمبارددى أريبرت الثانى (بداية القرن الثامن) وقد اتبعت الأمارات اللمبارددية فى جنوب إيطاليا المثال البيزنطى فى تحرير الوثائق الحكومية ولمعرفة المراجع أنظر ص ٢٢٩ وما بعدها فى F. Dölger, "Die Kaiserkunde der Byzantiner als Ausdruck ihrer politische Anschauungen," Historische Zeitschrift, CLIX (1939)

أثر فى الوثائق الإيطالية الخاصة تأثيره فى الوثائق الملكية فى فرنسا . وفى ألمانيا ترجع أقدم الوثائق المدونة على الرق والتى وصلت إلينا إلى الربع الثانى من القرن الثامن (١) وهكذا يبدو أنه حيثما اضمحلت التقاليد القانونية الرومانية فان استخدام الرق فى الوثائق الملكية ووثائق المسجلين لم يكن نتيجة مباشرة لفتح العرب لمصر وإنما كان نتيجة لتنظيم احتكارات الدولة العربية بعد ذلك الفتح بخمسين سنة .

وإذا ما وازنا بين العملة الميروفنجية والعملة الشرلمانية نزعنا بالطبع إلى اعتبار أن هاتين الحقبتين يفصل بينهما تباين قاطع ، فلدينا فى أول الأمر عملات ذهبية غالبة تحمل صوراً ، ثم نجد عملات فضية غالبة تحمل نقوشاً ومع ذلك فان الانتقال قد حدث فى خلال زمن طويل وقد زاد إنتاج العملات الفضية فى فرنسا منذ السنين الأخيرة فى القرن السادس أى قبل الإسلام بزمن طويل وقبل اضمحلال شأن الميروفنجيين ، وصحيح من ناحية أخرى أن نسبة الذهب المتداول قلت باستمرار فى عهد آخر ملوك الميروفنجيين ، وأن بين القصير على ما يبدو لم يضرب عملة ذهبية على الإطلاق (وإن كنا لا نستبعد العثور على شىء من هذه العملات مصادفة فى الحفائر الحديثة) ، ولكن العملة الذهبية قد ضربت فى عهد شرلمان وزاد سكها فى عهد لويس التقى. كذلك كان الانتقال من العملة المصورة إلى العملة غير المصورة انتقالا تدريجياً مستمراً فى خلال القرنين السادس والسابع ، وليس لدينا أية عملة مصورة من عهد بين ولكن لدينا عملات مصورة كثيرة من عهد شرلمان ولويس التقى (٢).

---

(١) أنظر ص ٤٨٩ — ٤٩٠ من الجزء الثانى من المجلد الثانى فى Bresslau

(٢) مراجع هذا الموضوع كثيرة جداً ويقوم الخلاف على النقاط التفصيلية ولكن الخطوط العامة أصبحت مستقرة . وتجد قائمة بكل المصادر الأصلية والقانونية تقريبا فى : M. Prou, Catalogue des monnaies carolingiennes de la Bibliothèque Nationale (Paris. 1896).

وكذلك فى A Dopsch, Die Wirtschaftsentwicklung der Karolingerzeit (الطبعة الثانية . Weimar, 1922)

ولا يمكن أن يتطرق الشك فى قيام الصلة بين هذا النقص التدريجى المستمر فى العملة الذهبية وبين النقص المستمر فى حجم المبادلات (١) ومن ناحية أخرى فأنه يجب الربط بين التدهور فى ضرب الصور على العملة وبين التدهور العام الذى أصاب الفن وسلطة الحاكم معاً ؛ والفضة أصلح من الذهب فى المبادلات الصغيرة وصناع النقود غير المدربين يفضلون النماذج المنقوشة إلا إذا أصر الحاكم على نشر صورته على العملة ، وقد ظهرت هذه النزعات كما سبق القول قبل الغزوات العربية فهى لا يمكن إذن أن تكون نتيجة مباشرة لهذه الغزوات ولها وحدها . وكان بين القصير أول من حاول إيجاد شيء من الوحدة فى العملة وإعادة شيء من الاحتكارات الملكية التى تخلى عنها الملوك الضعاف ، وواضح أن أسهل الطرق إلى وحدة العملة هو الاهتمام بالنزعات القائمة فعلا وإلغاء كافة العملات الذهبية المضروبة بالصور باعتبارها بقايا عهد مضى لقد كانت النهضة السياسية والفنية والاقتصادية فى عهدى شرلمان ولويس الأول نهضة مؤقتة لم تبلغ حد الكمال ، وكذلك كان الحال فى إحياء العملة الذهبية المضروبة بالصور فى عهديهما .

إن هذه الملاحظات التى أبديناها لم تدخل فى حسابها ما يمكن أن يكون من تأثير للغزوات العربية ولكنها لا تستبعد قيام مثل هذا التأثير ، ومع ذلك فأنه يجب أن نلاحظ مرة أخرة بعض الظروف التى أغفلها بيرن وأتباعه وهى أن فترة الفتوح العربيـة فى الشرق بل وفى أسبانيا ليست فترة تغيرات فجائية فى العملة الميروفنجيـة ، ولم تحدث تغيرات كبيرة نسبياً إلا حين استولت أسرة حاكمة مستقلة على السلطة فى أسبانيا إذ كان لأسبانيا عملة ذهبية فى عهد القوط الغربيين وعمال الخلافة المركزية ، ولكن أول حاكم مستقل بقرطبـة وهو عبد الرحمن الأول (الداخل) المعـاصر لبين القصير امتنع عن ضرب العملة

= ولم تلق مقالات دوبش التى ظهرت بعد ذلك أى ضوء جديد على الموضوع وكذلك الشأن فى مقالة A. Segre, "La circolazione monetaria del regno dei Franchi", Rivista Storica italiana (1931).

(١) أنظر مقالة M. Bloch الهامة "Le problème de l'or au moyen-âge" والمصادر فى مجلة Annales d'Histoire Economique et Sociales V (1933), 1-34 (وهى المقالة الأولى من هذه المجموعة) .

الذهبية وعن اتخاذ لقب الخليفة بسبب وجود خليفة آخر يسيطر (وإن تكن سيطرته غير شرعية) على المدن الإسلامية المقدسة ، ولم يتخذ عبد الرحمن الثالث لقب الخلافة بقرطبة إلا فى القرن العاشر بعد أن ساد المرتزقة الأتراك على الخلافة الشرقية ، وفى الوقت ذاته بدأ عبد الرحمن الثالث فى ضرب العملة الذهبية بانتظام (١) ويحتمل جداً أن تأثير سيادة عيار الفضة فى دولة مجاورة حمل بين على التخلى تماماً عن عيار الذهب فى مملكته .

ويحتمل كذلك أن يكون مثل العملة العربية المنقوشة قد شجع صناع العملة الفرنجة على التخلى عن ضرب العملة المصورة تماماً ، لا سيما وأن هذه العملة كانت تضرب غالباً فى إقليم بروفنس على مقربة من أسبانيا ، ولم يكن فى الإمكان أن يظهر هذا التأثر قبل الربع الثانى من القرن الثامن لأن العرب فى أسبانيا لم يقضوا تواً وفى الحال على العملة المصورة (٢) وموجز القول أنه يمكن أن نفترض أن النزعات الجديدة فى العملة الفرنجية والتى بدأت قبل الفتوح العربية لم تكن متأثرة بما يمكن أن يكون لهذه الفتوح من أثر فى انقطاع التجارة ولكنها تأثرت بنزعات مماثلة فى العملة العربية بأسبانيا .

ولم تؤثر العملة الإسلامية المنقوشة فى السكة الفضية والنحاسية المضروبة فى دول البرابرة بأوروبا الغربية فقط ، ولكنها أثرت كذلك فى العملة الذهبية التى اعتبرت أهم معرض لصور الملوك ، فالعملة الذهبية الوحيدة التى ضربها شرلمان فى فرنسا (فى مدينة Uzès القريبة من الحدود العربية) هى عملة منقوشة ، وضرب معاصره أوفا ملك مرسيا على عملته الذهبية اسمه بحروف لاتينية وعبارة

---

(١) ابن خلدون ترجمة De Slane ، ١ ، ٤٦٤ ، انظر Lavoix, III, XXVII ص ٩ A. Vives y Escudero, Monedas de las dinastias arábigo-españolas C. del Rivero, La moneda arabigo-española ص ١٠ وما بعدها (Madrid, 1893) (Madrid, 1953),

(٢) ينسب P.C. Robert فى مؤلفه Numismatique de la province du Languedoc إتخاذ نموذج العملات المغطاة بقشرة من الذهب إلى تأثير العرب ولكن أيبدو أن هذا النوع من العملات الفرنجية قد نشأ من العملات اللمباردية والعملات البيزنطية فى رافنا ، وسأبحث هذا الموضوع مفصلا فى مقالة أخرى .

عربية منقولة من دينار عباسى ، بل إن التاريخ المضروب كان هو التاريخ الهجرى (١٥٧ هـ — ٧٧٤م) وأخذت هذه العملات المقلدة على هذا النحو فى الازدياد حتى القرن الثالث عشر ، وهكذا حل الدينار العربى حلولا جزئياً محل النوميسما البيزنطية باعتباره نموذجاً للعملة فى أوروبا الغربية ، فهذه الظاهرة على وجه التأكيد ليست عرضاً من أعراض أزمة تجارية أحدثها العرب ، بل أنها على العكس تدل على أن التجار العرب تفوقوا على البيزنطيين فترة من الزمان (١) .

على أن الحال قد اختلف مرة أخرى فى مملكة اللمبارد ، فلم يكن للعرب حدود مشتركة معها وأحاطت بها الامبراطورية البيزنطية من كل جانب تقريباً ، بل أنها توغلت فى جزئها الرئيسى ونشأ تأثير مستمر متبادل بين دور السكة التابعة للبرابرة ودور السكة البيزنطية فى إيطاليا ، وانتقلت دار السكة فى رافنا من البيزنطيين إلى اللمبارد قبل أن يبدأ بين باستعادة إشراف سلطة الدولة على العملة فى فرنسا بعدة سنوات (٢) ولم يشهر سيف رقابة الدولة قط فى مملكة اللمبارد ، وظلت السكة محتفظة بالنموذج المصور وأن يكن تدهور الفن قد أدى هنا أيضاً إلى تغطية مساحات أكبر فأكبر من العملة بالعبارات المنقوشة ، ويضاف إلى ذلك أن غلبة الذهب كمعيار لم تلق معارضة ، وفى الواقع يبدو أن

---

(١) أنظر بصفة خاصة البحث القيم الذى نشره U. Monneret de Villard بعنوان "La moneta in Italia durante l'alto medio-evo" وذلك فى Rivista Italiana di numismatica, XXXII-XXXIII (1919 1920) وهو يشمل فعلا كل أوربا الغربية . وكذلك C. Sanchéz—Lavoix, I ص ١٢ وما بعدها ؛ وص XXXI وما بعدها فى Bloch فى بحثه Albornoz Léon y Castilla "La primitiva organizacion monetaria de المنشور فى مجلة Anuario del historia del derecho espanol, V (1928). ص ٣٣٥ وما بعدها ، وقد عكس حكام قشتاله الذين اشتهروا بمطالبهم التوسعية فى نهاية العصر الوسيط تقريباً صراع عبد الملك فوجهوه ضد حكام أسبانيا المسلمين وعارضوا العبارات الاسلامية المنقوشة على العملة العربية بعبارات مسيحية منقوشة على عملاتهم بحروف عربية .

(٢) لمعرفة المصادر عن العملات اللمباردية أنظر Monneret و Wroth, فى المراجع المذكورة .

كمية الفضة المتداولة كانت قليلة جداً كما كان الحال فى الامبراطورية (١) ومن ناحية أخرى ظلت العملة المصورة واتخاذ الذهب معياراً سائدين أيضاً فى مملكة القوط الغربيين حتى فتحها العرب (٢) وصدرت عملة ذهبية فى انجلترة أكثر من مرة منذ عهد اوفا إلى عهد ادوارد القس (٣) وهكذا يمكن أن نستخلص من ذلك أن النزعات الحديثة فى العملة الميروفنجية والشرلمانية الأولى لم تكن إلا ظواهر محلية .

ومما يجب الإشارة إليه أن السكة الذهبية اللمباردية بعد روثارى لم تكن تحمل صورة الامبراطور البيزنطى (فيما عدا العملة المحلية لادواق بنفنتو) وإنما كانت تحمل صورة الملك اللمباردى فهى إذن كانت تحدياً لمطالب الأباطرة فى شأن حقوقهم الاحتكارية ، وكان ذلك هو التحدى الباقى الوحيد منذ أن اتخذ العرب والفرنجة النماذج المنقوشة فى عملاتهم وزالت مملكة القوط الغربيين ، ولم يقض شرلمان على هذا التحدى حين تم له فتح إيطاليا فأحلت دور السكة اللمباردية صورة واسم الحاكم الجديد محل صورة واسم الملك

---

(١) ويجب أن نلاحظ مع هذا أن الصلدى الذهبى قد أصبح عملة حسابية فقط أو فى الغالب ولم تصل إلينا صلديات لمباردية وانما وصلت إلينا عملات تمثل كسور الصلدى (tremisses) ومثل هذا النقص فى الوحدة النقدية يمكن ربطه بالنقص فى حجم المبادلات . ولكنه حدث قبل الغزوات العربية .

(٢) إن العملات الذهبية لكسور الصلدى "tremisses" هى العملات الوحيدة التى وصلت إلينا من القوط الغربيين أنظر ص ٢٤ — ٢٥ من A. Heiss, Description générale des monnaies des rois Wisigoths (Paris, 1879) وقد طبعت صورة واسم الملك القوطى الغربى على هذه العملات منذ عهد ليوفيجلد ، ولكن بالنظر إلى التدهور السريع الذى أصاب الفن فى أسبانيا أتخذت الصور على العملة تدريجاً شكل خطوط هندسية مضطربة متشابكة بحيث يصعب أن نميز فيها الرأس والعنق ، وعلى النقيض من ذلك احتفظت العملة اللمباردية بمستوى فنى يكاد يصل إلى مستوى العملة البيزنطية المعاصرة .

(٣) أنظر ص ٥ — ٧ من H. Munro-Chadwick, Studies on Anglo-Saxon Institutions (London, 1905) ولا شك أن معظم التداول الانجلوسكسونى كان يتكون من العملة الفضية والنحاسية ولكن لم يصبح الذهب نادراً بعد الفتوح العربية وعلى العكس فقد شاعت فى القرن الثامن وبعده العملات العربية والعملات المقلدة لها . أنظر ص ١٣ وما بعدها والمصادر فى Bloch .

اللمباردى على العملة الذهبية (١) وفى تلك الأثناء لم يكن فى فرنسا إلا عملة منقوشة كما كان الحال من قبل ، ولكن حدث فيها تغيير فجائى بعد تتويج شرلمان امبراطوراً ، فامتنع صدور العملة الذهبية فى كافة ولاياته فيما عدا العملة المنقوشة فى أوزيس التى كانت لا تزال تتداول فى ٨١٣ بالرغم من الشكاوى التى قدمتها بعض المجالس ، وسحبت العملة الفضية والنحاسية المنقوشة وحل محلها فى كل مكان عملة مستوحاة من العصر القديم عليها صورة الأمبراطور متوجاً بالغار وإسمه ولقبه الأمبراطورى(٢) .

ولا يمكن الشك فى أن وضع معايير موحدة للأمبراطورية كلها كان خطوة نحو المركزية ، ولكنه يتحتم علينا بعد ذلك أن نجد تفسيراً للأسباب التى دعت إلى اختيار النموذج البيزنطى المصور لضرب العملات الفضية والنحاسية وإلى الاحتفاظ بالنموذج المنقوش لضرب العملة الذهبية القليلة التى ظلت متداولة ، ويحتمل أن نجد الاجابة عن ذلك فى علاقة شرلمان بالامبراطورية البيزنطية أكثر مما نجدها فى نتائج الغزوات العربية التى حدثت قبل ذلك بقرن أو أكثر ! وفى الواقع كان اتخاذ شرلمان للقب الأمبراطورى ضربة قوية دون شك للمزاعم البيزنطية ، ومنذ زوال الملكية الفارسية والملكية الحبشية لم يجرؤ أى حاكم أجنبى أن يلقب نفسه بلقب الأمبراطور(٣) وقد أجمعت كافة المصادر المعاصرة على

---

(١) أنظر Monneret فى مؤلفه السابق . وبعد سقوط دزيدريوس ضرب دوق بنفنتو عملة ذهبية مستقلة ولكن شرلمان لم يلبث أن أجبر الدوق جريموالد على إضافة اسم الملك الفرنجى على العملة والوثائق الصادرة عن الدوق وهكذا شمل الاحتكار الملكى مرة أخرى الوثائق والعملة بالطريقة ذاتها .

(٢) أنظر المصادر فيما سبق رقم ٢٦،٤٠ لمعرفة معنى صورة الحاكم المتوج بالغار . واستمر الامبراطور البيزنطى حتى عام ٧٣٠ يرسل صورته المتوجة بالغار إلى عماله بايطاليا (أنظر سنة ٧٣٢ فى Annal. Baron. — ولكن يجب أن يستبدل بهذا التاريخ سنة ٧٣٠) .

(٣) ساعدت الغزوات العربية مرة أخرى على تخليص الامبراطورية البيزنطية من المنافسين المطالبين باللقب الامبراطورى إذ اتخذ العرب ألقابا قومية الأصل كلقب الخليفة أو أميرالمؤمنين وهى ألقاب لا علاقة لها بالمطالب البيزنطية . ومن ناحية أخرى فانه صحيح أن الملك كوينولف اتخذ لنفسه قبل تتويج شرلمان بعامين لقب امبراطور مرسيا ويحتمل أن هذا اللقب فى نظره لم يتضمن مطالب امبراطورية فعلية وانما تضمن فقط علو مركزه بالنسبة لغيره من ملوك انجلترة =

أن شرلمان كان يدرك خطورة هذا العمل وبذل كل جهد ممكن لتهدئة ثائرة بيزنطة وكبريائها وللحصول على الاعتراف بلقبه من الامبراطور الشرعى بالقسطنطينية (١) ويلاحظ من ناحية أخرى أنه لم يطلق على نفسه امبراطور الرومان 'Romanorum Imperator' كما فعل الامبراطور البيزنطى ولكنه اتخذ لقب الامبراطور . . . حاكم امبراطورية الرومان 'Imperator Romanorum Gubernans Imperium' وهذا اللقب الأخير يعد أكثر تواضعاً من اللقب الأول، ويحتمل أن تقبله القسطنطينية أكثر مما تقبل صيغة تتضمن المساواة المطلقة (٢) ويجوز القول بأن الكف عن ضرب السكة الذهبية المصورة الذى قضى على آخر أشكال المقاومة للاحتكار البيزنطى كان خطوة أخرى تنطوى على حسن النية

= أنظر ص ٥ وما بعدها فى : E. E. Stengel, "Kaisertitel und Suveränitätsidee", Deutsches Archiv für Geschichte des Mittelalters, III (1939), ولكن لايحتمل أن القسطنطينية قد سمحت بمباهاة ملك من الجزيرة الشمالية النائية !

( ) أنظر ص ٢١٩ وما بعدها والمصادر فى البحث القيم لـ L. Halphen, Etudes critiques sur l'histoire de Charlemagne (Paris, 1921).

(٢) لقد لا حظ بيرن ص ٢٠٩ — ٢١٠ وشتنجل فى مؤلفه المذكور شذوذ هذه الصيغة . وكانت المشكلة الدبلوماسية دقيقة لأن تتويج شرلمان يمكن أن يعد كأنه خلع للامبراطور « الرومانى » الآخر . أنظر ص ٢٦٧ — ٢٦٨ ، من A. Gasquet, l'Empire Byzantin et la Monarchie Franque (Paris,1888) ، وفى الواقع لم يشترك « الأباطرة » القدامى المنافسون للامبراطور البيزنطى معه فى أى نعت جغرافى . صحيح أن كسرى الأول لقب نفسه بملك الملوك (شاهنشاه) دون أن يلحق بلقبه نعتاً جغرافياً . ولكن الديوان البيزنطى كان يلقبه بملك الفرس ، وخاطب كسرى الثانى فى رسالة له الامبراطور موريس بملك الروم ، ولقب نفسه بملك الفرس (أنظر ص ٤ وما بعدها من K. Guterbock, Byzanz und Persien in ihrer diplomatisch-völkerrechtlichen Beziehungen (Berlin, 1906) ، ومن ناحية أخرى فانه لا يتطرق الشك الآن فى أن الأباطرة البيزنطيين استخدموا لقب امبراطور الرومان (ملك الروم) بكامله منذ بداية القرن الثامن (أنظر ص ٤٦٩ وما بعدها فى N. Lichacev, "Sceaux de l'empereur Léon III", Byzantion; XI (1936) ، وعلى ذلك فانه لا يمكن الاستمرار بعد الآن فى القول الشائع بأن هذه الصيغة اتخذت أول ما اتخذت فى ٨١٢ (لتكون لقبا أعلى من لقب الامبراطور مجرداً الذى اعترف به لشرلمان فى تلك السنة) — أنظر كذلك H. Heldmann, Das Kaisertum Karls des Grossen (Weimar, 1928) وخاصة الفصلين الثالث والسابع ، ولكن أنظر الاعتراضات عليه فى ص ٢١٤ وما بعدها فى مقالة F.L.Ganshof المنشورة بمجلة Le Moyen-Age, XL (1930).

وترمى إلى تمهيد السبيل إلى التفاهم ، وقد حدث اتفاق مماثل بين بيزنطة وفارس لم تنس ذكراه بعد (١) وهكذا امتنع ضرب السكة الذهبية تماماً فى إيطاليا لأنه كان من الصعب اقناع الإيطاليين بقبول عملات غير مصورة وغير مألوفة . ولم تكن النقود الذهبية المنقوشة فى فرنسا شيئاً جديداً ومع ذلك فأنها أثارت فيها الشكوى لأنها على ما يظهر كان يسهل تزييفها (٢) وإذا أمكن أن يقبل تفسيرنا هذا فأننا نستخلص أن إصلاحات شرلمان النقدية لم تدفعه إليها اتساع الفتوح العربية ، وإنما حفزته عليها قبل كل شيء اعتبارات السياسة وحسن الجوار إزاء الامبراطورية البيزنطية ومن الواضح أن هذا لا يتضمن القول بأن الظروف الاقتصادية لا شأن لها بهذه الاصلاحات ، إذ يحتمل أن شرلمان لم يكن ليضحى بالعملة الذهبية المصورة فى سبيل التصالح مع الامبراطور البيزنطى إلا إذا كانت قيمة الذهب وفائدته الاقتصادية قد نقصت كثيراً فى فرنسا قبل ذلك الوقت ، فاصلاحات شرلمان فى هذه الناحية متممة لاصلاحات بين ، ولكن الحالة الاقتصادية فى إيطاليا لم تكن تبرر التخلى عن الذهب ولما لم تعد العملات الذهبية الجديدة تضرب محلياً منذ عهد شرلمان فان العملات الذهبية الأجنبية (عربية وبيزنطية) قد حلت محل العملة اللمباردية القديمة فى كافة أنحاء شبه الجزيرة الإيطالية (٣) .

وفى عام ٨٠٦ حين كانت العلاقات بين شرلمان والامبراطورية الشرقية

---

(١) وصف قسطنطين بورفيروجنتوس بعد ذلك بأزيد من قرن باسهاب فى كتابه De Ceremoniis, I, ch. 89-90 القواعد المتبعة فى استقبال سفراء الفرس كما لو كان هؤلاء السفراء لايزالون يفدون على البلاط البيزنطى! وقد تبادل ملوك الفرس وآل شرلمان مع الامبراطور البيزنطى لقب (الأخ) فى مراسلاتهم الرسمية وفى الحالين ظل الامبراطور البيزنطى وحده يضرب العملة الذهبية .

(٢) أنظر Dopsch, II, 300 وبه المصادر ، إلا أن أسباب الشكوى غير واضحة تماماً ومما يجب ملاحظته أن دوق بنفنتو كف عن وضع اسم شرلمان على عملاته بعد ٨٠٠ ، وقد فسر هذا التصرف على أنه مظهر للاستقلال من جانب تابع عاص ولكن ثمة تفسير آخر وهو أن شرلمان نفسه قد تنازل برضاه عن حق نقش اسمه على العملة الذهبية المستقلة الوحيدة التى كانت لا تزال تتحدى الاحتكار البيزنطى وبذلك تجاهل شرلمان سكة تابعه دون أن يرفض الاعتراف بها أو يعارضها صراحة .

(٣) أنظر قائمة المصادر والمراجع ص ٧٨ وما بعدها فى : Monneret, XXXII

على أسوأ حال لم يذكر شرلمان اللقب الامبراطورى فى تقسيمه الدولة بين أبنائه، ولكن أمكن الوصول فى النهاية عام ٨١٢ فى اكس لاشابل إلى اتفاق يتضمن اعتراف السفراء البيزنطيين بشرلمان امبراطوراً 'Imperator et Basileus' وبعد ذلك بسنة وضع الامبراطور الهرم فى اكس لاشابل نفسها (لا فى رومة) التاج على رأس لويس التقى وأمر أن يلقب بالامبراطور والعظيم 'Imperator et Augustus' وفى عام ٨١٤ تولى لويس العرش واحتفظ بعلاقات سياسية لا بأس بها مع أباطرة الشرق ، وكان الأباطرة البيزنطيون قد اتجهوا إلى موقفهم الودى هذا لأملهم فى الحصول على معونة الامبراطور الكارولنجى الثانى ضد العرب والبلغار ولكن هذا الأمل لم يتحقق (١) ، وأسوأ من ذلك بكثير (وعلى الأقل فى أعين أباطرة بيزنطة المهتمين بالمراسم) أن لويس تجرأ على ضرب العملة الذهبية باسمه ورسمه وعلى مثال عملة شرلمان الامبراطورية الفضية والنحاسية ، وكان ظاهر هذه العملة يحمل تاجاً وكلمتين هما Munus divinum، أى (هبة إلهية) مما يتضمن أن لويس كان امبراطوراً بفضل الله وليس أخاً صغيراً لأخيه الامبراطور الشرقى ، وفى الحق أن مثل هذا التأكيد للسلطة لم يصدر عن دار سك إيطالية وإن تكن إيطاليا أنسب مكان للبدء باعادة ضرب العملة الذهبية ، ذلك أن العملة الذهبية التى سكها لويس ضربت فى أبعد أجزاء امبراطورية عن الحدود البيزنطية وأقربها إلى القبائل الجرمانية غير المتحضرة التى يمكن أن يبهرها سحر النقود الذهبية المصورة (٢) ولكن الامبراطوريين البيزنطيين ميخائيل وتيوفيلوس من ناحيتهما قد تلقبا فى خطاب أرسلاه إلى لويس بأباطرة الرومان فى الله ولقبا لويس « بملك الفرنجة واللمبارد والامبراطور المعين منهما (٣) . . !

---

(١) أنظر ص ٢٢٤ وما بعدها فى Halphen عن معاهدة ٨١٢ ، وكذلك R. Cessi فى "Pacta Veneta" المنشورة بمجلة 'Archivio Veneto (السلسلة الجديدة) IX, (1928) وأنظر عن التتويج فى عام ٨١٣ وسوابقه ص ٤١٩ وما بعدها فى Heldmann ، وكذلك ص ٥٧ وما بعدها فى K. Hampe (على الرغم من اسرافه فى بلاغة الأسلوب) Herrschergestalten des deutschen Mittelalters (Leipzig, 1927) ؛ وعن مشروعات القيام بعمل مشترك أنظر ص ١٧٧ وما بعدها والمراجع فى A. A. Vassilev, Byzance et les Arabes (Bruxelles, 1935)

(٢) أنظر ص XXXII وما بعدها فى Prou, Monnaies Carolingiennes

(٣) أنظر ص ٣١٣ — ٣١٤ فى Gasquet

وقد كال الصراع الكنسى فى سبيل مساواة القسطنطينية بروما وفى سبيل إقامة الكنيسة البلغارية الضربات الأخيرة للاتفاق المنهار الذى عقد فى اكس لاشابل ، فلما اختل ميزان القوى نهائياً بتقسيم الامبراطورية الغربية واعتلاء الأسرة المقدونية العرش فى الشرق سحب بازيل الأول رسمياً اعتراف بيزنطة بالرتبة الامبراطورية للحكام الكارولنجيين ، ولم يقم لويس الثانى إلا بارسال رقعة دبلوماسية ، ذكر فيها بازيل بأن لقب 'basileus' أو الامبراطور قد سبق منحه لحكام كثيرين من الوثنيين أو المسيحيين على السواء ، ولكن احتجاجه ظل دون رد (١) ويحتمل فى مثل هذه الظروف أن لويس الثانى قد ثأر لنفسه بالرجوع إلى ضرب العملة الذهبية ؛ وضرب امراء بنفنتو النقود الذهبية بانتظام ، ونحن نعلم أن لويس الثانى ضرب لسنوات عدة العملة الفضية فى بنفنتو باسمه ولقبه الامبراطورى، ولم تصل إلينا عملة ذهبية من عهد لويس، ولكننا لا نستطيع أن نأخذ الصمت دليلا لأن سلطته على بنفنتو لم تستمر إلا سبع سنين ، وأقرت بنفنتو فيما بعد بالسيادة البيزنطية وجدير بالملاحظة أنه بعد هذا الاقرار لم تسك فيها أية عملة ذهبية على ما يظهر (٢) .

وعلى كل حال كان الذهب دواماً أداة التجارة الدولية على الأخص كما بين مارك بلوك ؛ وكانت الفضة كافية فى العادة لأغراض التجارة المحلية ، وكانت العملة الذهبية إذا أصبحت مقبولة دولياً أداة لنشر هيبة الحاكم الذى تحمل إسمه ورسمه ، ولكن لم يكن اسم أى حاكم كفيلا بخلع الثقة الدولية على العملة الذهبية . ففى القرن الثامن أدى انقطاع العملة الذهبية فى فرنسا إلى زوال النقود الفرنجية من عداد النقود المقبولة دولياً . وحاول لويس التقى السير فى عكس اتجاه التيار ولم يتأثر بهيبته إلا الفريزيون والسكسون فاستعملوا عملته الذهبية على نطاق واسع بل وقاموا بتقليدها فى بلادهم بعض الوقت ، ولكن خلفاء لويس الضعاف الذين عجزوا عن مجرد الاحتفاظ باحتكار الحاكم للعملة لم يكن لديهم

---

(١) أنظر ص ٣٠١ وما بعدها وص ٣١١ وما بعدها فى Gasquet ؛وص ٤٣ وما بعدها فى G. Ostrogorsky, "Die byzantinische Staatenhierarchie" Seminarium Kondakovianum, VIII(1936)

(٢) لمعرفة المراجع أنظر A. Engel, E. Serrure, Traité de Numismatique du Monmeret, XXXIII ؛ Moyen Age (Paris, 1891-1905)

أى أمل فى إقناع التجار الدوليين بقبول العملة الذهبية الفرنجية بدلا من الدنانير البيزنطية أو الإسلامية (١) وخلاصة القول أن التخلى نهائياً عن معيار الذهب بعد لويس التقى لم يكن له صلة مباشرة بالغزوات العربية ، ولكنه يرجع إلى نقص هيبة الملوك الغربيين . ولم يصبح فى الإمكان الرجوع إلى ضرب العملة الذهبية فى أوروبا الغربية (٢) إلا فى القرن الثالث عشر حين هبطت مكانة البيزنطيين والعرب على السواء .

وإذا كان زوال البردى أو زوال العملة الذهبية لا يرتبط بأى تقهقر فجائى فى التجارة ناتج من الفتوح العربية فأن نظرية بيرن لم يعد لها مايؤيدها . وفى الواقع نجد أن الأدلة التى جمعها ساب فى بحثه سابق الذكر تكفى وتزيد للدلالة على أن تجارة الأقمشة الشرقية المصبوغة بالأرجوان والموشاة لم تنقطع قط فى أوروبا الغربية . ونستطيع أن نفترض على الأكثر أن هذه التجارة أصابها هبوط مؤقت وإن انعدمت الأسس لهذا الغرض ، وعلى أية حال لا يمكن استخلاص احصاءات مقارنة إذا كانت المصادر عرضية قليلة متباعدة فيما بينها ، ومع ذلك فأننا سنفترض ابتغاء دليل آخر أن تجارة الأقمشة قد أصابها الهبوط ، فهل يجب أن نربط بين مثل هذا الهبوط الإفتراضى وبين الإنحلال العام فى التجارة ؟

يجب أن ندخل فى حسابنا قبل كل شىء . النزعات الخاصة بشئون العرف

---

(١) جرت فى الواقع محاولات عدة لارجاع ضرب العملة الذهبية فى أوربا الغربية وذلك من القرن التاسع حتى الثالث عشر . ولكن العملة الذهبية المحلية لم تستطع قط أن تكسب ثقة التجار ، والعملات الذهبية الوحيدة التى ضربت فى الغرب وتداولت على نطاق واسع كانت تقليداً للنقود العربية والبيزنطية . أنظر Monneret فى مؤلفه المذكور ، ص ٢٢ وما بعدها فى Bloch.

(٢) أنظر بصفة خاصة ص ٢١٩ وما بعدها من G. I. Bratianu, Etudes byzantines d'histoire économique et sociale (Paris 1938) ، وكذلك ص ٢٥ — ٢٨ فى Bloch ، ومقالة G.Luzzatto بعنوان "Oro e argento nella politica monetaria veneziana" فى مجلة Rivista storica Italiana, 1937, fasc. 3. ومقالة R. Lopez بعنوان Un consilium di giuristi torinesi nel Dugento فى مجلة Bolletino storico-bibliografico Subalpino, XXXVIII (1936)

والأزياء ونعيد القول بأن قيمة الرمز لا تتعدى دائرة الإصطلاح الذى بنى عليه فالعلم كان لايمكن أن يكون شيئاً أكثر من قصاصة من القماش فى عهد الجمهورية الرومانية ، ولم يأبه الهون ومعظم الجرمان الأوائل بالثياب الأرجوانية الأمبراطورية ، وقد نتفق مع Halphen فى استبعاد النادرة البارعة التى أوردها صاحب الحوليات المعروف براهب دير سان جال السويسرى على أساس أنها من وحى الخيال وهى النادرة التى يظهر فيها شارلمان وهو يمكر بضباطه الذين فضلوا الثياب الشرقية المترفة على الأزياء القومية البسيطة . ومع ذلك فأن هذه النادرة دليل دون شك على الرأى الشائع بين الفرنجة حين كتب الراهب حولياته فى النصف الثانى من القرن التاسع(١) ويذكر مصدر آخر أن شارل الأصلع بعد أن توجه البابا يوحنا الثامن ارتدى ثوباً رسمياً بيزنطيا وجلب على نفسه لوم رعيته لإحتقاره تقاليد ملوك الفرنجة واتخاذه أبهة البيزنطيين الباطلة ، وهذا المصدر لم ينصف شارل وأن تكن ميول هذا الحاكم البيزنطية وخاصة فى شئون الحقوق الملكية حقيقة لا شك فيها إلا أن السبب المختار للوم شارل لابد أنه يعبر عن شعور فعلى (٢) .

والخلاصة أن النقص فى استخدام الملابس الشرقية بين العلمانيين (إذا كان ثمة نقص) يرجع إلى حد كبير إلى تغيير الأزياء . ولم تغير الكنيسة أزياءها وفى الواقع نجد أن معظم ماتبقى من الدلائل على وجود الثياب الشرقية فى أوروبا الغربية مرتبط بالكنيسة (٣) .

---

(١) أنظر ص ١٠٤ وما بعدها فى Halphen وهو يعارض ساب فى مواضع متفرقة ، F. Vercauteren, "Note sur les rapports entre l'Empire Franc et l'Orient...," Byzantion, IV (1927-28), ص ٤٣١ — ٤٣٥ وأنظر أيضاً ص ٨٠ ومابعدها فى A. Dempff, Sacrum Imperium (München, 1929) وموضوع النادرة التى أوردناها مشكوك فيه ولكن الوصف الذى ورد بها عن سوق بافيا للاقمشة الشرقية وصف دقيق . أنظر الفصل الخامس من البحث القيم A. Solmi, L'amministrazione finanziaria del regno italico nell'alto medio evo (Pavia,1932) وتجد دليلا هاماً آخر شبيها بهذه الأدلة فى Alcuin, M.G.H., Hist. Ep. Karol. Aevi, II, 375.

(٢) أنظر ص ٦٥ وما بعدها فى Halphen وص ٦٠ وما بعدها فى J. Ebersolt, Orient et Occident (Paris, 1928-29), I. ، وص ٢٤٧ وما بعدها فى Dölger

(٣) أنظر Sabbe فى مؤلفه المذكور ، وص ١٠٧ وما بعدها فى Solmi عن أمراء إيطاليا الجنوبية الذين ظلوا متمسكين بالرسوم البيزنطية ، وص ٢٤٨ وما بعدها والمراجع فى Dolger

ومن ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن الإحتكار الملكى للثياب والجواهر — على عكس احتكار العملة والبردى — لم يشمل الصناعة والتجارة فقط ولكنه شمل أيضاً استخدام أنواع كثيرة من هذه الأشياء . وأن ماقاله عمال الجمارك البيزنطيون ورواه ليودراند فى القرن العاشر له دلالته إذ أن البيزنطيين كانوا يرون أن أرتداء الأقمشة المصبوغة بأنواع معينة من الأرجوان (ويشمل ذلك بعض الأقمشة التى لم تخصص للأمبراطور أو لكبار رجاله) لا يجب أن يسمح به إلا للأمة البيزنطية « حيث أننا نفوق الأمم الأخرى كلها فى الثراء والحكمة » ، وهكذا لم يعد إحتكار الأقمشة ، وشأنه فى ذلك العملة الذهبية ، فرضاً تعسفيا من جانب الحكومة بل تغلغلت جذوره فى إحساس الشعب (١) . وقد حددت مجموعة من اللوائح المعقدة الدقيقة (وهى لوائح لانعرفها تفصيلا إلا فيما يخص القرن العاشر ولكنها مبنية إلى حد كبير على قوانين الأمبراطورية الرومانية المتأخرة) أنواعا مختلفة من الأقمشة تبعاً لأنواع صباغتها وأحجامها . وبعض هذه الأنواع يمكن تصديره دون قيود وبعضها حرم تصديره ، وبعضها يمكن شراؤه ولكن بكميات محدودة(٢) وتمتع رعايا الأمبراطورية (كالبنادقة وأهالى بعض المدن فى جنوب إيطاليا) وتجار البلاد الحليفة (كالبلغار والروس) بتسهيلات خاصة منحت بمعاهدات . ولكن لم يمنح التصدير غير المحدود باية حال (٣) حتى أن الكنائس والأديرة فى البلاد الأجنبية لم تكن لتحصل على

---

(١) أنظر Liudprand of Cremona, Legatio, ch. 54.

(٢) أهم المصادر هو كتاب الوالى The book of the Prefect، وأنظر أيضاً مجموعة القوانين الامبراطورية : Basilics, XIX, I, 80 ، وقوانين ليو السادس Nov. Leonis VI, LXXX ولمعرفة المراجع أنظر ص ٢٠٤ وما بعدها فى G. Mickwitz, Basilics, LIV, 16, rubr. Die Kartellfunktionen der Zünfte (Helsingfors, 1936) ، وأنظر بحثى "The Commrecial Treaties of the Byzantine Empire" وسيظهر فى مجلة Byzantion, XVI (1942-43)

(٣) أنظر ص ١١٧ وما بعدها فى A. Stöckle, Spätromische und byzantinische Zünfte (Leipzig 1911) ، وص ٨٤ وما بعدها فى Ebersolt, Arts Somptuaires والفصل الأول من J. Kulischer, Russische Wirtschaftsgeschichte (Jenae, 1925) وص ٤٩ وما بعدها فى I. Sakâzov, Bulgarische Wirtschaftgeschichte (Berlin, 1929)؛ وص ١٤٤ وما بعدها فى S. Runciman, A History of the First Bulgarian Empire (London, 1930) ، والفصل الخامس والمراجع فى Solmi

الأشياء الخاصة بالعبادة اللازمة لهياكلها بدون إذن خاص من الأمبراطور ، وفرض على السفراء الأجانب أن يعطوا أمتعتهم لرجال الجمارك ليقوموا بالتفتيش فيها وكان تفتيشهم هذا يتم الأشراف العادى المستمر على سوق الأقمشة وحوانيت بيع الجواهر والذى يقوم به عمال معينون من موظفى المدينة (١) ويحتمل فى مثل هذه الظروف أن تكون أكبر مصادر تموين أوروبا الغربية هو العادة التى سبق ذكرها وهى ماجرى عليه الأباطرة فى إرسال الأشياء الرسمية كهدايا دبلوماسية ، وقد أسرف بعض الأباطرة فى هذه الهدايا إلى الحكام الأجانب والكنائس ولكن الأباطرة الذين لم يكونوا فى حاجة إلى كسب الحلفاء أو استرضاء الكنيسة الغربية كالأباطرة الذين تزعموا حركة تحطيم الأيقونات وعاصروا شارل مارتل وبين القصير اقتصدوا فى ذلك كثيراً ، وقد حذر قسطنطين بورفيروجنتوس ابنه فى القرن العاشر من أجابة طلبات الحصول على التيجان الأمبراطورية والأردية والأقمشة التى كثيرا ما كان يتقدم بها جيران الأمبراطورية من المغول والصقالبة وقال (وكأنه يعتقد فيما قال) أن هذه الأردية والتيجان لم تصنعها يدى الانسان ولكنها أرسلتها السماء بواسطة الملائكة أنفسهم (٢) .

ولا جدال فى أنه وجد مصدر آخر لإمداد للغرب بهذه الممنوعات وهو التهريب ، ومهما نشط المراقبون أو زاد عددهم فانهم لا يستطيعون أن يروا كل شيء وغالباً ما كانوا يقبلون الرشوة إن شاءوا ، وإذا كان لنا أن نعتقد فى رواية ليود براند المتحيزة فان غوانى إيطاليا فى عهد قسطنطين بورفيروجنيتوس

---

(١) G. Millet, "Sur les sceaux des commerciaires byzantins"; Mélanges G. Schlumberger, (Paris, 1924), II, 302. , G.P. Bognetti, Note per la storia del passaporto del salvacondotto (Pavia, 1933 p. 109 ; K.E. Zachariae von Lingenthal, Eine verordnung Justinians über den Seidenhandel; Mémoires de l'Académie Impériale de Saint-Petersbourg, ser. 7, IX (1865) والقانون الأخيرة فى رأيى لم يضعه جستينان الأول ولكن وضعه أحد خلفائه .

(٢) Const. Porphyr., De cerim, I, 469 ff., ed. Bonn; L. Niederle, Manuel de l'antiquité slave (Paris, 1926), II, ch. X; A. Andréades Byzance, paradis du monopole et du privilège, Byzantion, IX(1934) 171-181.

أمكنهن التزين بالحلى التى خصت بها الملائكة الامبراطور العظيم وحده(١) ولكن ليوديراند أسرف فى المبالغة إذ لابد أن ثمن الأقمشة الشرقيـة ونفقات نقلها ورشوة الموظفين المتواطئين لم تتح إلا لقلة نادرة من الغربيين لذة التمتع بهذه السلع المهربة حتى فى عهد امبراطور ضعيف كالامبراطور قسطنطين السـابع . أما إذا كانت السلطة فى يدى حاكم « اتسعت قبضته »وطال باعه كنيقوفوروس وكاس استحال القيام بالتهريب فعلا(٢) .

ومع ذلك فانه كان فى الإمكان شراء الأقمشة كذلك فى البلاد التى حكمها العرب ، صحيح أنه قد نشأ احتكار منذ عهد عبد الملك ، وأن الحكام المسلمين بصفة عامة اقتصدوا أكثر من قياصرة الروم فى هداياهم الدبلوماسية من الأقمشة ، ولكن القيود التى فرضها الحكام المسلمون لم تكن فى شدة القيود المفروضة فى الامبراطورية الشرقية . وهذا يفسر السبب فى أن كثيراً من كبار الشخصيات فى أوروبا الغربية ومنهم رجال الدين والصليبيون قد تزيوا فى مناسبات كثيرة بثياب رسمية فاخرة وشى طرازها بعبـارات الحمد لله التى كانت كلماتها لحسن الحظ غير مفهومة من معظم من ارتدوا هذه الأقمشة(٣) .

وموجز القول ان أى إضطراب يمكن ملاحظته فى أمداد الأقمشة الشرقية نشأ فى الأغلب من اضطراب فى إشراف الدولة أو فى نظام المحالفات مع الحكومتين الرومانية والعربية ، وأن ظهور الامبراطورية العربية لم يؤد إلى نقص الإمدادات بل على العكس قلل من مصاعب الحصول على الأقمشة ، وذلك لأن فكرة العرب عن الاحتكار الملكى كانت أقل وضوحاً .

---

(١) Liudpr., Leg., ch, 53 ff ، وأنظر عن الرشاوى والتهريب فى حقبة متأخرة G. I. Bratianu, Recherches sur le commerce génois dans la Mer Noire au XIIIe siècle (Paris, 1929), p. 127 ff.

(٢) أنظر Liudprand فى مؤلفه المذكور . ومما يجدر ملاحظته أن ليو أخا نيقوفوروس حين أراد اقصاء خليفة أخيه عن العرش (يوحنا تزيمسكيس) سلمه إلى اعدائه وهم صناع الأقمشة الساخطون التابعون للحكومة (Leo Diac. pp. 146-147, ed. Bonn)

(٣) لمعرفة المراجع أنظر جروهمان فى مادة (طراز) ولكنه ليس لدينا حتى الآن بحث قيم عن تصدير الأقمشة العربية إلى أوروبا الغربية .

أما عن الاضطراب فى تجارة التوابل فأننا لا نعلم عنه إلا قليلا، وتبين بعض الوثائق التى ذكرها ساب أن التوابل كانت تستورد لماماً إلى أوروبا الغربية فى الوقت ذاته الذى قال بيرن أنها اختفت فيه ، ولكن ليس لدينا لسوء الحظ دراسة خاصة بهذا الموضوع وسأكتفى بايراد بعض الملاحظات العامة وهى مقترحات لموضوعات بحث أكثر مما هى حقائق مقررة ثابتة .

ولابد من أن ندخل فى حسابنا فى هذه الناحية أيضاً تطور الذوق، فهل كان الأشراف الجفاة وكبار رجال الكنيسة المخشوشنين فى أوائل العصر الوسيط فى أوروبا الغربية مولعين بالطعام المتبل كما أولع به الرومان أو أهل عصر النهضة ؟ نحن نعلم أن أهل عصر النهضة كانوا من المتذوقين لاطايب الطعام ، ولم يعرف تاريخ فن الطهى فى العصر الوسيط الأول تفصيلا بعد ، ولكن افتراض وجود الذوق الخشن فى هذا العصر لايستبعد بتاتاً .

ومن ناحية أخرى فان التوابل كانت ترد من بلاد مختلفة بعيدة بحيث لايكفى الربط بين الاضطراب فى إمدادها والعلاقات العامة بين العالم العربى وأوروبا الغربية، فالثورات التى يمكن أن تكون قد حدثت فى الشرق الأقصى الآسيوى أو فى أفريقيا المجهولة يمكن أن تكون قد أثرت فى تجارة التوابل تأثيراً عميقاً . وقد جاء فى رواية كاتب إيطالى من كتاب الحوليات أنه قامت ١٣٤٣ حرب بين العشيرة الذهبية والجاليات الجنوية فى القرم نتج منها ارتفاع سعر التوابل من ٥٠ إلى ١٠٠ ٪ (١) ويجب أن نتوقع أن تحدث أزمات من هذا النوع نتيجة للحروب الآسيوية فى العصر الوسيط الأول . وقد كان القرن الثامن الذى شهد ظهور الكارولينجيين فى أوروبا الغربية عصر اضطراب فى آسيا الشرقية إذ انتابت الهند تلك الأزمة التى أعقبت اندحار البوذية وانتصار نظام راجيوت الاقطاعى ، وحين غزا العرب بلاد السند عام ٧١٢ كانت هندستان فى سبيل التفكك إلى عدد كبير من الدويلات الصغيرة ، وبعد أن وصلت أسرة تانج

---

(١) Giovanni Villani, Cronaca, XII, ch. 27. ؛ R.S. Lopez, "Mediaeval European Trade with the Far East", Journal of Economic History, III (1943).

الصينية إلى ذروة قوتها فى القرن السابع تلقت ضربات شديدة، وفى عام ٧٥١ أوقف العرب التوسع الصينى فى آسيا الوسطى (موقعة تلاس)، وفيما بين سنتى ٧٥٥و٧٦٣ التمس الأباطرة بعد أن طردتهم الثورة من عاصمتهم معونة الأوجور لاستعادة المدينة وكان ذلك علاجاً أسوأ من المرض نفسه ، وفى ٧٥٨ دمر المسلمون كانتون وأحرقوها وليست هذه الأحداث بالظروف الصالحة لاستمرار العلاقات التجارية . ولكن الموقف تحسن تدريجاً فى القرن التاسع وفى الواقع أصبحت الأدلة على وجود التوابل فى أوروبا الغربية أقل ندرة فى ذلك القرن(١) .

جامعة وسكونسن

---

(١) يجب أن ندخل فى حسابنا عاملا اهتم به Pavlova اهتماماً خاصاً وهو : المنافسة القائمة فى السوق العربية الداخلية . وقد أدى قيام الحضارة العربية إلى ارتفاع مستوى الحياة فى اقاليم برمتها وزاد (الطلب) على التوابل فى بعض أجزاء الخلافة التى لم تكن تباع فيها التوابل قبل الفتوح العربية . ولكن يبدو أن (العرض) فى هذه السلع كان دائماً فى مستوى أقل من الطلب فى خلال العصر الوسيط حتى القرن الثالث عشر ، وأجمع التجار العرب فى القرن التاسع على أن منتجات الصين كانت غالية ونادرة حتى فى قلب الخلافة ، ويحتمل أن التوابل كانت تباع كلها تقريباً فى العاصمة العربية قبل وصولها إلى أوروبا . وعلى ذلك فانه يحتمل أن الفتوح العربية قد أدت بطريق غير مباشر إلى انقاص كمية بعض التوابل فى الغرب بسبب تأثير هذه الفتوح فى رفع مستوى الحياة فى الشرق الأدنى . ولكن هذا لا يتضمن القول بوجود نقص فى التجارة مع أوروبا بالنسبة للسلع التى لم يكن العرض فيها أقل من الطلب ومثل هذه السلع كانت تؤلف الجانب الأكبر من التجارة الدولية .

التأثيرات الشرقية والنهضة الاقتصادية فى الغرب[1]

لروبرت لوبز[*]

(١)

إن التفوق الاقتصادى للغرب على الشرق لا يزيد عمره عن ألف سنة وهى فترة لا تكاد تبلغ سدس أوخمس التاريخ المدون للإنسانية ، أما تفوق أهل الشرق فانه على العكس يرجع إلى أربعة آلاف سنة قبل الميلاد إن لم يرجع إلى ما قبل ذلك .

وقد هدد انتعاش أوروبا الغربية الرومانية وقتاً ما هذا التفوق الشرقى ولكنه توطد مرة أخرى بعد الأزمة الكبرى التى حدثت فى القرن الثالث الميلادى(١)،

---

(١) الشرق والغرب من المصطلحات النسبية التى يمكن أن تطبق على أى اقليم ، ولكننا جرينا هنا على العرف الذى اتبعه معظم المؤرخين الأوروبيين والأمريكيين فهم يطلقون « الغرب » تقريباً على أوروبا غربى البحر الأدرياتى ونهر الألب و « الشرق » على القارة الآسيوية بأسرها والبلقان وكل البلاد التى تحتلها الأمم الناطقة بالضاد مهما قرب موقعها الجغرافى من الغرب ، وهذا معناه أن دراستنا هذه تتعلق أساساً بالعلاقات التى قامت فى حوض البحر المتوسط ، وان أسبانيا وصقلية لا تعدان من « البلاد الغربية » إلا بعد خروج العرب والروم منهما ، وقد تركنا جانباً وبعد تردد البلاد الصقلبية والبلقان والمجر التى حدثت عن طريقها مبادلات فى السلع والأفكار ، ولكن مثل هذه التيارات كانت تيارات منعزلة ثانوية ولم يبلغ تأثيرها فى نمو الغرب من العمق مابلغه تأثير تيار البحر المتوسط . وذكرها عرضاً أمر غير ذى بال ، وبحثها بتعمق يقطع الصلة والاستمرار فى الموضوع الرئيسى .

(*) هذه المقالة أوصى بها المرحوم الاستاذ رينيه جروسيه المشرف على المجلد الثالث من المجلة الدولية التى تصدرها اليونسكو باسم Cahiers d'Histoire Internationale ونشرت به المقالة (يناير ١٩٥٤) .

(١) لما كان القسم الأول ليس إلا مقدمة تلخص أحداث القرون الخمسة التى سبقت النهضة الاقتصادية فى الغرب فاننا نكتفى بذكر بعض المراجع الهامة . ويكاد كل ما ألف منذ خمسة وعشرين عاماً فى موضوع اقتصاديات هذه القرون الخمسة يدور حول نظرية بيرين ، وهى نظرية غير دقيقة ولكنها نظرية بارعة خصبة وقد ذكر أكثر من مائة مؤلف تتعلق بهذه النظرية مع التعليقات عليها فى التوجيه إلى المصادر فى مقالة آن ريزنج Anne Rising : مصير نظريات بيرين = The Fate of Henri Pirenne's Theses المنشورة فى مجلة Classica et Medievalia, XIII, 1952), 87-130 وسنقدم شرحاً جديداً عن الموضوع فى التقرير الذى نقوم باعداده بالاشتراك مع مسيو بونيتى ودوجر للمؤتمر الدولى العاشر للعلوم التاريخية (روما ١٩٥٥)

وكان النصف الشرقى من الامبراطورية الرومانية قبل خلع رومولوس ٤٧٦ قد تأثر إلى حد خطير بالاضطراب العام فى الامبراطورية ولكنه أثبت دون غيره أنه يستطيع استرداد قواه(١) إذ استمرت مدنه على عظمتها وريفه مأهولا، واستولى تجاره من الروم والسوريين واليهود على ما بقى من التجارة الكبرى فى البحر المتوسط ، واستمر استيلاؤهم عليها زمناً طويلا بعد الانهيار الاقتصادى فى العالم القديم . وفى القرن السادس فى عهد جستنيان كادت القسطنطينية أن تستعيد لفائدتها الأقاليم التى خرجت عن سلطان رومة، وفى بداية القرن السابع، فى عهد هرقل عبرت بضعة سفن من الأسكندرية أعمدة هرقل (مضيق جبل طارق) بحثاً عن القصدير فى انجلتره(٢)، وفى الوقت ذاته وسعت الامبراطورية البيزنطية نطاق مصالحها فى آسيا وأفريقية حيث دفعها موقعها البعيد عن رومة، وبلغ تجارها ومرسلوها جزيرة سيلان أحيانا ، بل وبلغوا بلاد الحبشة على الرغم من جهود الفرس لسد الطريق أمامهم ، وجلب بعض الرهبان البوذيين دودة القز لجستنيان، وهى أول عون مباشر قدمته الصين لمد أوروبا بأدوات الصناعة(٣) وفيما بعد ، بين ٦٤٣ و ٧١٩ ، وصلت أربع بعثات دبلوماسية بيزنطية إلى العاصمة الصينية لعقد محالفة يمكن بها سحق العرب بين فكى الكماشة(٤) .

---

(١) براتيانو George I. Bratianu فى « توزيع الذهب والأسباب الاقتصادية لانقسام الامبراطورية الرومانية La distribution de l'or et les raisons économiques de la division de l'Empire Romain وقد أعاد نشره فى كتابه « دراسات بيزنطية فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى » ص ٥٩ وما بعدها Etudes byzantines d'histoire économique et sociale Paris, Geuthner, 1938)

(٢) لوبيز Robert S. Lopez ؛ (مشكلة العلاقات الانجليزية البيزنطية من القرن الثامن إلى القرن العاشر) فى مجلة Byzantion العدد ١٨ (١٩٤٦ — ١٩٤٧) ص ١٣٩ وما بعدها = Le problème des rélations anglo-byzantines du VIIIe au Xe siècle, Byzantion, XVIII 1946-1947) p. 139 sqq.

(٣) هنج : R. Hennig : (إدخال تربية دودة القز فى الامبراطورية البيزنطية) : فى الصحيفة Die Einführung der Seidenraupenzucht ins Byzantin Reich Byzantinische Zeitschrift, XXXIII 1933) p. 295 sqq. : البيزنطية

(٤) فتزجيرالد Charles P. Fitzgerald, China, فى « موجز تاريخ الصين الثقافى » a Short Cultural History 2nd ed. Lond., Cresset Press, 1948) ch. XV

وقد فشلت هذه البعوث ، وانطوت الامبراطورية البيزنطية على نفسها ، وهزم الصينيون بدورهم على يد العرب والترك عند شواطىء نهر تالاس وتخلوا عن أحلامهم فى سيادة آسيا الوسطى ، لكن العرب بعد أن سادوا امبراطورية تمتد فى خليج غسقونية (بسكاى) إلى دلتا السند ، واشتركوا فى الحركات التجارية التى امتدت إلى كورية وارخبيل الهند من ناحية وجنوب شرق افريقية وأوروبا البحر البلطى من ناحية أخرى — أمكنهم أن يقربوا بين الشرق والغرب إلى حد لم يكن معروفا حتى ذلك الحين ، وكان اليهود الراذانية (نسبة إلى نهر رودانس أى الرون) الذين ذكرهم أحد الجغرافيين العرب فى القرن التاسع أشد ضعفاً من العرب ، ولذلك كانوا أقل منهم إثارة للخوف ولم توضع العقبات فى سبيل تنقلهم فاستطاعوا أن يتنقلوا ذهابا وإياباً بين أسبانيا والصين سالكين طرقاً ثلاثة مختلفة هيأت لهم التوقف فى أهم أسواق أوروبا الجنوبية وأفريقية الشمالية وآسيا الوسطى والجنوبية(١) .

أما نصيب أوروبا الكاثوليكية فى التجارة الدولية فى العصر الوسيط الأول فانه كان دون شك متواضعاً للغاية ، إذ قل عدد سكانها ولم تكن طرق المواصلات فيه صالحة تماماً ، وضعف إنتاجها وكانت حضارتها ريفية فلم يهيىء لها ذلك كله سبيل المنافسة مع الدول الكبرى فى العالم البيزنطى أو الاسلامى والتى أحاطت بها وجاورتها على طول حدودها ؛ ولكن ذلك ليس معناه أن وجود مثل هذه التيارات الواسعة على أبوابها لم يكن دون تأثير ، فالحضارة الأوروبية ما كان لها أن تسلك إزاء الحضارات الشرقية إلا مسلك المستعمرة بالنسبة للبلاد الأم المستعمرة ، وإذا كانت الجماهير لم تستهلك إلا ما كانت تنتجه فى أرضها فان الصفوة من أهل السياسة والدين والعلم التى كانت مزودة بوسائل الشراء ومعرضة للتأثيرات الخارجية كانت تشترى منتجات الترف للمساكن والكنائس وللطعام والملبس ، وكانت تدفع أثمانها حسب رغبتها ذهباً أوفضة أومواد أولية كالخشب

---

(١) رابينوفتس = Lewis Rabinowicz فى (تجار اليهود المغامرون) = Jewish Merchant Adventurers (London, Goldston, 1948) وهذا الكتاب هام وذكرت به المراجع ولكنه مفرط فى حماسته .

والحديد والفراء أوسلعة أخرى بطل تعودنا على حسبانها فى عداد السلع ألا وهى الرقيق، ولم تبخل أية حضارة رفيعة بتقديرها لبعض التحف الفنية أوالأدوات النافعة التى تنتجها شعوب أقل منها تطوراً ، فلم تخل السيوف الفرنسية أوالصقلبية من تأثير فى رجال السيف بدمشق وطليطلة ، ولما كانت الاحصاءات منعدمة فاننا نعجز عن معرفة ميزان المدفوعات بين أوروبا الكاثوليكية والعالم الاسلامى والبيزنطى وهل كان إيجابياً أو سلبياً ، ثم أنه يجب أن نعمل حسابا لانتقال رؤوس الأموال الذى أدت إليه الحروب والجزيات ، وكل فرض فى هذا الشأن يتساوى مع غيره ، ولكن ليس هناك سبب يدعو إلى أن نفترض مقدما أن البلاد المستعمرة التى تصدر المواد الأولية وتستورد المنتجات المصنوعة لا تنجح فى موازنة ميزانيتها . ومهما يكن الأمرفان العلاقات مع الشرق جعلت من الجو الراكد بأوروبا جواً غنياً وأصبحت المحرك الاقتصادى الوحيد الذى يستطيع أن يهز الغرب ويقلبه رأساً على عقب(١) .

وفضلا عن ذلك فان الشرق لم يقنع بأن يحرك من الخارج الأجهزة المحركة فى أوروبا ولكنه افتأت عليها كثيراً ، فعسكر فى صميم الغرب فى شبه الجزيرة الأيبيرية التى احتفظ فيها البيزنطيون بممتلكات من ٥٤٤ إلى ٦٢٤ تقريباً، والتى ساد فيها المسلمون قرونا عدة ولم يسلموا آخرقلاعهم إلا فى نهاية العصر الوسيط ، وفى الوسط أشرف الشرق على صقلية التى خلف فيها أمراء المسلمين بطارقة البيزنطيين ، وقد ترك أولئك أى الأمراء المسلمون بصقلية حتى بعد طردهم منها فى القرن الحادى عشر طائفة اسلامية ظلت تعيش فى صقلية حتى ١٢٢٢ وحتى ١٣٠٠ بعد انتقالها إلى أبوليا . وتمسك الشرق طويلا بأقاليم إيطالية أخرى بل إنه لم يتخل عنها فى شكل ما ، فلا تزال اللغة اليونانية لغة الكلام حتى الآن فى كثير من قرية قلورية (كالابريا) وقد تتفوق البندقية على المدن الايطالية فى يطاليتها لأنها لم تخضع لسيادة أجنبية قبل بونابرت ، ولكنها من الناحية الفنية والسياسية والاقتصادية ترتبط بالعالم الشرق ارتباطها بالغرب الأوروبى .

---

(١) يمكن الرجوع للتوجيه الأول إلى تاريخ كمبردج الاقتصادى ج ٢ ف ٥ ص ٢٥٧ وما بعدها (المراجع ص ٥٤٠ — ٥٤٣)

وليس من قبيل المصادفة أن تكون المدن نصف الشرقية التى لم تهجع قط كالبندقية وامالفى وسالرنو وبارى فى مقدمة العوامل التى أدت إلى النهضة الاقتصادية فى الغرب منذ القرن العاشر ، وثمة شعب آخر وجد قبل هذه المدن واشترك معها غالباً وساد تجارة أوروبا فى بدء الثورة التجارية ، وهو أمة شرقية لا جذور أو وطن لها ونقصد به اليهود .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن البرابرة غزاة أوربا جاء معظمهم بدورهم من سهوب الشرق الكبرى ، وأنهم جلبوا معهم بعض الأفكار الفنية والصناعية والأدوات الشرقية الأصل ، فان وجود الشرق وجوداً شاملا فى الحياة الغربية يزداد وضوحاً(١) ومن ناحية أخرى استعارت رومة ذاتها الشىء الكثير من العالم الهلينستى ، والدين الذى أورثته لأوروبا المسيحية فى العصر الوسيط أليس دينا نشأ فى فلسطين ؟ وإذن ففى بحثنا هذا موضوعان متلازمان : أولهما النهضة الاقتصادية فى الغرب وهو يمثل عاملا جديداً ظهر فى القرن العاشر واستمر فى القرنين أو القرون الثلاثة بعده ، وثانيهما موضوع التأثيرات الشرقية التى ظلت قائمة دائماً ولم تكف عن العمل منذ بداية التاريخ ولم ينته مجال البحث فيها حتى الآن .

(٢)

فى التاريخ الذى جرى أسلافنا على كتابته ولا يزال يتعثر حتى الآن فى بعض الكتب المدرسية نجد أن القرن العاشر يمثل قرار الهوة التى تردت فيها أوروبا

---

(١) أدوارسالان Ed. Salan فى مؤلفه (الحضارة الميروفنجية تبعاً للمدافن والنصوص والتحاليل) = La civilisation mérovingienne d'après les sépultures, les textes et le laboratoire (2 vols, Paris, A. et J. Picard 1950-52).

وقد جدد تاريخ هذه العلاقات فيما يتعلق بالفرنجة ؛ وعن الشعوب الجرمانية الأخرى أنظر التقرير الجامع لبونتى Gian Piero Bognetti فى مجلة Archivio Storico Lombardo, sér. 8 vol. II (1950) ص ٣٣٥ — ٣٤٦ ، ولكن يجب كذلك الرجوع إلى التحفظات التى أبداها فوسيون H. Focillon فى كتابه (عام ألف) = L'An Mil (Paris, A. Colin, 1952) ch. I. على مدى التأثيرات التى نقلها البرابرة .

بعد انتصار البرابرة ، وأن الحروب الصليبية تمثل نقطة التحول فى العصر الوسيط والقوة الجليلة المباغتة التى سببت الازدهار الاقتصادى والسياسى والعقلى فى الغرب ؛ وقد غيرنا هذا الرأى على نحو مافعل سجاناريل(*) ، فأصبحنا الآن نبرز أهمية القوة المجهولة المسوية التدريجية لزيادة عدد السكان زيادة كبيرة بدأت قبل عام ألف وبلغت ذروتها فى نحو نهاية القرن الثالث عشر ثم ضعفت وتلاشت تماماً فى خلال القرن الرابع عشر .

صحيح أن عدد السكان لم يزد فى أوروبا وحدها ، ولكنه زاد فيما نعلم فى العالم كله ، إلا أن أوروبا قد زادت مكاسبها لأنها بدأت من مستوى شديد الانخفاض ، وكانت حاجتها للسكان أشد حتى يمكنها النهوض فى كبوتها(١) .

فهل يعترض أحفادنا على هذا الأسلوب الذى ملنا إليه فى كتابة التاريخ بدون أبطال ؟ لا يحتمل أن يعود الناس إلى نسيان الدور بالغ الأهمية الذى قام به المغمورون كما نسوا ذلك فيما مضى ، ولكننا يجب أن نبتعد من الآن عن أى تصور إحصائى ضيق للتاريخ ، فالأرقام ليست شيئاً إذا انعدم تميزها ، وإذا استحال فى الغالب أن ننتزع من المصادر النادرة أية معلومات عن الأفراد الذين مهدوا الطريق وسهلوا حدوث الثورة التجارية الكبرى فى العصر الوسيط فأننا نقول على الرغم من ذلك أن أوروبا لم تكن تستطيع النهوض إلا معتمدة

(*) من شخصيات مسرحيات موليير لعب دوراً هاماً فى المسرحية المعروفة باسمه وفى غيرها وكان يمثل التفكير العام السليم غالبا والخبث أحيانا (المعرب)

(١) أنظر المراجع العامة فى مقالتى الأخيرة (نهضة أخرى أيضاً) ؟ : Still Another Renaissance? المنشورة فى المجلة التاريخية الأمريكية : American Historical Review, LVII (1951-52). 1-21.

ويضاف إليها مؤلفات أخرى هامة ظهرت بعدها مثل مؤلف جانسهوف : François L. Ganshof عن العصر الوسيط . وهو أول أجزاء تاريخ العلاقات الدولية ، باشراف رينوفان P. Renouvin ؛ Histoire des relations internationales Paris, Hachette, 1953) و (مجتمع ميلانو فى العصر السابق للكومون) لمؤلفه فيولانتى : Cinzio Violante, La società milanese nell'età precomunale (Bari, Laterza, 1953)

ومدن فلاندر وإيطاليا فى عهد حكومة الاشراف لمؤلفه لستوكوا : Jules Lestocquoy, Les Villes de Flandre et d'Italie sous le gouvernement des patriciens (Paris. Presses Universitaires de France, 1952).

على الذكاء والمبادءة والشجاعة ، وهى كلها أدوات غير منظورة ولابد منها فى كل عمل ناجح . ومن ناحية أخرى فان النتيجة النهائية للثورة التجارية كانت قلباً للعلاقات بين الغرب والشرق ، فأصبح الشرق مديناً للبلاد التى ظلت أقل منه مكانة زمناً طويلا ، ولم يستطع الغرب أن يحرر نفسه إلا بعد بذل الثمن من تعلم ومران وجهد طويل فى الشرق .

والزيادة فى عدد السكان أمر لا يهمنا فى هذا المقام ، وقد تلتها ظاهرة أخرى هامة عاونت أكثر من غيرها على النهضة الاقتصادية للشعب وهى تقدم الأساليب أو الوسائل والطرق الفنية والصناعية(١) ، وفى هذا الميدان كما هو الحال فى غيره من الميادين كانت القروض كثيرة ولها دلالتها ، ونحن لا نحاول أن نعرض لها جميعاً فذلك قد يملأ مجلداً كبيراً ولنجتزىء بقطاع هام وهو طرق المواصلات ؛ فكما أن الثورة الصناعية فى العصر الحديث صحبتها ثورة فى وسائل النقل شملت الطرق والترع والسكك الحديدية والسفن والسيارات والطائرات — كذلك الثورة التجارية فى العصر الوسيط صحبها تقدم فى وسائل المواصلات ، فماذا كان نصيب الشرق فيه ؟

---

(١) أنظر المراجع العامة فى مقالتين للين هوايت : Lynn White وهما (الصناعة والاختراع فى العصور الوسطى) Technology and Invention in the Middle Ages المنشورة فى مجلة Speculum, XV, 1940, 141-59 والعلم الطبيعى والفن الطبيعى فى العصور الوسطى : Natural Science and Naturalistic Art in the Middle Ages المنشورة فى المجلة التاريخية الأمريكية عدد ٥٢ (١٩٤٦ — ١٩٤٧) ص ٤٢١ — ٤٣٥ وهما بحثان جيدان فى حد ذاتها وليس معنى ذلك أنى أشاطر المؤلف دائماً وجهات نظره . وثمة معلومات أخرى عن المراجع فى المؤلف الكبير الذى يجرى نشره لجورج سارتون George Sarton وهو مقدمة تاريخ العلوم : Introduction to the History of Sciences Baltimore, Carnegie Institution, (1927...) ؛

ويجدر أيضاً ذكر المؤلفات الحديثة لاوتشللى Arturo Uccelli (تاريخ الصناعة من العصر الوسيط حتى وقتنا) : Storia della tecnica dal medio evo ai nostri gironi (Milan, Hoepli, 1945) والناس والآلات والتاريخ لمؤلفه ليل : Samuel Lilley, Men, Machines and History (London, Cobbett, 1948) وفوربز Robert J. Forbes : الانسان الصانع Man the Maker (New York, H. Schuman, 1950) ويعد الآن مؤلف جديد فى تاريخ طرق الصناعات : History of Technology باشراف سنجر : Charles Singer ،وهوليارد : E. J. Holmyard وهذا المؤلف ينتظر أن يشمل خمسة مجلدات .

من المحتمل كثيراً أن أوروبا تلقت من الشرق الاختراعات الثلاثة التى أكسبت وسائل النقل البرية قوة جديدة فى بداية الثورة التجارية، وهى تعليق الدواب واحدة وراء الأخرى، والطوق الجامد حول الكتف لتسريج الحصان، ووضع الحدوة للخيول والبغال والثيران. ولاشك أن تاريخ انتقال هذه المخترعات ومراحلها المتعاقبة أمر يستحيل معرفته بدقة، فهو يتعلق بتغيير تدريجى فى التقاليد الجماعية أكثر مما هو متعلق بمخترعات أصيلة مرتبطة بشخص أو بجماعة من الرواد. أضف إلى ذلك أن الشرق نفسه لم يتبع نظاماً واحداً فى هذه الأمور الثلاثة فتعليق الدواب والطوق على ماتقول به الشواهد اللغوية، كانت أولا تطبيقاً صقلبياً لأجهزة تركية وأدوات مغولية لم تتخذها بيزنطة قط، أما وضع الحدوة فأننا نلحظه على العكس أول مرة على أبواب الغرب فى كتاب الصناعات Tactique للامبراطور البيزنطى ليون السادس الذى جمع فى نهاية القرن التاسع تقريباً (١) ومهما يكن الأمر فان شد الحيوانات أحدها وراء الآخر، وطوق الكتف زادت فى قدرة الحيوانات على الجر، وأدت خدمات ثمينة لا فى التجارة وحدها ولكن فى الزراعة أيضاً حيثما أمكن الاستفادة من استبدال الحصان بالثور فى المحراث. أما حدوة الحصان التى كانت توضع لحيوانات الحمل ولحيوانات الجر أيضاً فانها سهلت السير فى الممرات الشاقة وزادت فى طول بقاء حوافر الحيوانات على الطرق السهلة، ومما هو جدير بالذكر أن البغال المحملة أقدر على السير مسافات أطول من الخيل، وأنه لم يصبح فى الإمكان استخدام البغال على نطاق واسع إلا بعد القرن العاشر أى بعد أن تقدمت تربيتها فى البلاد الاسلامية وانتقلت من افريقية إلى أسبانيا فانخفضت أسعارها (٢).

---

(١) إن أحدث الأبحاث فيما أعلم، فى هذه المشاكل التى كثر فيها الجدل هى المذكرتان الوجيزتان لفيفر واودريكور : Lucien Fèvre & André-G. Handricourt تعليق الدواب دائما : Toujours l'attelage المنشورة فى Annales d'Histoire Sociale, II (1940), 33, 34 والمجلد الأول من تاريخ كمبردج الاقتصادى : Cambridge Economic History, I, ch. III. (بقلم Charles Parrain ، وبه المراجع).

(٢) لا يوجد لسوء الحظ أية دراسة جامعة عن استخدام الحيوانات المختلفة فى شئون النقل ولا نجد إلا ملاحظات عابرة فى تواريخ الزراعة مثل مؤلف جران ودلاتوش : Roger Grand & Raymond Delatouche الزراعة فى العصر الوسيط منذ نهاية الأمبراطورية =

وإذا اتجهنا إلى النقل البحرى فأننا نجد أن دور الشرق معلماً لأوروبا الكاثوليكية هو دور هام أيضاً والتأكد منه أشد . صحيح أن المخترعات الكبيرة لم تكن فيما يحتمل منحة من الشرق ، فمعظم العلماء الآن يعتقدون أن البوصلة نشأت فى الصين ، والدفة المركزية (التى يشك كثيراً فى تفوقها على الدفات الجانبية) يبدو أنها جربت أولا فى مياه المحيط الأطلسى ، والشراع اللاتينى وحده هو الذى لا يشك فى أنه مأخوذ عن الشرق بالرغم من الاسم الذى أطلق عليه ، لأن أول صورة يمكن أن تمثل هذا الشراع وجدت فى كنيسة بفلسطين ترجع إلى العصر السابق على الاسلام ، وان أول صور له يمكن التعرف عليها بوضوح وردت فى مخطوطين يونانيين من القرن التاسع(١) ولكن ما يهمنا أكثر من غيره هو الأصل البيزنطى أو الاسلامى لكافة أنواع السفن تقريباً التى سادت البحار منذ القرن العاشر حتى القرون الأولى من العصر الحديث ، ولسنا فى حاجة حتى نقتنع بذلك إلى أن تتكبد مشقة وصف التجارب والمراحل التى مر بها انتقالها هذا فى الآثار القليلة والوثائق الباقية ، وإنما يكفى أن نتصفح قاموساً للاشتقاقات . فالمصطلحات البحرية المستخدمة بعد القرن العاشر يرجع

= الرومانية حتى القرن السادس عشر L'agriculture au moyen-âge à la fin de l'empire romain au XVIe siècle (Paris, E. De Boccard, 1950). أو مؤلفات عامة عن المواصلات البرية مثل مؤلف شيفل : Paul H. Scheffel تاريخ طرق جبال الألب : Verkehrsgeschichte der Alpen (Berlin, Reimer, 1908-1914) 2 vol أو تاريخ حضارات برمتها مثل متس : Adam Mez فى كتابه نهضة الاسلام : Die Renaissance Islams (Heidelberg, Carl Winters, 1922) ؛ وكوكوليس : Ph. Koukoules فى كتابه الحياة والسياسة فى بيزنطة : Bzantinôn, Bios kai Politismos, V (Athènes, Institut Français, 1952).

(١) أنظر عن البوصلة فضلا عن المؤلفات التى ذكرها هوايت ص ١٤٦ هامش ٣ مقالة هاشيموتو M. Hashimoto نشأة البوصلة : Origin of the Compass المنشورة فى Memoirs of the Research Department of the Toyo Bunko, I (1926), 69-92 وفيما يتعلق بالدفة فانى متفق مع لارويرى : Guilleux La Roèrie فى مقالته تطور الدفة : Les transformation du gouvernail المنشورة فى Annales d'Histoire Economique et Sociale, VII (1955) p. 564

وقد ذكر هوايت مؤلفات أخرى ص ١٤٢ هامش ٢

وذكر أيضاً فى ص ١٤٥ هامش ٤ — ٦ مراجع عن الشراع اللاتينى .

نصفها على الأقل إلى أصل بيزنطى أو عربى ، ولا ينطبق هذا على السفن فقط وإنما يشمل كذلك ألقاب الضباط وأسماء المصانع البحرية ومفردات الملاحة ، فالأسطول فى العصر الوسيط عرف باسم stolium (من اللفظة الإغريقية stolos).

ويقود أميرال (من اللفظة العربية أمير) وهو يرسو scarium أو escales (من اليونانية scarion) فى الترسانة arsenal أو darse (من العربية دار الصناعة) . أما عن الأسماء التى تطلق على السفن فانه يكفى أن نذكر أشهرها : جالير من اليونانية galaia ومعناها سمكة الرمح وقد ذكرت الجالير لأول مرة بهذا الاسم كما ذكر الحدو فى كتاب الصناعات لليون السادس(١) .

وقد يعترض على ذلك بأن الجالير البيزنطية ليست فى النهاية إلا تعديلا للنماذج اليونانية والرومانية وانها قد عدلها بدورها البحارون فى غرب البحر المتوسط ، كذلك جاء ذكر تعليق أو شد الحيوانات صفاً واحداً فى مؤلفات بلينوس ، وليس لذلك أهمية فالتاريخ العقلى يخصص صفحة لأغريق الاسكندرية الذين

---

(١) أنظر عن الغرب مؤلف لارونسيير : Charles de la Roncière تاريخ البحرية الفرنسية : Histoire de la Marine Française, I (3e éd., Paris, Plon-Nourrit, 1909) ومؤلف ما نفرونى : Camillo Manfroni تاريخ البحرية الايطالية منذ الغزوات البربرية إلى معاهدة نينفيو : Storia della marina Italiana dalle invasione barbariche al trattato di Ninfeo (Livorno, Academia Navale, 1899). وهما على قدمهماوخاصة فى بعض التفصيلات لايزالان من المراجع الهامة ، وتراجع الاشتقاقات بالرجوع إلى قاموس البحرية فى العصر الوسيط والحديث : Dizionario di marina medievale e moderno باشراف برتونى : Giulio Bertoni (Rome, R. Academia d'Italia, 1937) وليس لدينا عن البحرية البيزنطية إلا مؤلف بريبيه : Louis Bréhier نظم الامبراطورية البيزنطية Les Institution de l'empire byzantin (Paris, Albin Michel, 1949) ص ٤٠٤ — ٤٢٩ ، وأنظر عنه انتقادات R. H. Dolley المنشورة فى مجلة Byzantion العدد ٢٠ (١٩٥٠) ص ٣٧٥ — ٣٧٧ . وعن البحرية الاسلامية حورانى : George F. Hourani الملاحة العربية فى المحيط الهندى فى العصر القديم وأوائل الوسيط Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times (Princeton, N. J., Princeton University Press, 1951) وهادى حسن A History of Persian Navigation : تاريخ الملاحة الفارسية . Hadi Hasan (London, Methuen, 1928) وهذه المؤلفات عن البحرية الاسلامية وأن تكن على هامش بحثنا إلا أنها تحوى معلومات مفيدة .

كشفوا عن القوة المحركة للبخار واستخدموها فى صنع بعض اللعب، أو لروجر باكون الذى صنع لنفسه منظاراً مقرباً (تلسكوب) وصوبه على حقل قمح يبعد عنه ببضعة أميال ؛ أما التاريخ الاقتصادى فانه لا يعنى بالمخترعات إلا بعد أن تؤثر تأثيراً عميقاً فى الإنتاج وتوزيع الأموال . ومنذ القرن العاشر كانت أوروبا قد سرى فيها النشاط ، وكانت فى حاجة إلى بعض الفنون والصناعات التى لم تكن لتفيد منها فى العصر الوسيط الأول أو حتى فى العصر القديم ، وكان الشرق متأهباً لمدها بها ومنها الجديد كل الجدة ومنها القديم الذى أهمله الغرب أو نسيه منذ زمن طويل(١) ولم تثمر هذه الصناعات إلا لأنها لقيت تربة صالحة ولأن الغرب استولى عليها وعدلها لاستعماله وحولها بما يتفق وحاجته ، وليس هذا فى نهاية الأمر بأقل صور الابتكار شأناً .

ويبدو أن الغرب قد أنشأ بنفسه مما لديه صناعته وفنه الخاص بتعبيد الطرق

---

(١) مثل آخر عن طريقتين صناعتين متشابهتين لا تتصلان بطرق المواصلات ولكن كان لهما أعمق الأثر فى الازدهار الاقتصادى بأوروبا وهما الطاحونة المائية والطاحونة الهوائية . ولا شك أن الأولى ترجع إلى أصل شرقى إذ ذكرت أولا فى عام ١٨ ق . م تقريبا بين ملحقات قصر ميثريداتس ، وبعد ذلك بقليل خصها أحد شعراء اليونان بقصيدة قصيرة ساخرة قد تكون أقدم ما ألف الشعراء فى التقدم الصناعى ، ولم تلبث أن ظهرت فى الوقت ذاته تقريباً فى إيطاليا والاقاليم الغربية ، ولكن لم تنتشر سريعاً إلا فى أثناء العصر الوسيط ولم تتغلب تماما قبل نهاية القرن الثامن عشر فهى إذن إختراع شرقى من العصر القديم أعطى أهم ثماره فى أوروبا بعد (النهضة الاقتصادية فى الغرب) وكان مارك بلوك فى مقالته ظهور الطاحونة المائية وانتشارها Avènement et conquêtes du moulin à eau المنشورة فى مجلة Annales d'Histoire Economique et Sociale, VII (1935), 335 على حق فى ربطه إنتشارها بانحطاط نظام الرق ونهضة المدن التى حدثت منذ القرن العاشر . وليس هناك لسوء الحظ مؤرخ له مقدرة مارك بلوك ليصف لنا تطور طاحونة الهواء — وأنظر مع ذلك هورفتز H. T. Horwitz فى مقالته ظهور وأول تطور وإنتشار الطواحين الهوائية : Ueber das Aufkommen, die erste Entwicklung und die Verbreitung von Windraden المنشورة بمجلة التاريخ الصناعى : Technik Geschichte, XXII (1933) ص ٩٣ وما بعدها . ولكننا نعلم أن الطواحين الهوائية المزودة بمحور أفقى كانت موجودة فى العالم الاسلامى فى القرن العاشر . ومنذ القرن الثانى عشر وجدت الطواحين الهوائية فى أقاليم كثيرة فى أوروبا ولا سيما فى الشمال الغربى ولكنها كانت مزودة بمحور رأسى. فهل كان ذلك مجرد إنتقال أو إختراعا مستقلا ؟ ولم نصل إلى حل لهذا الموضوع ولكن أظن من جهتى أنها من أصل شرقى مع تعديل غربى لها .

فلم يكن لدى العرب شيء فى هذا الميدان ليعلموه له ، ولم يبتعد البيزنطيون فيما يبدو عن التقاليد الرومانية التى شابهت بدورها تقاليد فارس الساسانية والصين . وقد خلفت رومة شبكة ضخمة من الطرق التى يكاد لا يتطرق إليها التلف ، ولكنها كانت طرقاً ضيقة غاية الضيق وصلبة غاية الصلابة بالنسبة للنقل الكبير ، وكانت بصفة خاصة غير مرنة فلا تظل فى حال حسنة دون إصلاحات متكررة كثيرة النفقات : وهى كانت تصنع من طبقة من الخراسانة تكسوها رقع البلاط الملصق بعضها ببعض ، وعلى الرغم من أن أوروبا فى العصر الوسيط المتأخر قد زاد عدد السكان فيها فانه لم يكن لديها تلك الأعداد الضخمة من العبيد والرقيق التى كانت تخضع للامبراطوريات الكبرى ، فقنعت بطرق لا أساس لها وضعت فيها الحجارة متفرقة على الأرض مباشرة فكانت الطرق الأوروبية أشد فقراً وتواضعاً ولكنها كانت مرنة جداً لا تكلف كثيراً حتى للمسافات الطويلة وموجز القول أنها كانت كافية للنقل فى ذلك العصر(١) .

(٣)

لا يجب أن نبالغ فى أهمية وسائل الصناعة المادية ، فالأدوات لا قيمة لها إلا بالأيدى التى تستخدمها والعقول التى توجهها ، والأذكياء المجدون إذا كانت أدواتهم قديمة فانهم يستطيعون مع ذلك أن يبلغوا بها أهدافاً لا يبلغها غيرهم ممن انحطت بهم صفاتهم عن الارتفاع إلى مستوى الأدوات التى فى متناولهم . وقد

---

(١) أما أن الطرق فى العصر الوسيط كانت تختلف جد الاختلاف عن الطرق الرومانية فهذا أمر لا شك فيه ، أما إنها كانت أحسن منها كما يؤكد الكوماندان Lefebvre des Noëttes الذى يدافع ببراعة عن الروح الصناعية للعصر الوسيط فهذا أمر لست مقتنعا به . ولكن الطرق فى العصر الوسيط كانت أكثر صلاحية وتوافقا مع البناء السياسى والاجتماعى للمنظمات العامة التى أشرفت على تعهدها . أنظر للتوجيه الأول عن موضوع الطرق فى الغرب : تاريخ كمبردج الاقتصادى ج ٢ ص ١٤٣ وما بعدها ، وص ٣٣٣ ؛ وأنظر عن الطرق فى البلاد الاسلامية مؤلف Mez ف ٢٨ ؛ وعن المعلومات الخاصة بالمراجع R. S. Lopez فى مقالة (تطور النقل البرى فى العصر الوسيط) : L'evoluzione dei transporti terrestre nel medio evo, المنشور فى مجلة معهد كولمبوس : Bolletino Civico Instituto Colombiano, I (1953)

حان الوقت لأن نتجه إلى ناحية أخرى من نواحى الاستيراد من الشرق وهى ناحية الأفكار(١) .

---

(١) لا يزال هذا الميدان بكرا تقريبا حتى فى مراجعه ومصادره الأساسية ننتقل فيه من المشاهد الكبرى الغامضة التى تنقصها الدقة إلى الدراسات الصغيرة للتفصيلات ، ولدينا فيما يتعلق بالبلاد الاسلامية على الأقل أداة البحث الجيدة الخاصة بالمصادر فى مجموعها والتى وضعها سوفاجيه : J. Sauvaget (مقدمة لتاريخ الشرق الاسلامى : Introduction à l'histoire de l'Orient Musulman (Paris, Adrien Maisonneuve, 1943). وليس لدينا عن الحضارة البيزنطية ، إذا تركنا جانبا قائمة المراجع المكتظة التى وضعها Bréhier إلا نشرات إنتقادية فى مجلة Byzantion ومجلة Byzantinische Zeitschrift وعن الأبحاث التى ظهرت بين سنتى ١٩٣٨ ، ١٩٥٠ يمكن الرجوع إلى القائمة التى وضعها Franz Dölger و A. M. Schneider, بعنوان Byzanz (Berne, A. Francke, 1952) ؛ وفى مؤلف ابرسولت Jean Ebersolt الشرق والغرب : Orient et Occident, Van Oest, 1928-1929) 2vols. ملاحظات تدعو للتفكير ، ولكنه بعيد عن توفية الموضوع كما يفهم من عنوان الكتاب . ولما كان مؤلف لندساى : Jack Lindsay بيزنطة فى داخل أوروبا : Byzantium into Europe لا يوثق به كثيرا فانه يجب جمع ما تناثر فى المؤلف المشترك بيزنطة : Byzantium باشراف بينس وموس : Norman H. Baynes & Henry St. L. B. Moss (Oxford Clarendon Press, 1948) إلا أن معظم ما جاء به هو نواحى التأثير البيزنطى فى شرق أوروبا خاصة ؛ كما يجب أيضا الافادة من اللمحات الموجزة الموضحة لديل : Charles Diehl فى مؤلفه بيزنطة عظمتها وتدهورها : Byzance, grandeur et décadence (Paris, Flammarion, 1924) ؛ ونذكر أيضا كتابا مدرسيا طيبا باللغة اليونانية الحديثة لزاكيثينوس Dionysios A. Zakythinos بيزنطة : (Byzantion, Athènes, Ikaros, 1951) ؛ وعن العالم الاسلامى المؤلف المشترك تراث الاسلام : The Legacy of Islam, باشراف أرنولد وجيوم : Thomas Arnold & Alfred Guillaume Oxford, Clarendon Press, 1931 (وهو معرب) وهو غير متوازن وتنعدم فيه المراجع غالبا ؛ ومؤلف جرينباوم : Gustave von Grunebaum الاسلام فى العصر الوسيط : Medieval Islam (2nd ed. Chicago, Chicago University Press, 1933) بحث يدعو للتفكير ويعين كثيراً وأن يكن لا يهتم كثيراً بالمشاكل الاقتصادية . ونذكر أيضا مؤلف جودفروا ديمومبين : Gaudefroy Demombynes النظم الاسلامية : Muslim Institutions (وهذه الترجمة الانجليزية نقحها المؤلف : . (London, Allen & Unwin, 1950

ودراسات عديدة عن مسائل تفصيلية متعلقة بالمسلمين مثل دراسات ليفى بروفنسال : Evariste Lévi Provençal (المدن والنظم المدينية فى الغرب الاسلامى فى العصر الوسيط : Las Ciudadas y las instituciones urbanas del occidente musulman en la edad media (Tetuan, 1905) ؛ والبورنوث : Claudio Sanchez Albornoz =

وهذا الموضوع لسوء الحظ من الموضوعات التى لا يسهل الإلمام بأطرافها ويقل البحث فيها ويصعب تحديدها ، فما هى الأفكار الشرقيـة التى عاونت على النهضة الاقتصادية فى الغرب ؟ هناك عناصر شتى متباينة يمكن أن يكون لها فى هذه النهضة دور ما مهما كان مدى تأثيرها فى أوروبا المسيحية ، ومن هذه العناصر : سيطرة الدولة فى بيزنطة على الشئون الاقتصادية ، وعطف المسلمين على التجار والمدن ، أو تقدم الطب عند اليهود ، وأننا نكتفى مرة أخرى ببضعة أمثلة لها دلالتها اخترناها من قطاع رئيسى وهو إدارة الأعمال (١) .

= أسبانيا الاسلامية : La España Musulmana (مجلدان يشملان المصادر مع التعليق عليها ومقدمة ومراجع — (Buenos Aires, El Atene, 1946) وجابرييلى : Francesco Gabrieli التاريخ الاسلامى والحضارة الاسلامية : Storia e civiltâ Musulmana (Napoli, Ricciardi, 1947)

(١) وهذا الموضوع لم يبحث فى مجموعه ، ولسنا نريد أن نقلل من أهمية الجهود التى تبذلها للتقريب بين المختصين الدوريات العلمية الخاصة بتاريخ القانون مثل (المجلة التاريخية للقانون ومجلة الفرنسى والأجنبى) : Révue Historique de Droit Français et Etranger ؛ مؤسسة سافينى لتاريخ القانون : Zeitschrift der Savigny–Stiftung für Rechtsgeschichte وجمعية جان بودان ، Rivista del Diritto Commerciale : وجلة القانون التجارى Jean Bodin وغيرها من المنظمات إلا أن العقلية التحليلية الحريصة التى إمتاز بها مؤرخو القانون غالباً ما قصرتهم على دراسة الاشكال القانونية المحدودة والبحث فى ميدان ضيق ، ومن السهل الكشف عن الأخطاء التى وقع فيها بعض العلماء الذين قاوموا هذه النزعة المحلية مثل جولد شميت Levin Goldschmdt وكوهلر Joseph Kohler وسايو André E. Sayous (وقد انتقد هذا الأخير زميليه السابقين نقداً عنيفاً (ولكن قد يكون من الأجدى المغامرة بالاستمرار فى هذا الطريق نفسه . ومؤلف جولد شميت القديم التاريخ العالمى للقانون التجارى : Universalgeschichte des Handelsrechts (Stuttgart, Enke, 1891) لا يزال أحسن مؤلف جامع عن القانون التجارى فى الغرب وعلاقته بالقوانين الشرقية . وقد يكون المؤلف المدرسى الذى وضعه بستا Enrico Besta الالتزامات فى تاريخ القانون الايطالى : Le obligazione nella storia del diritto italiano (Padova, Cedam, 1937) متفوقاً عليه فى كثرة البحث والأفكار ، ولكنه وضع لحاجة التعليم فلم يتناول كافة الموضوعات بالشرح المفصل ، وليس به إلا قائمة موجزة للمراجع فى بداية الفصول . ولمعرفة المراجع يمكن الافادة من مؤلف لوبز وريموند : R. S. Lopez & Irving W. Raymond التجارة الوسيطة فى عالم البحر المتوسط : Medieval Trade in the Mediterranean World, (Columbia University Press, 1954). ؛ أما عن القانون البيزنطى فان محاضرات زيبوس Panagiôtês Zepos فى القانون اليونانى : Greek Law (Athènes, 1948) =

كان التأثير العربى فى هذا المجال أوضح من التأثير البيزنطى وهو يبرز أمام بصرنا إذا ماتصفحنا قاموساً للاشتقاقات ، وحتى فى وقتنا هذا نجد ألفاظاً مثل bazar، tarif، douane، fardeau، tare، avarie، risque، trafic، magasin، cheque، aval مأخوذة عن العربية أو الفارسية ، وفى اللغتين الإنجليزية والألمانية نجد أن قائمة الألفاظ المأخوذة عن العربية قد تقرب فى طولها من قائمة الألفاظ الفرنسية المأخوذة عنها ، وهى فى اللغة الإيطالية أطول كثيراً ، أما فى للغتين الأسبانية والبرتغالية فهى قائمة ضخمة فعلا ، وتزداد هذه القائمة كثيراً إذا أضفنا إليها الألفاظ التى ترجع إلى أصل يونانى وزال تداولها فى أيامنا ولكنها كانت شائعة الاستعمال فى العصر الوسيط ، وإن ما نسميه الآن convoi أى مجموعة السفن التجارية التى تحرسها سفن حربية كان يطلق عليه catabolus (من اليونانية katabolos) وذلك حتى القرن العاشر ثم أطلق عليه caravana (من اللفظة

= غنية فى متنها ومراجعها ، وهى على فائدتها لا يمكن أن تحل محل المؤلف الشامل الذى يمكن أن يخلف تماما المؤلفات القيمة القديمة للنجنتال : Karl E. Zachariae von Lingenthal تاريخ القانون اليونانى الرومانى : Geschichte des griechisch–romischen Rechts (3ed. Berlin, 1892) وفيلانويفا Villaneuva Siciliano القانون البيزنطى : Enciclopedia Guiridica فى دائرة المعارف القانونيه الايطالية : Diritto byzantino Italiana (Milano, 1906) ؛ وفيما يتعلق بالقانون الاسلامى (الشريعة) فلدينا مؤلفات أكثر ونكتفى بذكر ثلاثة كتب مدرسية حديثة : أورتز José Lopez Oritz القانون الاسلامى : Derecho Musulmano, (Barcelona, Labor, 1932) وبرجشتراسر Gotthelf Bergstrasser أسس القانون الاسلامى : Grundzüge des Islamischen Rechts (Berlin De Gruyter, 1935) ودى سانتللانا David de Santillana نظم القانون الاسلامى المالكى مع الاشارة إلى المذهب الشافعى : Istituzioni di diritto musulmano malichita con riguardo anche al sistema sciafiita (2vols, Rome, Istituto per l'Oriente, 1925 — 1938) وقد ورد ذكر بعض مؤلفات فى الشريعة الاسلامية والقانون البيزنطى أحدث من السابقة فى مقالة برك : Jacques Berque نقدا لأصول فى الاستشراق : Critique d'origine en Orientalisme المنشورة فى Annales: Economies, Sociétés, Civilisations, VII (1952), 469-74 وفى مجلد تكريم قسطنطين هرمنوبولوس Tomos Konstantinou Harmenopoulou الذى نشرته جامعة سالونيك بسالونيك ١٩٥٢ ، وأخيراً نذكر فيما يتعلق بالقانون اليهودى المؤلف الغنى بمراجعة لكيش Guido Kisch اليهود فى المانيا فى العصر الوسيط : The Jews in Medieval Germany, (Chicago, Universty of Chicago Press, 1949)

الفارسية التى تستخدم حتى الآن للدلالة على قوافل الصحراء) فى العصر الوسيط التأخر . وقد يعزو بعضهم هذا الانتقال اللغوى إلى انحطاط الملاحة البيزنطية بعد القرن العاشر ، ولكن ارث هـذه الملاحة انتقل إلى الإيطاليين لا إلى العرب ، وإذا كانت كلمة magasin أخذت عن اللفظة العربية مخازن ، فان كلمة boutique أخذت على اللفظة اليونانية apothéké (١) .

ومهما يكن الأمر فانه ليس من الحكمة أن نقبل الشواهد اللغوية قبولا أعمى فكلمة hôtel (فندق) أصبحت مألوفة لدى السياح فى كافة أنحاء العالم ، وهى تدل دون شك على المكانة الدولية للغة الفرنسية ، ولكنها لا تثبت بالطبع أن الفنادق اختراع فرنسى . وفى الواقع أن أكثر الألفاظ شيوعاً فى الغرب بين القرن الثامن والقرن الثانى عشر للدلالة على الفنادق كان اللفظ اليونانى xenodochium (٢) ولذلك وجب القيام بالمقارنة بين النظم وبيان ما بينها من

---

(١) تجد عن مادة الألفاظ العربية ملخصا سهلا فى جراسهوف : Richard Grasshoff السفنجة والحوالة عند العرب . بحث فى تاريخ الحوالات : Die Suftaja und hawala der Araber, ein Beitrag zur geschichte des Wechsels (Goettingen, Universitläts buchdruckerei, 1899) ؛ وعن بقايا الألفاظ العربية فى الأسبانية والبرتغالية خاصة أنظر تراث الاسلام الفصل الأول بقلم ترند : J. B. Trend ؛ وعن مادة الألفاظ اليونانية أنظر المقالة الباعثة على التفكير لبرتولدى : Vittorio Bertoldi التيارات القديمة للثقافة اليونانية فى غرب البحر المتوسط : Antiche correnti di cultura greca nel Mediterranco Occidentale المنشورة فى La Parola del Passato, I (1946), 33-68 ومن الغريب أن برتولدى ركز همه فى اليونانية القديمة وأهل ماساليا ولم يتجه تفكيره أبداً إلى البيزنطيين . وأنظر عن التغيرات العجيبة التى طرأت على معنى كلمة catabolus (وكان معناها فى الأصل رصيف الميناء) بحث فركوترن Fernand Vercauteren وعنوانه Cataplus et Catabolus والمنشور فى Bulletin Ducange, II (1925), 98-101 ؛ وقد ورد مثل آخر لهذه الكلمة بمعنى رصيف فى وثيقة لبرنجيه الأول Bérenger فى سنة ٩٠٥ . واستمرت هذه الكلمة مستعملة فى اقليم ليون للدلالة على الكوخ المستخدم للسكن على السفن التجارية فى نهرى الرون والسون (برتولدى ص ٣٨) .

(٢) المؤلفات التى تبحث الموضوعات التفصيلية المتعلقة بنظام الفنادق كثيرة جداً ، وتجد مراجع لا تقتصر على إيطاليا وحدها فى دليل المصادر الجيد الذى وضعه سابورى : Armando Sapori (التاجر الايطالى فى العصر الوسيط) : Le marchand italien au moyen-âge, (Paris, A. Colin, 1952) pp. 64-74. ؛ وعن أسبانيا أنظر دى بارجا وزملاءه =

أوجه الشبه وإثبات صحة الاشتقاق مما يتطلب معرفة واسعة بالشرق والغرب على السواء . وأننا نعترف أنه لم يوجد حتى الآن عالم له مثل هذا الإعداد اللازم ، ولا نود أن نختم هذا الفصل بالشكوى من العجز ولذلك فأننا سنعرض هنا لبعض الدراسات التى تناولت التفصيلات وهى دراسات فى دور البداية ، لا دراسات لرواد ترتفع معارفهم دائماً إلى مستوى نواياهم الصادقة .

وإنى أعرف منذ زمن طويل جداً أحد هؤلاء الذين توفرت لديهم النية الصادقة فلا أستطيع إلا أن أعرض له برفق مقصود ، وهو قد قال على سبيل المثال أن نظام الجالية التجارية ، وهى نواة مستقلة دائمة فى قلب بلاد أجنبية ، جاء إلى الغرب من بلاد بعيدة غاية البعد وهى الصين . ومع أن رومة وفارس الساسانيين لم تمنع قبائل بأسرها من الإقامة على أرضها والاحتفاظ بقوانينها الخاصة فانها حرمت على التجار الأجانب أن يتخطوا مدناً معينة تقع على مقربة من الحدود ، وهى المدن التى كانت تنعقد بها الأسواق الدولية التى تشرف عليها الدولة ، وكان من المفروض أن الأجانب بعد انتهاء الأسواق لا يلبثون أن يرجعوا إلى بلادهم . وهذا النظام الضار بنمو التجارة قد خففت منه الحكومة البيزنطية فأقامت بمراكز الحدود حوانيت ومساكن على أرصفة الأبحار وأبواب العاصمة ، ولكنها لم تلغ قيود الإقامة والتنقل . وسار الجرمان والعرب على هذه القواعد العامة نفسها مع تطبيقها بشىء من اللين . وفى الصين دون غيرها نجد منذ القرن الثامن جاليات مستقلة دائمة من التجار الأجانب سمح لهم بالإقامة فى البلاد وبحرية التنقل فى داخلها ، ووجد هذا النظام فيما بعد ذلك بقليل فى الهند وبلاد الخزر وبدأ وجوده فى الامبراطورية البيزنطية فى القرن العاشر وانتهى به الأمر إلى أن توطد على طول البحر المتوسط . فهل كانت مدينة كانتون الصينية مثلا احتذته القسطنطينية ثم أوروبا كلها بطريق غير مباشر؟ أما عن الصين فلابد أن تعلق الإجابة النهائية على ابحاث أكثر تعمقاً ، ولكن

= فى (الحج إلى سان جاك دى كومبوستل) من منشورات المجلس الأعلى للابحاث العلمية بمدريد:
L. Vasquez de Parga, J. M. Lacarra & J. Uria, Las peregrinaciones a Santiago de Compostela (3vols, Madrid - Consejo Superior de Investigaciones Cientificas, 1948-49).

العلاقة بين كلمة فندق العربية وبين كلمة fur co الإيطالية من ناحية ، وبين اللفظة الأخيرة وبين الدور والأحياء الخاصة بالتجار فى بقية أوروبا من ناحية أخرى هى علاقة واضحة على الرغم من التغيرات الشديدة التى تعرض لها النظام فى أثناء طريقه الطويل(١) .

ومجال الشك أكبر من أن تكون النقابات والحرف فى الغرب قد أخذت شيئاً عن الشرق ، وفضلا عن ذلك فان موضوع نشأتها من المسائل التى كثر فيها النقاش بين المؤرخين فى أوروبا ، وهى من الموضوعات التى لم تبحث إلا قليلا فى العالم الإسلامى والبيزنطى ، ولا شك فى أننا نشاهد فى القسطنطينية وبغداد وفى الوقت ذاته فى إيطاليا وأوروبا الشمالية الغربية ازدهاراً فجائياً فى المنظمات النقابية فى القرن العاشر تقريباً ولكن يجدر أن نتساءل إذا ما كان تكوين نقابات الحرف لا يعدو أن يكون ظاهرة حتمية تلقائية أينما جعلها النمو التجارى والصناعى أداة نافعة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يجدر أن تتساءل إذا كان تكوينها إنما هو ازدهار جديد لأنظمة لم تختف تماماً أبداً . ومن غير المعقول أن نفترض وجود بقايا للأنظمة الرومانية (الكوليجيا) فى بلاد أوروبا الشمالية ، ولذلك يبدو أن نقابات الحرف فيها نشأت على أرضها ، ولما أصبح الجو الاقتصادى والاجتماعى ملائماً عاون اليمين الجرمانى أو قسم الولاء والارتباط بين الأشخاص على نضوج نظام طوائف الحرف أكثر مما عاون عليه تأثير الشرق البعيد . أما فى الجنوب فان الأمر على العكس ، وخاصة فى الأقاليم التى لم يتميز فيها العصر الوسيط الأول بانقطاع تام ، إذ نجد أن أوجه الشبه بطوائف الحرف الشرقية غالباً ظاهرة للعيان وأنه يمكن أحياناً أن نجد بينهما صلة اشتقاق ولكن هذا « التطعيم »

---

(١) لوبز R. S. Lopez فى مقالته (من السوق المؤقتة إلى الجالية الدائمة) : Du marché temporaire à la colonie permanente المنشورة فى Annales : Economies, Sociétés, Civilisations, IV (1949) 389-405 ويضاف إلى مراجع هذه المقالة البحث المفيد الذى نشره كوابارا Jitsuzo Kuwabara : دون ترتيب (بوشوكنج من رجال الأقاليم الغربية) : P'u Shou-kêng, a Man of the Western Regions فى Memoirs of the Research Department of the Toyo Bunko, II & VII (1928 & 1935).

لا بد أن يكون أقدم مما نسميه « بالنهضة الاقتصادية فى الغرب » وهذا المؤلف الذى سبق أن أشرت إلى تفسيره المعقد لنظام الجاليات التجارية حاول هو نفسه أن يثبت أن جماعات المشتغلين بسك النقود التى ظلت قائمة حتى القرن العاشر فى إيطاليا وفرنسا وجزء من ألمانيا كانت من أصل بيزنطى . ولكنه يرى أن هذه الصلة أو الانتساب ترجع إلى العصر الوسيط . أما طوائف الحرف التى عرفت فى رومة ورافنا باسم scholae ، وهى اغريقية فى إسمها ، أو الطوائف التى عرفت باسم ministeria فى بافيا وغيرها من المدن البعيدة كستراسبورج فيحتمل أنها نقلت إلى تنظيم الحرف فى العصر الوسيط المتأخر شيئاً من التقاليد البيزنطية السابقة على القرن العاشر . وفى ممالك إيبيريا المسيحية تكثر دلائل التأثير الاسلامى ، ولكننا فى إيبيريا لا ندرى أبداً متى أو أين ينتهى الشرق ويبدأ الغرب(١) .

---

(١) لا يمكننا ونحن فى انتظار الفصل الذى ستخصصه سيلفيا ثروب Sylvia Thrupp للنقابات فى تاريخ كمبردج الاقتصادى ج ٣ إلا أن نذكر مؤلفا واحدا عن النقابات فى كافة البلاد من الشرق القديم حتى الصين وهو المقالة المشتركة عن النقابات Guilds فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية : Encyclopedia of the Social Sciences ؛ ولكن إذا كان كل قسم منها جيداً فى حد ذاته (ويكفى أن نذكر اسم أحد مؤلفيها وهو هنرى بيرن H. Pirenne) إلا أنه لم يبذل أى مجهود للتنسيق بينها فى خطة موحدة جامعة . ولدينا مع ذلك عن شمال أوروبا توضيح تاريخى وتوضيح للمراجع وذلك فى بحث كورنارت Emile Cornaert (نقابات العصر الوسيط) : Les ghildes médiévales المنشور فى المجلة التاريخية : Revue Historique, CXCIX (1948), 22-25, 208-43. ؛ وفى موضوع نقابات أوروبا الجنوبية وعلاقتها بالنقابات الرومانية والبيزنطية يمكن الاسترشاد بالمؤلفات التى اقتصرت على بحث فترات أو نواحى معينة ولكنها مزودة بمراجع شاملة مثل مكفتز : Gunnar Mickwitz (وظائف الجمعية فى نقابة الحرف وتفسيرها فى نشأة تكوين النقابات) الذى نشرته الجمعية الفلندية للعلوم بهلسنكى : Die Kartellfunktionen der Zünfte und ihre Bedeutung bei der Entstehung der Zunftwesens (Helsinki, Societas Scientiarum Fennica '1936) ومؤلف ليشت Pier Silverrio Leicht النقابات الرومانية والحرف الوسيطة : Corporazione romane e arte medievali (Turino, Einaudi, 1937) وتكمله ملاحظات كافالارى : Vittorio Cavallari عن عبارة : Guadiare se sub gastaldione المنشورة فى سلسلة الدراسة التاريخية الفيرونية : Studi Storici Veronesi, 1 (1948) ولوبز R. S. Lopez فى مقالته ، أرستقراطية مالية فى العصر الوسيط الأول : An aristocracy of Money in the Early Middle Ages المنشورة بمجلة : Speculum العدد ٢٨ (١٩٥٣) ص ١ — ٤٣ ؛ وعن أسبانيا خاصة =

ويحتمل أن يكون المجال الذى لابد أن نتوقع فيه أعمق تأثير هو مجال الائتمان والمصارف ، فالكلمة البيزنطية التى تدل على صاحب المصرف هى trapezista

---

= وهى لم تزدهر فيها الأبحاث الخاصة بالأصول نذكر الملاحظات العابرة التى أوردها فالدرفلانو : Luis G. de Valdervellano فى مقالته (السوق وخاصة لدراسته فى ليون وقشتاله) : El mercado, apunto para su estudio en Leon y castilla المنشورة فى سنوية Annuario de Historia del Dercho Español, VIII : تاريخ القانون الأسبانى (1931) ؛ ومؤلف ماير Ernst Mayer (تاريخ النظم الاجتماعية والسياسية فى أسبانيا والبرتغال) : Historia de las instituciones sociales y politicas de España y Portugal الذى نشرته جمعية نشر الدراسات والأبحاث العلمية بمدريد (Madrid, Junta para amplicaciàn de estudios é investigaciones cientificas, 1925-26), 2 vols. شيق ولكنه غير حريص غالباً ؛ البورنوث Claudios Sanchez Albornoz فى مؤلفه إفلاس نظام البلديات الرومانى وانقراضه فى أسبانيا) : Ruina y extincion del municipio romano ne España (Buenos Aires, Facultad de Filosafia y Letras, 1943) p. 142 ؛ من منشورات كلية الفلسفة والآداب ببونس ايرس .

وثمة عن النقابات البيزنطية قائمة نقدية بالمراجع فى تقريرين أولهما لاوستروجورسكى : Georges Ostrogorsky فى المجلة البيزنطية : Byzantinische Zeitschrift, XXXIII (1933), pp. 389-395 ، وثانيهما لبرييه : Louis Bréhier فى المجلة التاريخية : Revue Historique, CLXXXIV (1928), 356-58 ، وورد ذكر بعض المؤلفات لأحدث فى مقالة لوبز (أزمة البيزنط فى القرن العاشر وتاريخ كتاب الوالى : La crise du besant au Xe siècle et la date du Livre du Préfet فى مجموعة الأبحاث لتكريم هنرى جريجوار التى نشرها معهد فقه لغة وتاريخ البلاد الشرقية والصقلبية ببروكسل : (Institut de Philologie et d'Histoire Orientales et Slaves, Bruxelles, 1950), II, 403

وأنظر أيضاً سوزوموف : Suzomov فى مقالته Remesle i torgovlia v Vizantiski Vremennik المنسورة فى مجلة Konstantinopole v nacale x veka السلسة الجديدة عدد ٤ (١٩٥١) ، وعن البلاد الاسلامية نجد توضيحاً جيداً فى مقالة لويس المنشورة فى The Islamic Guilds : عن النقابات الاسلامية Bernad Lewis Economic History Review, VIII (1937), 20-37 : مجلة التاريخ الاقتصادى ويضاف إلى مراجعها مؤلف ليفى بروفنسال وجوميز (اشبيلية فى بداية القرن الثانى عشر الميلادى : رسالة ابن عبدون — Evariste Lévi-Provençal & Emilio Garcia Gomez, Sevilla a comienzos del siglo XII, el tratado de Ibn Abdun (Madrid, Moneda y credito, 1948) وهوترجمة حديثة روجعت على الأصل ،وماسينيون=

ونجدها فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر مستخدمة فى أقاليم بعيدة عن الشرق مثل بلجيكا وانجلترة وسانتونج ، ولجهابذة العراقيين فى القرن العاشر سمات كثيرة مشتركة مع أصحاب المصارف الجنويين فى القرن الثانى عشر وهم أول من نعرف عملياتهم بشىء من التفصيل من أصحاب هـذه المهنة فى الغرب ، ولكن هذه المعلومات لا تزال لسوء الحظ ناقصة . وقد تكون المـادة الخاصة بنظام المصرف الإسلامى قبل القرن الثانى عشر أكبر بكثير ولكنها لم تستغل استغلالا تاماً ، ومعلوماتنا عن المصرف البيزنطى أقل بكثير ولذلك فأننا مجبرون على الالتجاء للتخمين فى ميدان يصلح جد الصلاحية للدراسات المقارنة(١) .

= Louis Massignon ، الفتوة أو ميثاق الشرف المهنى بين العمال المسلمين فى العصر الوسيط La Futuwwa, ou pacte d'honneur artisanal entre les travailleurs musulmans au moyen-âge, Nouvelle Clio, IV (1952), 171-98 وتكمله ملاحظات سالنجر : Gérard Salinger فى مقالته هل كانت الفتوة شكلا شرقياً للفروسية Was the Futuwwa an Oriental Form of Chivalry ? المنشورة فى Proceedings of the American Philological Society, XCIV (1950) 481-93 ؛ وعن النقابات اليهودية أنظر الآن فشنتزر : Mark Wichnitzer هوامش لتاريخ للنقابات اليهودية : Notes to a History of the Jewish Guilds المنشورة فى سنوية كلية يونيون العبرية The Hebrew Union College Annual, XXXIII part 2 (Cincinnaty, 1950-51) 245-63. وبها المراجع .

(١) إن المؤلف الوحيد الجامع عن البنوك فى العصر الوسيط هو مؤلف أشر : Abbot P. Usher التاريخ الأول لبنوك الايداع فى أوروبا البحر المتوسط : The Early History of Deposit Banking in Mediterranean Europe, I (Cambridge, Mass., Harvard University Press 1943) وهو ليس إلا بداية ويكاد يقتصر على قطالونيا ويجب الرجوع إذن إلى الدراسات الخاصة بالتفصيلات وهى ليست كثيرة . وعن العالم الاسلامى أنظر خاصة فسكل : Walter J. Fischel اليهود فى الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد الاسلامية فى العصر الوسيط : The Jews in the Economic and Political Life of the Medieval Islam (London, Royal Asiatic Society, 1937) وبه المراجع ، ومقالة هفننج : W. Heffening عن التجارة فى دائرة المعارف الاسلامية ، ويا كوب : G. Jacob أقدم آثار الحوالات : Die Altesten Spuren des Wechsels من منشورات معهد اللغات الشرقية بجامعة برلين : Mitteilungen der Seminar für Orientalische Sprachen an d. Univ. zu Berlin (Westasiatische Studien, XXVIII (1925) ؛ وورد ذكر مؤلفات أخرى عن القرض فى الشريعة الاسلامية فى بحث =

وعلى العكس يمكن الآن أن نشير إلى بعض الأبحاث المثمرة فى مجالات أخرى فى القانون التجارى والبحرى ، وقد ثبت أن القانون البحرى لرودس ، وهو تجميع فردى من القانون البحرى البيزنطى فى العصر الوسيط الأول ، هو حجر الزاوية الذى بنيت عليه قوانين عرفية كثيرة انتشرت فى كافة موانى الغرب وسفنه لا فى البحر المتوسط فحسب ولكن فيما وراء مضيق جبل طارق أيضاً ويبدو أن عقود القروض الجماعية commenda التى لعبت دوراً أساسياً فى نمو التجارة البحرية الأوروبية ترتبط بالعقود البيزنطية chreokoinona = دين عام، daneion epi koinonia = قرض عام) والعقود الإسلامية (المقارضة

= بوسى : Emilio Bussi تصور التجارة والتاجر فى الفكر القانونى الاسلامى : Del concetto di commercio e di commerciante nel pensiero giuridico musulmano — Studi Aldo Alberoni, III (Padoue, Cedam, (1938) ؛ ومؤلف جراسهوف Grasshoff الذى سبق ذكره لا يبعث على ثقة كبيرة لتحمسه الزائد — وعن المصارف البيزنطية وفيما عدا المؤلفات عن النقابات (أنظر الهامش السابق) ليس لدينا إلا بحث قصير ولكنه يدعو إلى التفكير لكفتز : Gunnar Mickwitz أشكال تنظيم حرفتين بيزنطيتين فى القرن العاشر : Die Organisations formen zweier byzantinischer Gewerbe in X Jahrihundert, Byzantinische Zeitschrift, XXXVI (1936) 63-70. ومقالته (مشكلة من مشاكل التأثير : بيزنطة والاقتصاد فى الغرب الوسيط : Un problème d'influence : Byzance et l'économie de l'Occident médiéval — Annales d'Histoire Economique & Sociales, VIII (1936) 21-28. مقالة شيقة ككل مايدبجه قلم هذا العالم ولكنها لا تتفق مع المؤمل من عنوانها — ونكاد لانعرف شيئاً عن القروض فى الغرب فى العصر الوسيط الأول ، وتجد بعض المراجع والملاحظات المتناثرة فى مقالتى : أرستقراطية المال المذكورة فى الهامش السابق — وعن البنوك الجنوية فى القرن الثانى عشر أنظر توتشى Raffaele di Tucci دراسات فى الاقتصاد الجنوى فى القرن الثانى عشر : Studi sull'economia genovese del secolo XII (Turin, Bocca, 1933) ومرجريت هول Margaret Hall قدامى أصحاب البنوك فى وثائق الموثقين الجنويين : Early Bankers in the Genoese Notarial Records — Economic History Review, VI (1935), 73-79 ، ولكل منهما عيوبه ولكنهما لا يستحقان الهجوم العنيف الذى قام به سايو : André E. Sayous وأحسن الرد عليه رينولد : Robert L. Reynolds فى الدراسات الأمريكية عن تاريخ جنوة : Gli Studi Americani sulla storia genovese — Giornale Storico e Letterario della Liguria, XIV (1938), 1-27. ؛ وأنظر أيضاً رينولدز (صفقة أعمال فى جنوة فى عام ١٢٠٠ : A. Business Affair in Genoa in the year 1200 — Studi di Storia in onore di Enrico Besta, II (Milan, Giuffré, 1939), 165-81.

وشركة العنان) المماثلة وإن تكن التفصيلات حتى الآن موضع جدل عنيف بين المؤرخين والقانونيين والاقتصاديين ، وفى البلاد التى خضعت للمسلمين احتفظ عقد ربا عرف بالمهاترة زمناً طويلا باسمه ومميزاته فى العرف القانونى الأسبانى (١)

ولا شك أن أمثلة واشتقاقات أخرى ستتضح إذا ما أولت دراسات القانون المقارن العلاقات بين الشرق والغرب ما هى جديرة به من الاهتمام ، ومن الممكن أن يعترض على اشتقاق النظم القانونية بنفس الاعتراض الذى وجه إلى اشتقاق المخترعات الفنية وهو أن لكليهما فى الغالب جذوراً ترجع إلى العصر الرومانى القديم ، وان الغرب لم يتخذها دون تعديل ولا يقلل هذا الاعتراض من أهمية الشعلة التى جاءت من الشرق فى وقت كان الوقود فيه معداً للاشتعال .

---

(١) لا يزال المؤلف الأساسى عن القانون البحرى البيزنطى وتأثيره هو مؤلف اشبورنر : Walter Ashburner القانون البحرى الرودسى : The Rhodian Sea Law (Oxofrd, Clarendon Press, 1909) ، وأنظر أيضاً عن أوروبا الشمالية سانبورن : Frederick R. Sanborn الأصول الأولى للقانون البحرى والتجارى الانجليزى : Origins of the Early English Maritime and Commercial Law (New-York, The Century, 1930) المنشور بنيويورك وبه المراجع ؛ وعن عقد المشاركة commenda الذى لا يزال موضع جدل منذ ١٨٨٠ تقريبا فان بحث استوتى : Guido Astuti نشأة عقد المشاركة وتطورها التاريخى حتى القرن الثانى عشر : Origini e svolgimento storico della commenda fino al secolo XII (Truni, Lattes, 1933) يبدولى متفوقاً على غيره بقوة الأدلة وسعة الأفق ولكنه يغفل تماماً العقود الإسلامية التى يجب الرجوع فى بحثها إلى كوهلر : Joseph Kohler المشاركة فى القانون الإسلامى : D:e Commenda in Islamitischen Rechte (Würzburg, 1885) ، وعن عقد المهاترة نلاحظ أن العقود الصورية من هذا القبيل سبق أن أشار إلى وجودها فى لمبارديا فى القرن العاشر Violante فى مؤلفه السابق ص ٥٩ وما بعدها . ويستحيل تقديم قائمة صالحة بالمراجع فى الهوامش وتجد قائمة مراجع كاملة نوعاً فى مؤلفات Lopez–Raymond, و Besta المذكورة سابقاً فى ص ١٥٥ هامش (١) ، وفى زينو : Rimiero Zeno بصفة خاصة « تاريخ القانون البحرى الإيطالى فى البحر المتوسط : Storia del diritto marittimo italiano nel mediterraneo (Milan, Giuffrè, 1946) والكتاب نفسه لا يعد من أحسن الكتب المؤلفة فى هذا الموضوع .

(٤)

وإذا كانت المساهمة الثقافية المباشرة هى من أهم نتائج التأثيرات الشرقية فأنها مع ذلك لا تؤثر إلا فى قطاع بعينه ولا تبعد عن السطح ، وبغض النظر عن دور الشرق معلماً فانه قد أثر بكليته على مصائر أوروبا بمجرد وجوده ، فماذا كان يصبح مصير الغرب فى عصر ازدهاره الجديد لو أنه كان على يمينه ويساره محيط شاسع مجهول ؟ انه كان على وجه التأكيد يستطيع إطعام عدد أكبر من السكان باستغلال أرضه استغلالا أشمل وأدق ، ولكنه كان لا يسهل عليه تنمية حضارة مدنية وتجارية فى قوة الحضارة التى سادت العصر الوسيط المتأخر وعصر النهضة الأوروبية من الناحية المعنوية إن لم تكن المادية ، وكانت أوروبا تصبح كالصين التى لم تتصل بامم مجاورة متقدمة فتستقر على أساس الزراعة ولا يكاد أن يكون فيها تأثير لطبقات التجار والصناع .

صحيح أن بعض العلماء حاول التقليل من شأن الدور الذى قام به الشرق ، بله دور جنوب أوروبا فى نمو أوروبا الشمالية التى يرون أنه كانت لها سلع للتبادل خاصة بها تتكون بصفة خاصة من الأغذية والمواد الخام كبيرة الحجم ، وأنه كان فى استطاعتها أن تنضج حضارتها المدنية والتجارية الخاصة بها دون مساهمة التجارة الراقية بين أوروبا الجنوبية والشرق(١) . وهذا أمر محتمل وإن يكن لا يمكن إثباته ، فلم تكن هناك حواجز مانعة بين الشمال والجنوب الأوروبى ، وإن أسماك الرنجة وأصواف الأقاليم الشمالية غالباً ما استخدمت فى المقايضة عليها بالفلفل والحرير الواردين من الشرق الأقصى بوساطة التجار الإيطاليين والقطالونيين والبروفنساليين ، وقد أرسلت آسيا وأفريقيا أشعة تأثيرهما

---

(١) وقد لقيت هذه النظرية أخيراً مدافعاً قوياً لامعاً عنها فى شخص Michael M. Postan ونكتفى بذكر تاريخ كمبردج الاقتصادى ج ٢ ف ٤ ، وانتشار الصناعات : ايطاليا والنمو الاقتصادى لانجلترة فى العصور الوسطى : Spread of Techniques : Italy and the Economic Development of England in the MiddleAges مقال منشور فى صحيفة التاريخ الاقتصادى : Journal of Economic History, XI (1951) 338-46. وحججه لا شك تبعث على التفكير ولكن يبدو لى أنه يبالغ فيها بعض الشىء .

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى أقصى أركان أوروبا ، ويستحيل فعلا كتابة تاريخ لأوروبا سواء أكان تاريخاً اقتصادياً أو غيره دون اعتبار تاريخ القارتين الاخريين فى كل آن .

وسنجتهد فى الصفحات التالية أن نرسم المراحل الكبرى للانقلاب فى الأوضاع الذى هيأ لأوروبا بلوغ كامل قواها ، وهو أمر حدث بالتعاون والتباين مع الشرق قبل أن يكون فى إمكان الغرب أن يتممه وحده . لقد استلزم الأمر أولا استرجاع القلاع الهامة من المسلمين والبيزنطيين ، وكذلك استرجاع السيادة الاقتصادية التى نجحوا فى إقامتها فى قلب الغرب ، ثم منافستهم فى بلادهم والتفوق عليهم بالحصول مباشرة على التوابل والحرير من مصادرها . وفى أثناء هذا الوقت دعم الغرب اقتصاده إلى حد أن علاقاته بالشرق أصبحت ثانوية .

ان أوروبا قد ولدت فى القرن العاشر فى مشارف الامبراطوريات الكبرى فى الشرق الأدنى (الليفانت) وأصبحت منذ ذلك الوقت تعد الشرق الأدنى كأنه من مشارفها الخاصة وبحثنا التاريخى لا يحتاج إلى السير أبعد من ذلك (١) .

---

(١) أعود فى هذا القسم والذى يليه إلى تناول الخطة التى سبق أن وضعتها فى تاريخ كمبردج لاقتصادى ج ٢ ف ٥ مع تعديلات أساسية وقد نشر هذا الفصل ١٩٥٢ ولكنه كتب ١٩٤٦ ونقح لآخر مرة فى أوائل ١٩٤٧ ، وهو مزود بقائمة مراجع من عشرين صفحة (ص٥٣٧ — ٥٥٦) أحيل إليها معتذراً واكتفى هنا بذكر بعض المؤلفات التى ظهرت بعد ١٩٤٦ أو التى لم تذكر فى نهاية ذلك الفصل . وهناك مؤلف واحد تناول الفترة كلها ولكن من زاوية مختلفة وهو تشى : Roberto Cessi الشرق والغرب فى العصر الوسيط : Oriente e Occidente nel medio evo فى مجموعة مسائل التاريخ الوسيط : Questioni di Storia Medievale باشراف (Como, Marzorati, 1946) pp. 129-231 — Ettore Rota وإنى أعتذر مع هذا عن القيام ببعض الاستثناءات فى البداية وذلك بذكر مؤلفين قديمين لم يحل محلهما شىء وكان لها فضل تمهيد الطريق وهما من الأعمال التى راعى فيها المؤلفان ما تفرضه الذمة والضمير ويشهدان على قدرة ألمانيا حين كان « مجالها الحيوى » كافياً لها أولها مؤلف هيد : William Heyd تاريخ تجارة الشرق الأدنى فى العصور الوسطى : Histoire du commerce du Levant au moyen-âge (2 vols., Leipzig, Harrasowitz, 1885) وثانيهما مؤلف شاوبه Adolf Schaube تاريخ التجارة عند الشعوب الرومانية فى حوض البحر المتوسط حتى نهاية الحملات الصليبية : Handelsgeschichte der Romanischen Völker des Mittelmeersgebiets bis zum Ende der Kreuzzüge (Munich, Olden bourg, 1906) وإلى جانب هذين المؤلفين أحب أن أذكر مؤلفا أقدم منهما ولكنه يبدو أنه مؤلف لاينال منه القدم وهو مؤلف =

كانت المرحلة الأولى فى هـذا التطور أطول المراحل وأشقها ، إذ تطلب الأمر التغلب على العقبات التى كانت قائمة فى كل صوب تقريباً ، وهى كذلك كانت أهم المراحل — وأشد حسماً من العصر الذى أعقبها وفاقها ازدهاراً . أما موارد أوروبا الأولى من رؤوس الأموال والأساليب الصناعية الفنية والتقاليد فأنها كانت أقل بكثير من موارد الشرق التى جمعها خلال قرون من الغلبة والسيادة الحقة ، وقد نهضت أوروبا وهى فقيرة فى كل شىء ماعدا الرجال ، ولكن هؤلاء الرجال أو معظمهم كانت لهم ميزة وهى أنهم كانوا يستطيعون المخاطرة بالشىء الكثير لأن خسارتهم لن تكون إلا قليلة ومكاسبهم كبيرة ، ولهذا حدثت فى البداية حرب لم تشتهر ، حرب عصابات عسكرية واقتصادية إلى حد ما قوامها الهجوم الصغير على الجيوش والأساطيل القوية والأرباح الصغيرة المأخوذة من تجار وصناع أكثر براعة ، وسهل النجاح الأول نجاحاً غيره أكثر أهمية ، ولكن الشرق كان دائماً يمد الغرب بوسائل قتاله له وهى أمواله وخبرته(١) .

= امارى Michele Amari تاريخ المسلمين فى صقلية : Storia dei Musulmani di Sicilia الطبعة الأولى ١٨٥٤–١٨٧٢ والطبعة الثانية راجعها نللينو : (Catane, Prampolini–Carlo Nallino 1933 – 42) ؛ ومؤلفا أثار الجدال ولكنه لا يقدم لبيرن Henri Pirenne التاريخ الاقتصادى للغرب الوسيط Histoire Economique de l'occident medieval, Bruges, Desclée de Brouwer, 1951) ونذكر أخيراً وفى هذه البداية دائماً وخاصة لأن ايطاليا فى المقدمة فى ميدان تاريخ العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب المؤلف البديع الذى وضعه لوتزاتو Gino Luzzato التاريخ الاقتصادى لايطاليا الجزء الأول (العصر القديم والعصر الوسيط) Storia Economica d'Italia, I (L'Antichità e il Medio Evo — Rome, Edizioni Leonardo, 1949)

(١) مما يبعث على الأسف أن مؤرخى الاقتصاد أغفلوا هـذه الفترة وركزوا إهتمامهم فى الفترة السابقة عليها أو الفترة اللاحقة بها كما لو أنها ليست إلا منخفضاً بين شاهقين ، والوثائق المتعلقة بها قليلة إلا أنها على قلتها أكثر من الوثائق التى نشأ عنها فيض من المناقشات بصدد نظريات بيرن وإذا أخذنا القرنين الحادى عشر والثانى عشر فى مجموعهما فاننا نجد أنهما فى الغالب لم يبحثا لذاتهما وإنما كان بحثهما من حيث تعرضهما للتيارات العميقة الناشئة من موضوعات جدلية أخرى . أنظر مثلا المؤلف الحديث للويس Archibald R. Lewis القوى البحرية والتجارة فى البحر المتوسط ٥٠٠ – ١١٠٠ م Naval Power and Trade in the Mediterranean A.D. 500-1100 (Princeton, Princeton University Press (1951) وبه المراجع ، وقد ترجمه إلى العربية بعنوان القوى البحرية والتجارية =

وليست لدينا معلومات وافية عن هذه الحرب الصغيرة التى استمرت طيلة قرنين — العاشر والحادى عشر — وانتهت مع ذلك بطرد العرب والروم من الشمال الغربى للبحر المتوسط والتحول إلى الهجوم على بحار العدو وأراضيه ،

= فى حوض البحر المتوسط أحمد محمد عيسى وقدم له وراجعه الأستاذ محمد شفيق غربال ونشرته مؤسسة فرانكلين ١٩٦٠) ولذلك وجب الرجوع إلى المؤلفات العامة فى التاريخ الاقتصادى أو إلى الأبحاث المحلية ومن بينها الأبحاث الخاصة بنشأة المدن ولها غالباً أهمية خاصة للموضوع على الرغم من أنها لا تعالجه إلا بطريق غير مباشر . ويمكن أن نذكر من الدراسات الحديثة سلسلة المؤلفات الخاصة ببداية عصر استعادة أسبانيا من العرب والتى أحصى كونتزكه : Richard Konetzke أهمها حتى ١٩٤٩ فى المجلة التاريخية : Historische Zeitung العدد ١٧٢ (١٩٥١) ص٥٩١ وما بعدها . وفى المستقبل يمكن استخدام الاداة الببليوجرافية القيمة التى تعدنا به المجلة الأسبانية الجديدة (الفهرس التاريخى الأسبانى) : Indice Historico Español التى تصدرها جامعة برشلونة (العدد الأول يناير — مارس ١٩٥٣) ؛ وعن جنوب فرنسا لا أعرف إلا مؤلفا واحدا ظهر بعد ١٩٤٦ يهمنا بصفة مباشرة وهو الذى أعدته برنو : Régine Pernoud فى الجزء الأول من « تاريخ التجارة فى مرسيليا : Histoire du Commerce de Marseille (Paris, Plon, 1950) G. Rambert باشراف رامبير ولكن لسوء حظ نجد أن هذا القسم على خلاف الأبحاث الممتازة التى نشرها باراتييه Eoduard Baratier ورينو Félix Reynaud والمتعلقة بالعصر الوسيط الأول ، لا يقدم شيئا مبتكرا ولا يحوى دائما المراجع الحديثة ، ونأمل أن فريق البحاث المشتركين فى مجلة بروفانس : Revue de Provence وحوليات الجنوب : Annales du Midi سوف يلقى أضواء جديدة . وعن إيطاليا التى تعد فيها الأبحاث عن نشأة المدن من موضوعات الساعة نجد أن قائمة المراجع الأساسية حتى ١٩٤٠ قد ورد ذكرها فى بريتزى : Paolo Brezzi كومونات المواطنين الايطالية : نشأتها وتكوينها الأول : I communi cittadini Italiani, origine e primitiva costituzione (Milan , Instituto di Politica Internazionale, 1940) ؛ ولكن من الضرورى متابعة المجلات المحلية للمدن والاقاليم التى تأثرت بالنهضة فى الغرب . ويضاف إلى قائمة المؤلفات الحديثة عن التاريخ الاقتصادى الايطالى التى نشرها تشيبولا Carlo M. Cipolla فى مجلة التاريخ الاقتصادى Economic History Review, Série 2, IV (1951) 271-78 بعض البحوث فى تاريخ المدن مثل فاكارى : Pietro Vaccari الملامح التاريخية لمدينة بافيا Profilo Storico di Pavia (Pavia, دون اسم الناشر 1951) ؛ وفرجانو : Lodovico Vergano تاريخ مدينة استى : Storia di Asti الأجزاء ١ ، ٢ مجلة Rivista di Storia, arte e archeologia per le province di Alessandria e Asti, LIX-LXI (1951-52) ؛ ومانشينى : Augusto Mancini تاريخ مدينة لوكا : Storia di Lucca (Florence, Sansoni, 1950) ، وقد أعلنت الغرفة التجارية بسالرنو أنها ستنشر قريبا تاريخا اقتصاديا لاقليم سالرنو : Storia Economica del Salernitano تخصص فيه مجلداً للعصر الوسيط ، ولسنا نريد أن نزيد هذه القائمة طولا على طول ولكننا نذكر أن تاريخ المدن فى البلاد الأخرى غير بلاد البحر المتوسط له أهمية بالنسبة لموضوعنا ، وان المعلومات غيرالكافية فى المصادر الغربية يجب أن تكملها دائما المعلومات =

ولم تبلغ الحملات البرية والبحرية من الشهرة ما يسترعى انتباه المؤرخين إلا فى آخر أمرها ، ولا نكاد نعلم شيئاً عن التحرشات التجارية التى سبقت المنافسة العلنية ، والمصادر السياسية والأدبية تكاد لا تذكر إلا عرضاً شيئاً عن تجار الغرب وسلعه التى أخذت تتوغل تدريجياً فى الأراضى التى كانت خاضعة لسيادة أهل الشرق . وليست لدينا وثائق اقتصادية فيما عدا بعض بقايا العقود الموثقة للبندقية ، وتجارة البندقية كما رأينا ليست حـدثاً جديداً ولا تمثل انتصار الغرب تماماً ، فالبندقية هى بيزنطة إلى حد ما مثلها فى ذلك مثل أمالفى وجاييتا وبارى ونابولى التى توطد مركزها فى الوقت نفسه الذى توطد فيه مركز البندقية وإن تكن ظلت فى مركز أقل منها شأناً . إلا أن تحرر هذه المدن تدريجياً ورجوعها إلى حظيرة الأسرة الغربية دليل على نهضة أوروبا ، وظهور مدن جديدة فى الميدان أمر أبلغ فى دلالته ، فتوطد مركز بيزة وجنوة وتألق نجمها ، ونجد أحياناً ولا سيما فى نهاية القرن الحادى عشر تقريباً مراكز أخرى بروفنسالية ولانجدوكية وقطالونية بل أننا نجد — وإن يكن ذلك نادراً — مدناً وشعوباً

= الغزيرة فى المصادر الشرقية ، وهنا أيضا لا نجد أدوات البحث التى نود وجودها ، ونحن فى إنتظار قيام لومبارد : Maurice Lombard بوضع التاريخ الاقتصادى للبلاد الاسلامية الذى تذوقنا طرفا منه وأن انعدمت به المراجع فى مقالته الذهب الاسلامى حتى القرن الحادى عشر : L'or musulman du VIIe au XIe Siècle المنشورة فى مجلة Annales : Economies, Sociétés, Civilisations II (1947) وهى من المقالات المترجمة فى هذه المجموعة) ، ووجب والحالة هذه الاكتفاء بالمؤلفات الخاصة بالموضوعات التفصيلية التى ذكرتها فى قائمة المراجع فى الفصل الذى وضعته لتاريخ كمبردج الاقتصادى . ويضاف إليها مارسيه : Georges Marçais بلاد البربر الاسلامية والشرق فى العصر الوسيط : La Berbérie Musulmane et l'Orient au moyen-âge (Paris, Aubier, 1946) ، وجاراندى Ramon Garande الحوالة الاقتصادية فى العواصم الأسبانية الاسلامية : La huella economica de las capitales hispano-musulmanas فى صحيفة Moeneda e Credito يونيو ١٩٤٩

وعن الاقتصاد البيزنطى فان الملخص الذى وضعة رنسيمان : Steven Runciman لتاريخ كمبردج الاقتصادى ج ٢ ف ٣ لا يمكن أن يقوم مقام التاريخ الطويل الذى كان سيقدمه لنا اندريادس : André Andréades لو أنه ظل حيا ، والفصلان اللذان نشرهما من هذا التاريخ فى مجلة Byzantion وقد سبق الاشارة إليهما ص ١٥٤ الهامش (١) يبنيان الخطوط الرئيسية فيه . ولا يعرف أحد مصير براتيانو : George Bratianu الذى يبدو أن مؤلفه السابق ذكره فى الهامش ٢ كان يطمح إلى خطة أشمل . ويضاف إلى المراجع المذكورة فى هذه المؤلفات وفى المؤلفات التى سبق ذكرها فى ص ١٥٤ الهامش رقم (١) المراجع التى ذكرها شارانيس : Peter Charanis فى مقالته البناء الاجتماعى للامبراطورية الرومانية الأخيرة فى مجلة Byzantion العدد ١٧ (١٩٤٤ — ١٩٤٥) ص ٣٩ — ٥٧ .

داخلية . ومن المؤكد أن أوروبا قبل الحرب الصليبية بكثير لم تعد فى ميدان التجارة الدولية بلاداً شبيهة بالمستعمرات ، وأن هذا التغير لم يمكن حدوثه إلا تدريجياً ، وفى إمكاننا أن نحاول اعتماداً على الحقائق القليلة المعروفة ، استرجاع سير هذه الثورة البطيئة .

ولنبحث أولا مشكلة رؤوس الأموال فلا شك أن أوروبا لم تنعدم لديها رؤوس الأموال تماماً حتى فى بداية الأمر ، ومنذ القرن العاشر شهدت أوروبا ازدهاراً جديداً فى البحث عن المناجم واستغلالها ، واستردت معادن ثمينة أخرى بصهر المصوغات الذهبية التى ادخرت فيها بساطة العصر السابق ثروات عديمة الفائدة تكاد تعطل الحركة . وفى طرق الدفع المختلفة لعب الدفع بالأجل دوره دون شك، ولكن القروض لا تعطى إلا للأغنياء وهذا معناه أن البنادقة واليهود وحدهم استطاعوا استخدام هذه الطريقة على نطاق واسع منذ القرن العاشر . أما من أعوزتهم الأموال أو القروض فأنهم حصلوا عليها غالباً بطريق الحرب. وعلى سبيل المثال نذكر فقط نهب قيصرية بفلسطين (١١٠٠) وإن يكن قد وقع بعد الفترة التى نبحثها الآن : منح الفاتحون الجنوبيون منحاً خاصة للضباط ، واحتفظوا ببعض الكنوز لكاتدرائيتهم ، وبنسبة قدرها ١٥٪ من الغنيمة لأصحاب السفن ، ووزعوا على كل فرد نزل بها من الملاحين والجنود الذين بلغ عددهم ثمانية آلاف ٤٨ صلدياً نقداً عاجلا ورطلين (لبرا) من الفلفل لا يقل ثمنها دون شك عن ثمانية ليرات فضية . وهكذا تحول ثمانية آلاف من الرجال إلى رأسماليين صغار إن لم يكونوا قد أصبحوا كذلك من قبل وأصبح من شأنهم دون غيرهم استثمار هـذه البذرة الأولى فى نفس البلاد التى حصـلوا عليها فيها غالباً .

إلا أن هذه المبالغ التى نهبت فى ميدان القتال لم تكن أكبر ما أسهم به الشرق فى نمو الرأسمالية الأوروبية . وفى ميدان المقامرة التجارية يمكن أن يتضاعف المبلغ الصغير أو يختفى المبلغ الكبير ، وقد هيأ الشرق لتجارة البلاد الفقيرة أسواقاً يغمرها الذهب والفضة يمكن أن يتناول البيع والشراء فيها فى دفعة واحدة كميات لا تستطيع الأسواق الأوروبية تصريفها إلا بعدد كبير من الصفقات الطويلة المتأنية ، وقبل القرن العاشر استغل وسطاء التبادل

بين الشرق الأدنى وأوروبا الفرق بين مستوى الأسعار والأجور فى كل منهما ، وكان قوام الحياة فى كل منهما يختلف عن الآخر ؛ ولكن معظم هؤلاء الوسطاء لم يكونوا من أهل الغرب ، وكان لا بد لهم فى كافة الأحوال من الخضوع للمطالب والقواعد الخاصة بالأسواق والمساكن المعدة للأجانب التى تشرف عليها حكومات الشرق . أما فيما بعد القرن العاشر فان أهل الغرب هم الذين قاموا بعقد معظم الصفقات وجنى معظم الأرباح ، وكان من العبث ازدراؤهم أو منعهم من العمل فى هذا الفرع من التجارة أو ذاك ، فهربوا ما عجزوا عن استيراده أو تصديره قانوناً ، وتحايلوا على القانون أو نجحوا فى تعديله ، وإذا ما صدوا لم يترددوا من الالتجاء إلى القوة لفتح كافة الأبواب المغلقة أمامهم حتى أن امبراطوراً قوياً كنيقوفور فوكاس لم ينجح دائماً فى منع تجارة التهريب التى قام بها البنادقة والامالفيون وكانوا حتى القرن العاشر من رعاياه اسماً . وقبل نهاية القرن الحادى عشر ساوم البنادقة فى عام ١٠٨٢ الامبراطور الكسيس كومنين على تأييدهم له مقابل إعفائهم إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية بل ومن التفتيش الجمركى ، وأزيد من ذلك أنهم حصلوا على الضرائب التى كان الامالفيون لا يزالون مضطرين لدفعها . وبعد ذلك بستة أعوام استولى البيزيون والجنويون على عاصمة الزيريين بتونس وحصلوا على إعفاء مماثل من الرسوم الجمركية فضلا عن تعويضات حربية ، وفى الوقت نفسه بدأت الجاليات الغربية الدائمة تقيم على السواحل البيزنطية والإسلامية ومر عن طريقها معظم التجارة وسرعان ما انتقل ذهب الشرق وفضته من أيد إلى أخرى .

كل ذلك لم يكن ليؤدى إلى نتائج خطيرة لو أن حجم المبادلات بين الشرق والغرب ظل على ما كان عليه من الضعف فى أثناء العصر الوسيط الأول ، ولكن أوروبا زادت باستمرار فى إنتاجها كما ونوعاً ولما زاد تصديرها زاد ستيرادها وكان نموها قبل كل شىء نتيجة لجهودها الخاصة ولكن اتصالها بالشرق كانت له آثاره . وما حدث فى ميدان العلوم والفنون يبدو أنه تحقق كذلك فى ميدان الإنتاج المادى — حدث فى فن العمارة أن انتقل الغرب غالباً من استيراد الصناع والفنانين البيزنطيين إلى تقليد موضوعات انتاجهم ثم إلى إنشاء موضوعات مستقلة إلى حد ما ووصل أخيراً إلى ازدهار كامل فى فنه الجديد .

كذلك حدث فيما بين القرن العاشر والقرن الثالث عشر أن استيراد صناع الحرير أو المصنوعات الحريرية التي يمكن اتخاذها نموذجاً أعقبه صنع منسوجات مقلدة ثم إنشاء رسوم تشابكت فيها الزخارف البيزنطية والإسلامية بطريقة مبتكرة ، ووصل الأمر فى النهاية إلى اتخاذ رسوم جديدة تماماً . وكانت لوكا فى طليعة المدن العاملة فى هذا الميدان ، وسبقت أسبانيا المسيحية غيرها فى أشغال الجلود التى اشتهرت بها حتى قبل الفتح الإسلامى ، وفيما بعد ذلك بقليل فى القرن الثانى عشر ظهرت صناعة الورق فى أسبانيا وصقلية وأصبح مركزها الرئيسى فى فابريانو فى واد منعزل من أودية جبال الابنين ، ومن ناحية أخرى ازدادت الزراعة بما دخل فيها من نباتات وطرق كانت مجهولة أو نادرة فيما عدا البلاد العربية .

وحتى ذلك الحين لم تقض هذه المنتجات الغربية التى احتذت الطريقة الشرقية على الإقبال على المنتجات الشرقية الأصيلة ولكنها كانت كافية لسد حاجة معظم الاستهلاك المحلى ، وكانت بمثابة خطى فى سبيل مستقبل أزهر . وقد أعجب أحد تجار بغداد فى القرن العاشر ببعض المنسوجات الصوفية المصنوعة فى نابولى ، ومع ذلك فان معظم صادرات أوروبا إلى الشرق فى القرنين العاشر والحادى عشر كانت من المواد الخام أساساً ، وقلت أهمية الرقيق فى تجارة السلع المصدرة وزادت أهمية السفن الخشبية والأسلحة الفولاذية جنباً إلى جنب مع أخشاب البناء ومعادن الحديد . وهكذا نجد أن الشرق كان يمد الغرب بالمعارف التى سيستخدمها يوماً فى التغلب عليه فى حين أن الغرب كان يمد الشرق بالأسلحة التى سيستخدمها فى قتاله ، ولكن الغرب كان يصنع من الأسلحة ما يكفى لعدم حرمانه منها وقد أثبتت الحروب الصليبية الثمانية هذه الحقيقة إثباتاً قاطعاً .

(٥)

ومن التزيد فى القول بيان أهمية الحروب الصليبية من حيث هى عوامل لاشتداد الصلات الاقتصادية بين الشرق والغرب(١) ولا يجهل أحد أن الغنائم

---

(١) نترك العبء الثقيل الخاص بجمع المراجع المتعلقة بهذا الموضوع إلى المشرفين على المؤلف الحديث فى تاريخ الحروب الصليبية والذى يعد برعاية جامعة فيلادلفيا بمعاونة أكثر من خمسين مختصاً من كافة البلاد . وسنكتفى فى الهوامش التالية بذكر بعض المؤلفات الحديثة التى لم=

كانت أحياناً ضخمة ولا سيما فى الحربين الصليبيتين الأولى والرابعة ، وأن الغالبين أغرموا بأسلوب الحياة عند المغلوبين ونقلوا هذا الميل إلى أبناء وطنهم ، وأن الفتوح استخدمت كقواعد لتوغل تجارى متزايد، وأن آثار هذه الحروب

= تذكر فى المراجع التى أشار إليها جروسيه ورنسيمان فى آخر ما وضع عن الحروب الصليبية ، وسنعتمد على مؤلفيهما فى بعض ملاحظاتنا . ومن المفيد فى هـذا الهامش تنقيح قائمة المراجع الخاصة بوثائق الموثقين والتى بدأها R.S. Lopez فى مقالته « الكنوز المجهولة فى وثائق الموثقين فى بيزا ولوكا » The Unexplored Wealth of the Notarial Archives in Pisa and Lucca المنشورة فى « المقالات المتفرقة فى تاريخ العصر الوسيط المهداة إلى ذكرى لوى هلفن » Mélange d'histoire du moyen-âge dediés à la mémoire de Louis Halphen (Paris, Presses Universitaires de France, 1951), 417. ذلك لأن الوثائق الخاصة أهم من غيرها بالنسبة للتاريخ الاقتصادى وهى فى الوقت نفسه أصعب منالا ، وعلى هذا فاننا نشير للاضافات الحديثة إلى سلسلة الموثقين الليجوريين (جنوة) فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر Notai Liguri dei secoli XIIe-XIII والتى قام بها كروجر ورينولدز Hilmar C. Krueger &Robert L. Reynolds فى مؤلفهما عن الموثق لانفرانكو Lanfranco (1202-1226) والذى نشرته الجمعية الليجورية للتاريخ القومى بجنوة فى ثلاثة مجلدات (Gênes, Societâ Ligure di Storia Patria, 1953) 3 volts. وقد ظهرت طبعتان حديثتان عن بعض الموثقين البنادقة فى البلاد التابعة للبندقية فقشر موروتزو دلاروكا Raimondo Morozzo della Rocca بنفنوتو البريشياوى الموثق بكندية (كريت) Benvenuto de Brixano notaio in Candia (1301-02) Venise, Alfieri, 1950 ؛ ونشر لومباردو Antonio Lombardo بسكوالى لونجو الموثق بكورون Pasquale Longo, notaio in Corone (189-1293) Venise, Deputazione di Storia Patria, 1951 والمجلد الرابع الذى نشرته دوهاروكيرمانس Renée Doehaerd & Charles Kerremans فى السلسلة الخاصة « بالعلاقات بين جنوه وبلجيكا وما وراء الألب تبعاً لوثائق الموثقين بجنوة Les Relations entre Gênes, la Belgique et l'Outremont d'après les archives notariales génoises (بروكسل المعهد التاريخى البلجيكى بروما ١٩٥٢ Institut Historique Belge de Rome, 1952 ، ونشرت الأكاديمية اليوجوسلافية حديثا أول مجلد من سلسلة الوثائق الكاتارية Monumenta Catorensia ويحتوى على أقدم للعقود لموثق كاتارو (كوتور) بدلماشيا نشره ماير A. Mayer بعنوان سجل الموثقين الكاتاربين Liber Notariorum Catarensium, I (1326-1335), Zagreb, 1951 ونذكر أيضا أن أوبنا Roger Aubenas وزملاءه بجامعة اكس – مارسيليا والمؤسسات الأخرى يعدون فهرسا لوثائق قدامى الموثقين بجنوب فرنسا ويعتزمون نشر جزء منه وأقدمها وثائق منوسك Menosque ، وتبدأ ١٢٥٢ ، وتوجد سجلات أخرى من القرن الثالث عشر فى مونبلييه ورودييز وكابدنياك وجرينوبل وتاراسكون. ويعد فهرس آخر فى برشلونة ، انظر أرشيف برشلونة Los Archivos de Barcelona, I, Ciudad (Madrid, Direccion General de Archivos y Biblotecas, 1952), 8 ؛ وعن قطالونيا فيما عدا وثائق الموثقين نذكر مؤلفين هامين لم أستطع الحصول عليهما وهما روبيو اليوخ Antoni Rubio i Luch ، وثائق الشرق القطلانى Diplomatari de l'Orient Català (1301-1409) المنشور ببرشلونة بمعهد الدراسات القطالونية ١٩٤٧ ؛ وفيخ اسالوم =

لعبت دوراً فى كافة التغيرات التى طرأت على المجتمع الوسيط . هذا كله سبق الكلام فيه وسبق تكراره إلى حد أنه أصبح من الضرورى أن نعيد القول مرة أخرى أن الحروب الصليبيـة كانت خاتمة أكثر منها بداية ، وأن النهضـة الاقتصادية فى الغرب كانت سبباً لها أكثر مما كانت نتيجة لها ، ولا يمكن أن نتصور قيام الحروب الصليبية دون المعاوف الجغرافية والخبرة الحربية والبحرية للإيطاليين ودون ازدياد عدد السكان والنهضة السياسية لفرنسا ، ودون القوة الفائضة لأوروبا بأسرها بل أن هناك محلا للتساؤل : ألا يحتمل أن التقارب الذى بدأ حدوثه بين مختلف الأمم الأوروبية والاسيوية والإفريقية قبل هذه الحروب بمئتى عام كان يصبح أقوى لولا وقوع الصدمة العنيفة لهذه الحروب التى كانت بالنسـبة للشرق أطول الحروب التى عرفها منـذ القرن العاشر وأشدها ضراوة .

إلا أنه لا يجمل بنا التوقف للتأمل فى احتمالات لم تحققها الأحداث ، وثابت أن الحروب الصليبية كانت بمثابة عامل زاد فى سرعة الاحداث باجبار أنحاء أوروبا البعيدة على معرفة أصغر القرى شأناً فى الشرق الأدنى ، وأنها لم تثر الأحقاد فقط ولـكنها بعثت كذلك على الاحترام المتبادل ، وغالباً ما تسبب الجشع والجهل فى تدمير لا فائدة منه ولا يرجى تعويضه قبل أن يتدخل المنطق السليم لـكبار الاشراف والتجار لمنع تبديد الممتلـكات التى أصبحت ملـكاً لهم ، ولـكن ما كان بالنسبة للشرق خسارة كاملة لم يكن إلا خسارة جزئية بالنسبة لأوروبا فقد سهل على الغرب من نواح كثيرة أن يفرض نفسه على شعوب نال منها الفقر والتقتيل . وفضلا عن ذلك فان الحروب لم تشن دون انقطاع فالأعوام المئتان التى مضت منذ رحيل الصليبيين الأول ١٠٩٦ إلى استرداد المصريين لآخر مواقع الصليبيين ١٠٩٢ كان أكثر من نصفها أعوام سلام

= ومونتانير ابوخوسا Juan Vich y Salom & Juan Muntaner y Bujosa وثائق مملكة ميورقة Documenta regni Majorcarum (1229-1349) Palma de Majorque دون تاريخ ؛ ونذكر أيضا فى مجال الوثائق الخاصة مؤلف سابورى ، Armando Sapori سجلات آل البرتو جودتشى ، I Libri degli Alberti del Guidice المنشورة بميلانو Milan, Garzanti 1952 ، والمقتطفات العديدة التى نشرها ميليس Federigo Melis فى مؤلفه تاريخ المحاسبة ، Storia della Ragioneria, Bologne, (Zuffi, 1950) ومراجع أخرى مذكورة فى هذين المؤلفين ، وقد أعلن أيضا عن مؤلف سينشر قريبا لبرتيليه ، Tommasso Bertelè عن سجل لبادوير Giacomo Badoer التاجر البندقى بالقسطنطينية .

ومهادنة ، بل ان العلاقات الاقتصادية لم تنقطع حتى فى وقت الحرب وقد أبدى أحد الكتاب العرب تسامحاً بابحاره على سفينة جنوية للتوجه إلى الحج بفلسطين وحكمة فى ملاحظته فى آخر القرن الثانى عشر : « يزاول رجال الحرب حروبهم ، وتزاول الشعوب تجارتها فى سلام ، والدنيا لمن استطاع الاستيلاء عليها » . وقد أبدى رئيس الأساقفة الكاثوليكى فى صور بدوره أسفه لحماس المكابرين الذين كانوا يجهلون البلاد ويريدون الحرب بأى ثمن وبين بسذاجة أن التجارة مع المصريين « كانت دائماً مصدراً للربح والعزة لنا جميعاً (١) » وإذا صح أن الغرب كان قد نهض فعلا قبل الحروب الصليبية — ونحن بهذا مقتنعون — فانه لا حاجة بنا إلى أن نصف بالتفصيل ما حدث بعد جود فرى دى بويون ويكفى أن نضع حساباً سريعاً لما كان فى الواقع بالنسبة لذلك اليوم المجيد من أيام الثورة التجارية فى العصر الوسيط المتأخر رابعة النهار لا فجره . وفى ذلك الوقت المتأخر كان الشرق قد فقد تدريجاً أهميته كعامل فعال من عوامل التقدم ، وكان لا يزال يمد الغرب ببعض المنتجات الصناعية التى أختص بها وبعض الأفكار ولكنه كان يمده بصفة خاصة بالمواد الخام وبمستهلكين للمنتجات المصنوعة فى أوروبا .

وكان الإيطاليون طليعة الثورة التجارية وذلك بالنظر إلى موقع بلادهم

---

(١) أنظر المقالة الجيدة للامونت John La Monte (مفهوم دول الصليبيين فى التاريخ الوسيط) المنشورة بمجلة Byzantion العدد ١٥ (١٩٤٠ — ١٩٤١) ص ٣٠٠ — ٣١٥ . وبيتر تشارانس ، Peter Charanis أكثر تشاؤما فى مقالته (أهداف الحملات الصليبية الوسيطة ونظرة بيزنطة لها ، Aims of the Medieval Crusades and How they were viewed by Byzantium المنشورة فى مجلة (تاريخ الكنيسة) ، Church History العدد ٢١ (١٩٥٢) ص ٣ وما بعدها وبها المصادر فهو يقول (إن الحروب الصليبية فى غضون الأعوام الثلثمئة والخمسين تقريبا التى ظلت قائمة فيها أضرت بالشرق والغرب على حد سواء وثمة مجال كبير للشك فى أنها قامت بأى خير على الاطلاق) واعتراضه على تفاؤل مؤرخى العصر السابق لا شك أمر محمود ، ولكنه يبدو لى أنه لا يجب المبالغة فيه فالمذابح التى أعقبت استيلاء الصليبيين على أورشليم مثلا يبدو أن المؤرخين قد بالغوا فى وصفها ، أنظر جوتاين ، Shelomo D. Gottein رسائل معاصرة عن استيلاء الصليبيين على بيت المقدس ، Contemporary Letters on the capture of Jerusalem, by the Crusaders المنشورة فى صحيفة الدراسات اليهودية ، Journal of Jewish Studies العدد العاشر (١٩٥٢) ص ١٦٢ — ١٧٧ . وهذا ميدان آخر وهو ميدان المذابح يتخلى فيه العصر الوسيط عن التفوق والغلبة للعصر الحديث !

على أبواب أوروبا والشرق ، وإلى تقدمهم على غيرهم من الشعوب الأوروبية فى كل ما يتعلق باقتصاديات المدن وحاجتهم إلى البحث خارج بلادهم عن موارد أخرى يكملون بها موارد بلادهم الزراعية والمعدنية غير الكافية ، ولم تكن الحروب الصليبية التى لم يتحمسوا للاشتراك فيها دائماً إلا ورقة يلعبون بها ، فالتجار يستطيعون الكسب فى زمن الحرب ولكنهم فى حاجة إلى السلم لاستغلال مكاسبهم ، وختموا أعمالهم البحرية فى الفترة السابقة سواء بالاشتراك مع الصليبيين أو من دونهم ، بالحصول على السيادة التامة على البحر المتوسط ، وبالأكثار فى فلسطين وغيرها من إقامة الجاليات المستقلة ، وكثير منها لم يكن نتيجة الحرب بل كان نتيجة المفاوضات الدبلوماسية البارعة ، وجمعوا الثروات عن طريق النهب وأكثر من ذلك عن طريق التجارة والمصارف ، وعاونهم بصفة خاصة وجود الأفرنج بالأراضى المقدسة لأن الأفرنج كانوا يطلبون إليهم إمدادهم بالسفن والأسلحة والسلع والمال ، ولأن العلاقات المعقودة فى الشرق امتدت إلى أوروبا وأدت إلى قاعدة متواضعة للتوسع فى آسيا وأفريقيا ، وعلى الرغم من المزايا الكبيرة التى حصل عليها الإيطاليون فى الأراضى المقدسة فانهم لم يعقدوا فيها صفقات توازى ماعقدوه فى الاسكندرية التى حجز فيها الايطاليون طيلة العصر الوسيط كله فى أحياء ضيقة عليها رقابة شديدة ، وكانت القسطنطينية مركز التجارة الدولية لاعكا (١) . أما الاشراف الأفرنج فأنهم حاولوا استغلال النباتات الأجنبية بعيد عن قلاعهم واصابوا فى ذلك شيئاً من النجاح ولكن أعمالهم لم تكن تكفى إلا لحصولهم على بعض الثراء ولم تمول تصديراً واسعاً من السلع أو الطرف الفنية (٢) .

---

(١) لقد لا حظت بسرور بالغ أن آرائى التى أوضحتها فى مواضع مختلفة منها كتابى تاريخ الجاليات الجنوبية فى البحر المتوسط) ، Storia delle colonie genovesi nel Mediterraneo (Bologne, Zanichelli, 1938) تتفق إتفاقا جوهريا مع آراء خبير عظيم بتاريخ سوريا وهو كلود كاهين Claude Cahen والتى أوردها فى مقالته (ملاحظات على تاريخ الحملات الصليبية والشرق اللاتينى) ، Notes sur l'histoire des Croisades et de l'Orient Latin, III : Orient Latin et commerce du Levant المنشورة فى مجلة Bulletin de la Faculté des Lettres de كلية آداب جامعة استراسبورج ، Strasbourg العدد ٢٩ ((١٩٥١) ص ٣٢٨ — ٣٤٦ .

(٢) وإذا لم أخطىء فان البحث المتين الذى وضعه جوزوابرووز ، Joshua Prawer عن (النشاط الاستعمارى فى مملكة بيت المقدس اللاتينية) المنشور فى المجلة البلجيكية لفقه اللغة والتاريخ ، Colonization Activities in the Latin Kingdom of Jerusalem – Revue Belge de Philologie et d'Histoire, XXX (1951), 1063-1118 يبين أن =

وكان لا بد من مرور قرن تقريباً وهو القرن الثانى عشر ليتم انعكاس الدور بين الشرق والغرب وتتحول أوروبا من بلاد مدينة للشرق الأدنى إلى بلاد دائنة له ، وقد يكون تاريخ صناعات النسيج أصدق مثل على ذلك : لم يكن فى استطاعة الصناع فى أوروبا حتى ١١٠٠ تقريباً تصدير منتجاتهم إلى الشرق ، وعلى العكس تسبب التجار الإيطاليون بمشترياتهم فى ارتفاع مفاجىء فى إنتاج منسوجات الترف الحريرية السورية والبيزنطية مما ترتب عليه بعض التدهور فى نوع المنسوجات وصنفها (١) ولكن صناعة الصوف فى فلاندر وفرنسا وانجلترة وإيطاليا لم تلبث أن وصلت إلى كامل نضجها ، وغمرت أسواق الشرق تدريجياً بمنتجاتها ، فى حين أن أقمشة الحرير والكتان التى كانت فيما مضى فخر الشرق الأدنى ومصدر ثرائه لم تعد تجد اقبالا كثيراً عليها من المشترين فى أوروبا التى تعلمت نسج أقمشة فى مثل جمالها ، واقترب اليوم الذى فرض فيه الحرير الإيطالى نفسه بدوره فى مصر وآسيا . ومنذ منتصف القرن الثالث عشر إن لم يكن قبل ذلك نجد أن الصادرات الصناعية الأوروبية الجديدة إلى الشرق بالإضافة إلى الصادرات القديمة من المواد الخام ، وإلى أجور النقل البحرى (لأن الغربيين بعد أن فازوا باحتكار الملاحة فى الرحلات الطويلة تقريباً

= مشروعات الأفرنج وأعمالهم فى الزراعة كانت متواضعة حجما وغلة، وأنها سارت على الطرق الأوروبية فى الاستعمار أكثر مما سارت على الطرق الاسلامية ، وهذا هو الانطباع الذى نخرج به أيضا من دراسة التوسع الايطالى ، ففى معظم الأحيان وحتى نهاية القرن الثالث عشر على الأقل اقتصر الأمر على هجرة وقتية من التجار أو على الأكثر قام الاستعمار فى المدن وحدها ، ولم يحاول البنادقة والجنويون إلا فيما بعد ذلك أن يستغلوا المناجم أو الأقاليم الزراعية الواسعة بطرق رأسمالية كانت متبعة فى بلادهم .

وأول مثل هام فى هذا الصدد هو بنديتو زاكاريا — وأرجو أن أبحثه يوماً خيراً مما فعلت فى المؤلف الذى وضعته فى حداثتى « جنوة البحرية فى القرن الثالث عشر : بنديتو زاكاريا » : Genova marinara nel Ducento : Benedetto Zaccaria (Messine, Principato, 1933) وهو مثل لا تقدمه البلاد المقدسة وإنما صدر عن البلاد البيزنطية . أما تنمية الجنويين للقرم والبنادقة لكريد والأفرنج لقبرص فانها لم تبلغ حالة النضج قبل القرن الرابع عشر .

(١) وهذه الملاحظات لم أصل إليها فقط عن طريق قراءتى الخاصة وإنما وصلت إليها كذلك بفضل محادثاتى مع Phyllis Ackerman Pope من مدرسة الدراسات الأسيوية بنيويورك وإنى أعرب لها عن امتنانى ولكنى أقول إن الآراء التى وردت فى هذه المقالة لاتلزم إلا المؤلف وحده .

بدأوا يوطدون مركزهم فى ملاحة الرحلات القصيرة أيضاً) قد فاقت فى قيمتها صادرات الشرق إلى أوروبا(١) .

---

(١) ويوجد تلخيصان جديران بالعناية أولهما المقدمة التى كتبها فرفكه : Hans van Werveke للمؤلف الذى وضعه بورك : G. de Poerck عن المنسوجات الصوفية الوسيطة فى فلاندروارتوا : La draperie médiévale en Flandre et en Artois (Bruges, De Tempel, جامعة جاند ١٩٥١) والتلخيص الثانى هو الفصل الذى كتبته اليانور كاروس ولسون : Eleanor Carus-Wilson لتاريخ كمبردج الاقتصادى ج ٢ ف ٦ (وبه المصادر) . وهذا التلخيص خير ما يهدى إلى السبيل فى وسط المؤلفات العلمية عن صناعة الصوف وقد بلغت حداً كبيراً فى غزارتها ، إلا أنهما للأسف لم يهتما كثيراً بالمدن المباردية التى كانت تنتج كميات ضخمة من المنسوجات الرخيصة وتصدرها . وفى الواقع نحن لا نزال ننتظر فى هذا الموضوع البحث الجامع الذى وعدنا به بورلاندى : Franco Borlandi ، أما مذكرته عن (النيلة فى العصر الوسيط) : Il guado nel medio evo فى (دراسات لتكريم لوزاتو) : Studi in onore di Gino Luzzatto, I (Milan, Giuffrè, 1949) فهى ليست إلا فصلا منعزلا . وحظنا أقل من الأبحاث الخاصة بصناعة الحرير ولا نزال مضطرين للرجوع فى شأنها إلى كتب مدرسية تقادم عليها الزمن أو إلى أبحاث نظرت إليها من زاوية تاريخ الفن ومنها فون فالكه : Otto von Falke (التاريخ الفنى لنسيج الحرير) Kunstgeschichte der Seidenweberei (2 vols., Berlin, Wasmuth, 1913). ونذكر من المؤلفات المبسطة كتاب برينى : Luigi Brenni (نسيج الحرير عبر العصور) La tessitura serica attraverso i secoli (Como, Ostinelli, 1925) وهو أحسنها بكثير وبه المراجع . وأما عن مدينة لوك وهى أهم مركز من ناحية العلاقات مع الشرق فاننا ننتظر بحثا آخر وعدت به صاحبته منذ زمن طويل ولكنها قدمت موجزاً له أنظر فلورنس دى روفر : Florence Edler de Roover فى مقالها (حرير مدينة لوك) : Lucchese Silks المنشور فى مجلة سيبا : Ciba Review العدد ٨٠ (Bâle, juin 1950) وبه المصادر . وعن الحرير البيزنطى أشير معتذراً إلى مقالتى (صناعة الحرير فى الامبراطورية البيزنطية) Silk industry in the Byzantine Empire المنشورة فى مجلة Speculum العدد ٢٠ (١٩٤٥) ص ١ — ٤٢ . وعن الحرير الاسلامى فان المقالة الحديثة لفلورنس داى Florence E. Day (طراز الحرير المروانى) : The Tiraz Silk of Marwan المنشورة فى (أبحاث أثرية شرقية لتكريم ذكرى هرتزفلد) : Archelogica orientalia in memoriam Ernst Herzfeld (باشراف ميلز George E. Miles : Locust Valley, N.Y. 1962) فانها تبحث فى فترة أقدم ولكنها أعطت المراجع الأساسية للموضوع .

أما عن موضوع الأسلحة فان العجز فى أبحاثه أخطر بكثير ، وبجانب المؤلفات القديمة التى لم تعن إلا بالفترة الحديثة نوعا — مثل بوهيم : Wendelin Boheim (كبار صناع الأسلحة من القرن الرابع عشر حتى القرن الثامن عشر) Meister der Waffenschmiedkunst vom XIV bis ins XVIII Jahrhundert (Berlin, Moeser, 1897) فاننا لا نجد =

ومع ذلك فانه يشك كثيراً فى أن فائض الربح فى هذه التجارة كان كافيا لموازنة العجز فى التجـارة العابرة (الترانسيت) إذ كانت أوروبا تستورد من داخل أفريقيا والشرقين الأدنى والأقصى كميات متزايدة من المواد الخام التى كانت قيمتها أكثر كثيراً بالنسبة لوزنها فأمكن نقلها عبر مسافات طويلة مثل التوابل الرفيعة وهو اسم أطلق على أصناف عدة من السلع المستخدمة فى الزينة والعطور والعقاقير والصباغة الكيماوية والطهو . ولم تكن أوروبا تستطيع أن تقدم فى مقابلها سلعاً فى مثل شروطها (كبر القيمة بالنسبة للوزن) ويمكن تصريفها فى أسواق الشرق الأقصى اللهم إلا سلعتين وهما : الأقمشة الخفيفة المصنوعة من الكتان ، والمصنوعات الزجاجية أو الجواهر البندقية المقلدة . وفضلا عن ذلك فان تجار الغرب لم يكن فى استطاعتهم الوصول مباشرة إلى مناطق الإنتاج فكل ما كانوا يشترونه زاد ثمنه زيادة كبيرة بسبب أرباح الوسطاء . ولما كان المسلمون والروم هم آخر حلقات السلسلة فانه لا يستغرب أن يزداد التوتر بين أهل الغرب وأهل الشرق فى خلال القرن الثالث عشر حتى فى خارج نطاق النزاع الدينى ، ولم تستطع أوروبا لأسباب مماثلة أن تشترك فى التجارة التى كانت قائمة فى السنغال بين جامعى ذهب المجارى المائية من الوثنيين فى بامبوك والزنوج المسلمين الذين كانوا يقايضون على تبرهم الثمين بمقادير ضئيلة من الملح أو النحاس فيشتريها منهم أذكياء التجار فى المدن العربية وكان وجود هذه البلاد الغنية بالذهب معروفاً جيداً فى الموانى الإيطالية والفرنسية الجنوبية ولكن أهلها لم يعرفوا السبيل إلى بلوغه(١) وبدا أن خير وسيلة لحل المشكلتين الدينية والاقتصادية معاً هى

= إلا أبحاثاً تفصيلية صغيرة لا حصر لها : أنظر على سبيل المثال المراجع التى أوردها سابورى ص ٢٨ وما بعدها فى مؤلفه الذى سبق ذكره فى هامش ٢ ص ١٥٧ ونكتفى بذكر بحث كاهان Claude Cahen (رسالة فى الأسلحة موضوعة لصلاح الدين) : Un traité d'armurerie composé pour Saladin المنشور فى مجلة الدراسات الشرقية : Bulletin d'Etudes Orientales, XII (1947-48) ص ١ — ٢٥ و ١٥٦ — ١٧١ وهو بحث أشمل من عنوانه . هذا والمجال أضيق من أن نذكر المراجع الخاصة بصناعات أخرى هى مع ذلك جديرة باهتمامنا .

(١) وعن التوابل لا تزال مؤلفات هيدوشاوبه أساسية ، وعن الأبحاث الحديثة التى يعد بعضها بالغ الأهمية أنظر قائمة المراجع التى أوردها ايفانز : Allan Evans فى الطبعة =

فتح إفريقية الشمالية ومصر والامبراطورية البيزنطية وكانت الامبراطورية البيزنطية قد أبقى عليها زمناً طويلا أملا فى أن الضغط الودى عليها قد يعيدها إلى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية، ثم سحب البابا حمايته فكانت بيزنطة أول من سقط ١٢٠٤(١)

= التى نشرها لمؤلف بيجولوتى المشهور فى أعمال التجارة : Francesco di Balduccio Pegolotti, Pratica della Mercatura (Cambridge, Mass. : Medieval Academy, 1936) وورد ذكر مؤلفات أخرى أحدث منها فى لوبز وريموند Lopez & Raymond فى كتابهما الذى سبق ذكره . ربما تجدر ملاحظته أن البلاد الأوروبية حاولت أن تتحرر من الاستيراد فى كافة المنتجات التى أمكن اقلمتها فى أراضيها حتى لنجد أن جزءاً كبيراً من قائمة التوابل التى ذكرها Pegolotti كان يأتى من أوروبا . وعن ذهب السنغال فان المؤلف الرئيسى هو المؤلف الذى وضعه لارونسيير : Charles de la Roncière (الكشف عن إفريقيـة فى العصر الوسيط : La découverte de l'Afrique au moyen-âge (3 vols., Le Caire, Société Royale de Géographie 1925-27) وهو يبالغ أحياناً . ونجد قائمة حديثة بالمراجع فى مقالة لوبز R.S. Lopez (الرجوع إلى الذهب فى الغرب فى القرن الثالث عشر : il ritorno al ' oro nell' Occidente duecentesco (Naples, Edizioni Scientifiche Italiane, 1953) وقد نشرت هذه المقالة كذلك فى المجلة التاريخية الايطالية Rivista Storica Italiana LXV, 1953.

(١) سبق لى أن أوضحت فى تاريخ كمبردج الاقتصادى ج ٢ ص ٣١٠ — ٣١١ شكى فى الرواية التى صدقها كثير من الأتقياء فى الغرب وهى الرواية التى تنسب إلى البنادقة تحويل الحملة الصليبية الرابعة عن بيت المقدس إلى القسطنطينية دون علم البابا أو الأشراف . وقد تلقيت بسبب ذلك رسائل كثيرة وانتقادات كريمة ولكنها تعبر عن الدهشة ولذلك فانى أعتذر عن تلخيص الأسباب التى تدعونى إلى الاستمرار فى عدم تصديق هذه الرواية وأولها انى أظن أن هنرى جريجوار : Henri Grégoire فى مقالته « انحراف الحملة الصليبية الرابعة » The Diversion of the Fourth Crusade المنشورة فى مجلة Byzantion العدد ١٥ (١٩٤٠ — ١٩٤١) ص ١٥٨ — ١٦٦ قد أثبت بصفة قاطعة أن رؤساء الحملة كانوا يريدون منذ البداية الهجوم على القسطنطينية ، وأنهم انبأوا البابا أنوسنت الثالث بعزمهم واعترض البابا — رسميا — ولكنه لم يخبر بلاط القسطنطينية ، وقبل عن طيب خاطر نصيبه من غنائم الفتح كما قبل فيما بعد غنائم حملة صليبية أخرى كانت أشد انحرافا وهى الحملة الصليبية الألبية . فهل كانت اعتراضاته الأولى مخلصة أو أنه كان يود أن يحتاط حماية لنفسه من احتمال الفشل أو من احتمال الانتقاد الذى يمكن أن يوجهه المسيحيون المتشددون ؟ وأنى لا استطيع إلا أن أذكر مواطنا لأنوسنت الثالث وهو كافور الذى استنكر رسمياً حملة غاريبالدى (وإن يكن أمده سراً بالسلاح) طالما كان غير واثق من نتائجها ، وفضلا عن ذلك فاننا نلاحظ أن الحملة الصليبية على القسطنطينية كان لها فى نظر البابا مبررات أقوى من مبررات الحملات الصليبية التى قامت ضد فردريك الثانى بعد ذلك ببضعة عشرات من السنين . لقد كان البيزنطيون حقا منقسمين على الكنيسة الكاثوليكية ،

ووقعت ثرواتها وأسرارها الصناعية ـ أو مابقى منها ـ غنيمة للفاتحين ووقع جزء كبير من أراضيها لا فى أيدى أشراف الفرنج وإنما فى أيدى الأشراف من تجار البنادقة الذين استزادوا من استغلاله بطريقة أدق . أما نهضة الامبراطورية البيزنطية فى عهد آل باليولوجوس ١٢٦١ فأنها كانت نهضة ناقصة ولم يترتب عليها من النتائج سوى أنها نقلت السيادة الاقتصادية التى يتمتع بها البنادقة إلى الجنويين فقام هؤلاء بتقوية العلاقات مع أقاليم البحر الأسود فيما وراء الامبراطورية ، واستثمروا أحياناً موارد أهملها البيزنطيون فى بلادهم نفسها كحجر الشب فى آسيا الصغرى . وفى مراكش حاول الغرب فى النصف الأول من القرن الثالث عشر أن يجرب مع أمراء الموحدين الضعاف ذلك الخليط نفسه من الدعاوة الدينية والضغط السياسى الذى فشل فى بيزنطة ، ولما قضى انتصار بنى مرين على ما بقى من هذه الآمال التى لا أساس لها استولى ملك قشتالة ١٢٦٠ على سالة العاصمة القديمة للموحدين بمعاونة التجار الغربيين ، ولكنه طرد منها بعد أسبوعين من دخوله ، وجاء دور لويس التاسع فى عام ١٢٧٠ فحاول الاستيلاء على تونس بمعاونة البحارة الجنويين ولعله كان يأمل أن يعتنق الأمير الحفصى المسيحية راضياً ولكن كان نصيب ذلك الفشل مرة أخرى(١) أما عن

= ولا يرجى عودتهم إلى حظيرتها ، وهيأت القسطنطينية للصليبيين قاعدة حربية هامة على أبواب البلاد المقدسة أعوزتهم طويلا . وأراد هنرى الفلاندرى ثانى الأباطرة اللاتين أن يستمر فى تنفيذ خطة حملة كان البابا أنوسنت الثالث يوافق عليها راضياً مختاراً — وهى إنشاء سلسلة متصلة من الممتلكات الكاثوليكية تمتد من القسطنطينية إلى الأرض المقدسة ، ولا يرجع الخطأ إلى البابا إذا كان المشروع قد أخفق بسبب الحياة الناعمة فى بيزنطة ونشاط أباطرة نيقية .

(١) عن الحملة الصليبية البحرية Cruzada dallent mar. التى قام بها الفونس العاشر وحملة تونس اللتين تبدوان لى شبيهتين شبها واضحاً بالحملة الصليبية الرابعة أحيل القارىء معتذراً إلى البحث الموجز الذى نشرته بعنوان (بشأن فاصل ترقيم : العامل الاقتصادى فى السياسة الافريقية للبابوات : A propos d'une virgule : le facteur économique dans la politique africaine des papes الذى نشرته فى المجلة التاريخية : Revue Historique CXCVIII (1947), 178-88 . وإلى المقالة الموضحة لبيريتا : Antonio Ballesteros Beretta (الاستيلاء على سالة فى عصر الفونس العاشر المعروف بالحكيم : La toma de Salé en tiempo de Alfonso X el Sabio المنشورة فى مجلة الأندلس : Al Andalus العدد الثامن (١٩٤٣) وتكملها مقالتى (الفونس الحكيم وأول أمراء الجنويين فى قشتالة : Alfonso el Sabio y el primer almirante genovès de Castilla المنشورة فى صحيفة تاريخ أسبانيا : Quadernos de Historia de Espana العدد ١٤ (١٩٥٠) والمشكلة جديرة ببحث أعمق .

مصر فأن حملتين صليبيتين عليها كان مصيرهما الفشل بعد نجاح مبدئى واستطاعت مصر على العكس طرد الغربيين من الأراضى المقدسة وكان يمكن للتجارة أن تتحمل هذه الخسارة لأن الممتلكات المسيحية فى فلسطين لم تكن إلا رأس جسر ضعيف ولأن التجار قصروا نشاطهم الرئيسى منذ زمن طويل على قبرص وأرمينيا ، ولكن الأمر كان أكثر صعوبة فيما يتعلق بالخضوع لرغبة البابا وتحريمه على المسيحيين القيام بأية علاقة تجارية مع مصر (١) .

وإذا لم يكن عصيان هذا الأمر على ما كنا نتوقع له من الكثرة — وكان القطالونيون أكثرهم عصياناً له والبنادقة أقلهم خروجاً عليه — فانما يرجع ذلك إلى حدث جديد غير خريطة العالم ، فقد وحد المغول ثلثى آسيا وروسيا الجنوبية ، وكان ذلك صدمة هائلة للبلاد المفتوحة ، ولكن السلم المغولى الذى أعقب الحرب فتح للتجار الغربيين الذين لم يعرفوا أهوالها آفاقاً واسعة ، وانتهت الضرورة التى كانت تدفعهم للمرور بالفندق العربى أو المخزن البيزنطى ، ولم تلبث أمبراطورية جنكيزخان المترامية أن قسمت إلى أربعة خانات ، وكانت أقرب خانتين من الغرب وهما فارس وكبشاك — أكثر ترحيباً بالتجار الأوروبيين لاسيما وأنه توفرت لديهما الأسباب التى تدعو إلى الحذر من الطبقة البورجوازية المسلمة التى قاست من الغزو ، وعرف الجنويون والبنادقة مدن طربزون وقافا وتبريز واستراخان معرفتهم للقسطنطينية والاسكندرية فى القرن الثانى عشر وكان الجنويون قبل ١٣٠٠ يبنون سفنهم فى ترسانات فارس ويزاولون الملاحة فى بحر قزوين والخليج الفارسى (العربى) ، ويحتمل أن يكون أحد أبناء جنوة هو مؤلف القاموس اللاتينى الفارسى الكومانى الذى وضعه ١٣٠٣ للتجار والمرسلين ،

---

(١) أحيل القارىء فى كل ما يختص بما سيرد فى هذا القسم إلى المراجع التى وردت فى مقالاتى الآتية ، (الحرير الصينى فى أوروبا فى عصر أسرة يوان) China Silk in Europe in the Yuan Period المنشورة فى صحيفة الجمعية الشرقية الأمريكية : Journal of the American Oriental Society العدد ٧٢ (١٩٥٢) ص ٧٢ — ٧٦ (أضواء جديدة على الايطاليين فى الشرق الأقصى قبل كولمبوس) : Nuove Luci sugli Italiani in Estremo Oriente prima di Colombo المنشورة فى مجلة الدراسات الكولمبوسية Studi Colombani Genova, Civico Istituto Colombiano, 1953) III, 337-98. وأنى آسف لعجزى عن تصحيح مسودات المقالة الأخيرة .

ويبدو أن تاجراً من بيزة هو الذى قدم للمؤرخ الفارسى رشيد الدين التفصيلات العديدة الجافة عن تاريخ أوروبا والتى وضعها المؤرخ الفارسى فى مؤلفه عن التاريخ العالمى جنباً إلى جنب مع تفصيلات أخرى مملة عن تاريخ الصين .

وفى تلك الأثناء توغل الغربيون فى قلب آسيا الوسطى نفسه فوصلوا مثلا إلى مدينة ارجنك أو ارجاندى بالقرب من بحر آرال وهى المدينة التى أطلق اسمها على نوع من الأقمشة ولكنها اشتهرت فى بداية القرن الرابع عشر كسوق جيدة للأقمشة الواردة من الغرب ، وتقدموا حتى بلغوا شواطىء المحيط الهادى. ولم يجد جيوم دى رويسبروك سفير البابا فى عام ١٢٥٤ فى كركورم العاصمة المغولية الا جالية صغيرة من المنفيين الأوروبيين ، ولم يقابل ماركو بولو فى ١٢٧٥ جالية بندقية فى بكين ، ولكن بعد ذلك بخمسين سنة عرف التجار الإيطاليون الطريق إلى الصين ، وحوالى ١٣٢٥ أصبح الميناء الصينى الكبير تسوان شو أو زايتون ملتقى التجار الجنويين والبنادقة الذين بنى لهم الرهبان الفرنسيسكان فندقاً يشبه فنادق بلاد البحر المتوسط ، وكانت هناك جالية أخرى فى بكين . وكذلك قام التجار الغربيون بزيارة الهند والحبشة ، وامتلأت خريطة كنج – شى – تارتين الصينية بحروف غربية بين أسماء الجاليات البندقية فى القرم ، ووصف فرنشسكو بيجولوتى الوكيل الشهير لشركة آل بيروتزى الفلورنسية فى كتابه العملى الذى وضعه للتجار خط السير من القرم إلى بكين وقال عنه « أنه طريق مأمون تماماً نهار وليلا » وهذا من الأسباب التى أدت حوالى ١٣٤٠ إلى هبوط الثمن الحرير الصينى فى جنوة ولوك فأصبح أقل من ثمن حرير تركستان .

صحيح أن معظم هذه الفتوح خسرته التجارة الأوروبية قبل منتصف القرن الرابع عشر ، وكان فقدها أسرع من أن يترك آثاراً باقية إلا فى خيال الشعراء والمغامرين ، ولكنه كان لها أهمية لاتحصى فى أثناء العقود الستة أو السبعة التى عاشتها ، وفى نهاية القرن الثالث عشر كانت الثورة التجارية قد وصلت إلى ذروة المستوى الذى يمكن أن تصل إليه الموارد الاقتصادية والبناء الاجتماعى والمعارف الفنية فى العالم الذى عرفه أهل الغرب حتى ذلك الحين ، وفتحت

أعماق آسيا صمام أمن قلل الضغط إلى الوقت الذى توقفت فيه زيادة السكان والنمو الاقتصادى وقنعت أوروبا بعد أن قل سكانها وأصبحت فقيرة بالآفاق التى كانت كافية لها قبل ماركو بولو .

(٦)

إن أى إدارة تتصف بالأمانة لا يمكن أن تضع حساباً لا تظهر فيه الخسائر بجانب الأرباح ، وهذه العادة الحميدة لا تراعى غالباً عند تقدير تأثير تيار تاريخى ما ، وما اندر الدراسات المخصصة لحركات المقاومة وعدم المبالاة والقصور الذاتى إذا وازناها بطوفان المؤلفات المخصصة لدراسة تأثير حادثة ما أو فكرة ما فى البلاد التى تأثرت بها (١) ولا شك أنه لا يسهل بيان مناطق الظل قبل الكشف عن كافة مراكز الضوء ووصفها . ولنحاول مع ذلك فى هذه المقالة التى نحن أعلم بما فيها من الثغرات أن نعزل بعض القطاعات التى لم يتلق فيها الغرب شيئاً من أفكار الشرق .

ويحتمل أن أكبر خسارة نشأت من أن شبه جزيرة ايبيريا التى كان يمكن أن تكون خير طريق للتأثير ظلت دائماً على هامش التيارات الكبيرة الاقتصادية والثقافية فى أوروبا ، وليس من شأننا أن نبحث هنا عن الأسباب التى جعلت البرانس أصعب اجتيازاً من الالب ، وثابت أن إيطاليا التى لم ينفرد الروم فيها بالسيادة إلا خلال بضع سنوات والتى مر بها العرب عابرين — كانت وسيطاً أحسن بكثير من أسبانيا التى ظل العلم الإسلامى الأخضر مرفوعاً فيها حتى نهاية العصر الوسيط(٢) .

---

(١) لا أستطيع أن امتنع عن ذكر دراسة طيبة (للقصور الذاتى) وإن تكن فى موضوع وعصر بعيدين عن موضوعنا وعصرنا وهى دراسة فيفر) : Lucien Fébvre (السحر حماقة أو ثورة عقلية ؟ : Sorcellerie, sottise ou révolution mentale ? المنشورة فى مجلة : Annales : Economies, Sociétés, Civilisations, III (1948) ; 9-15.

(٢) كذلك يمكن أن نميز بين تأثير كل بلد من بلاد الشرق وتأثير غيره ، ويبدو لى أن اسهام أفريقية كان هاما بصفة خاصة فى الفترة الأولى ، وأن سوريا أسهمت بأقل مما نظن إذا ذكرنا الحروب الصليبية ، وأن الامبراطورية البيزنطية وفارس كان لهما أكبر الأثر وإن كان أثراً غير مباشر ، ولكن من الخطر الحكم على مشكلة لم يمهد السبيل لدراستها بعد .

ويضاف إلى ذلك أن الزراعة يبدو أن تأثرها بالشرق كان لا شك أقل من تأثر التجارة به ، ويرجع هذا على وجه التحقيق إلى ما عرف به الفلاحون من روح المحافظة ، وإلى النتائج الثابتة المترتبة على المناخ ، وأن تنقل الناس فى الحقول لم يبلغ فى أهميته ما بلغه تنقلهم فى الأسواق والمصانع(١) . والنباتات التى حاول المسلمون إقامتها فى أوروبا لم تعط ثماراً طيبة دواماً . وعلى سبيل المثال نجد أن قصب السكر والقطن كان من الواردات المؤقتة ، وأهملت زراعتهما بعد خروج العرب من صقلية وأسبانيا ، ونجحت زراعة بعض النباتات الأخرى ولكنها تغيرت بفعل الوسط الجغرافى والإنسانى ومن أهم أمثلتها النارنج المر الذى زرعه المسلمون بصقلية فتحول بفضل البستانيين فى إيطاليا وشمسها إلى البرتقال الذى يلذ لنا مذاقه ، ولم تنتشر زراعة نباتات غيرها إلا بعد جلبها من الشرق بمئات السنين : فلا شك أن شجرة التوت كانت توجد فى لمبارديا فى القرن العاشر إذ كانت ممتلكات دير سانتا جوليا فى برشيا تبيع الحرير فى سوق بافيا ، ولكن زراعة شجر التوت لصناعة الحرير لم تصبح إنتاجاً لمبارديا شهيراً إلا فى عصر النهضة على الرغم من أن تقدمها فى إيطاليا الجنوبية والوسطى كان أسرع بقليل (٢) .

وحتى فى التجارة والقانون التجارى نجد أن الميادين التى لم يتناولها التأثير الشرقى لم تكن نادرة . وقد سبق أن بينا التأثير المحتمل للعقود البيزنطية والإسلامية على العقود الغربية ، ولكننا نجد أن بعض العقود الشرقية الأخرى لم يكن لها

---

(١) قدر عدد البنادقة الذين كانوا يعيشون فى القسطنطينية قبل الحملة الصليبية الرابعة بعشرة آلاف تقريبا (ولا شك أن عددهم زاد فيما بعد) فى وقت لم يكن عدد السكان فى البندقية يزيد عن مئة ألف نسمة وعدد السكان فى لندن لا يزيد عن عشرين ألف ، ولا شك أن المراكز الجنوية فى بيرا وقافا قد آوت فيما بعد عشرات الألوف من الايطاليين ، وعلى العكس نجد أن الاستعمار الزراعى الأوروبى فى الشرق الأدنى لم يجذب إلا نسبة ضئيلة من الفلاحين فى الغرب .

(٢) تجد المراجع الأساسية فى تاريخ كمبردج الاقتصادى ج ١ ف ٣ (وهو دراسة ممتازة بقلم باران Charles Parain) ولكن لا يزال مجال العمل كبيراً فى هذا الميدان ، وعلى سبيل المثال فاننا نتساءل عما يمكن أن تسفر عنه دراسة مقارنة لكتب الزراعة مثل كتاب ابن العوام (أبو زكريا) وكتاب كرشنزى : Pietro de Crescenzi .

أى تأثير ، ولم تتغير الخصائص الجوهرية للقانون الأوروبى (١) ووجد لفندق المسلمين مثيل فى فندق الألمان بالبندقية ، وأغرب من ذلك أنه وجد له مثيل فى بعض أسواق التجار فى مدن الشمال التى كانت أقل حفاوة ، وترك التجار الأجانب أحراراً فى معيشتهم والقيام بأعمالهم فى معظم المدن الإيطالية والفرنسية (٢) . ولم تتغلب بعض التأثيرات إلا بعد مقاومة طويلة فالأرقام العربية التى تعلمها ليوناردو فيوناتشى فى بوزيه قبل بداية القرن الثالث عشر واستخدمها موثق فى جنوة بعد ذلك بقليل فى حساباته الخاصة لم تحل محل الأرقام الرومانية قبل نهاية القرن الرابع عشر (٣)

واحتفظت أوروبا بالمبادءة حتى فى ميدان العملة على الرغم من أن العملة هى أكبر وسائل المبادلات الدولية . صحيح أن الدراهم الفضية العربية انتشر تداولها بالآلاف فى اسكندنافيا ، وأن البيزنط الذهبى المضروب فى القسطنطينية ظل حتى أواسط القرن الثالث عشر القاعدة العامة للمدفوعات فكان أشبه بدولار

---

(١) اكتفى بذكر العقد المعروف بالاتفاق حسب العرف والعادة بسوريا : Iatenum secundum morem et consuetudinem Syrie الذى ظهر فى وثيقة للجالية الجنوية ولكن لم يسمع عنه فى أوروبا انظر ديمزيمونى : Cornello Desimoni « العقود المبرمة فى ١٢٧١ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٩ فى ميناء جش بأرمينيا الصغرى وفى بيروت أمام موثقين جنويين » : Actes passés en 1271, 1274 et 1279 à l'Aïas (Petite Arménie) et à Beyrouth par devant des notaires génois.

المنشورة فى مجلة وثائق الشرق اللاتينى : Archives de l'Orient Latin, I (1881), 453

(٢) وقد لا يرجع الشبه بين الفنادق العربية وأسواق الشمالى فى أوروبا إلى تقليد مباشر ، وإنما قد يرجع إلى تأثير البندقية وغيرها من المدن الإيطالية ، ولا شك أن حكومات البلاد الشمالية تأثرت فى إقامتها هذه الأسواق بضرورة الحد من كراهية الأجانب فى بيئة متخلفة اقتصادياً أكثر من تأثرها بمعرفة العادات الاسلامية والبيزنطية أو حتى الإيطالية . أنظر على سبيل المثال مقالة فان هوت : Jean van Houtte السماسرة فى العصر الوسيط : Les courtiers au moyen-âge المنشورة فى المجلة التاريخية للقانون الفرنسى والأجنبى : Revue Historique du Droit Français et Etranger, série 4, XV (1936), 105- وتقريرى فى المجلة التاريخية الحديثة : Nuova Rivista Storica, XXII (1938), 108-12.

(٣) أنظر المقدمة فى الطبعة المنشورة لوثائق الموثق الجنوى لافرانكو : Lafranco المذكورة فى هامش ١ ص ١٧٢ والمراجع التى وردت بها .

خاص بالعصر الوسيط . وفى القرن الثالث عشر تعلم التجار الإيطاليون التعامل بالنقود الورقية الصينية والفارسية المقلدة لها فادركوا فى الوقت المناسب مايمكن أن تحدثه من تضخم لا يعرف مداه . وإذا كانت العملة الورقية لم تكن محلا للتقليد فى أوروبا فانه يندر أن نجد عملة معدنية شرقية لم تتخذ نموذجاً فى إحدى دور السك الغربية . ومع ذلك فقد ظل الدنيير الفضى المحلى الأساس النقدى الرئيسى فى معظم الدول الأوروبية إلى أن ضربت جنوة وفلورنسة (دولارها) الخاص الذى عرف باسم الجنوان والفلورين لاعلى وزن البيزنط ولكن على الوزن والرسم الصالحين للحاجات المحلية (١) وفى هذا الميدان كما فى غيره لم تشمل الفوائد الكبيرة التى تنسب إلى الشرق تغيرات عميقة فى الحياة الأوروبية ولكنها كانت حفزاً لأوروبا على العودة إلى سلوك طريقها الخاص .

---

(١) قد يدهش بعض القراء لما ورد من آراء فى المتن وقد حاولت تبريرها فى بحثى (الرجوع إلى الذهب فى الغرب فى القرن الثالث عشر) : Il ritorno all'oro nell'occidente ducentesco الذى سبق ذكره فى الهامش ١ ص ١٧٩ وبه المراجع الأساسية عن الموضوع .